سلام الفتاك

سلام أشد هولا من الحروب



محمد خليفة

السلام الفتاك

سلام أشد هولاً من الحروب

محمد خليفه

السلام الفتاك

سلام أشد هولاً من الحروب

المؤلف : محمد خليفة

الغلاف : توفيق الحو

الإخراج الفني : د . يحيى عبد الظاهر

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٥

الناشر :

الجمع والصف الالكتروني:

٤ شارع العلمين – ميدان الكيت كات – جيزة

ت : ٣٤٤٨٣٦٨

رقم الإيداع : ٩٤/١١٤٠١

الترقيم الدولي : I.S.B.N.977-5121-68-x

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَقَضَيْنَا إلى بَنِي إسْرَائيلَ فِي الكتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأرض مَرَّتين ولَتَعْلُنَّ عُلُواً كبيرا . فإذا جآء وَعدُ أولاهما بَعَثْنا عَلَيْكم عباداً لنا أُولِي بأس شديد فجاسوا خلالَ الديار وكانَ وعداً مفعولاً . ثم رددنا لكمُ الكرَّة عليهمْ وأمددناكمْ بأموال وَبنينَ وَجَعلناكم أكثرَ نَفيراً . إن أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لأنفُسكمْ وإنْ أسَأتُم فَلَهَا فإذا جَاءَ وَعْدُ الآخِرَة لِيَسُؤوا وُجوهَكمْ وَلِيدخُلوا المَسْجِدَ كما دَخَلُوهُ أولَّ مرة وَلِيُتَبِّروا مَا عَلَوا تَتْبِيرا " .

صدق الله العظيم

سورة الإسراء (الآيات ٤-٧)

قال رسول الله ﷺ

" لا تقوم الساعة حتى يجتمع اليهود فى فلسطين ، ويقتتل المسلمون واليهود . فينطق الحجر والشجر ، فيقول يا مسلم ورائى يهودى فتعال واقتله . إلا شجر الخردل ، فهو من شجر اليهود "

حديث صحيح

الإهداء

إلى أرض فلسطين العربية

الأرض التى باركها الله

قبلة المسلمين الأولى ومثابتهم الدائمة

أرض الإسراء والمعراج

الأرض التى اختلط ترابها برفات الأنبياء والرسل

الأرض التى ارتوت بدماء الفاتحين والصحابة والمجاهدين والصالحين

إلى أرض الانتفاضة العظيمة

إلى الأرض التى سيشع منها فجر المستقبل العربى مرة ثانية

كما نبأنا الله فى قرآنه الكريم وبشرنا رسوله الصادق الأمين

محمد خليفة

مقدمة

أرى - فيما أرى -
دولاً توزع كالهدايا !
شعر : محمود درويش

أرى من الأهمية بمكان أن أبادر سلفا لتبديد انطباع فكرى قد تخلّفه قراءة هذا الكتاب المتواضع فى ذهن القارىء الكريم ونفسه، انطباع بأننى أحمِّل الطرف الفلسطينى القسط الأعظم من المسؤولية عما آلت إليه «عملية التسوية ، والسلام فى الشرق الأوسط» من استسلام للعدو الصهيونى ، وتفريط جسيم بالحقوق العربية والاسلامية الثابتة التى لا يحق لأى جهة التصرف بها . هذا فى حين أن الإنصاف يفرض على الباحث النزية أن يحمّل المسؤولية للأنظمة العربية مشتركة ، وأن ينظر إلى الطرف الفلسطينى كـ(ضحية) لذلك النظام العربى الواحد ، بقدر ما هو ضحية وهدف للعدوان الاسرائيلى أيضا ، لأنه دُفع دفعاً لا طوعاً للقبول بما عرض عليه فى المفاوضات الأخيرة . والحق أن هذه المقولة بقدر ما تتضمنه من صواب ، فإنها تنطوى على مخالفات غير هينة تتطلب إيضاح بعض النقاط الفكرية والمسائل الذاتية . لا سيما أن التيار الفلسطينى - الفلسطينى - أعنى المتشدد فى قطريته - قام فى الأعوام الماضية بعملية تأصيل وتنظير لأطروحة زائفة عن (الاضطهاد العربى للشعب الفلسطينى) وهى أطروحة ليست كاذبة وحسب ، ولا هى ذريعة لتبرير الكيانية المتطرفة فقط. بل أنها فى الواقع نتاج التأثر المرضى للفلسطينى المغلوب بجلاده اليهودى الغالب ، تأثرا مركبا . إذ أنها - أولا - ترجمة لنظرية الاضطهاد العالمى لليهود ، وهى - ثانيا - أهم الأسافين التى غرستها الصهيونية فى العقل السياسى الفلسطينى بغرض فصل القضية الفلسطينية عن إطارها القومى العربى ومحيطها الإسلامى ومسخها واختزالها فى صورة حق تقرير المصير لعدد معدود من الناس ، تمهيدا لجعلها قابلة لمزيد من المسخ والاختزال ، الامر الذى أتاح له فى النهاية تسويتها فى

شكل (حكم ذاتى) محدود فقط . ومن المعروف أن تلك الأطروحة الزائفة تغلغت فى فكر ووعى حركة المقاومة الفلسطينية وتترجمت إلى ممارسات ومواقف ومفاهيم وثقافة بل أنها صارت (عقدة) فى النفس الفلسطينية . وأذكر أننى كتبت مرة فى صحيفة "الحياة" شيئا فلم يعجب مسؤولا فلسطينياً، فاتصل بى هاتفياً ليتهمنى بأننى (معاد) للشعب الفلسطينى . . هكذا ببساطة . وبنفس البساطة كانت تلك العبارة قد أمست تهمة جاهزة وسلاحا أبيض يطعن به أى عربى عندما يعترض أو ينتقد سياسة منظمة التحرير ومواقفها ويدين بعضا من ممارساتها المراهقة أو المنحرفة أو الخاطئة..الخ وما أكثرها ! ...

إلا أن اكثر المعطيات التى لا تقبل الشك فى صحتها أن منظمة التحرير لم تعد ، منذ منتصف السبعينيات ، وبالتحديد بعد تورطها فى الحرب الأهلية اللبنانية ، ثورة شعبية، وحركة كفاح مسلح ، بل باتت دولة ترتكز إلى أجهزة سلطوية ، وجهاز بيروقراطى ضخم ، ومؤسسات موزعة فى أماكن واسعة من الدول العربية خصوصا ، والعالم عموما . حتى أنه صار لها استثمارات مالية وتجارية هائلة وثابتة فى دول افريقيا السوداء ودول أميركا اللاتينية . وهى منذ ذلك العهد صارت نظاما من النظم العربية ، بكل ما فى الكلمة من معان، وباتت شريكا رئيسيا وفعالا لكل الدول والأنظمة والسلطات العربية القائمة فى صنع وصياغة وتوجيه الأوضاع والسياسات العربية العسكرية والأمنية، والاجتماعية ، والفكرية . بل انقلبت إلى عون وحليف للحكومات العربية ضد قوى المعارضة وحركات التحرر ومنظمات النضال فيها ، بدعم وتبنى بعض القوى المعارضة العربية، لحاجتها إلى استخدامها فى صراعاتها وعلاقاتها المتقلبة والمضطربة مع هذا النظام أو ذاك من غير أن يغير هذا الأمر الاستثنائى من تلك الحقيقة شيئا . فالنظم العربية نفسها وجميعها ، كانت ومازالت تتبع نفس الوسيلة فى نزاعاتها البينية الدائمة ، ولكنها لا تلبث أن تتخلى عن حلفائها المعارضين عندما تحين ساعة الصلح الحتمية مع النظم الشقيقة !

وإذا كان ثمه اتفاق على تلك الأوضاع العربية بكل ما حفلت به من انحرافات، وما حفلت به من شرور شيطانية هى التى أفضت إلى الانهيار العربى فى مطلع التسعينيات ، فإن من البدهى القول أن منظمة التحرير الفلسطينية ، وبالأحرى النظام الفلسطينى ساهم مساهمة جليلة وجسيمة فى خلق المقدمات والأليات التى أوصلتها إلى حتفها .

والأهم من هذا ، وقبله ، هو أن المنظمة باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب (العربى) الفلسطينى- كما تحب أن تسمى وتصر أن تكون- يجب أن تتحمل وحدها مسؤولية مضاعفة بقدر وبسبب إصرارها ذاك ، وهو الإصرار الذى قاد إلى إصرار ثان على القرار الوطنى المستقل والذى أضحى فى واقع الممارسة قراراً انفرادياً بل فردياً إلى أدنى وأضيق نطاق !

والحق أن المنظمة بنهجها الخاطئ ، وانحرافها عن الفطرة والطبيعة السوية للقضية الفلسطينية قزّمتها وقلصتها حتى صارت كما ذكرنا مشكلة إقليمية صغيرة قابلة للاحتواء والمتاجرة بها ، من قبل هذا النظام العربى تارة، ومن ذاك النظام تارة أخرى ، ومن اسرائيل تارة أخيرة ! وهذا بالضبط أيضا الأساس الذى بدأ منه طريق التسوية ، وأغرى الأنظمة العربية بتأييده وتحبيذه ثم قواها على محاصرة الشقيق الفلسطينى من جميع الجهات والمنافذ الجغرافية ، والسياسية ، والمالية . فلم تدع أمامه سبيلا للفرار سوى إلى أحضان العدو عبر طريق التسوية ، باعتباره طريقا اجباريا .. وذا اتجاه واحد .. والقبول بأى شىء حتى ولو كان الحماية الاسرائيلية والتحالف معها بلا تكافؤ .. أى التحول إلى تابع وعميل !

لكن من أهم الملاحظات ، أو المفارقات دلالة أن منظمة التحريرالتى تزعم أنها أكرهت على اختيار طريق التسوية ، غذت السير من لحظة أن وضعت قدميها عليه ، بل هرولت وقفزت فى الهواء .. وحرقت المراحل ، حتى تسبق الجميع !

ولا معنى لمحاولات القيادة الفلسطينية تبرئة الذات فى ربع الساعة الأخير ، فى حين أنها هى التى خلقت الذرائع للنظم العربية لكى تكرر معها سياسة اليهود الأوائل مع النبى موسى عليه السلام (اذهب أنت وربك فقاتلا .. إنا ها هنا قاعدون) ! وهى التى وضعت حجر الأساس وأوجدت (القاعدة الشرعية) لتنصل النظم العربية من مسؤولياتها القومية فى تحمل أكلاف الصراع مع العدو الصهيونى ، واستعادة الحق العربى (لا الفلسطينى) فى فلسطين . وهى التى أعطتهم براءات ذمة من تبعات التدخل فى الشأن الفلسطينى حتى غدا أحسن المواقف العربية وأخلصها وأنبلها فى نظر القيادة الفلسطينية ، هو الموقف القائل : لا نتدخل فى القضية الفلسطينية ، ونقبل ما تقبله القيادة الشرعية ، وكفى الله المؤمنين شر القتال !!

لولا ذلك الأساس لما تجرأت النظم العربية على الاستقالة من القضية المقدسة ، واحداً بعد الآخر ، ولكان بإمكان الشعب العربى الفلسطينى وقواه الشرعية أن يشهروا قضيتهم كسلاح قاطع فى مواجهه أى تخاذل وأى تراجع من جانب هذا أو ذاك من الأطراف العربية . ولولا أن المنظمة فكت علاقاتها وقطعت شرايينها مع الشعوب العربية وقواها الثورية وانتسبت إلى نادى النظم العربية . لكان بإمكانها أن تضغط على جميع النظم والحكام بسيف القضية المقدسة التى تحتل ضمير الشعوب العربية والإسلامية كما لا تحتله قضية أو مسألة أخرى ، مستعينة بالقوى الشعبية وحركات التحرر . لكنها لم تفعل ذلك ، بل اختارت أن تكون فى صف الحكومات والحكام مرتضية لنفسها أن تكون العضو الأضعف والأصغر الذى يضغط الجميع عليه فى السر ، ويتاجر بقضيته فى العلن من دون أن يقوى ولو على رد الإهانات !

أضف إلى ذلك أن انحرفات وخطايا الجانب الفلسطيني لم تقتصر على المنهج والمبدأ والاستراتيجية ، بل وصلت إلى العمق فى التكتيك والاسلوب وفى التفاصيل كذلك . ولا يجب أن ننسى للحظة أنه كان بإمكان الطرف الفلسطينى الحصول على اتفاقيات أقل فداحة وخسارة من صفقة "أوسلو" الخاسرة لو التزم الحد الأدنى من التنسيق مع الأطراف العربية الأخرى على رغم كل ما يمكن أن يقال عن هذه الأطراف وما يمكن أن يتهم به بعضها . بل لو التزم الحد الأدنى من الآليات الديمقراطية فى تقرير المسار أو هذا الخيار المصيرى مع باقى الفعاليات والقوى التى تضمها المنظمة والساحة الفلسطينية ، وعلى رأسها جميعا الانتفاضة التى هزمت اسرائيل وجيشها (الاسطورى) هزيمة نكراء فى ساحة الصراع ، كما لا يجب أن يغرب عن بالنا أن صفقة "اوسلو" لم تكن ثمرة من ثمرات عملية التسوية التى بدأت فى مؤتمر مدريد بل ثمرة لنهج راسخ وتاريخى من الإتصالات والحوارات السرية بين قيادة المنظمة بالتحديد وبعض الأجهزة السرية فى الدولة العبرية ، بدأ منذ مطلع السبعينيات ونما وتطور حتى صار النهج الوحيد لنضال المنظمة !

وأخيرا وعلى ضوء ما تقدم فلا يمكن لعاقل إنكار أن اتفاقيات التسوية الفلسطينية - الاسرائيلية التى ولدت فى "أوسلو" . ما كانت نتيجة حتمية وطبيعية لموازين القوى ومستويات الصراع بين العرب واسرائيل ، ولا يمكن إنكار أنه على رغم الإختلال والاعتلال فى موازين القوى كان بالإمكان الوصول إلى تسوية أفضل والحصول على حقوق أكثر !!

* * *

هذا بالنسبة للنقاط الموضوعية ، أما بالنسبة للنقاط الشخصية التى أرانى مضطراً للتنويه إليها.. فهى أن هذا البحث غير متأثر بأى مشاعر سخط أو نقمة مبدئية تجاه حركة فتح أو تجاه قيادتها بالذات ، بل العكس هو الصحيح تماماً . لأننى كنت على الدوام أشعر بالتعاطف الايجابى والتضامن معها كحركة تحرر وطنى فلسطينية وعربية تضم التيار الوطنى والثورى العريض فى الساحة الفلسطينية. ولقد تفاعلت معها منذ بداياتها ، لا مجرد تفاعل فكرى وعاطفى وحسب ، بل تفاعلا سياسيا وتنظيمياً أيضا ومع أننى لست فلسطينياً بمعايير الجنسية القطرية السائدة اليوم فى الوطن العربى ، فإننى - كالكثيرين جداً من أبناء الأمة العربية - كنت منذ طفولتى ويفاعتى فلسطينى القلب ، وعندما نضجت أصبحت فلسطينى الفكر أيضا ، ومازلت وسأبقى فلسطينى الروح دائما ، فلقد أيقنت بقوة وعمق أن العروبة فى هذا العصر هى فلسطين كما أن فلسطين هى العروبة . وها هى التجربة التاريخية تبرهن أن انحسار العروبة أدى إلى انكسار القضية الفلسطينية ، بينما كان الصعود القومى فى الماضى ، توهجا فدائياً رائعاً فى روح الشعب الفلسطينى وحركته.

عندما أصبحت الثورة الفلسطينية (أنبل ظاهرة تنجبها الأمة العربية فى ليل الهزيمة المدلهم) بعد

عام ١٩٦٧ ، كنت فى مقتبل الشباب ، فانتسبت إلى حركة فتح انتساباً تنظيمياً فعلياً وكانت تلك أولى تجاربى السياسية المنظمة .وقد تطورت لاحقاً إلى مشاركة فى عدة دورات ومعسكرات تدريبية على السلاح ، وكنت مستعداً دائماً للمشاركة فى أى عمل فدائى يطلب منى . وحين اشتعلت حرب ايلول الأسود (١٩٧٠) وجدتنى بتلقائية فى مقدمة المتنافسين للسفر إلى ميدان القتال فى الأردن . وتكرر الأمر عام ١٩٧٨ يوم اجتاحت اسرائيل جنوب لبنان ، أما فى عام ١٩٨٢ فقد عشت تجربة المقاومة الرائعة ضد الاجتياح الاسرائيلى للبنان ، وما حفلت به من صمود بطولى عروسة العواصم العربية بيروت ، وعندما غادر الفلسطينيون عبر البحر ودعونى لمشاركتهم رفضت.

إلا أن صلتى التنظيمية بحركة فتح قطعتها منذ منتصف السبعينيات بعد ما أحسست أن خطها السياسى والفكرى انحرف عن الثوابت الثورية والقومية ، وانشغلت فى ابتداع (الكينونة الفلسطينية) بينما اكتفت من العروبة بأحلك مافى واقعها المعاش وهو التحالف مع الأنظمة العربية والإرتهان لاستراتيجيتها السياسية .

بيد أن علاقاتى الشخصية والإنسانية مع عشرات من الشخصيات والكوادر والقادة فى حركة فتح، لم تنقطع ،واستمرت حتى الساعة .

وربما كان مناسباً التنوية إلى أننى لم أشعر بأى تعاطف ايجابى مع الحركات الفلسطينية المعارضة لفتح . حتى بعد أن اختلف موقفى من هذه ، وظل رأيي فى تلك أن سلبياتها أعظم من سلبيات فتح، فمعظمها مجرد أدوات تآمر وألعاب (أتارى)فى أيدى الأنظمة العربية وأجهزة الاستخبارات فيها .

* * *

وعلى هذا الأساس ، ولتوكيد ماسبق ، فاننى حين عزمت على إجراء هذا البحث حول عملية التسوية الراهنة ، وخططت لتحليل اتفاق "اوسلو" بين القيادة الفلسطينية والعدو الاسرائيلى فاننى قصدت وتعمدت مسبقاً ألا أستشهد بأى تصريح أو رأى أو موقف أو كتاب لأى جهة أو شخصية أو منظمة ممن يمكن إدارجهم أو تصنيفهم فى قائمة المعادين بشكل ثابت لحركة فتح ، أو لمنظمة التحرير ، أو لقيادتها ، أو لعملية السلام والتسوية ، بل اننى تقصدت وتعمدت أن يكون جميع من أستشهد بآرائهم ، سواء كانو فلسطينيين أو عرباً أو أجانب ممن هم فى خط فتح ، ومنظمة التحرير وقيادتها ، وفى صف التسوية وعملية السلام ، وبعضهم أيضا من اليهود والأجانب والاسرائيليين . ولم أستشهد ولا مرة واحدة بأى رأى أو عبارة لأحد أو لجهة ممن يصنفون اليوم فى اطار القوى المعادية للسلام ، والقوى الأصولية المتطرفة (اسلامياً أو قومياً) أو القوى الارهابية .. وما إلىَ ذلك .. وكان هدفى هو الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الموضوعية .

فهل هناك (محاكمة) أكثر عدالة وحيادية من هذه العملية التى لم تستدع إلا شهوداً عرفوا

دائماً بانحيازهم وتعاطفهم الأكيد مع المتهم؟؟! وهل هناك نزاهة أكثر من أن (المحكمة) لم تصدر أى حكم أو قرار على الاتفاقات إلا بعد استنطاق مفصل لجميع الشهود وتمكينهم من الإدلاء بأقوالهم .. وبعد أن وضعت فى الحسبان والميزان جميع العوامل الإقليمية والدولية ، فضلا عن العوامل الذاتية والداخلية التى كان لها تأثير فى دفع الطرف الفلسطينى لارتكاب خطيئته أو جريمته بحق القضية الفلسطينية التى افتأت عليها ، واحتكر سلطة التصرف بشأنها فخان الأمة والأمانة ؟؟؟!

* * *

وتبقى كلمة أخيرة - أراها أكثر ضرورة من كل ماسبق - وهى أنهم يخطئون خطأ جسيماً،أولئك الذين يظنون (ظن السوء) أن القضية الفلسطينية انتهت بعد صفقة اوسلو . وأن الصراع العربى - الاسرائيلى قد خمد بعد المصالحات والاتفاقات السابقة واللاحقة بين النظم العربية والعدو الاسرائيلى.ذلك أن الأمة العربية ، صاحبة الولاية الشرعية والأصيلة على فلسطين . لم تحضر ولم تشارك فى مفاوضات التسوية منذ بدايتها وحتى نهايتها ، فهى غائبة ، والأحرى أنها مغيبة قسراً وقهراً منذ سنين طويلة .. والذين ذهبوا إلى مدريد واوسلو وواشنطن وتل أبيب (وسواها) بدلاً منها وباسمها زاعمين أنها (ماتت) وأبرزوا وكالات وتفويضات منها لهم ، تعطيهم الحق فى التصرف بأملاكها وتصفية تركتها وميراثها ، هى وكالات وتفويضات مزورة شكلا ومضموناً!

ولا بد أن الكل يعلم أن الأمة العربية : مغيبة نعم ، وأنها مقهورة وأسيرة نعم .. ولكنها ليست ميتة أبداً ، وأن القوى التى تسلطت عليها واغتصبت تمثيلها ، زائلة حتماً ، وأن كل ما بنى وترتب على الباطل سيظل باطلاً بلا تقادم ، وأنه فى النهاية لن يصح إلا الصحيح .

والصحيح أن (ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة)، وأن الصراع العربى - الإسرائيلى ، والصراع العربى - الامبريالى ، وكذلك الصراع العربى ضد العصابات والطغم المستولية على إرادة الأمة والمستندة إلى شرعية الاعتراف بها من جانب الأعداء وتستمد سلطتها من اتفاقيات ومعاهدات من نوع إتفاقية اوسلو وكامب ديفيد وواشنطن والعقبة ... الخ هى طغم وعصابات فاشية ، وستتهاوى حتماً وأقرب مما يتوقع الكثيرون.

" أفلم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم . دمر الله عليهم . وللكافرين أمثالها " صدق الله العظيم

محمد خليفة

استوكهولم فى ١٩٩٤/٩/١٣

مدخل عام

من قرن ..إلى قرن

" انه ثانى أكبر انتصار
فى تاريخ الحركة الصهيونية"

عاموس أوز
شخصية اسرائيلية فى حركة السلام الآن

لا يحسن قراءة التاريخ ولا الإحساس بتحولاته الكبرى ، من لايدرك بالقدر الكافى أهمية الأحداث والاتفاقيات والنتائج التى انبثقت عما بات يصطلح على تسميته اعتبارا من عام ١٩٩١ (عملية أو مسيرة السلام فى الشرق الأوسط) ويقع فى الخطأ نفسه ، أيضا ،من يقلص أبعادها أو يحصرها فى جانب أو مجال من المجالات السياسية أو الاقتصادية ، أو يحدد آثارها فى عدد من الدول أو البلدان العربية والإسلامية فقط .أو يقصر تفاعلاتها على مدى زمنى محدد فى المستقبل .

لقد دخل الشرق الأوسط ، والوطن العربى ، والعالم الإسلامى ،بل والعالم بأسره عهدا جديدا ، منذ أن دخلت الوفود العربية إلى قصر المؤتمرات فى مدريد تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٩١ . ولقد تكرس هذا التحول بعد عامين ، فى اتفاقيات السلام التى توصلت إليها اسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وأضحى بمثابة تحول كيميائى لا إمكانيه للعودة عنه وتستحيل إعادة الأوضاع فيه إلى سابق عهدها ، من غير أن يعنى ذلك البتة ، ان خيار هذا الاتجاه كان فى الأصل قدرا مقدرا على العرب أو حتمية تاريخية لا مناص منها . وغنى عن التأكيد ان تفاعلات هذه العملية ستستمر، وسوف تتطور وتتعمق وتتوالى تداعياتها وانعكاساتها إلى نهايتها الطبيعية (حين تتولد معطيات وشروط جديدة فى الساحة العربية، والعالمية) وستشمل الوطن العربى والعالم الإسلامى بأسرهما مع اختلاف فى النسب والدرجات . وستغطى هذه الحقبة المفترضة النصف الأول من القرن القادم على الأرجح ، وهو أقل ما يمكن للباحث أو المحلل أن يبنى عليه افتراضاته قياسا إلى حجم العملية ونتائجها المتوقعة ، وعلى ضوء المعادلات الدولية الراهنة والمنتظرة . ولا سيما دور الولايات المتحدة

الأمريكية كقوة عالمية عظمى .

ولعل أكثر ما يؤكد الأبعاد الاستراتيجية والتاريخية (لعملية السلام) التى تشبه "جراحة" حقيقية فى جسد المنطقة لزرع قلب غريب ، تزامنها وارتباطها بثلاثة أحداث أو استحقاقات لا يرقى الشك إلى أهميتها وأبعادها :

أولا : مرور مائة عام على ميلاد حركة القومية العربية فى صيغتها المعاصرة ، وهى الحركة التى ولدت فى مرحلة احتضار الفكرة أو الدولة العثمانية ، وما أسفرت عنه فى قيام وتشكل للوطن العربى فى الصورة التى عرفت منذ بداية القرن العشرين إلى نهايته . مع التشديد على دور العوامل الأوروبيه فى تشكيل الخريطة الجغرافية والتقسيمات السياسية للدول والكيانات داخل الوطن العربى، وفى التاثير على معظم التوجهات والتيارات والخيارات التى تمت . فالاستعمار الأوروبى هو الذى خلق فى صورة شبه مباشرة معظم الدول العربية (وكذلك الإسلامية الأخرى) ووضع لها الحدود وبنى النظم والمؤسسات ، بل وخلق لها مسارات وتوجهات ثابتة ، ظل يحميها ويقمع أى خروج عنها حتى بعد انسحاب جيوشه منها، واعطائه الاستقلال السياسى لها ، وهى العملية التى عرفت رمزياً باسم تقسيمات سايكس بيكو ، نسبة لوزيرى خارجيتى بريطانيا وفرنسا فى مطلع العشرينيات ، وليس خطأ على الاطلاق القول أن (عملية السلام) التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية اليوم هى أول تعديل حقيقى يدخل على خريطة سايكس - بيكو .

ثانياً : مرور مائة عام على ميلاد الحركة الصهيونية التى خططت ونفذت مشروع اسرائيل الكبرى، كدولة يهودية استيطانية على أرض فلسطين العربية المسلمة ، وعلى أنقاض حقوق شعبها الأصلى ، وكنقيض لهويتها القومية والدينية والحضارية . وهذه المناسبة ليست مجرد مصادفة زمنية ، فأكبر وأعظم علماء (اسرائيل) وعقولها يرون أن الصهيونية ، تدخل طوراً ثانياً ومختلفاً مع بداية القرن الثانى فى عمرها . من عناوينه انتقال اسرائيل من طور التأسيس والبناء والاستيعاب إلى طور الاستقرار والحصول على اعتراف أعدائها بها . ومن دور أو طور القوة العسكرية المسيطرة على الشرق الأوسط إلى دور أو طور القوة الاقتصادية المهيمنة . ومن مرحلة الدولة المعزولة المرفوضة إلى مرحلة الدولة المفروضة والمنفتحة أو من دور الدولة المحمية من الغرب عسكرياً واقتصادياً إلى دور الدول الحامية لمصالح الغرب والشريكة له والقادرة على الاعتماد على ذاتها لتوفير عناصر البقاء والحياة والتطور ، وليس كدولة تتبع النظم الغربية فى الحكم والديمقراطية والاقتصاد وحسب ، بل كدولة من دول الغرب انتاجاً ومنافسة وتصديراً وابداعاً وقدرة على المزاحمة .

ثالثاً : ميلاد ما يدعى بالنظام العالمى الجديد ، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو تطور

وثيق الصلة بعملية السلام فى الشرق الأوسط ، إذ أن أمريكا هى الدولة الكبرى الوحيدة التى ألقت بثقلها خلف المشروع الصهيونى واسرائيل ، كما ألقت بكل قوتها وجبروتها ضد العرب لإجبارهم على الرضوخ والإذعان للواقع الإسرائيلى ، وللمشروع الامبريالى الذى تقوده فى العالم أو المنطقة . وأمريكا هى الراعية والشريك فى عملية السلام ، وهى الضامن الدولى الوحيد لكل ما ستتمخض عنه من اتفاقات ومعاهدات .

وإذا كان القرن العشرين قرناً أمريكياً على الصعيد العالمى بنسبة كبيرة ، فإن العالم يستقبل القرن الحادى والعشرين وهذه الامبراطورية تفرض هيمنتها (السياسية والعسكرية والثقافية) على العالم بلا منافس تقريباً . وتتزعم عملية إعادة ترتيب شؤون العالم ومنظماته الدولية ، بل وتعيد تركيب معظم دول العالم من الداخل وفق رؤاها وايديولوجيتها الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن السياسية .

وقد شاء القدر أن يكون الشرق الأوسط (بسبب مصادر الطاقة أساساً) قاعدة النظام العالمى الجديد وبنفس الكيفية والأهمية التى كانت تمثلها أوروبا الغربية فى بنية النظام العالمى السابق بعد الحرب العالمية الثانية . ولذلك فإن عملية السلام بين اسرائيل والعرب وما سيتبعها من أوضاع وترتيبات وعلاقات اقليمية ستدخل فى صلب النظام العالمى بل ستكون بمثابة الأساسيات والقواعد الأولى لهذا الهرم الدولى . ومن هنا كان اصرار أمريكا وتصميمها على طرح مشروع السوق الشرق أوسطية موازياً لمشروع السلام العربى الاسرائيلى ، وبصورة تفوق اصرار اسرائيل فى بعض الأحيان والمجالات ، كما سنرى لاحقا.

ان هذه العوامل الثلاثة إذ تثبت السمة التاريخية والاستراتيجية لعملية السلام ، من ناحية، تثبت – من ناحية ثانية – أن العالم كله ، يشهد تحولات وتغيرات نوعية مع دخوله القرن الحادى والعشرين، من نوع التحولات التى تحدث كل مائة سنة مرة . ولا عجب أن تكون أعظم الأحداث والتحولات التى يشهدها المسرح الكونى فى نهاية القرن ، تشكلت هى نفسها فى نهاية القرن السابق أو من بداية القرن الحالى . كقيام وانهيار الإمبراطورية السوفياتية أو تشكل الخريطة العربية القومية وانهيار مقوماتها السابقة . بين بداية القرن ونهايته . وخروج أمريكا من عزلتها الأطلسية فى مطلع القرن ، وبلوغ قوتها أوج الزعامة فى نهايته . ويدهى أن تضيف هذه الملاحظة (القرنية) عنصراً اضافيا على الأهمية التاريخية لعملية السلام إياها!

⚬⚬⚬

الفصل الأول

العوامل الدافعة لـ (عملية السلام)

الجزء الأول : العوامل الموضوعية :

الشرق الأوسط قاعدة الهرم الدولى

الجزء الثانى : عوامل ذاتية :

الطريق إلى أوسلو

الجزء الأول

العوامل الموضوعية

الشرق الأوسط قاعدة الهرم الدولى

« إن الظرف الآن مناسب لحل أزمة الشرق الأوسط المستعصية، لاسيما بعد التغييرات التى حصلت فى الاتحاد السوفياتى. وكذلك النتائج التى انتهت حرب الخليج إليها ».

جيمس بيكر
رئيس الدبلوماسية الأمريكية
ومهندس عملية السلام عام ١٩٩١

عندما أطلقت الادارة الأمريكية العنان لدبلوماسيتها فى منتصف عام ١٩٩١مستهدفة ايجاد تسوية سياسية ونهائية لأزمة الشرق الأوسط ، لم تكن تعتمد فقط على مقدرتها وامكانياتها كدولة عظمى على الحركة والمبادرة والضغط على الأطراف المختلفة ولكنها كانت فى الواقع تستثمر مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية والدولية التى تهيأت أو نضجت وتوافرت فى وقت واحد وجعلت من الممكن للآلة الدبلوماسية أن تتقدم على طريق معبدة .أهمها :

أولاً: العوامل الخاصة بأطراف النزاع :

١ - الانتفاضة الفلسطينية :

تلك الثورة المدنية العظيمة والمدهشة فى تنظيمها وفعاليتها ما مكنها الاستمرار منذ انفجرت فى مطلع ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٨٧ بلا توقف ، وجعلها تولد معطيات وظروفا جديدة فى الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى . محلية وخارجية، فلقد استطاعت مثلاً ابراز القضية الفلسطينية عالمياً كقضية شعب مستعمر احتلت أراضيه واغتصبت حقوقه ، فى معزل تام عن الدول العربية من

ناحية ، وعن منظمة التحرير الفلسطينية من ناحية ثانية ، ولم تعد اسرائيل قادرة على رمى مسؤولية التوتر فى المنطقة على جيرانها العرب أو على منظمات (المخربين) الإرهابية ، فقد أمست المواجهة فى عقر دارها بين كل فلسطينى وسلطة الاحتلال ، وعجزت كل الوسائل والأساليب التقليدية عن قمع الانتفاضة أو تخفيف حدتها ، رغم أن الذين اعتقلوا بتهم المشاركة فى نشاطاتها زاد عن مائة ألف خلال السنوات الثلاث الأولى من عمرها ، ورغم المعاناة الانسانية والاجتماعية الناجمة عن آلاف الشهداء وعشرات ألوف الجرحى والمصابين ، ورغم أن الأضرار المادية بسبب انخراط الفلسطينيين الشامل فى برامج الانتفاضة قد عمت الجميع ، فإن (الروح الفلسطينية) كانت تبدو فى أحسن حالاتها ازدهاراً وقوة وخصوصية ، مما دفع الكثيرين من الباحثين إلى القول أن الروح الفلسطينية تخترق الكيانية الاسرائيلية وتتفوق عليها (١) . ولم يكن هذا القول من فراغ ، فالاحصاءات الرسمية للحكومة اليهودية كانت ترسم صورة مأساوية لحصيلة الانتفاضة على الجانب الاسرائيلى :

- حوالى عشرة بلايين دولار ، خسائر اقتصادية بسبب الانتفاضة أو تكلفة قمعها (خلال ٣ سنوات فقط و ١٧ بليون دولار حتى نهاية ١٩٩٣ !!).

- ارتفاع مذهل فى معدلات الجرائم بين جنودالجيش الاسرائيلى وكذلك عمليات الانتحار ، واستخدام المخدرات والعقاقير المهدئة ، والأمراض النفسية ، حتى أصبح كل اثنين من ثلاثة جنود ممن اضطروا لزيارة الأطباء والمصحات النفسية وتلقى العلاج ، فضلاً عن حوادث الهرب من الخدمة ورفض ادائها فى الضفة الغربية وغزة ... الخ .

- هزيمة الجيش الاسرائيلى أمام الانتفاضة ، هزيمة ساحقة ، مهينة بعد أن كان يفاخر بغرور أنه الأسطورة العسكرية التى لا تهزم .

واستطاعت الانتفاضة منذ البداية سرقة الاهتمام الدولى الإعلامى والسياسى واجباره على متابعتها ، مما أدى أن تكون هزيمة اسرائيل على مرأى ومسمع من العالم كله فضيحة مدوية ، كما أدى بالمقابل أن تكون عزيمة الشعب الفلسطينى وتصميمه على نيل حقوقه استحقاقا دولياً اخلاقيا لا مجال لإنكاره ويفرض نفسه فرضاً على اهتمامات الدول الكبرى والمؤتمرات والمحافل الدولية .

٢ - حاجة اسرائيل للتفرغ لشؤون التوسع البنيوى ، بعد أن وصلت إلى أقصى نقطة تستطيع بلوغها فى التوسع الجغرافى الأفقى، على حساب أراضى الدول العربية : ففى نهاية الثمانينيات وفى الوقت الذى كانت الانتفاضة تحمّل الاقتصاد الاسرائيلى ثلاثة بليونات دولار (وسطياً) كل عام بصورة اضافية على نفقاتها الأمنية والدفاعية الروتينية التى تزيد عن ستة بلايين دولار (١٧ ٪ من موازنتها العامة) . كانت اسرائيل بحاجة ماسة للإنفاق على استيعاب شلال من

المهاجرين يتدفق عليها من الإتحاد السوفياتى ، وهو شلال لا تستطيع الاستغناء عنه لأن فوائده على المدى البعيد لا تحصى ولا تقدر ولكنها بحاجة لتوظيف عشرات بلايين الدولارات لتوفير السكن وفرص العمل للمهاجرين القادمين من دول أوروبية - اشتراكية كانت توفر لهم مستوى لائقا من الحياة تخلوا عنها باحثين عن (الجنة الموعودة) في اسرائيل . وقد تلقت اسرائيل عام ١٩٨٨ فقط نحو تسعة بليونات دولار على شكل مساعدات وهبات وتبرعات من الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، ومع ذلك كانت بحاجة لمساعدات وقروض أضعاف هذه المبالغ . خصوصاً وأن عوامل الوهن والإنهاك ظهرت فى اقتصادها ، فارتفعت البطالة إلى أكثر من ١١ ٪ والتضخم إلى أكثر من ١٠ ٪ ، وكانت الحكومة وكذلك القوى الرأسمالية اليهودية العالمية والمحلية عاجزة عن توظيف امكاناتها المالية الضخمة فى مشاريع جاهزة ومعدة ومضمونة النتائج الوفيرة على اسرائيل بسبب استمرار الانتفاضة فى الداخل ، والتوتر فى الشرق الأوسط واستمرار المقاطعة العربية ، وانعدام الظروف السياسية الاقليمية الملائمة لمشاريع السياحة والاستثمار والإنفاق على تطوير الصناعات المتقدمة وغير ذلك من الخطط .

لقد أدركت اسرائيل فى نهاية الثمانينيات أنها لا تستطيع الاستمرار كقلعة حربية مسورة، ومعزولة عن محيطها ، وان بلوغ السلام لا يمكن أن يتم بلا (تنازلات) جوهرية من جانبها مهما تعاظمت قوتها العسكرية ، ومهما وفرت لهاأمريكا والدول الغربية الحماية السياسية ، والمساعدات الاقتصادية ، وان السلام أصبح شرطا لبقاء اسرائيل وتفوقها وازدهارها .

٣ - المثال المصرى للسلام :

كانت اتفاقية كامب ديفيد التى أبرمت بين الحكومة المصرية واسرائيل فى ربيع عام ١٩٧٩ قد نفذت من الجانبين واستنفذت أغراضها السياسية بينهما بانسحاب اسرائيل التام من سيناء ، والتزام مصر بإلغاء المظاهر الرسمية لحالة الحرب ، وتبادل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الطرفين . وهكذا أضحت (حالة السلام) بين كبرى الدول العربية وأولاها وبين اسرائيل ، نموذجاً صالحاً للدرس واستخلاص العبر من الجانبين ، فى نهاية الثمانينيات أى بعد عقد كامل من السنين .

فمن ناحية أولى ، استطاع (هذا السلام) أن يفرض مفاعيله لا بالنسبة لمصر وحسب ، ولكن بالنسبة لعموم العرب أيضا فلقد عنت المصالحة العربية مع النظام المصرى فى صيف عام ١٩٨٩ وعودة مصر إلى الأسرة العربية ممثلة بجامعة الدول العربية على اثر مؤتمر القمة العربية فى المغرب ، بلا أى شروط بل بإلغاء الشروط السابقة لقمة بغداد (عام ١٩٧٩) والتى كانت تطالب القاهرة بالعودة عن معاهدات كامب ديفيد ، قبل أى مصالحة ، عنت ضمن ماعنته ، (قبولاً) عربياً بحالة

السلام المصرية – الاسرائيلية . وكان هذا (المعنى) قد أخذ يرسخ متواتراً عن الأطراف العربية بصورة ثابتة ، بموازاة رسوخ (كامب ديفيد) . فمنظمة التحرير الفلسطينية وهى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى الطرف الرئيسى فى الصراع العربى – الاسرائيلى أخذت منذ هزيمتها فى لبنان عام ١٩٨٢ ، واضطرارها للانسحاب منه ، والانقسامات التى ظهرت فى صفوفها بعد عام ١٩٨٣ وصراعها المفتوح مع النظام السورى والذى تجسد فى طرابلس والبقاع وحرب المخيمات التى تصاعدت واستمرت حتى عام ١٩٨٨ ، أجبرت على الاقتراب من القاهرة ، بل اضطرت لخلق محور مشترك معها إلى جانب الاردن والعراق لإعادة تثبيت حضورها فى معادلات الشرق الأوسط المتغيرة ووسط كثبان الرمال العربية المتحركة . وكان عليها أن تدفع ثمن هذا الخط بتراجعات سياسية ومبدئية من خطها وميثاقها الوطنى ، فأعلنت عام ١٩٨٥ قبولها بمبدأ (نبذ الإرهاب) من القاهرة . ثم أعلنت فى دورة المجلس الوطنى التاريخية فى الجزائر ، خريف عام ١٩٨٨ تلبية الشرط الأمريكى الرئيسى وهو القبول بقرار الأمم المتحدة ٢٤٢ والاعتراف باسرائيل والتأكيد مجدداً على نبذ الإرهاب .

وبموازاة الخط الفلسطينى ، كانت عمان ثابتة فى سعيها للسلام والاعتراف باسرائيل ، سيما بعد تصاعد قلقها من احتمالات لجوء حكومة الليكود اليمينية إلى القوة لتنفيذ مخطط تحويل الاردن إلى وطن أو دولة بديلة للفلسطينيين وتهجير فلسطينى الضفة الغربية اليها لاستيعاب اليهود المهاجرين من شرق أوروبا .

وبموازاة ذلك كانت دول عربية أخرى تقترب من الاعتراف باسرائيل أو تتخلى عن التزاماتها القومية السابقة ، كالمغرب الذى استقبل رئيس الحكومة اليهودية شيمعون بيريز فى جبال الأطلسى عام ١٩٨٦ ، والجزائر التى أفرجت عن جنود كوماندوس اسرائيليين أسرتهم ، وصافح وزير خارجيتها أحمد طالب الابراهيمى نظيره الصهيونى فى العاصمة السويدية وكذلك كان نظام جعفر النميرى فى السودان يتورط مباشرة فى تسهيل هجرة اليهود الاثيوبيين (الفلاشا) إلى اسرائيل ، وكانت بغداد عاصمة الرفض العربى سابقا وقائدة التحركات لمقاطعة مصر بعد كامب ديفيد قد تخلت عن (رفضها) وحولته إلى تحالف وثيق مع مصر ، وتأييد لخط التراجعات والتنازلات من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كنتيجة طبيعية للحرب الطاحنة والطويلة التى ورطت نفسها بها مع ايران .

وكانت اسرائيل تستقرئ هذه التحولات المتتالية فى المواقف العربية منها ، وأهمها على الاطلاق المصالحة العربية لمصرعام ١٩٨٩ بدون التطرق لمسألة كامب ديفيد .

ومن ناحية ثانية فإن النموذج المصرى – الاسرائيلى للسلام لم يؤد إلى تحقيق كل الآمال التى دغدغت مشاعر الاسرائيليين عام ١٩٧٩ إذ سرعان ما دخل هذا السلام مرحلة التحنيط على أيدى

المصريين وأصبح يشبه (مومياء) محفوظة ولكن بلا روح ولا نضارة ، تغلفها الأسرار ومظاهر الغموض . فالسلطات المصرية نجحت فى حصر السلام وحفظه فى حيز محدود داخل « متحف » يديره الحكم ومؤسسات الدولة ، وتكفل الشعب المصرى بمقاومة التطبيع بقوة والتعبير عن رفض السلام القائم . وتعددت مظاهر المقاومة وتعبيراتها ، لكن أعظمها شأناً ودلالة تبقى (ثورة مصر) تلك المنظمة السرية التى اغتالت عدداً من الدبلوماسيين ورجال الاستخبارات الاسرائيليين فى مصر ، ذلك أن هذه المنظمة حددت الاتجاه السديد والسليم للرصاص الوطنى اذا ما أراد الانطلاق بدلاً من أن يتجه إلى صدور المصريين تحت شعارات اسلامية زائفة فى أغلب الأحيان .

وبعبارة مختصرة ، لقد هيأت (كامب ديفيد) الساحة العربية ، لقبول مبادرات السلام مع اسرائيل ، ولكنها لم تنجح أن تكون بديلاً عن السلام مع الأطراف الأخرى ، خصوصاً الطرف الفلسطينى .

٤ - صعود القوة العربية :

لم تكد اسرائيل تكمل غبطتها وفرحتها من التخلص من القوة العربية الكبرى التى واجهتها على ساحة الصراع منذ قيامها عام ١٩٤٨ ممثلة بمصر ، وتكبيلها بشروط والتزامات صارمة لتخفيض قوتها العسكرية وتسليحها فى ظل رقابة أمريكية مباشرة ، حتى ظهرت فى الساحة العربية مراكز قوة حقيقية هنا وهناك أهمها على الإطلاق ، المركز العراقى الذى بنى فى الثمانينيات، وفى ظل صراعه الضارى مع ايران ، وفى ظروف استثنائية ، قوة مسلحة استثنائية بكل المعايير أثارت المحللين والمراقبين فى العالم وانتزعت اعجابهم وفضولهم ودهشتهم وخوفهم على حد سواء. ناهيك عن اسرائيل التى استبد بها القلق أيما استبداد وهى تراقب عن كثب سرعة نمو هذه القوة وقربها من معادلة القوة الاسرائيلية ، واقتحامها لخطوط التفوق الاستراتيجى ، كالسلاح النووى ، والقدرة على التعبئة والجاهزية القتالية .. الخ .

لقد بلغت القوة العراقية عام ١٩٨٨ ، نحو مليون جندى مقاتل معبأ تحت السلاح ، ونحو ٥٥٠٠ دبابة معظمها حديث ، وأكثر من ثمانية آلاف مدرعة وناقلة جنود ومركبة وأكثر من ثلاثة آلاف مدفع وما يزيد على مائتى منصة متحركة وثابتة لإطلاق الصواريخ ، وكذلك قدرة مجربة على صناعة وتعديل وتطوير الصواريخ بعيدة ومتوسطة المدى (من نوع الحسين والعباس) وبرامج ضخمة لتطوير الأسلحة غير التقليدية بما فيها النووية ، والكيميائية والبيولوجية ، وتكون أعداد كبيرة من العلماء المتخصصين والخبراء والهيئات المتمرسة فى هذه المجالات الحساسة .وكانت اسرائيل قد نجحت عام ١٩٨١ فى تدمير أول منشأة نووية فى العراق بواسطة سلاحها الجوى ، غير أن العراق أعاد بناء

برنامجه فى شروط أفضل راعت التربص الصهيونى ، وعلى أساس حتمية التناقض والمجابهة . وفى عام ١٩٨٨ اعتبرت اسرائيل الخطر العراقى فى ذروة الأخطار التى تحدق بها ، دون أن تستطيع فعل شئ يذكر أمام حجم القوة العراقية ، فلجأت إلى حليفها وحاميتها الكبرى ، أمريكا لأنها وحدها القادرة على انقاذها من الشر العراقى الذى أحيا فى الوعى اليهودى ، ذكرى الهجوم العراقى الأول فى التاريخ على مملكة اسرائيل فى القرن السابع قبل الميلاد ، والذى انتهى بدمار المملكة اليهودية وطرد اليهود من فلسطين .

وقد استطاعت فعلاً الولايات المتحدة عام ١٩٩٠ جرّ القيادة العراقية إلى شرك الكويت ، خالقة الذريعة اللازمة لتحطيم القوة العربية فى هذا البلد ، ثم محاصرة شعبه وتجريده من وسائل القدرة العسكرية والحربية ، وفرض وصاية مباشرة وطويلة الأمد عليه . غير أن كل هذه الاجراءات لم تقنع اسرائيل ولا أمريكا بأن العراق بات عاجزاً عن مواصلة أو اعادة احياء قوته وبنائها من جديد ، سيما أن القاعدة التحتية لهذه القوة متوفرة ، خاصة المصادر المادية والاقتصادية والعلمية والبشرية .

واذا تجاوزنا العراق ، فإن اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لا تخفيان ولا تنفيان مخاوفهما من النتائج الاستراتيجية التى ترتبت على دخول الأسلحة غير التقليدية إلى الشرق الأوسط ، وامتلاك عدة دول عربية للصواريخ ، وللأسلحة الجرثومية والكيمياوية وهى تعادل إلى حد ما القوة النووية التى تمتلكها اسرائيل ، ومن هذه الدول سوريا ومصر ، وليبيا ، وسواها ، إضافة إلى دخول ايران إلى حلبة الصراع مع اسرائيل ، بصورة شبه مباشرة ومحاولاتها لبناء قوة مسلحة استراتيجية أيضا بما فيها الأسلحة النووية وتصنيع الصواريخ وشرائها . وكذلك وصول باكستان إلى مرحلة انتاج القنبلة النووية ، وهى دولة اسلامية كبيرة، أيضا ، وتزداد فيها قوة التيار الإسلامى المطالب بالتعاون مع الدول العربية والإسلامية لمجابهة اسرائيل خصوصا بعد ما ثبت سعى هذه إلى التعاون مع الهند ومع أمريكا للقضاء على محاولات انتاج القنبلة النووية الباكستانية . إن هذه التطورات (التكنولوجية والعسكرية) أحدثت انقلاباً فى الترتيبات الأمنية التى كانت اسرائيل قد أقامتها للمحافظة على وجودها وتفوقها وردعها واحتلالها لأراضى الدول العربية المحيطة بها ، فقد ألغت العامل الجغرافى أو العمق كعنصر من عناصر الأمن مما أبطل جدوى احتلال الأرض الزائدة عن حاجتها فى سيناء أو الجولان مثلا، وجعل دولا بعيدة جداً لم تكن تحسب لها حسابا فى الماضى كإيران أو باكستان بمثابة دول محاذية لها شأنها شأن دول الطوق العربى ، مضطرة للإستعداد لها كما ألغت هذه التطورات عامل التفوق الصهيونى ، الذى كان محققاً بامتلاك اسرائيل لما يتروواح بين ١٠٠ و ٢٠٠ قنبلة نووية بل أن هذا العامل الذى وفر لها التفوق انقلب كابوساً عليها ، ذلك أن اسرائيل هى الطرف الذى يغامر أو يقامر بوجوده كاملاً فى أى مواجهة نووية أو بأسلحة الدمار الشامل ، بينما يتحمل

الجانب العربى والإسلامى كل النتائج التى قد تنجم عن استخدام اسرائيل لقدراتها النووية حتى ولو دمرت عشر مدن !!.

ويزخر كتاب شيمعون بيريز (**الشرق الأوسط الجديد**) بصفحات مطولة عن دلالة هذا التطور فى زرع الشك فى الشعور الاسرائيلى السابق باليقين الأمنى النووى . وفى توليد القناعة بضرورة الوصول إلى سلام مع الدول العربية . وتقديم بعض التنازلات ، والعمل مع الولايات المتحدة الأميركية لإقامة نظام اقليمى جديد يشمل دول الشرق الأوسط كافة (عربية واسلامية) ويوفر لها (اسرائيل) ، علاقات نسيجية عميقة وراسخة مع محيطها ويحقق لها التفوق الاقتصادى والسياسى والعلمى بديلاً عن التفوق العسكرى .

٥ - بروز التيارات والنزعات الدينية فى المنطقة :

كان قيام اسرائيل (كدولة يهودية عرقية) أصلاً سبباً قوياً لإثارة واستفزاز المشاعر الدينية فى المنطقة ، سواء الإسلامية أو المسيحية وتكفل الصراع المستمر بين الدول العربية واسرائيل بما تكشف عنه من صلف يهودى ، وعدوان مستمر على المقدسات الاسلامية فى فلسطين ، وفى رفض المبادرات والمحاولات المستمرة لايجاد تسوية (عادلة) مع النظم والقوى اليسارية والقومية والعلمانية فى العقود الثلاثة الماضية التى أعقبت عدوان ١٩٦٧ ، إلى تدمير هذه القوى وافشال بعض الفرص التى توفرت لقيام نوع من الهدنة الطويلة ، وأفضت الظروف الناجمة عن الهزائم التى ألحقتها اسرائيل بالجيوش والدول العربية متفرقة ومجتمعة طوال خمسين سنة إلى بعث النزعات الدينية الاسلامية بقوة، خصوصاً أن هذه الظروف عينها قد قوت أيضاً النزعات الدينية اليهودية فى اسرائيل بكل ميراثها العنصرى القائم على التكبر والتجبر و (اسطورة الشعب المختار) وأوهام الثأر من المسلمين ، وإحياء مملكة بنى اسرائيل ، والتخلص من الآثار والمقدسات الاسلامية فى القدس وغيرها من مدن فلسطين والقضاء على الفلسطينيين ، واستعادة (الحقوق) اليهودية فى الشام والجزيرة العربية وسواها. وكان وصول تحالف الليكود اليمينى الدينى المتطرف بزعامة مناحيم بيجن إلى السلطة عام ١٩٧٧ أثراً من آثار هذه الظروف وتعبيراً عن جنوح النزعة الدينية اليهودية فى الكيان الاسرائيلى وبلوغها درجة أعلى من الحد الذى حرصت المنظمات الصهيونية على تحديده فى السابق لموازنة الحاجة إلى كسب تعاطف الشعب اليهودى فى الشتات من ناحية ، وكسب تأييد الدول والشعوب الغربية والأوروبية لدولة اسرائيل (الديمقراطية - العلمانية)من ناحية أخرى . وتبع وصول الليكود الى الحكم واستمراره فيه إلى عام ١٩٩٢ دعم وتشجيع التيارات الدينية اليهودية المتطرفة فكرياً وسياسياً ، وتبنى مشروعاتها فى الداخل وفى الساحة الاقليمية ، وكان لابد أن يحدث ذلك أثره فى الساحة

العربية ، لتحقيق التوازن وتلبية حاجات الصراع الوجودى والمصيرى . فظهرت التيارات الاسلامية ونمت بسرعة وقويت متغذية من الهزائم والاخفاقات والاحباطات سواء على جبهة الصراع مع الدولة اليهودية والتهاون فى الاستعداد لمجابهتها ثم الاستسلام لشروطها أم على جبهة البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتراكم أزمات السكن والتعليم والصحة وغيرها وعجز النظم القائمة عن القيام بأبسط وظائفها وحاجيات الشعوب .

هذا كله إضافة إلى أن وجود التيارات الاسلامية فى المجتمعات العربية والاسلامية ، ظاهرة طبيعية أصلاً نظراً لأصالة هذه الظاهرة فى الوعى الجمعى العام لأمة تدين غالبيتها العظمى بالإسلام، وتكونت تاريخياً حدودها ومقومات وجودها وحضارتها واستمرت بفضل الاسلام ، ودافعت عن نفسها دائماً بسلاح الاسلام . فضلاً عن أن جميع الرسالات السماوية ظهرت فى هذه المنطقة عبر آلاف السنين .

غير أن الجديد والاستثنائى فى الظاهرة ، هو جنوحها (على الأقل حسب بعض المزاعم) إلى التطرف والإرهاب فى التعبير عن ذاتها لمواجهة اسرائيل ، ومايتفرع عنها ، والنظم العربية التى ألغت بسبب اسرائيل ومتطلبات الحرب (المؤجلة) معها حسب زعمها ، معظم الحقوق البدهية والفطرية للمواطن العربى ، من حريات فردية وجماعية لم تستطع حتى النظم الاستعمارية السابقة مصادرتها وتقييدها كما فعلت هى ، الأمر الذى أدى إلى كوارث وزلازل ضربت الجماعة أو المجتمعات فى معظم البلدان العربية ووضعت المواد الأولية للتطرف والاحتقان والحروب الأهلية ووضعت (الحالة الاسلامية) فى ظروف غير طبيعية تدفعها دفعاً نحو الإرهاب والعنف والمزيد من الجنوح إلى التطرف ، خصوصاً أن دول الغرب ذات الماضى الاستعمارى القديم (فرنسا مثلاً) والامبريالية الحديثة (أمريكا) دخلت على خط الصراع مع التيارات الاسلامية بنفس الضراوة التى خاضت فيها الحرب على التيارات القومية الراديكالية فى الخمسينيات والستينيات حتى انهكتها . وربما أكثر . وعلى الأخص ، أن اسرائيل تتزعم منذ عدة سنوات تغذية المخاوف من خطر الأصولية الإسلامية فى العالم كله ، وخاصة فى أوروبا وأمريكا ، ويقف مفكروها وعلماؤها اليهود وكذلك قادتها وسياسيوها خلف معظم الدعوات والنبوءات والحملات العنصرية والصليبية ضد التيارات الاسلامية الدينية بدون أى تمييز بين الإيجابى منها والسلبى ، بصرف النظر عن الحركات التى تلجأ للعنف أو تلك التى تمارس نشاطها كحركات سياسية مشروعة تلتزم القوانين والنظم العالمية بما فيها الديمقراطية . وتضع تلك الدعايات كل (التيارات والحركات الإسلامية) فى كفة واحدة وفى خانة العداء والتناقض مع (الحضارة الغربية العالمية) وكخطر داهم ودائم على الديمقراطية والاستقرار والسلام فى ربوع الشرق الأوسط والعالم كله .

وبعيداً عما هو (دعائى) تحاول اسرائيل الإفادة منه لكى توجد بديلاً عالمياً عن دورها السابق فى مواجهة الإمبراطورية السوفياتية - الشيوعية يوفر لها الدعم والمساندة من دول الغرب ، فإن اسرائيل تشعر بالقلق والخوف حقا من نمو التيارات والحركات الاسلامية فى الساحة العربية والاسلامية ، ذلك أن هذه التيارات لابد أن توقظ وتحيي وتبعث المشاعر الاسلامية ضد اليهود ولابد أن تخلق حواجز منيعة تعترض أى تطبيع وأى سلام قد تتوصل إليه مع الحكومات والنظم ، وإذا كانت مغتبطة لإنحراف بعض الحركات الاسلامية عن الصواب والمنطق وسقوطها فى منزلق الإرهاب الأعمى ، فإن اسرائيل تعى أن هذه الحركات لا تمثل الظاهرة الاسلامية الجديدة كلها وأن هذه الظاهرة أوسع وأعظم وأقوى من بعض النماذج المنحرفة لها ، ويتركز القلق الاسرائيلى فى استمرار تأصل الصحوة الاسلامية وترشدها وتبلورها فى برامج ومشروعات فكرية واجتماعية وسياسية تشكل امتداداً لتيار التجديد الحضارى ومشروع النهضة العربية الإسلامية منذ قرن ونصف بلا انقطاع .

ولو دققنا النظر فى مجمل العوامل الاقليمية السابقة والتى أجبرت اسرائيل على إعادة حساباتها لوجدنا أن (العنصر الاسلامى) يدخل فى صلبها جميعاً . فالانتفاضة بدأت فى غزة ومن جانب التيار الاسلامى لا التيار التقليدى لمنظمات فتح وشقيقاتها اليسارية التى تشكل منظمة التحرير الفلسطينية ، وطوال سنوات الانتفاضة أثبتت المنظمات الاسلامية الجديدة ، خاصة حماس والجهاد الاسلامى ، قدرتها على مزاحمة منظمة التحرير والقوى التقليدية ، وتوجيه ضربات موجعة لإسرائيل وتعبئة الشعب الفلسطينى . وقيادة الكفاح والجهاد ضد اسرائيل حتى بعد توصل هذه وقيادة منظمة التحرير إلى سلام أوسلو المزعوم .

وفى صعود القوة العربية ، والاسلامية ، تجد الخوف الاسرائيلى فى اتساع نطاق الحركات الاسلامية فى الدول العربية أو فى الدول الاسلامية ، وخاصة ايران ، وباكستان ، وكذلك تركيا ، فضلاً عن ظهور دول اسلامية متقدمة فى وسط آسيا بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفياتى مثل كازاخستان ، ووجود نماذج من الحركات الاسلامية التى توائم وتوحد بين العوامل القومية والوطنية والاسلامية والديمقراطية كما هو شأن النموذج الجزائرى أو التونسى، وهذه النماذج تخلق الأساس لثورات وطنية اسلامية عميقة الجذور وتنسف عملية السلام على النطاق العربى .

إذن ، فاسرائيل التى لم تكتمل فرحتها بالقضاء على (تيار القومية العربية) تواجه تياراً لا يقل قوة ورسوخاً وتجذراً هو التيار الإسلامى الذى يتطور بسرعة نحو تحديد وبلورة مشروعه النهضوى المصطدم بالضرورة مع المشروع الامبريالى - الصهيونى . ومع أن اسرائيل نفسها تتنامى فيها التيارات والحركات الدينية المتطرفة ، فإنها تخشى أن يتخذ الصراع بينها وبين أعدائها الطابع الدينى

السافر . لأنه وإن كان يوفر لها المزيد من الدعم الغربى والأمريكى، فإنه يضعها فى مواجهة عالم إسلامى تتزايد صحوته وقوته وتتقارب مصالحه مع الوقت ومع إزدياد التناقض بين الشرق والغرب ، والشمال والجنوب . وعلى المدى البعيد تخشى اسرائيل أن يصبح الصراع يهودياً - إسلامياً سافراً ، لأن (المصالح) قد تجبر العالم الغربى (المسيحى) على الوقوف على الحياد والتخلى تدريجياً عن بضعة ملايين يهودى من أجل المصالح الهائلة مع مليار مسلم .

٦ - العامل النفطى ، ودوره العالمى :

لم يكن هذا العامل فى أى يوم مضى ضامراً أو محدوداً بل كان دائماً ، ظاهراً وأساسياً فى معادلات القوة والمصالح فى الشرق الأوسط وفى صلب خلفيات الصراعات والحروب منذ مائة سنة وحتى الآن . غير أن هذا العامل يزداد بروزاً وتضخماً ويفرض نفسه أكثر فأكثر مع دخوله القرن الثانى من عمره أى القرن الحادى والعشرين . إذ لا تلوح فى الأفق أى بادرة عن بديل له فى مصادر الطبيعة حتى الآن . ومن المتوقع أن يستمر الحال على ما هو عليه إلى منتصف القرن القادم على الأقل حسب تقديرات الخبراء فى الدول الصناعية التى تزداد ارتهاناً لحاجتها لهذه السلعة أو المادة الاستراتيجية غير العادية والتى لا تكاد تشبه المواد أو العناصر الخام الأخرى فى الطبيعة على الاطلاق .

والبترول كسلعة حيوية للصناعة والحضارة بل وللحياة نفسها فى السلم أو الحرب ، ليست سلعة مطلقة ، بل قابلة للنفاد ومصادرها محدودة مهما كانت احتياطياتها وفيرة . ويترتب على هذا استمرار التنافس على السيطرة عليها ، واستمرار تصاعد اسعارها واستمرار تزايد أهمية البلدان أو المناطق التى تتوفر فيها . وفى مقدمتها على الإطلاق الشرق الأوسط ، أو بعبارات أدق : الوطن العربى ، والعالم الاسلامى . من نيجيريا إلى ايران . كما تزداد قيمة وأهمية الأمن والاستقرار والتعاون (ثلاثة عناصر متداخلة) بين جميع الدول المنتجة والمستهلكة والدول التى تمر بها الأنابيب والناقلات والممرات ؛ مما يعقد هذه الحاجة ويزيد من حيويتها .

ولقد كانت أمريكا بصورة خاصة ، مدينة منذ بداية القرن العشرين بقوتها وثروتها ومكانتها الدولية للنفط ، وبصورة خاصة للنفط العربى إلى الحد الذى دفع أحد السياسيين البارزين فى الادارة الأمريكية للرئيس فرانكلين روزفلت عام ١٩٤٣ للقول : « **بدون البترول فإن أمريكا بالشكل الذى نراه الآن لم تكن ممكنة قط** » (٢) .

وقد أثبتت العقود اللاحقة دقة وسلامة هذه النظرية ، فكل سياسات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط تتمحور حول حماية مصالحها ووارداتها من النفط ، بما فيها دعم ومساندة الكيان

الاسرائيلى، الذى أنيطت به مهمة الدفاع الاستراتيجى عن هذه المصالح ، وهى مهمة ثابتة ومستمرة طالما استمرت وتعاظمت أهمية البترول العربى فى وسط الأنواء والعواصف والاضطرابات السياسية والديمغرافية والاجتماعية التى تحيط به .

واذا ما نظرنا إلى المستقبل فسنجد أن اعتماد أمريكا وأوروبا على البترول يزداد حتى بلغ الآن ٥٠ ٪ للأولى و ٩٠ ٪ للثانية ، مع أن أمريكا كانت الى أمد قريب تصدر النفط ولاتستورده .

والبترول فى أماكن كثيرة فى العالم ينفد أو وشيك النفاد كما هو شأن روسيا ، والصين والقوقاز وجنوب شرق آسيا ، بينما يقدر عمر النفط العربى بما يزيد على خمسين أو سبعين سنة بمعدلات الانتاج الحالية .

يتوقع أن يبلغ سعر النفط مستوى عالياً أضعاف ما هو عليه اليوم إذ سيصل حسب التقديرات الغربية إلى ٧٥ دولاراً للبرميل الواحد مع بداية القرن الجديد، ونحو ١١٠ دولارات للبرميل الواحد عام ٢٠١٠ وهو سعر سيجعل فاتورة البترول فلكية لمعظم الدول التى تحتاجه لصناعاتها كاليابان وأوروبا الغربية، وسيجعلها أشبه بالرهائن فى قبضة من يتحكم بالنفط. (٣)

على هذا الاساس يمكن أن نقدر حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للبترول العربى والايرانى، وحاجتها لإحكام سيطرتها عليه فى وجه المنافسة الضارية القائمة والمحتملة من شريكاتها الأوروبيات وحاجتها كذلك لضمان علاقاتها ونفوذها فى الشرق الأوسط وكذلك للأمن والاستقرار فى هذه المنطقة وللتعاون بين جميع هذه الدول لحماية الممرات وشبكة المصالح التى تربطها فيما بينها ، وفيما بينها وبين المركز فى واشنطن أيضا. على أى حال ، يوصلنا هذا العامل تلقائياً إلى مجموعة العوامل والدوافع العالمية وراء عملية السلام الراهنة .

ثانياً: الدوافع والعوامل العالمية .

١ - انتهاء الحرب الباردة :

من الحقائق البدهية لواقع الساحة الدولية فى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية أن الحرب الباردة كانت تعكس ظلالها على جميع بؤر التوتر والنزاعات فى العالم ، فما بالك بصراع الشرق الأوسط بين العرب واسرائيل وهو أحد أبرز نقاط التوتر الساخنة طوال هذه الحقبة ؟!

لقد كانت الحرب الباردة بين المعسكرين السوفياتى والأمريكى عنصراً أساسياً من عناصر معادلة الصراع العربى - الاسرائيلى ، على رغم أن معظم العرب كانوا فى صف الولايات المتحدة ودول

الغرب ومعادين للنظام السوفياتي . كما أن هذه الحقيقة ظلت ماثلة حتى بعد تغيير أنور السادات لعلاقات مصر مع الاتحاد السوفياتي من التحالف إلى المجابهة وتعهده لأمريكا بطرد السوفيات من الشرق الأوسط . ولم تتغير الا عندما قرر السوفيات الانسحاب من تلقاء أنفسهم ، أي بعد أن اعترفوا بهزيمتهم في (الحرب الباردة) أمام الخصم الأمريكي.

وجاء الإعلان عن انسحاب السوفيات على شكل كارثي ، في أتون أزمة الخليج بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق بعد اجتياح الكويت عام ١٩٩٠.

وكذلك تبدى هذا الانسحاب في صورة انقلاب شامل في طبيعة الصراع العربي الاسرائيلي وموازين القوى ، منذ أن استجابت موسكو لمطالب واشنطن وتل أبيب بالسماح لمليوني يهودي سوفياتي بالهجرة إلى الدولة العبرية ، وفي وقف تقديم الأسلحة المتقدمة إلى سوريا ، والتراجع عن الدعم السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا وباقي الدول العربية بشأن حقوقهم المتفق عليها دولياً في الحد الأدنى .

ولقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى نتائج كثيرة ، يخصنا منها هنا أن المنطقة أصبحت بعد هذا التحول العالمي ، عموماً ، وبعد تدمير قوة العراق في حرب الخليج الثانية ، خصوصاً ، منطقة خاضعة بالكامل للنفوذ الأمريكي ، وأصبحت السياسة الأمريكية تستحوذ فعلاً على ٩٩ ٪ من أوراق حل مشكلة الشرق الأوسط ، بعد عقدين من قول السادات للعبارة الشهيرة. ولم يعد بإمكان أي دولة حتى ولو كانت تساورها الرغبات قادرة على تحدي السياسة الأمريكية في توجهاتها العامة على الأقل .

وتوافرت لواشنطن ، اضافة إلى النفوذ والهيمنة ، واضافة للفرصة التاريخية الملائمة ، الدوافع والمصالح الخاصة لاقتناص الفرصة، واستغلال نفوذها لدى أطراف الصراع الدراماتيكي الذي طالما هدد مصالحها في المنطقة، من أجل وضع تسوية سياسية له طويلة الأمد وإقامة ترتيبات وتحالفات وتشكيلات جيوبوليتيكية ثابتة وراسخة تحفظ لها مصالحها النفطية ، والاستراتيجية ، ليس في مواجهة الأخطار المحلية العربية والاسلامية فقط ، ولكن في مواجهة المنافسات والتهديدات العالمية أيضاً بما فيها تلك الصادرة من شركاء وحلفاء كالأوروبيين . أو حتى لو كانت هذه التهديدات محتملة وليست حالة أو آنية ، كالمزاحمة اليابانية مثلاً .

من هنا ، يمكن فهم مغزى الاعلان الأمريكي عن بداية التحرك الجاد لإيجاد التسوية للصراع العربي - الاسرائيلي ، والمشكلة الفلسطينية ، في نفس اللحظة التي أعلنت فيها ادارة الرئيس جورج بوش شن الحرب على العراق ، وإن كان هذا التزامن قد جاء في صيغة تعهد وكأنه يلبي مطلباً عربياً

ملحاً أو يقدم تنازلاً للشعوب العربية ، والدول التى تحالفت مع واشنطن فى الحرب ضد العراق ، على حساب اسرائيل !!

ومن هنا يمكن فهم التحرك الأمريكى السريع والمبادرات التى قادها وزير الخارجية جيمس بيكر فى أعقاب حرب الخليج الثانية مباشرة والتحضيرات التى انتهت بإطلاق عملية السلام ، وعقد مؤتمر مدريد فى سبتمبر من عام ١٩٩١.

ومع أن هذه العملية ، قد تمت تحت رعاية راعيين دوليين هما واشنطن وموسكو ، فإن الأمر قد بدا فى بعض الأحيان مكشوفاً ومدعاة للسخرية ، اذ كان الراعى الروسى قد أمسى مجرد شاهد أخرس على الدور الأمريكى المستفرد بإدارة المفاوضات بين الأطراف وتحديد توجهات اللجان فى المفاوضات المتعددة حتى بالنسبة إلى أماكن الاجتماع ، والعواصم التى يجوز اللقاء فيها أو التى لا يجوز ، وبضبط وتنظيم العملية برمتها بدون تدخل يذكر من جانب موسكو.

٢ - تضاؤل القوة الأمريكية :

رغم أن السنوات القليلة التى أعقبت انتهاء الحرب الباردة ، هى أعظم فترة فى تاريخ الولايات المتحدة الأميركية لا منذ تحولها إلى قوة عالمية كبرى بل منذ ظهورها على الخريطة العالمية قبل خمسة قرون ، فإن هذه الحقيقة التى تبدو للبعض بدهية إلى درجة الايمان بها كيقين مطلق ، واضفاء هالة من القداسة عليها فإن الفكر والنظر النقدى الجاد ، يكشف بسرعة عن خطأ مثل هذه التقديرات المتسرعة، بل يكشف عن هبوط حاد فى القوة الأمريكية يشمل كل المقومات والمجالات التى تجعل منها قوة عالمية ربما باستثناء القوة العسكرية ، مؤقتا .

صحيح أن أمريكا أجبرت الاتحاد السوفياتى فى منتصف القرن العشرين على الدخول معها فى سباق طويل ومضنى ، جعله يعجز عن مواصلة التسابق وجعله ينفق معظم موارده الاقتصادية على سباق التسلح ، وان هذه المباراة قد انتهت بفوز الولايات المتحدة ونيل الجائزة، إلا أن هذا المشهد الاحتفالى الذى بنى عليه أولئك المفكرون المتحمسون نظريات عالمية - ذات محتوى أسطورى ، هو فى واقع الأمر مشهد لايعكس حقائق الأشياء إذ أن هذا البطل الفائز فى سباق استمر نصف قرن ، وصل هو الآخر إلى نهاية الشوط منهكاً ، ومستنزفاً وإن كان أقل مماتكبده خصمه المهزوم ، وأنه بمجرد استلام جائزة الفوز ، سيتهاوى على الأرض من شدة الإرهاق . وهذه ليست صورة رمزية أو أدبية من انتاجنا ، بل هى فكرة دقيقة أو فحص سريرى لمسؤول أمريكى رفيع المستوى هو لورنس إيجلبرجر ، مساعد وزير الخارجية فى ادارة الرئيس جورج بوش .

وكان الزعيم الفرنسى الراحل شارل ديغول قد تنبأ بنتيجة هذه المباراة منذ الستينيات .

ومظاهر الضعف الأمريكى كثيرة تشمل الاقتصاد ، حيث تراجع النمو، والكساد وارتفاع البطالة والتضخم وانتشار الفقر ، وازدياد المديونية إلى أرقام خيالية تفوق مجموع ديون العالم الثالث (أكثر من ٣٠٠ بليون دولار عام ١٩٩٠) ذلك أن الحقبة الريجانية (١٩٨١ - ١٩٨٨) قد انهكت الاقتصاد وحملته فوق طاقته حين قررت زيادة الانفاق العسكرى وتحقيق مشاريع خيالية (كمشروع حرب النجوم !) بهدف إشفاء الإرادة الأمريكية التى حطمتها هزيمة فيتنام واستعادة الزعامة الأمريكية فى العالم .

وفى عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، صدر فى الولايات المتحدة نفسها مئات الكتب التى ألفها علماء وباحثون رصينون لا يرقى الشك إلى جديتهم ورصانتهم، عن معدلات الهبوط والانهيار الأمريكى المتسارع فى الإنفاق على البحث العلمى ، والصحة ، ومشاريع البنية التحتية والأساسية ، والتعليم والسكن ، وعن انتشار الفساد والعجز والفقر ، والاحتمالات المترتبة على ذلك فى بلاد قارية يزيد سكانها عن ٣٥٠ مليون نسمة ولا يجمع بين معظم شعوبها وأقلياتها وفئاتها سوء الولاء للثروة والازدهار ، والانتماء لدولة قوية . وهى عناصر متحولة غير ثابتة ، مرتبطة بعصر الازدهار والثراء الأمريكى .

والولايات المتحدة حالياً دولة عاجزة تجارياً أمام اليابان بأكثر من مائة بليون دولار سنوياً . وتواجه منافسة ضارية من مشروع أوروبا الموحدة .

وإذا كانت هذه المنافسة ، والمشاكل الداخلية والخارجية لا تزال اليوم فى النطاق الاقتصادى، فإنها سرعان ما ستنتقل إلى المجالات الأخرى كافة ، فالاقتصاد أساس القوة وعصبها .

وازاء هذه الحالة التى يدرك المسؤولون والمخططون الأمريكيون أبعادها ونتائجها أكثر من أى طرف آخر ، فإن السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة تستهدف تكريس الزعامة العسكرية على العالم الغربى والدول الصناعية المتقدمة ، وعلى العالم ، وتحاول تكوين معادلة مفادها توزيع الأدوار تقضى بالتسليم بالقوة الاقتصادية لدول شرق آسيا بزعامة اليابان وباقتسام الزعامة السياسية مع أوروبا الموحدة ، وباحتكار الزعامة العسكرية . والتحول إلى دور الأسطول الحربى أو المظلة النووية والعسكرية لحماية الدول الصناعية من أى أخطار منبعثة من الدول النامية التى تضطرم وتموج بالاضطرابات والأزمات والثورات والتى ستزداد مع اتساع الفجوة فى الثروة والرفاه والتقدم العلمى بين الشمال والجنوب.

لقد ظهرت ملامح هذا الدور فى حرب الخليج الثانية ، ضد العراق ، حيث نجحت إدارة بوش فى إقامة التحالف العالمى الواسع ووزعت الأدوار وفرضت الجزية والحصص على الجميع ومولت حرباً

تحتكر هي قراراتها ومكاسبها فى جيوب شركائها الذين لاناقة ولا جمل لمعظمهم فيها . ولذلك لم يكن خطأ تصوير البعض لهذه السياسة بأنها تشبه أساليب (الفتوات) .كما ظهرت ملامح هذا الدور لاحقا فى عملية توسيع حلف الناتو العسكرى بقيادتها وضم دول شرق أوروبا إليه ، بعد أن كانت دول غرب أوروبا تطرح جدياً حل الحلف لزوال مبرراته بعد انحلال حلف وارسو.

٣ - التحديات الأوروبية والآسيوية :

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية فى المرحلة القادمة ، وعلى امتداد الأفق المرئى فى القرن القادم (الحادى والعشرين) ماهو أكثر بكثير من المنافسة أو المزاحمة التجارية أو الاقتصادية إذ ستواجه بصورة دقيقة ، تحديات حقيقية من جانب عملاقين عالميين يتشكلان اليوم هما :

أولاً : ***العملاق الأوروبى الذى تقوده المانيا*** ، وهى دولة عملاقة حتى بمفردها ويضم إلى جانبها معظم دول أوروبا الجنوبية والوسطى والشمالية ، ويتوقع أن يستوعب دولاً أخرى فى غضون سنوات قليلة ، وسيصبح الاتحاد قوة اقتصادية وبشرية تفوق الولايات المتحدة الأميركية ، كما يتفوق عليها من حيث الموقع والقدرة على التأثير فى العالم الثالث (أفريقيا - آسيا) .

وثانياً : ***العملاق الآسيوى بزعامة اليابان*** التى تعتبر منذ نحو عقدين أعظم قوة اقتصادية فى العالم ويتفوق ميزانها التجارى على أمريكا وحدها بأكثر من مائة بليون دولارا واستطاعت اليابان أن تشترى وتسيطر على معظم الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات حتى فى قلب الولايات المتحدة ! وهذا العملاق يقود مجموعة من النمور الآسيوية القريبة منه ثقافياً واقتصادياً وجغرافياً مثل كوريا الجنوبية وتايوان ، وأندونيسيا وماليزيا .. الخ وتشكل هذه المجموعة ، تحدياً قاسياً للولايات المتحدة فى احدى أخطر المناطق التى ظلت تعتبرها دائماً منطقة مغلقة تحتكر فيها الزعامة السياسية والعسكرية والاقتصادية منذ هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية واجبارها على الاستسلام وتوقيع معاهدات ارتباط وتبعية وحماية معها مازالت قائمة فى شكلها العسكرى وحسب .

وتخشى الولايات المتحدة أيضاً أن تتوصل اليابان إلى تفاهم ما مع العملاق الآسيوى الآخر ، الصين ، وحتى إذا لم يحصل ذلك فإن الصين ستظل تشكل عملاقا سياسياً وعسكرياً واقتصادياً يهدد مصالح أمريكا فى منطقة أوسع بكثير من حدود شرق آسيا . فهى دولة تطمح إلى زعامة دولية بعد فترة هدنة تريد استثمارها فى تجديد طاقاتها وتحديث التكنولوجيا فى صناعتها .

إن هذه التحديات المستقبلية ستجعل من أمريكا إحدى القوى القطبية فى العالم ، بدلاً من مكانتها الحالية كقوة وحيدة على رأس الهرم الدولى . بل ربما جعلتها فى غضون عقود قليلة دولة من الدرجة الثانية . ولذلك سعت منذ نهاية الثمانينيات إلى إحكام سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط

باعتبارها المنطقة التى تحتوى أهم كنز فى العالم ، وهو النفط . ومن خلال هذه السيطرة تستطيع التأثير الحاسم على أعدائها ومنافسيها الجدد سواء فى شرق آسيا أو فى أوروبا وكلتا المجموعتين تعتمدان على نفط الشرق الأوسط بنسبة تزيد على ٩٠٪ من حاجياتهما . وستزداد هذه الحاجة مع نضوب النفط فى معظم مناطق العالم والالتفات إلى المنابع والاحتياطات الاستراتيجة فى الشرق الأوسط .

ويعتقد المخططون الأمريكيون الذين يفكرون بعقلية (الفتوة) أو (رامبو) أن مزاوجتهم بين قوة عسكرية مطلقة فى البحار والمحيطات والفضاء وبين سيطرة محكمة على مصادر الطاقة فى الشرق الأوسط تكفل استمرار قوتهم الاقتصادية وازدهار بلادهم فى حد أدنى مقبول واستمرار زعامتهم العالمية بشكل مطلق .

غير أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب سرعة توفير شروط السيطرة على مصادر النفط وممراته وتعميق النفوذ وتوسيعه فى الدول والمجتمعات التى ينبع النفط منها أو يمر من خلالها إلى أسواق أوروبا واليابان . وفى مقدمة هذه الترتيبات تأتى عملية التسوية السياسية للصراع العربى - الإسرائيلى ، وجعل المنطقة كلها بما فيها اسرائيل ، حلفاً استراتيجياً بزعامة واشنطن أولاً ، وبالشراكة مع الدولة العبرية ثانياً .

الجزء الثانى

عوامل ذاتية
الطريق إلى أوسلو

" اختار الإسرائيليون أوسلو ، وتجنبوا واشنطن لكى يعطوا للمفاوضات بعض المصداقية " !

نعوم تشومسكى

مفكر يهودى معارض للصهيونية

رسمياً ، انطلقت عملية السلام ، فى مؤتمر مدريد فى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١ . واحتكرت الدبلوماسية الأمريكية تنظيم العملية وتوجيهها وفقاً لفلسفتها ومشيئتها ، بالتعاون والتفاهم والتأمين مع إسرائيل . بعد أن أصرت هذه على عدد من الشروط ، أهمها :

١ - استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية ، كممثل شرعى للشعب الفلسطينى والإستعاضة عنها بوفد يمثل (السكان الفلسطينيين فى قطاع غزة والضفة الغربية باستثناء القدس) . وأصرت إسرائيل على عدم مشاركة أى شخصية معروفة رسمياً بعضويتها فى منظمة التحرير . وعدم مشاركة أى شخصية من القدس .

٢ - أصرت إسرائيل وأمريكا على عقد المؤتمر على مستوى سياسى رفيع . فحضر وزراء خارجية سوريا والأردن ولبنان على رؤوس وفودهم ، وكذلك وزير خارجية مصر .

٣ - أصرت إسرائيل على استبعاد أى حضور أو تمثيل أو دور للأمم المتحدة لا شكلياً ولا فعلياً فى أعمال المؤتمر أو فى سير المفاوضات بين الأطراف لاحقاً . وعلى إلغاء مرجعية الأمم المتحدة ، وقصر (الصفة الدولية) على مراسم الإفتتاح فى مدريد ، وعلى انتقال الوفود بعد تلك الجلسة الوحيدة واليتيمة إلى مفاوضات ثنائية ومباشرة بين كل دولة من الدول العربية ، وإسرائيل على حده إضافة لممثلى (السكان الفلسطينيين) .

٤ - اشترطت إسرائيل استبعاد أى حضور أو تمثيل لجامعة الدول العربية فى مراسم حفل افتتاح المؤتمر ، تعبيراً عن رفضها القاطع للطابع القومى المشترك لصراعها مع جيرانها ، وقد حاول الأمين العام للجامعة د . عصمت عبد المجيد الحضور ولو بصفة مراقب ولكن إسرائيل أصرت على شرطها ، الأمر الذى دعاه للقول : كيف تقبل إسرائيل التفاوض مع العرب وهم أعضاء فى الجامعة ، وترفض حضور منظمتهم الإقليمية ؟؟(٤) غير أن التساؤل لا يبدو ذكياً ، لأن معنى الموقف الإسرائيلى لا يحتاج لتفسير .. فهى تتعامل مع دول وأطراف مستقلة ، وقد ظلت على هذا (المبدأ) منذ اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٨ . وهى تريد التأكيد على أن عملية السلام الجديدة تعنى حتمية استبعاد الجامعة العربية كمنظمة للتعاون والأمن والتكامل القومى بين الأقطار العربية فى هذه المنطقة . وإقامة منظمة جديدة للشرق الأوسط تضمها وتضم دولاً أخرى غير عربية .

لكن إسرائيل إلى جانب هذا الموقف ، أصرت على حضور ممثلين للتجمعات والكتل العربية ، لتكون مشاركتهم الشكلية خطوة فى اتجاه الإعتراف الرسمى بها ونوعاً من المشاركة والإلتزام الجماعيين فى (عملية السلام) . وهكذا أسفرت الإتصالات خلف الكواليس عن حضور الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية فى واشنطن كممثل لبلاده ولمجلس التعاون الخليجى ، ووزير الخارجية المغربى عبد اللطيف الفيلالى كممثل لبلاده ولدول (إتحاد المغرب العربى) معاً .

وقسمت الولايات المتحدة الأمريكية عملية المفاوضات أو عملية صنع السلام إلى محورين: **الأول** : هو المفاوضات الثنائية على المسارات السورية ، الأردنية ، اللبنانية ، الفلسطينية، كل على حده مع وفد إسرائيلى مستقل . **والثانى** : هو المفاوضات التى أطلقت عليها المتعددة الأطراف ، والتى تشارك فيها الدول العربية القريبة والبعيدة عن إسرائيل ، وفق اختيارات أمريكية قائمة على نوعية القضايا التى تبحث فى اللجان . ودول أخرى متفرقة من أوربا والغرب وآسيا ، أهمها اليابان والصين وكندا وتركيا ودول شمال أوروبا فضلاً عن دول أوروبا ، بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا وبلجيكا .. الخ ، وتم تقسيم أو تشكيل لجان متخصصة لبحث قضايا إقليمية ودولية مثل : البيئة ، المياه ، نزع السلاح ، السياحة ، التعاون الإقليمى ، شئون اللاجئين .. الخ . ولم يكن هناك ضوابط أو معايير محددة لتشكيل اللجان أو اختيار الدول المشاركة ، سوى حرية وسلطة الراعى الأمريكى فى توزيع الأدوار على الأطراف وهدفت هذه المفاوضات لإعداد ترتيبات جيوبوليتكية واستراتيجية وخلق أوضاع جديدة فى الشرق الأوسط ، تخدم مصلحة النظام العالمى الجديد عموماً أو الولايات المتحدة بشكل خاص . ولذلك تمت دعوة أكبر عدد ممكن من الدول المعنية بهذه القضايا أو التى سيكون لها دور فى التمويل أو المشاركة فى الترتيبات والضمانات . ودعيت معظم الدول العربية للمشاركة فى هذه اللجنة أو تلك حتى بلغ عددها ١٤ دولة . وذلك بهدف تحقيق اللقاء بينها وبين الوفود

الإسرائيلية على طاولة واحدة وتحقيق أولى خطوات التطبيع والسلام والتعاون ، وكسر الحواجز والمحرمات التى كانت تحظر مثل هذه اللقاءات .

وفى أثناء سير هذه المفاوضات تبين أن إمكانية تحقيق التقدم فى المفاوضات المتعددة الأطراف أكبر وأسرع ، وتبين أن هذه هى خطة الراعى الأمريكى ، والشريك الإسرائيلى ، والغاية منها تحقيق التطبيع والسلام حسب المفهوم الأمريكى - الإسرائيلى قبل أن يتحقق انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة وهو (حسب المفهوم العربى) الغاية الجوهرية من عملية السلام برمتها والمفاوضات الثنائية طبعاً . أى أن إسرائيل وأمريكا تريدان الحصول على الثمن والجائزة قبل أن يسلما البضاعة .

ولهذا السبب امتنعت سوريا عن المشاركة فى المفاوضات المتعددة الأطراف ، وتضامن لبنان معها ، وانتقدا مشاركة الدول العربية الأخرى فيها ، قبل أن تسفر المفاوضات الثنائية عن أى تقدم يذكر ، وقبل أن تعلن إسرائيل أى التزام بالإنسحاب من الأراضى المحتلة ، وإعطاء الشعب الفلسطينى حقوقه . غير أن اعتراضات وانتقادات دمشق لم تجد آذاناً فى أى عاصمة عربية ، بما فيها عمان أو الرياض أو الرباط . بل أن دولاً عربية اشتهرت فى الماضى بتقاعسها عن أى مشاركة أو اهتمام بالقضية الفلسطينية مثل سلطنة عُمان ، أظهرت حماساً حاراً للمشاركة فى المفاوضات المتعددة الأطراف واستضافت هى وقطر اجتماعين للجنتى المياه والطاقة ، وطالبتا فى إطار الجامعة العربية بإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل قبل توفر الشروط المطلوبة لمثل هذه النقلة الكبيرة . وكان من الواضح أن الدبلوماسية الأمريكية تستغل كل نقاط الضعف فى الوضع العربى لصالح التطبيع والسلام الموعود قبل إنجاز المهمة الأساسية من جانب إسرائيل ، وفى مقدمة نقاط الضعف : التشرذم العربى ، وغياب التضامن القومى ، وبحث كل دولة عن مصالحها القطرية الخاصة بمعزل عن الأشقاء من الأسرة الواحدة . وكانت دول الخليج العربى أول من ضغطت أمريكا عليها ، نتيجة لهشاشة مقاومتها أمام هذه الضغوط من ناحية ، وتلبية لرغبات إسرائيل فى إقامة العلاقات معها نظراً لوفرة المغريات والمكاسب فى الخليج من ناحية ثانية .

هذا فى الوقت الذى مارست فيه إسرائيل أساليبها المعهودة فى التهرب من التزاماتها واستحقاقاتها الدولية ، حتى فى إطار هذه اللجان المتعددة الأطراف ، فامتنعت عن بحث قضية الأسلحة النووية التى فى حوزتها ، وامتنعت عن بحث قضايا اللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم من بلادهم منذ عام ١٩٤٨ وكفلت قرارات الشرعية الدولية لهم (حق العودة) ورفضت إسرائيل فى مرة ثالثة بحث قضية المياه التى تسرقها من جنوب لبنان أو نهر الأردن بشكل جاد ورفضت الإدلاء بمعلومات صحيحة عن كمية المياه التى تسرقها من الضفة الغربية. أما المفاوضات الثنائية فقد اتضح

منذ اليوم الأول أنها ستتيه في مسار حلزوني ، يجعلها تدور حول نفسها وتستغرق سنوات وسنوات ، بدون أي التزامات من جانب إسرائيل أو الراعيين الدوليين اللذين أعربا دائماً عن عدم تدخلهما في عملية المفاوضات بينما كان الطرف الأمريكي في الواقع يمارس أقسى الضغوط على الجانب العربي لتقديم التنازلات بعد التنازلات لصالح الجانب الآخر واعترف رئيس الحكومة إسحاق شامير في ذلك الوقت أن المفاوضات قد تستغرق عشر سنوات وهي تبحث في شكل وحجم الطاولة ووضعية الكراسي التي سيجلس عليها المتفاوضون قبل الدخول في المسائل الجوهرية !! وحتى عندما تغيرت الحكومة في إسرائيل وجاء حزب العمل إلى الحكم على أساس برنامج (تحقيق السلام) مع العرب ، والمشاركة في المفاوضات بجدية ، فإن العملية على الصعيد الرسمي لم يطرأ عليها أي تغير نوعي ، إذ استمرت تراوغ في مكانها ، خاصة على المسار السوري، والمسار اللبناني.

واتضح أن الجانب الإسرائيلي كان يمارس لعبة المراوغة ، بين الأطراف العربية إذ يسرب إيحاءات للطرف الفلسطيني بأن المفاوضات مع السوريين توشك على الوصول إلى اتفاق ، كما تسرب إلى الطرف السوري الأمر نفسه معكوساً ، وتوحي إلى الجانب اللبناني أن دمشق تقايض على مستقبل لبنان .. وهكذا .

وفي منتصف عام ١٩٩٣ ، كانت المفاوضات على المسارات الأربعة قد وصلت إلى طريق مسدود بلا أي نتيجة أو حصيلة ايجابية تذكر وكان ذلك بحكم الأمر البدهي نظراً للثغرات والسلبيات المقصودة في تنظيم العملية التفاوضية والسلمية برمتها في الأساس .

١- فقد أصرت اسرائيل وأمريكا أن تكون العملية بلا أي مرجعية قانونية محددة . والمقصود اغفال كل القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة طوال سنواتها ، واغفال القوانين الدولية العامة التي تنطبق على مشاكل الشرق الأوسط ، والتي تتعارض والمصلحة الاسرائيلية.

٢- وأصرت اسرائيل ألا تبحث القضية باعتبارها مشكلة احتلال اسرائيلي بل باعتبارها مشاكل اقليمية ، وكذا قضية حقوق الشعب الفلسطيني أي باعتبارها قضية حقوق انسان ، لا باعتبارها حقوقا وطنية وقومية ثابتة ، ومرعية بموجب الشرعية الدولية .

٣- اصرار أمريكا واسرائيل على إلغاء بعض القرارات الدولية في الأمم المتحدة كقرار اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية ، وإلغاء القرار رقم ٤٢٥ الخاص باحتلال اسرائيل لجنوب لبنان ، وفرض التفسير الاسرائيلي للقرار ٢٤٢ الذي جاء ذكره فقط في مقدمة الرسالة التي وجهت للأطراف لدعوتها للمشاركة في مؤتمر مدريد باعتبار تنفيذه هدفاً من أهداف العملية السلمية ، ولكن بموجب التفسير الاسرائيلي الذي يرى أن القرار لا ينص على وجوب الانسحاب من كل الأراضي

العربية التى احتلت عام ١٩٦٧ .

٤- اصرار اسرائيل وأمريكا على احراز بعض الخطوات الجوهرية من جانب العرب بحجة توفير الثقة قبل أن تقدم اسرائيل ولو على اعطاء تعهد بالانسحاب من الأراضى المحتلة . وكان ملحوظاً منذ البداية أن أمريكا مصممة ومستعجلة لإلغاء المقاطعة العربية على اسرائيل اكثر من هذه !.

وقد وصف محللون وخبراء (عملية السلام) كما خططتها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها من أغرب المبادرات والمفاوضات فى التاريخ لأنها لا تستند إلى أى أساس ولا تلتزم بتحقيق أى أهداف محددة . وقال الكاتب الصحفى الكبير محمد حسنين هيكل ***أن المشاركة (العربية) فى هذه العملية تشبه الرحلة فى قطار لا يسير على قضبان ، ولا تُعرف الجهة التى سيتحرك نحوها ولا خطة معروفة للرحلة ، وكل شئ متوقف على الثقة بقائد القطار الذى (يرعى) الرحلة وحده . وهو أمريكا .***

من الطبيعى إذن أن تنتهى المفاوضات الثنائية إلى طريق مسدود بعد عامين من مؤتمر مدريد الاحتفالى ، غير أن هذا الفشل كان كما يبدو على ضوء النتائج فشلاً مطلوباً ومعداً له ، وهو أمر منطقى لعدم توفر أسس التفاوض الناجح فى الأصل كما رأينا .

لماذا ؟.. لأن خطة العملية السلمية كما اتضح فيما بعد راعت أن تكون - هذه العملية - معتمدة على ثلاث مستويات من التفاوض لا مستوى واحد . **أولها** الاجتماعات التى تعقدها الأطراف والوفود الرسمية فى واشنطن . **ثانيها** هو الدور المباشر للدبيلوماسية الأمريكية عبر خبراء وزارة الخارجية فى واشنطن ، وعبر الجولات المكوكية - الدورية لوزير الخارجية ومساعديه فى منطقة الشرق الأوسط سواء على عهد جيمس بيكر أو خلفه وارن كريستوفر (وهذه الاستمرارية تعكس وجود الخطة سلفا).وهدف هذا المستوى تكريس الزعامة الأمريكية ونفوذها وتذكير الأطراف دائماً بأن أمريكا وحدها هى المرجعية والمركزية فى كل ما يتعلق بالعملية ، وحتى تظل الخطوط والخيوط محصورة فى يديها ولا تفلت منها . **وثالثها** ، هو مستوى المفاوضات السرية . والواقع أن ما جرى بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل فى العاصمة النرويجية لم يكن خرقاً لقواعد عملية السلام ولا استثناء أو انحرافاً عنها بل هو فى صلب العملية ، وجزء من الخطة أعد سلفاً ومنذ البداية ، بدليل أن الأمر تكرر مع سوريا والاردن جزئياً ، وبدليل افتضاح الزعم الكاذب أن أمريكا كانت لا تعلم بالمفاوضات الجارية فى اوسلو، واتضاح أنها كانت تتلقى بصورة دورية وفورية محاضر الاجتماعات والمناقشات فى اوسلو ، هى ودول أخرى قليلة ، أبرزها بريطانيا !.(٥)

لقد قصدت الخطة من البداية ايجاد مفاوضات رسمية شكلية وخلق مستوى سرى آخر للمفاوضات وممارسة الضغط والابتزاز للحصول على أكبر قدر من التنازلات من الأطراف العربية داخل غرف مغلقة

وبعيدة عن العيون والآذان تصان فيها الاسرار والعيوب ، وما أكثر هذه فى طبيعة الأطراف والأوضاع العربية بحيث تسهل ألاعيب الابتزاز والمساومة والتهديدات وصولاً إلى الصفقات المطلوبة بصورة غير شرعية مع نظم وقيادات تخاف من شعوبها وقواعدها الاجتماعية اكثر مما تخاف (العدو) الاسرائيلى ، أو الأمريكى. ونتيجة لهذه الحقائق ، قبل العرب دخول المفاوضات بلا أى « مرجعية » من القوانين والمبادئ والشرعية الدولية ثم قبلوا التورط فى صفقات ثنائية ، بعد مفاوضات سرية ، على حساب الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف ، وعلى حساب المبادئ والثوابت الوطنية والقومية التى انبنت عليها الوحدة الوطنية منذ ثلاثين سنة ، ونصت عليها فقرات الميثاق الوطنى الفلسطينى .

وقبل هذا وذاك ، سلموا كل المفاتيح والأوراق للراعى الأمريكى مفوضين إليه وبكل الثقة والحب تقرير مصائرهم والتصرف بمصالح بلدانهم وشعوبهم العاجلة والآجلة.

الصفقة السرية

الطابع السرى للمفاوضات التى جرت فى اوسلو ، ليس أمراً عابراً أو شكلياً تطلبته العملية التسووية ولا يمكن القفز فوقه دون استجلاء دلالاته وخلفياته .

انه يتوج تاريخاً طويلاً من الاتصالات والمفاوضات السرية بين الجانبين ، نما بصورة تدريجية وتصاعدية . حتى أصبح على حد تعبير د . ادوار سعيد «مبدأ» ثابتاً فى نضال منظمة التحرير الفلسطينية . وفى مرحلة ما بعد بيروت ١٩٨٢ ، حل هذا الاسلوب محل النضال العسكرى . وبات النضال الوحيد .

وظل قادة المنظمة دائماً يقدمون التنازلات اثر التنازلات من جانب واحد للاسرائيليين والأمريكيين على حد سواء .(٦)

ولا شك أن (مبدأ السرية) بحد ذاته ينطوى على (مفهوم الصفقة) إذ لا ضرورة ولا مبرر لمثل هذا المبدأ فى أى محادثات أو مباحثات بين جانبين مالم يكن هناك (أشياء) تتطلب الكتمان ، خصوصاً إذا ما جرى هذا من وراء ظهر الأجهزة والمؤسسات ذات الصلاحية والاختصاص فى الرقابة أو الموافقة أو ابرام هذه الاتفاقات . وعلى الأخص إذا ما جرى بين طرف قوى وثان ضعيف فهو ينطوى بالضرورة على تنازلات فادحة يتوجب إبقائها سراً .

هذا على الصعيد العام . أما على الصعيد الخاص ، أى فى نطاق مثال أوسلو ، فإن المفاوضات السرية عكست قلباً وقالباً ، صورة الصفقة ومفهومها فى أجلى المعانى . فهى تمت فى الوقت الذى كان هناك وفد فلسطينى يمثل قادة الداخل ، يجرى مفاوضات مع وفد اسرائيلى حكومى فى إطار

(عملية السلام) فى واشنطن منذ خريف ١٩٩١ . وكان هذ الوفد أكثر شرعية وتمثيلاً للشعب الفلسطينى وتعبيراً عن المبادئ العامة ذات الإجماع الوطنى ، لأنه يمثل مختلف الاتجاهات والتيارات الفكرية والسياسية. وبالتالى فإن الوفد كان يخوض مفاوضات ملتزمة ومقيدة بالمبادئ والثوابت الوطنية ، وينسق مع أجهزة منظمة التحرير بما فيها قيادة عرفات ، ويراعى أيضا حساسيات الانتفاضة فى الداخل ومواقفها . وهو يضم شخصيات قيادية وشعبية معروفة ، بينما ضم وفد اوسلو عناصر من المنظمة يحركهم عرفات حسب رغبته لأنهم مدينون بوجودهم له فقط .

وعلى هذا فإن المفاوضات السرية التى فتحها عرفات مع الأجهزة السرية فى الدولة اليهودية أى مع الموساد مباشرة وحقيقة ، كانت تعنى ضربة قاصمة لتلك الصيغة من المفاوضات ، وانحرافاً عنها ، وإلا لماذا وصلت مفاوضات (واشنطن) إلى طريق مسدود بعد عامين ، بينما وصلت صفقة اوسلو بعد شهور إلى اتفاق ؟؟!

وعلى هذا الصعيد أيضا ، جاءت مفاوضات اوسلو على حساب الأطراف العربية المشاركة فى عملية السلام أى الأردن وسوريا ولبنان . وانحرافاً عن الالتزام والتعهدات الضمنية والصريحة بين هذه الأطراف كافة والتى اتفقت منذ بداية العملية على التنسيق فى مسارات التفاوض حتى لا تغتنم اسرائيل فرصة أو ثغرة موافقة العرب أصلاً على دخول العملية على شكل وفود مستقلة ، وتلافى ذلك . بل أن الحقيقة المعروفة جيداً لكل المراقبين هى أن قيادة عرفات توخت فعلاً تخطى سوريا والأردن وتجاوزهما واستباقهما إلى اتفاق مع اسرائيل ، لأن العكس لو حدث سيؤدى إلى إتفاق على حساب القضية الفلسطينية . (حسب تقدير عرفات طبعاً) . وحتى لو كان هذا التقدير صحيحاً ، فهو لا يعفى من المسؤولية التى كانت ستحمل أيضا لنفس الطرف العربى الذى سيخرج عن الصف.

أخيراً ، فلقد شاع عقب مفاوضات اوسلو أن هناك ملاحق سرية للاتفاقات التى توصل اليها الجانبان ، ورغم النفى المتكرر فإن عرفات لم يستطع اقناع الرأى العام ذلك أن المفاوضات السرية أو الصفقات من هذا النوع ، غالباً ما أدت فى الحالات المشابهة إلى اتفاقات ومعاهدات ، نصفها يعلن، ونصفها الآخر يبقى فى طى الكتمان .

مع هذا ، وإضافة له ، فإن **(طابع الصفقة السرية)** لمفاوضات اوسلو ليس أسوأ ما يؤخذ عليها ، فالأسوأ هو مجموعة من الخلفيات والمشاعر والحسابات الذاتية والخاصة التى قادت الطرفين اليها أوعكستها النصوص التى توصلا اليها .

١ - الرغبة فى الانتقام من العرب :

كما هو معروف، تأسست حركة فتح كبرى الحركات الفلسطينية بين نهاية الخمسينيات وبداية

الستينيات ، على قاعدة (**خلق أو بعث القومية الفلسطينية**) وفصم العرى بينها وبين (**القومية العربية**) التى كانت فى ذروة تألقها الفكرى وصعودها الحركى . وتلونت الطروحات والمقولات التى صدرت بها الفكرة ، بيد أنها تمحورت حول نزعة انفصالية معادية لاعتبار القضية الفلسطينية ، قضية عربية قومية أو قضية اسلامية . وتركزت النضالات السياسية دائماً حول هدف مركزى هو (انتزاع القرار الوطنى المستقل والمحافظة عليه) . وقد نجحت حركة فتح فى تكريس هذه الاتجاه ، بل واستقطبت مجموعة كبيرة من الأدباء والمثقفين المعادين للعروبة أو للإسلام أو لكليهما ويعزى الفضل فى تسييد هذا الخط المنحرف عن سوية القضية وطبيعتها ، والمغاير لمشاعر الشعب الفلسطينى الذى عبر دائماً عن عروبته وانتمائه للأمة العربية لحماً ودماً وفكراً وتاريخاً ومصيراً .. الخ إلى الأوضاع العربية القطرية والاقليمية السائدة ، والتى ازدادت سوءاً بعد هزيمة يونيو / حزيران التى كانت فى تحليلها النهائى ، وأداً وتحطيماً للمشروع القومى العربى النهضوى المعاصر من جانب القوى الامبريالية والصهيونية والقطرية ، وكذلك رغبة النظم العربية القطرية التنصل من واجباتها ومسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية وإلقاءها على عاتق الشعب الفلسطينى وحده ، فكانت شعارات **(القرار الوطنى المستقل) واحترام الخصوصية الفلسطينية ، ونحن مع الشعب الفلسطينى ظالماً أو مظلوماً ، ونحن لا نتدخل فى الشؤون الداخلية للشعب الفلسطينى ، ومنظمة التحرير هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى** ، وغير ذلك من المقولات والعبارات والشعارات مجرد أباطيل أريد بها خداع الشعب الفلسطينى ، وجاءت النتائج لتؤكد أنها كانت جناية عليه لا خدمة له. وبدهى أن الحركة الفلسطينية تحالفت منذ نشأتها المبكرة مع التيارات والقوى والنظم المراهقة والمزايدة والطفولية اليسارية والرجعيات القطرية فى مواجهة التيار القومى العام الذى كان يضع القضية الفلسطينية فى موضعها الاستراتيجى الصحيح داخل المشروع الوحدوى النهضوى التحررى . كما استفادت هذه الحركة من محاولات بعض النظم العربية للسيطرة على منظمة التحرير وتسخير القضية برمتها لأغراضه ومصالحه القطرية الخاصة بذرائع ثورية كاذبة ومزاعم بحمل القضايا القومية العربية ، استفادت منها فتح لتؤكد مصداقية طرحها واقعياً أو براجماتياً على الأقل فى مواجهة أكاذيب خصومها من النظم العربية .

وكانت قيادة فتح ، وقيادات شقيقاتها (الجبهات الشعبية) لا تلتقى فى نقطة كما تلتقى حول هذه النقطة بالذات ، مماجعلها (عصبية فلسطينية) تلتقى من حولها وتتحد رغم التباينات الهائلة فيما بينها . إلا أن قيادة فتح ممثلة بشخص ياسر عرفات ونهجه وبطانته لها قصب السبق والطأس المعلى والشرف الرفيع فى إنجاز الكثير على هذا الصعيد ، صعيد تعميق القطرية ومكافحة المبادئ القومية والإسلامية التى تعمم الهم الفلسطينى ولم تكن العروبة أو الإسلام تعنى لها سوى وسيلة

خداع أو نفاق للجماهير ، وإذا كانت سياسة هذه القيادة فى الأردن ولبنان ، كافية للتدليل عليها ، فإن هذا الموضوع بالذات يطول الحديث فيه ويحتاج لمؤلفات ومؤلفات .. ولذلك نكتفى هنا بالقفز إلى (سنة الأساس)أى وقت انطلاق عملية التسوية ، عام ١٩٩١ . إذ كانت حصيلة سياسة عرفات العربية قد انتهت إلى مأزق مسدود فالدول العربية بعد أن سلمت للمنظمة بالقرار المستقل ، تخلت عن مسئولياتها وأصبح قيامها بها ،موسمياً أو كرماً أو تطوعاً غير ملزم . وحين جاءت مواقف عرفات إبان أزمة الخليج ومراهنته على دور العراق ، قاطعته دول الخليج العربى التى كانت تقدم له النصيب الأكبر من المساعدات و (التبرعات) ! وأحدث ذلك أزمة خانقة للمنظمة بعد ثلاث سنوات من الحصار والمقاطعة السياسية والمالية ، والضغوط القوية . ومن ناحية أخرى ظلت العلاقات سيئة والثقة مفقوده بين المنظمة وبعض النظم العربية ، مثل سوريا وليبيا ، ولأن لكل من هذه الدول والنظم طوابير ومراكز قوى داخل إطار منظمة التحرير فقد انعكست الأزمة فى شكل صراعات محتدمة داخل الهيكل الفلسطينى ، وصلت إلى أعلى القمة وإلى أقرب الدوائر المحيطة بالرأس.

وفى واقع الأمر وبعبارات دقيقة ، كانت العلاقة بين عرفات ومختلف الدول والأطراف العربية قد بلغت عام ١٩٩٣، مرحلة الصراع المفتوح ولم تجد معها توسلات عرفات ومحاولاته قلب الصفحة معها! بل كانت لا تخفى مطالبتها بإسقاط عرفات أو حتى ايجاد منظمة تحرير بديلة ومن جانبه ، فقد تفاقمت كراهية عرفات للأطراف العربية وعدائه للعروبة إلى حالة من الرغبة فى الانتقام والثأر وتصفية الحسابات .

ومن هنا ، جاءت عملية الاتفاق والتفاهم مع اسرائيل كوسيلة للإضرار بالمصالح العربية، ولاستخدام السيف أو الخنجر الأمريكى - الاسرائيلى للضغط على العرب وتهديدهم للقبول به، وفك الحصار عنه ، وإجبارهم على دفع المساعدات له .

انها صيغة أخرى من نهج الرئيس أنور السادات وردود فعله فى لحظة اليأس من كرم الدول العربية تغذيها فى الحالتين ، أفكار ومشاعر قطرية معادية للعروبة عميقة فى الوجدان والوعى الذاتيين .

ولا يمكن إنكار الرغبة فى الثأر من دمشق والنظام السورى بعد كل الضربات التى وجهها هذا النظام له فى العقدين السابقين ، ومحاولاته الدؤوبة للسيطرة على منظمة التحرير أو خلق بديل لها يرتهن له . لا يمكن عزل هذا البعد عن قرار عرفات تجاوز سوريا فى المفاوضات والتفاهم مع اسرائيل على خلق نموذج لمبادئ السلام سيفرض لاحقا على دمشق فرضاً !

٢ - الإتجاه المتصهين داخل التيار القطرى الفلسطينى :

بعد أن توطدت (الهوية الفلسطينية) كنقيض (للهوية العربية) وكثرت التنظيرات السياسية والأدبية حول (العصبية الفلسطينية، والوطنية الفلسطينية والمصالح الفلسطينية الخاصة) من ناحية، وحول مقولة (الاخوة الأعداء) اشارة للعرب بعد التجارب المريرة التى سببتها نظم وقوى لا تقل قطرية وعداء للعروبة عن منظمة التحرير ، من ناحية ثانية ، ظهرت مقولات وطروحات كثيرة تشبه المقولات اليهودية التى عبرت عن مشاعر العنصرية تجاه (الآخر)، كاعتبار أى انتقاد لسياسة منظمة التحرير أو أى معارضة لها بمثابة عداء للشعب الفلسطينى على طريقة (العداء للسامية) عند اليهود.

وقد برز عدد من كبار الكتاب الفلسطينيين ، أمثال محمود درويش واميل حبيبى والى حدما توفيق زياد ، (وجميعهم شيوعيون سابقاً أمريكيون لاحقاً !) نظروا لفكرة أن المأساة الفلسطينية ، سببها (العرب) أولاً وأخيراً ، وأن العرب ، استعمروا القضية الفلسطينية واستغلوها ونكلوا بالشعب الفلسطينى واضطهدوه ! وان خلاص هذا الشعب يكمن فى الابتعاد عن العرب ، أو ابتعاد العرب عنه وتركه يتصرف ويقرر مصيره بنفسه كما يريد . حتى أن (العدو) الاسرائيلى صار فى مرتبة تالية (للعدو) وأكثر رحمة من هذا .

وفى طور آخر من أطوار تفاقم هذه الحالة المرضيـة ، بدأ الحديث يكثر عن عوامل التفوق الفلسطينى على المحيط العربى ، مثله مثل الحديث اليهودى عن التفوق على العرب . وكان من الطبيعى أن يجد أصحاب هذه الفكرة (الخارقة) فى اليهود واسرائيل عنصراً مكافئاً لهم. أى أن الفلسطينين واليهود يشكلون وحدة حال ومستوى متفوقاً على جيرانهم العرب .

ونمت أفكار وطروحات التعايش مع اليهود واسرائيل وإمكان الوصول إلى تسوية سلمية بين الفلسطينين والاسرائيليين إلى مقولة جديدة مفادها وجود عناصر وعوامل تشابه ومصالح مشتركة بين الطرفين ، بمقابل عناصر وعوامل اختلاف ومصالح متباينه بين الطرفين من ناحية، والعرب من ناحية أخرى .

وكان نموّ هذه الأفكار والفئات السقيمة يجد فى مناخ منظمة التحرير البيئة الصالحة ويجد فى القيادة العرفاتية كل التشجيع والمساندة والدعم . وقد تكرس هذا النهج فى الأدبيات السياسية والإعلامية التى تشرف عليها المنظمة والقيادة العرفاتية حتى أضحى طاغياً وعالى النبرة فى الأعوام الأخيرة . أنه نهج يمكن تسميته بالميل الأنتحائى نحو اليهود والصهاينة داخل تيار القطرية أو العصبية الفلسطينية . أنه النهج أو التيار الذى ولد فى مناخ الاستسلام للعدو الصهيونى - اليهودى الحقيقى لا فى مناخ المقاومة والعداء .ذلك أن التيار المقاوم والمكافح الذى تمثله الانتفاضة اليوم هو

تيار اسلامى وعربى مائة فى المائة وله جذور عميقة فى المجتمع الفلسطينى ويرفض أى تمييع للقضية أو تزييف لحقيقة العدو الاسرائيلى وحتمية الصراع معه حتى القضاء عليه وعلى افرازاته وامتداداته .

لقد صحت النظرية القائلة إن الشعب الذى يواجه عدواً لفترة طويلة يتأثر به ، ويكتسب بعض خصائصه وتقاليده . ويظهر ما بين ظهرانيه من يتطبع به ويستبدل العلاقة الضدية بعلاقة حميمية وعاطفية معه منشؤها مرضى ، مثل اعجاب الضحية بجلادها !

لقد كان لهذا الجناح اليهودى المتصهين داخل التيار الفلسطينى الإقليمى ، أثره الدائم وتأثيره فى الوصول إلى مفاوضات أوسلو والصفقة التى عقدها الجانبان ، وهى صفقة تحققت أصلاً على أساس من مفهوم وجود مصلحة إسرائيلية - فلسطينية مشتركة ، بمقابل وجود مصلحة متباينة مع العرب ! ولولا وجود هذا المفهوم لما أمكن ابرام الصفقة .

٣ - الروح والقيم الماركنتيلية

الذين عاينوا ولامسوا التجربة الفلسطينية منذ بدايتها فى أواخر الستينيات يعلمون جيداً أن ثلاثة أجنحة أو مراكز قوى أو فئات تنافست على صناعة القرارات والاتجاهات السياسية لمنظمة التحرير .

أولها : جناح أو تيار المثقفين والسياسيين.

وثانيها : جناح أو تيار المقاتلين ، والكوادر العسكرية .

وثالثها : جناح أو تيار رجال المال والأعمال ، والمنتشرون فى دول الخليج والدول الأوروبية والأمريكية .

وفى العقدين الأولين كانت الغلبة متبادلة أو شراكة بين التيارين الأول والثانى ، أما التيار الثالث، فلم يكن له نفوذ ظاهر فى البداية ، على رغم أن المجموعة الأولى التى شكلت فتح، وعلى رأسها عرفات مدينة ، ومنتمية لهذه الفئة بالتحديد ، وكانت التبرعات والأموال منذ البداية مصدرها هذه الفئة . غير أن هذه الفئة نفسها تغيرت قيمها ومفاهيمها وتضخمت مصالحها بعد السبعينيات . وتوطدت علاقاتها وارتباطاتها بالدول والحكومات والطبقات الرأسمالية والطفيلية فى دول الخليج ، والوطن العربى ونما نفوذها فى داخل منظمة التحرير تبعاً لنمو حجم ثرواتها ومساحاتها فى موارد المنظمة ، وتبعاً لتضخم نفوذ دول الخليج فى المنظمة أيضا وفى السياسة العربية بعامة .

وفى العقدين الأخيرين ، برز دور الفئات الفلسطينية الرأسمالية أو التى كونت ثروات فى الدول الأوروبية وأمريكا وكندا وتمكنت من الحصول على جنسيات تلك الدول وأقامت شبكات وعلاقات

ومصالح مع الشركات التجارية والبترولية والمقاولات والمصارف فى الغرب والتى لها مصالح وأعمال فى الدول العربية (مثل الصباغ، الخورى ، الغصينى ، شومان ... الخ) وتزايد نفوذ هذه الفئة فى المنظمة ، وفى حلقة القيادة العليا ، واستطاعت بشكل خاص ، فتح قنوات اتصال بين مؤسسات حكومية وشبه حكومية فى الدول الغربية وقيادة المنظمة ، وخلقت تياراً يطالب بالوصول إلى أى حل سلمى وسياسى للصراع مع اسرائيل والاعتراف بواقع الدول العربية ، والارتباط بالسياسة الأمريكية ، وبالمصالح الامبريالية فى المنطقة مقابل الاعتراف بها .

وقد قادت هذه الفئة (مفاوضات واتصالات سرية) بين أمريكا وبريطانيا وقيادة المنظمة اتخذت أحياناً شكل الحوار وأحيانا أخرى شكل البريد لنقل الشروط .. وكان من نتائج ذلك مثلا اعلان قيادة المنظمة عام ١٩٨٨ القبول بقرار مجلس الأمن الدولى ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ كصيغة من صيغ الاعتراف باسرائيل وهو شرط أمريكى . وسياسة نبذ العنف ووقف الكفاح المسلح . التى بدأت عملياً منذ منتصف الثمانينيات . وأصبحت نهجاً ثابتاً منذ ١٩٨٨ .

ومع انتشار قيم الطبقات الطفيلية والرأسمالية فى المجتمعات العربية ، وقيم (البيزنس) والاستهلاك والبحث عن الثروة والهجرة إلى مواقع المال فى الخليج وأمريكا ، مقابل القيم الوطنية والارتباط بالأرض والكفاح ، انتشرت فى الساحة الفلسطينية فى الخارج أخلاقيات ومثل وتقاليد هذه الفئات المنسلخة عن جذورها وانتماءاتها ، وفى طليعة هذه الأخلاقيات والمثل ، التخلى عن النضال ومعانيه ، والبحث عن أى تسوية مع اسرائيل والتطلع إلى اقامة علاقة شراكة عضوية مع المصالح الأمريكية الاقتصادية فى الشرق الأوسط .

والواقع ان هذا التيار أو الفئة وهذه الأفكار والمبادئ هى التى أوصلت منظمة التحرير إلى اوسلو وهى التى صاغت المقدمات السياسية والايديولوجية لاتفاق المبادئ الموقع فى العاصمة النرويجية وهى التى أدت إلى المصالحة (التاريخية) فى واشنطن وبرعاية هذه .

لقد كانت هذه الفئة هى التى تغلبت على تيار المقاتلين والفدائيين والعسكريين ، وكذا علي تيار المثقفين والسياسيين الوطنيين الملتزمين بمبادئ وقيم المرحلة الأولى ، وقيم الميثاق الوطنى، وقيم الأحزاب الايديولوجية القومية واليسارية والإسلامية التى خرج منها قادة التجربة وأسسوا المنظمة فى نهاية الستينيات . والاتفاقات مع اسرائيل تعكس غلبة هذه الفئة الطفيلية وسيطرتها على عقلية ومؤسسات منظمة التحرير منذ عام ١٩٨٨ . وقد صار معروفاً الآن أن السيد أحمد قريع (أبو علاء) لعب أهم دور فى مفاوضات اوسلو ، كما بات معلوماً أن الملاحق والأبعاد الاقتصادية هى أهم مافى الاتفاقات بين المنظمة واسرائيل . وكل ما يقال عن بروز دور الوسيط الفلسطينى بين المصالح

الأمريكية والأسواق أو المصالح الخليجية والعربية ، يمكن أن يقال أيضاً عن بروز هذا الدور الوسيط بين الكيان الفلسطيني والأطماع الاسرائيلية في الساحة العربية . حتى أن الاتفاق المذكورلم يوضع ولم ينفذ على الأرض إلا وكان عرابو منظمة التحرير من التجار والسماسرة والمقاولين ، قد بدأوا العمل والحركة بنشاط وحيوية لتسويق مقولات التعاون بين اسرائيل وجيرانها ، وترويج الخيرات والفوائد التي ستجنيها المنطقة من الصلح الاسرائيلي - الفلسطيني - العربي ، ودور الكيان الفلسطيني في هذه المعادلة احتى بلغ الحد ببعضهم مطالبة العرب برفع المقاطعة عن اسرائيل والشركات الأمريكية والغربية التي تتعامل معها !

انها الماركنتيلية الفلسطينية . . وهي طبعاً ماركنتيلية زائفة وعميلة ووسيطة للمصالح اليهودية - الأمريكية - الأوروبية أولاً وأخيراً . وهي معادية لمصالح الشعب الفلسطيني بداية ونهاية .(٧)

٤ - أي شئ أفضل من لا شئ :

الأزمات البنيوية والجوهرية التي تراكمت واستفحلت في صلب منظمة التحرير وهياكلها وكذلك في سياساتها واساليبها الكفاحية وأدواتها ، تحولت إلى إفلاس نظري وعملي في مطلع التسعينيات وهو أمر طبيعي على ضوء ، تجربتها ومسيرتها ، إذ لا يمكن توقع انتصارها على اسرائيل والصهيونية ، ومن خلفهما الدول الغربية والامبريالية التي ظلت وستظل تدعم اسرائيل ضد العرب، مهما أبدى هؤلاء من الايجابية تجاهها أو تجاه الغرب عموما . ذلك أن الصراع المصيري مع (عدو) بهذا الحجم يتطلب حشد وتعبئة امكانات الأمة العربية والعالم الإسلامي كافة والاستمرار في المقاومة والجهاد جيلاً بعد جيل وعلى كافة المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية .. الخ بلا ملل ولا وهن .

والواقع أن الإحساس بالإخفاق والفشل والوصول إلى طريق مسدود ، إضافة إلى الاضطرابات وانفجار الصراعات والتناقضات داخل بنية المنظمة في عام ١٩٩٢ كانت قد وصلت إلى كل خلية من خلاياها ، الأمر الذي دفع كثيرين من الانتهازيين والمقربين من القيادة إلى القفز خارج المركب هرباً من الغرق والمصير المأساوي الذي بات ينتظر جميع ركابها . وبدأ تبادل الاتهامات والتهرب من المسؤولية، يشمل حتى أوثق الشلل والمجموعات الصغيرة إضافة لعمليات هجرة جماعية إلى دول كندا وأمريكا واستراليا ، وكذلك شيوع الفضائح والفساد والسرقات التي عبرت عن احباط عميق واحساس بدنو الأجل وغياب الأمل الجماعي ، فضلاً عن تكرس عمليات المحسوبية والامتيازات الخاصة للموالين ، والمحاربة بلقمة الخبز للمعارضين لخط القيادة أو الرافضين لإبداء الولاء والطاعة لها.

وفى حين كانت القيادة الفلسطينية فى الماضى ، تعالج مثل هذه الأزمات بالوسائل المالية ، أى بالرشاوى المباشرة أو غير المباشرة ، فإن الأزمة المالية التى ضربت المنظمة بعد أزمة الخليج قد أدت إلى تعطل فعالية هذا السلاح ، وارتفاع أصوات النقد واللوم حتى من تلك الطبقة البيروقراطية داخل المكاتب والمؤسسات والسفارات وجيش المتفرغين العاطل عن العمل إضافة للعسكريين الموزعين فى قواعد بين جبال اليمن وغابات السودان وصحراء الجزائر . فضلاً عن أعداد لا تحصى فى المخيمات وسائر المدن فى أربع جهات الأرض كانت تتلقى مرتبات بالدولار لقاء ارتباطها بالمنظمة أو موالاتها لخطها فقط .

وحيال هذا الإفلاس التام ، النظرى والسياسى والنضالى ثم المالى فقد كانت القيادة بحاجة ماسة إلى أى حل .. إلى أى شئ ينقذها من المصير الذى ينتظرها .

وتختلف التحليلات هنا لأحداث وعوامل كثيره فى المشهد الفلسطينى والعربى ، غير أنه لا يستبعد أن يكون الحصار المالى الذى ضرب على المنظمة كعقوبة لها على موقفها المؤيد للعراق فى أثناء أزمة الخليج مجرد ذريعة أريد بها تحطيم المنظمة نهائياً بعد أن تمّ إضعافها وعزلها وتجريدها من أسلحتها واحداً بعد الآخر ، وربما تم ذلك بتوجيه من واشنطن . غير أن المهم فى هذا السياق هو أن تلك الأزمة أدت إلى النتيجة النهائية المعروفة . ولاشك فى أن اسرائيل وأمريكا كانتا تتابعان وتراقبان تطور الأوضاع فى الساحة الفلسطينية وداخل المنظمة، وانهما قررتا فى هذه اللحظة بالذات التقدم لانتشال عرفات وقيادته من المصير المحتوم، فقدما له اتفاق اوسلو طوق نجاة يتعلق به .

المهم أن عرفات ومجموعته فاوضا اسرائيل فى اوسلو انطلاقاً من (قاعدة أى شئ أحسن من لا شئ) ، وبإحساس قاتل بالفشل والإحباط . وباعتراف ضمنى أنه لا بديل آخر بعد أن تخلت المنظمة شيئاً فشيئاً عن أسلحتها وأوراقها وخياراتها ، بل عن مبادئها بلا أى مقابل سوى وعود سرابية.

لقد كان الشعور بالهزيمة حتى العظم طاغيا على قادة منظمة التحرير ، ولا يماثله سوى شعورها بأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت قوة لا تقهر وقدراً عالمياً لا يرد ، وأن الرهان الرابح ينحصر فى التحالف معها وكسب أى موقع فى نطاق حلفائها وعملائها . حتى أن المثل الذى يقيس به قادة المنظمة مستقبل كيانهم ودوره فى المنطقة . هو المثال الاسرائيلى ، كقاعدة متقدمة للمصالح الامبريالية الأمريكية. وبعضهم تداعب خياله أحلام إمكان جعل الكيان الفلسطينى منافساً لإسرائيل فى الشرق الأوسط .

وبعض رواد هذا التوجه ، يتحدث بواقعية أكثر ، وتواضع أشد معترفون بأن الظروف أملت عليهم التنازل عن معظم الأهداف الاستراتيجية للنضال الفلسطينى سعياً للحفاظ على الذات المهددة

بالاضمحلال والتلاشي . ورغم أن تركيب المعادلة على هذا النحو ، ينطوي على مغالطة لأن (الذات)الفلسطينية لم تكن مهددة إلى هذا الحد ، وحتى لو سلمنا بالمنطق المغلوط فإننا نستعير هنا عبارة هاني الحسن ، القيادي الفلسطيني المعروف ، بأن إضاعة الهدف أو التنازل عنه لا يحقق حفظ الذات ، لأنه انتحار .(٨)

تكييف الاستسلام:

على أي حال ، فما جرى في اوسلو لم يكن (مفاوضات) حتى بالمعايير القانونية الدولية . ذلك أن المفاوضات حسب هذه المعايير تبدأ من نقطة أساسية هي الاتفاق على هدف محدد ، أولاً ، ثم تجرى المباحثات حول وسائل وآليات الوصول إليه ، وتنفيذه من الجانبين . بينما كان ما جرى بين ممثلي منظمة التحرير واسرائيل ، لا ينطلق من أي قاعدة أو مرجعية ، ولا وجود لأي نقطة مركزية أو هدف معين ، بل كان هناك عملية تكييف لاستسلام الجانب الفلسطيني أمام الجانب الاسرائيلي .

قبل الجانب الفلسطيني باستبعاد قرارات الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية وهي السلاح القانوني القوي الوحيد ، والمرجع الشرعي الدولي الوحيد الذي يحفظ الحق الفلسطيني ، ويبقي الاحتلال مهما طال غير شرعي ، وعليه لم يتضمن الاتفاق الذي أسفرت عنه المباحثات التفاوضية سوى إشارة لقراري ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، بينما أغفلت أي إشارة لعشرات القرارات ذات الصلة الأقوى بالمشكلة الفلسطينية من هذين القرارين . وحتى الإشارة لهذين جاءت مبهمة لم تحسم الخلاف بين التفسيرين العربي والاسرائيلي ، ولم تقصد أو تحدد انهما منطلق العملية التفاوضية ، بل كونهما «هدف» هذه العملية .

وقبل الجانب الفلسطيني أيضا ، تدعيماً للتنازل السابق ، التنازل عن كل الفقرات والمواد التي تصف اسرائيل بأنها احتلال أو اغتصاب أو دولة قامت بالقوة على أرض فلسطين ، والتي تضمنتها مواد الميثاق الوطني الفلسطيني الذي يعتبر قاعدة الاجماع الفلسطيني والأساس الذي تكونت عليه منظمة التحرير الفلسطينية في القدس عام ١٩٦٤ . أي أن هذا الميثاق هو الذي أوجد المنظمة لا العكس ، فكيف يمكن للفرع أن ينسف الأصل الذي قام عليه؟

(المواد التي تم إلغاؤها : ٢، ٩، ١٠، ١٩، ٢٣)

تجيب بيان نويهض الحوت على هذا السؤال قائلة أن عرفات قام بأغرب إنقلاب في التاريخ، أنه ليس انقلاب جيش على سلطة ، ولا انقلاب حزب ولا انقلاب تيار على حزب أو تيار .. بل انقلاب القيادة على الميثاق الذي أوجدها وترى الكاتبة والمؤرخة المعروفة أن الشرعية الفلسطينية هنا

تتساقط(٩)

أما رئيس لجنة الشؤون والعلاقات الخارجية فى المجلس الوطنى الفلسطينى خالد الحسن ، فهو يؤكد أن تصرف عرفات فى هذا الصدد باطل من أساسه بناء على النصوص والمواثيق التى تحكم مختلف هيئات ومؤسسات منظمة التحرير ، إذ لا يوجد ما يخول القيادة تغيير الاستراتيجية الأساسية للمنظمة إلا بالعودة إلى المجلس الوطنى الذى تستمد منه شرعيتها وصلاحياتها . فهناك فرق بين حرية التصرف بالتكتيك فى المسائل الفرعية ، وبين التصرف بالأسس التى أصبح القائد بموجبها قائداً أو استشهد من استشهد على هديها .(١٠)

والجدير بالذكر أن عملية اوسلو جرت بين خبراء من جهاز المخابرات الاسرائيلية والموساد على قدر رفيع من الخبرة والحنكة بتفاصيل الموضوع الفلسطينى السياسى والقانونى ، من جانب ، ومجموعة من المستشارين والمساعدين الشخصيين لياسر عرفات تنقصه الخبرة والدراية والعلم بالمسائل القانونية والصياغة .وقد عكست النصوص هذا البون الواسع بين مستوى كل منهما . إذ جاءت متخمة بالفراغات والثغرات والألغام التى وضعت عن سابق عمد وقصد بهدف تفجيرها واثارتها فى المرحلة التالية للتوقيع وخلال التنفيذ وبغرض استغلالها من الجانب الاسرائيلى وتفسيرها حسبما توافق مصلحته . وقيل أن مفاوضى الجانب الفلسطينى كانوا خلال الجلسات يتحدثون بلغة قانونية وبمعلومات محددة وعبارات مدروسة ومعدة سلفاً ، وبينما ذهب الوفد الأسرائيلى مسلحاً بالوثائق والدراسات والخرائط ، كان الجانب الفلسطينى يفتقر إلى أى من هذه الوثائق والخرائط حتى أن مدينة أريحا التى شملها الاتفاق ، أثارت أثناء التنفيذ مشكلة حقيقية حول المقصود بـ (أريحا) فى الاتفاق أى التى ستنسحب منها اسرائيل وتسلمها لسلطة الحكم الذاتى ، هل هى (مدينة) أريحا أم (اقليم أريحا) أم منطقة أريحا ؟؟ والفروق الجغرافية هائلة بين كل عبارة من العبارات الثلاث إذ تبلغ مساحة منطقة أريحا أكثر من ٣٧٠ كم٢ ، بينما لا تزيد مساحة مدينة أريحا عن ٢٥ كيلو متراً.(١١) وعندما اشتدت المنازعات حول هذه المسألة أثناء التنفيذ تبين أن الجانب الفلسطينى لا يملك أى خريطة قديمة أو حديثة لأريحا الاقليم أو المدينة بينما فى حوزة الجانب الاسرائيلى خرائط عديدة حديثة وقديمة يعود بعضها إلى عهد الادارة العثمانية .

ومعلوم أن الجانب الفلسطينى اضطر للاستعانة بالأجهزة المصرية والخبراء المصريين أثناء مفاوضات تطبيق اتفاق غزة – أريحا أولاً ، لتعويض العجز فى أساليب التفاوض ، والنقص فى الخبرة .

ومن الواضح أن الجانب الاسرائيلى (تساهل لفظياً) فى أثناء إعداد نصوص الاتفاق فى اوسلو ، لكى يمرره ويدفع الجانب الفلسطينى فى الشرك ومالبث أن تحول إلى التشدد أثناء عملية تطبيق

الاتفاق ، حتى أنه تأخر نحو ستة أشهر عن الموعد المضروب لتنفيذه في البداية (وهو ١٣ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٣) . خصوصاً أنه يمسك كما رأينا بزمام الأمور كافة بما فيها تفسير النصوص ، وتحديد المعاني والالتزامات . وكانت عملية التأخير مقصودة لذاتها ، لأنها فترة اختبار لجدية الجانب الآخر في الالتزام والتنفيذ وقدرته على فرض الاتفاق على القواعد الفلسطينية الشعبية والسياسية ، وغير ذلك . ولم يبدأ الجانب الاسرائيلي في أي خطوة على طريق التنفيذ إلا بعد أن تأكد من ثبات قيادة المنظمة على الطريق الذي رسمته النصوص .ومنها على سبيل المثال إقدام عرفات على (تهدئة) الانتفاضة نسبياً في البداية وإعطائه تعليمات واضحة لتخفيف العمليات العسكرية والفدائية التي تقوم بها مجموعات الانتفاضة في الداخل بدون العودة المسبقة إلى القيادة في الخارج، ومن ضمن ذلك ، إدانة عرفات لقتل مستوطن يهودي في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر على يد فلسطيني في الضفة الغربية .

لقد أثارت (مفاوضات) أوسلو والاتفاقات التي نتجت عنها لغطا وجدلاً بين الخبراء القانونيين ، إذ أكد عدد منهم أن هذه الاتفاقات غير شرعية لأنها تتناقض مع مبادئ القانون والشرعية الدولية إذ لا يجوز لأي جهة حتى ولو كانت ممثلة للشعب المعني بصفة شرعية ، التنازل عن حقوقه الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف والتي كفلتها له المواثيق الدولية كافة. لأن هذه الحقوق تتجاوز أي تفويض حصلت عليه القيادة أو المنظمة الممثلة للشعب[١٢]. إلا أن اتفاقات اوسلو فرضت فرضاً (مبدئياً) على الشعب الفلسطيني وعلى الأمة العربية والإسلامية بدون استشارة الشعب الفلسطيني نفسه، بينما يصر رابين رئيس حكومة اسرائيل ان انسحاب قواته من أراضي الجولان السورية المحتلة يتطلب استفتاء لعموم (شعب) اسرائيل قبل الإقدام على أي اتفاق بشأنه مع سوريا ، ويسمي الاسرائيليون والأمريكيون هذا (ديمقراطية) كما أن دعمهم لخروج ياسر عرفات عن أبسط مبادئ الديمقراطية في إقرار الاتفاقات والمصالحة مع اسرائيل والتنازل عن أقدس المقدسات الوطنية لشعبه وأمته يعتبرونه جزءاً من مسلسل التغييرات الديمقراطية والايجابية في العالم ، بينما كانوا يعتبرون عرفات نفسه أخطر الارهابيين في العالم حين كان يمثل مصالح شعبه ويمارس الكفاح الوطني المشروع دولياً ضد الاحتلال الاسرائيلي !!

الواقع أن اتفاق اوسلو ، اتفاق مفروض ، اتفاق اذعان على الفلسطينيين والعرب ، بدليل أن جبروت القوة الأمريكية وضع من خلفه بمجرد الاعلان عنه لحمايته من أي معارضة عربية أو رفض فعلي له في الساحة الفلسطينية ولم يعد سراً أن واشنطن حذرت العواصم والأطراف العربية بأقوى العبارات من نتائج اقدامها على معارضة الاتفاق وأفهمتها بوضوح أنه ستحميه وأنها لن تقبل أن يحاصر كما حوصرت معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩ بل وطالبتها بأن تدعم تطبيقه وتنفيذه ، ولذلك

جاءت ردود الفعل العربية ، إما بائسة وخائفة ومترددة واكتفت بالتنديد بخيانة عرفات لفظياً ، وإما مؤيدة ومعلنة عن استعدادها للمشاركة فى التمويل مثل دول الخليج العربى .

لقد كرر الأمريكيون والغربيون بصفة عامة ، التأكيد على مبادئهم ومعاييرهم فى التعامل مع الزعماء والقادة العرب والمسلمين ، فمن يخدم مصالحهم يصبح زعيما ايجابيا ومثالياً وحكيما وتنهال عليه الأوسمة والجوائز وأكاليل الغار ، حتى ولو كان مرفوضاً من قبل شعبه بالكامل ، ومن يتجرأ على مقاومة الهيمنة والغطرسة الاستعمارية وسياسة النهب والتهديد، والابتزاز يمسى ارهابياً ومتطرفاً وخطراً معادياً للسلام العالمى ، وتكثر المخططات والمؤامرات للتخلص منه أو معاقبته وتحطيمه حتى ولو كان يحظى بتأييد غالبية شعبه وأمته.

أو ليس مثيراً للسخرية والألم فى آن أن يصبح عرفات نموذجاً لرجل السلام فى العالم وقيم التحضر والديمقراطية بعد أن كان بالأمس القريب ارهابياً ومجرما وذلك فى الوقت الذى فقد قاعدته الاجتماعية والوطنية بين شعبه ، وخان طموحات ومقدسات أمته ، وغدا يستمد قوته واستمراريته من دعم الدول الغربية واسرائيل فقط ؟؟

انه عين ماحدث مع أنور السادات وشاه ايران ، ونورى السعيد ، بمقابل ما حدث لجمال عبد الناصر ومحمد مصدق أو الخمينى أو أحمد بن بله أو معمر القذافى أو سوكارنو أو لومومبا... الخ .

لقد أصاب خالد الحسن وأجاد حين وصف (عظمة) اتفاق اوسلو وإيجابيته ورصيده العالمى الذى تكون له بسرعة بأنها لا تنبع من قيمته الحقيقية أو من محتواه أو من مساهمته الفعلية فى إحقاق الحقوق وإنصاف الشعب الفلسطينى ، وتوفير الأمن والسلام للعالم وللشرق الأوسط، ولكن تنبع من عبقرية وسائل الاعلام الحديثة وسطوتها . انه اتفاق تلفزيونى بقيادة C.N.N وبراعة اساليب العلاقات العامة الأمريكية التى أوصلت الرئيس بيل كلينتون إلى البيت الأبيض .(١٣)

الدوافع الاسرائيلية

بمقابل تلك العوامل والخلفيات الفلسطينية ، ثمة عوامل وخلفيات وهواجس دفعت الجانب الاسرائيلى إلى الوصول إلى (اتفاق) مع العدو اللدود الذى طالما أنكره الصهاينة ورفضوا الاشارة إلى وجوده ، خصوصاً أن اعترافهم بهذا العدو الذى كان يعنى للمفكرين الصهاينة نفياً مطلقاً لحقهم فى استيطان فلسطين واقامة اسرائيل عليها ، تجسد فى (منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها) بكل ماكانت تحتله فى الوعى الصهيونى ، من مكانة عدائية وصفات ارهابية ، وتثيره من مشاعر الحقد والكراهية ، بل أن رئيس الحكومة الاسرائيلية الذى أعطى الضوء لمفاوضات اوسلو ، لم يتردد

حتى بعد التوصل إلى الاتفاق من التأكيد أنه لا زال يشعر بنفس الكراهية لقيادة المنظمة وأنه يشعر بالغثيان كلما فكر بها !! ولكنه أضاف مبرراً خطوته الدراماتيكية بأنه لا بديل آخر عن (المنظمة) لعملية التفاوض وان الرهان على ممثلى الفلسطينين فى الأرض (المحتلة)سقط بعد أن تمكن عرفات من (خصى) قيادة الداخل - والعبارة لرابين نفسه .(١٤)

اذن ما هى العوامل والخلفيات (الخاصة) التى اضطرت رابين لمد يده لمن يحس بالغثيان تجاههم ويزدريهم إلى ذلك الحد ؟!

لقد عرضنا فى بداية البحث العوامل الموضوعية والتغييرات الخارجية على الساحة الدولية والاقليمية التى حكمت اقتراب اسرائيل من التسوية السياسية أو السلمية الراهنة . ونضيف إليها هنا أهم الخصوصيات والعوامل الداخلية ، وفى مقدمتها أن حزب العمل الاسرائيلى ربط مصيره فى الساحة الاسرائيلية بمشروع التسوية السلمية لا للمشكلة الفلسطينية فقط بل للصراع مع العرب بكل أبعاده ، وتحقيق انفتاح على (الجيران)بعد اجراء المصالحة والحصول على اعتراف ، يؤدى إلى تعزيز مكانة واستقرار الدولة اليهودية ، ويوفر للمستقبل وعود الرفاهية والرخاء والطمأنينة ! والواقع أن رفض العرب الدائم لرؤية الشقاقات والانقسامات فى الصف اليهودى أو الصهيونى أو الاسرائيلى ، على حقيقتها ، يمنعهم من رؤية تفاصيل ومعطيات غاية فى الأهمية فى طبيعة العدو وبنيته الداخلية. فالانقسام بين الاسرائيليين حقيقة لا يمكن اغفالها ، وعلى الأقل يمكن الحديث عن انقسام بين اليهود المتدينين واليمينيين الذين يقودهم ويمثلهم تكتل الليكود ، واليهود العلمانيين والليبراليين الذين يقودهم ويمثلهم التكتل العمالى اليسارى . ومعروف أن التيار الثانى هو الذى تسلم السلطة منذ قيام الدولة حتى عام ١٩٧٧ ،وهو الذى وسع حدودها إلى ما هى عليه اليوم ، بل أن قادة الحروب التى حققت هذا التوسع(سيما حرب ١٩٦٧) يشكلون الجيل السياسى الذى يقود حزب العمل منذ بداية السبعينيات. وقد خسر اليسار الحكم أمام الليكود عام ١٩٧٧ ، وظل فى المعارضة حتى عام ١٩٩٢ ، مع مشاركة جزئية فى منتصف الثمانينيات فى حكومة ائتلافية مع اليمين لم تحقق له عودة مظفرة للحكم . والحقيقة الواضحة أن مفاهيم متباينة كثيراً حيال مسائل داخلية وخارجية تتعلق بأعدائهم الفلسطينيين والعرب ، وسبل تحقيق أمانى وطموحات الشعب اليهودى .وبينما يرفض اليمين الدينى أى اعتراف بالشعب الفلسطينى وأى تسوية مع العرب إذا كانت تتطلب منهم التنازل عن أى شبر من الأرض ، وينظر إلى الغد نظرة توراتية وعنصرية وتوسعية ويعتمد الوسائل العسكرية لتحقيق الأمن وفرض الاستقرار ، فإن اليسار العلمانى ، اختط استراتيجية مختلفة منذ احتلال الأراضى العربية عام ١٩٦٧ ، إذ تبنى - بصورة تدريجية ، ***فكرة التسوية السياسية القائمة على اعتراف العرب باسرائيل ، وفكرة اندماج الدولة اليهودية بمحيطها ، والمشاركة فى هموم***

ومصالح المنطقة من موقع القوة والغلبة ، وكذلك تبنى فكرة الاعتراف بالسكان الفلسطينيين، وباقامة كيان يتمتع بحكم ذاتي محدود تحت سلطة واشراف اسرائيل .

فى أواخر الثمانينيات ، بدأ أن التحولات الدولية والاقليمية تصب فى خدمة الليكود ،اذ ادى شلال الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي إلى تعزيز رصيده الاجتماعى ، وضعف العرب بعد حرب الخليج أدى إلى تشجيع فكرة عدم تقديم أى تنازل لهم واستخدام القوة لإجبارهم على الرضوخ لاسرائيل ، ولم يبق أمام حزب العمل سوى المراهنة الكاملة على مشروع التسوية ، والتجاوب مع الحاجات الأمريكية لإقامة استقرار فى الشرق الأوسط وعلاقات جديدة بين دوله .

وقد استطاع العمل تحقيق فوز جزئى على حساب الليكود فى انتخابات ١٩٩٢ بعدما رمت الولايات المتحدة بثقلها خلفه ، ولكنه فشل فى الحصول على أغلبية مريحة تمكنه من الحكم ، فاضطر للاستناد على بعض الأحزاب الصغيرة ، بما فيها أصوات العرب . وحاول حزب العمل بعد تشكيل الحكومة برئاسة اسحاق رابين الاستمرار فى استخدام بعض تكتيكات ووسائل وأساليب الليكود إلى جانب تطبيق برنامجه السلمى لكى يحصل على دعم اليمين المتدين إضافة ، إلى اليسار ، ففشل ، وكان عليه أن يحسم خياراته بشكل جذرى وقاطع ، سيما وأن (شخصية) رابين تميل إلى الوضوح والمباشرة نتيجة لتكوينه العسكرى . وعلى الأخص أن رابين كان أول من طبق سياسة (العصا الغليظة وتكسير الأيدى) لضرب الانتفاضة وقمعها عندما كان وزيراً للدفاع عام ١٩٨٨ ، وانتهت إلى الفشل فى الوصول إلى أهدافها ، كما فشلت كل الأساليب الأخرى فى قمع الكفاح الفلسطينى فى الداخل والخارج ، وفرض الاعتراف بإسرائيل والسلام معها على العرب .

لقد كان حزب العمل وحكومته برئاسة رابين مهددين فى منتصف عام ١٩٩٣ بخسارة تفوقهما على الليكود فى الكنيست والسقوط من السلطة ، بعد أن أخذت استفتاءات الرأى العام تظهر عودة الليكود للتقدم على حساب اليسار . وكانت الدبلوماسية الخفية لواشنطن تستحث حكومة رابين على تقديم بعض التنازلات لتحقيق تقدم فى مسارات التفاوض نظراً إلى فشل كل المحاولات للاتفاق على المسائل السياسية الجوهرية وتحقيق تقدم فى المفاوضات المتعددة الأطراف التى تشمل القضايا الإقليمية التى تهم الولايات المتحدة وحليفاتها بصورة مباشرة .

لم يعد هناك من حل آخر أو وسيلة أخرى سوى القبول بالجلوس مع الطرف الفلسطينى، بصرف النظر عن المشاعر الشخصية أو الاعتبارات العاطفية والعدائية السابقة . أى مع منظمة التحرير الفلسطينية وبالتحديد مع ياسر عرفات .خصوصاً وأن المنظمة بقيادة عرفات دأبت فى الأعوام الأخيرة وحتى بعد تحول الانتفاضة إلى عامل له وزنه الكبير فى النضال الفلسطينى ومثلت ضغطاً ثقيلاً على

اسرائيل على تقديم الاعتراف باسرائيل بصورة مجانية ومتكررة ، ***وظل عرفات (يناشد) القادة الاسرائيليين أن يقبلوا لقاءه واعترافه ومفاوضته وبعد أن أعرب للكثير من الوسطاء والدول الغربية عن تخليه عن أساليب المقاومة والعمل الثورى ، والعنف .***

والواقع أن الجانب الاسرائيلى عندما استجاب فى عام ١٩٩٣ لوساطة وزير الخارجية النرويجية لاجراء مباحثات سرية مباشرة مع رجال عرفات فإنه لم يقدم أى تنازل نوعى أو جوهرى ، حتى أن الكاتب الفلسطينى الخبير بالشؤون الاسرائيلية (صبرى جريس) يؤكد أن نصوص اتفاق غزة - اريحا أولاً ، كانت مكتوبة ومعدة سلفاً من الجانب الاسرائيلى وأنها لم تأت نتيجة مفاوضات ، بل طرحت منذ بداية اللقاءات على الطاولة وطلب من الجانب الفلسطينى أن يوافق عليها ، وان المناقشات التالية دارت حول ادخال بعض التعديلات الطفيفة جداً ، والتى لم تغير من طبيعة النصوص (الاسرائيلية أصلاً وفصلاً) وأن معظم الأحاديث دارت حول الضمانات التى تكفل جدية والتزام ومصداقية منظمة التحرير (!!!) فى المستقبل ، لا العكس !! ويعلق جريس على ذلك قائلاً ***أن من الخطأ اعتبار ما جرى فى أوسلو مفاوضات ، بل كان فرض شروط من الجانب الاسرائيلى على طريقة : اقبلوا أو انسحبوا .*** (١٥)

باختصار ، لقد جاء الاتفاق عندماتقاطعت مصالح حكومة رابين ، وقيادة عرفات . حسب تعبير زعيم تكتل الليكرد اليهودى بنيامين نتيناهو . إذ أن مصير حزب العمل صار معلقاً بصورة مشابهة على اعتراف الحكومة الاسرائيلية به وبدوره وبدور المنظمة . (١٦)

لقد تضافرت كل هذه العوامل لتنتج الاتفاق الذى يقوم على اعتراف اسرائيلى واضح بالشعب الفلسطينى وبمنظمة التحرير ، من ناحية ، ورضوخ فلسطينى كامل لكل الشروط الاسرائيلية ، وهى شروط لا تتعلق بالماضى والحاضر فقط ولكنها ترتبط وتعلق المستقبل الفلسطينى كله بإرادة الدولة اليهودية وخططها وتطوراتها فى المستقبل ، وتجعل فى (الكيين) أو الكيان القزم ، مجرد اقليم داخلى مشلول ، تحت الهيمنة الاسرائيلية الشفافة، تستخدمه لاغراض التسلل والتغلغل فى الوطن العربى ، والعالم الاسلامى ، وجنى المكاسب المادية الوفيرة وفرض المخططات الامبريالية .

واذا كان الخلل جسيماً وفادحاً كما هو ملاحظ بين (المكسب) الفلسطينى والمكاسب الاسرائيلية العظيمة ، فإنه يعكس الخلل بين تكافؤ القوى بين الطرفين ، فى أرض الواقع ، وعلى مائدة اللقاءات السرية فى اوسلو التى سماها البعض ، فرساى الفلسطينية ، نسبة إلى قصر فرساى الذى فرضت فيه شروط الاستسلام على المانيا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى .

الفصل الثانى

اعلان المبادئ الاسرائيلى الفلسطيني

وثيقة استسلام .. أقل من كامب ديفيد

دير شبيغل : *لماذا لا تفعل مثل الرئيس المصرى أنور السادات ؟*
ياسر عرفات : *لو فعلت فإن فتحى وهو حارسى الشخصى سيكون أول من يطلق علىّ الرصاص .*
فقرة من مقابلة جرت عام ١٩٧٧

الجــزء الأول : **الإتفــاق فى نظـر القــانون**

الجزء الثـانى : **الإتفـاق أمنيـاً وعسـكريـا**

الجزء الثـالث : **نظرة إقتصادية على الإتفاق**

الجـزء الرابـع : **قـراءة أدبيــة وأيـدلوجية**

الجزء الخامـس : **الإتفـاق - تحليـل سياسى**

قبل أن نتناول اتفاق المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي بالتحليل المفصل، ربما كان من الواجب التنويه إلى "رسائل" الاعتراف المتبادل بين الجهتين اللتين وقعتا الاتفاق ومثلتا الشعبين، منظمة التحرير الفلسطينية، والحكومة الاسرائيلية . فهما قانونياً ، وثيقتان متممتان للاتفاق، وهما زمنيا سبقتا التوقيع عليه ومهدتا له . ومن الواجب أيضا التنويه إلى كلمتي رئيس المنظمة والحكومة الاسرائيلية ، "ياسر عرفات" و"اسحاق رابين" في حفل التوقيع في البيت الأبيض بواشنطن .

بعد (المفاوضات) السرية ، انتقل الجانبان إلى مسلسل الخطوات العلنية والرسمية لوضع اتفاقهما موضع التطبيق، ففي التاسع من ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣ حمل وزير خارجية النرويج رسالة خطية من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية "ياسر عرفات" إلى رئيس الحكومة الاسرائيلية "اسحاق رابين" **تضمنت الاعتراف الصريح (*بحق دولة اسرائيل في العيش في سلام وأمن*) كما تضمنت تعهدات بالتزام (*مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وبالمشاركة في ايجاد حل سلمي ينهي النزاع*) وكذلك (*في التخلي عن الارهاب وأي عمل من أعمال العنف*) وفي (*تحمل المسؤولية بالنسبة إلى كل عناصر وموظفي منظمة التحرير الفلسطينية*) ، وتعهدت أيضا (*بتدارك أي انتهاك لهذه التعهدات وباتخاذ اجراءات تأديبية ضد أي مخالف لها*) كما أكدت أن جميع المواد الورادة في الميثاق الوطني الفلسطيني (التي تتعارض مع التعهدات الواردة في هذه الرسالة أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول).**

ومن الملاحظ أن اعتراف المنظمة بدولة اسرائيل، هو اعتراف صريح ونهائي ، أي لا يمكن الرجوع عنه، حسب القوانين الدولية . والأهم أن المنظمة التزمت بأمن اسرائيل وسلامها. وهو التزام غريب قانونياً وسياسياً إذ لا توجد دولة أو منظمة تكبل نفسها بمثل هذا القيد أو الالتزام وهي لن تستطيع الوفاء به وبالمقابل رد "اسحاق رابين" برسالة جوابية مقتضبة على رسالة "عرفات"، جاء فيها أنه (رداً على رسالتكم .. قررت الحكومة الاسرائيلية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني) وقررت (بدء مفاوضات مع المنظمة في اطار مسيرة السلام)

ويلاحظ أن اعتراف اسرائيل بالمنظمة لم يأت مطلقاً كما هو اعتراف هذه الأخيرة بالدولة العبرية، بل جاء معلقاً ومشروطاً ونتيجة لهذا الاعتراف وما تلاه من التزامات وتعهدات وخلواً من أي تعهدات مماثلة، مثل أمن الفلسطينيين وسلام (دولتهم) .

لقد وصف وزير خارجية أمريكا السابق "جيمس بيكر" الاعتراف الاسرائيلي بأنه (لطيف)! وقال

أنه لم يضف شيئا جديداً ولم يحمّل الدولة اليهودية أي مسؤولية، فكل ما في الأمر، أنه اعتراف بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني وحسب . وبالمقابل قال "بيكر" في مرة ثانية ، **إن الاعتراف الفلسطيني باسرائيل (حسب نصوص الاتفاق) يجعل أمن اسرائيل وسلامها وظيفة فلسطينية**، وما لم تحسن سلطة الحكم الذاتي القيام بهذه الوظيفة خلال الفترة الانتقالية ، وما لم تؤكد قدرتها على الوفاء بها فلا حكم ذاتي ولا سواه، حسب تعبير الوزير الأميركي المجرب.(١٧)

لقد بدأ مسلسل السقطات الجسيمة في رسالة الاعتراف، وكانت الفقرة الثانية فيه ، كلمة الرئيس "عرفات" في حفل التوقيع على الاتفاق يوم ١٣ أيلول/سبتمبر في البيت الأبيض إذ اقتصرت على التعبير عن أحلام ومشاعر وردية تجاه المستقبل وافتقرت إلى أي اشارات واضحة لمعاناة الشعب الفلسطيني وكفاحه الطويل في سبيل حقوقه المشروعة، وخلت من أي تأكيد على ضرورة استكمال الاتفاق بخطوات تالية كثيرة لتوفير تلك الحقوق واعادتها إلى أصحابها على عكس كلمة "اسحاق رابين" التي تركزت على (ضحايا الشعب اليهودي) في سبيل استقرار دولة اسرائيل وسلامها واعتراف جيرانها بها، ورغم أن هؤلاء الضحايا، هم بكل المعايير ضحايا حرب عدوانية وجرائم احتلال، فإن "رابين" امتلك (الوقاحة) أو القدرة الأخلاقية للحديث عنهم كأبطال وشهداء للحرية والسلام!! فيما (الزعيم) الذي قدم شعبه مئات ألوف الشهداء، وملايين المشردين الذين هم وبكل المعايير الدولية ضحايا للظلم والعدوان وقتلوا في سبيل الحرية والحقوق النبيلة وطنيا وانسانيا، لم يتطرق بحرف واحد إلى هذه المسألة !!

كم كان د . "ادوارد سعيد" محقا وهو يقول أن كل فلسطيني شاهد وسمع وقائع احتفال البيت الأبيض شعر بأن مائة عام من التضحيات والكفاح البطولي لم تثمر شيئا في نهاية الأمر، بل وأعطت الكلمتان انطباعاً بأن الفلسطينيين كانوا متجنين على الاسرائيليين، وهم الآن يعتذرون لهم . وأضاف « د . سعيد » : **أن كلمة عرفات توحي كأنه توصل إلى (عقد ايجار) لا إلى اتفاق سلام!**(١٨)

في اليوم التالي لحفل التوقيع قال "عاموس أوز" (وهو شخصية سياسية ناشطة في اسرائيل في اطار حركة السلام) لهيئة الاذاعة البريطانية تعليقاً على ما حدث بأنه (ثاني أكبر انتصار في تاريخ الصهيونية) ولا ندري ما هو الانتصار الأول في تقدير "أوز"، هل هو قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ أم ولادة الصهيونية عام ١٨٩٠ أم عدوان عام ١٩٦٧ . ولكننا على أي حال نعتقد أن هذا هو أول أكبر انتصار في تاريخ الصهيونية، نظراً إلى أن كل الانتصارات السابقة مهما كانت باهرة وكبيرة فهي تبقى بلا أساس شرعي، ومهددة، أو مؤجلة بينما الانتصار الراهن، محقق ومؤكد بدليل اعتراف

الضحية بحق الجاني في حيازة ثمرات عدوانه وفي تنازل هذه الضحية عن كل حقوقها وانتقالها من موقع المكافح لاستردادها، إلى موقع المدافع عن (حقوق العدو) ومكتسباته من الجريمة .

فإذا انتقلنا إلى اتفاق المبادئ نفسه وجدنا أن نصوصه بصفة عامة تتسم بقدر كبير من الهلامية، وعدم الوضوح ، والغموض حتى أن بعض المحللين الذين تناولوه وجدوا في بنوده الـ (١٧) تسعة وعشرين مأخذاً أو مسألة تحتاج إلى إيضاح وتحديد (١٩) . ونقل عن الرئيس السوري "حافظ الأسد" قوله : إن كل بند في الاتفاق يحتاج إلى اتفاق خاص من عشرات البنود لتفسيره !

ولا يعني ذلك أبداً أن الذين أعدوا الاتفاق لا يحسنون صياغة نصوص من هذا النوع، بل يعني أن الخبراء الاسرائيليين، أحسنوا وتفوقوا في تجهيز نص حافل بالألغام الكثيرة جداً رغم قصره الشديد. فهم ملأوه بالثغرات والإشكاليات القانونية والسياسية واللغوية، عن قصد مسبق لكي يتمكنوا من إثارتها واستغلالها أثناء التنفيذ حسبما تقتضي مصلحتهم . وعلى سبيل المثال ، فقد استغرقت (المفاوضات التنفيذية) بين الجانبين نحو تسعة شهور للاتفاق على المقصود بعبارة (أريحا) الواردة في النص، ولكن بلا جدوى، وقد تستمر المفاوضات شهوراً أو أعواماً أخرى . فالجانب الفلسطيني فسرها على أنها (اقليم أريحا) كما كان من قبل قيام اسرائيل، بينما الجانب الآخر أصر على أن العبارة تنطبق على المدينة فقط والفرق هائل بين التفسيرين إذ تبلغ مساحة الاقليم (نحو ٣٧٠ كم٢) فيما لا تزيد مساحة المدينة عن (٢٥كم٢)! وهذا مجرد مثل واحد، إذ هناك أمثلة كثيرة تتعلق بمعنى (الانسحاب العسكري للجيش الاسرائيلي) وبمعنى إعادة الانتشار العسكري، وهل يلغي الانسحاب حق الحكومة الاسرائيلية في حماية أمن المستوطنين أو المواطنين الاسرائيليين في مناطق الحكم الذاتي أم لا ؟ .. وكيف وبأي وسائل؟ وهناك مسائل تتعلق بصلاحية المجلس الوطني الفلسطيني الذي سيجري انتخابه .. وحقه في إصدار القوانين (أي التشريع) في كل المجالات أم لا ؟.. وكذلك مسألة الولاية الجغرافية لهذا المجلس الوطني التي تشمل الضفة الغربية وغزة باستثناء (القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم)!! فما هي هذه القضايا وما هي حدودها وطبيعتها وكيف سيجري الاتفاق عليها ؟.

وبدهي أن تفسير كل النصوص ستحتكره اسرائيل بصفة شبه تامة، فكما كانت قد أعدته مسبقا وفرضته على الجانب الفلسطيني في البداية سيكون بمقدورها أن تفسره وأن تفرض تفسيره على الجانب الضعيف الذي لا يملك أي وسائل للضغط في النهاية .

وبعبارة أخرى فالاتفاق نصا وروحاً وتطبيقاً يتوقف ويعتمد على النوايا والإرادة والمصلحة الاسرائيلية . وهذه كلها قابلة للتغير تبعاً لمسيرة السلام ومدى تطور الأوضاع الفلسطينية والعربية

أيضا بشكل يلائم المخططات الاسرائيلية فى الأعوام القليلة المقبلة ضمن (عملية السلام) أو ضمن المرحلة الانتقالية، وهى جميعاً محفوفة بمخاطر شتى واحتمالات مختلقة وغير مضمونة الأمر الذى دعا المفكر العربى المعروف د . فؤاد زكريا لاعتبار هذه الاتفاقية (من أكثر الاتفاقيات فى التاريخ اعتماداً على مستقبل غير مؤكد) وجعله يسميها بـ (الاتفاقية المعلقة). لا على النوايا الاسرائيلية فقط، بل على فرضية تبدو واهية جداً إن لم نقل وهمية . فرضية أن الفلسطينيين والاسرائيليين ، يمكن أن ينسوا العداوة بينهما بسرعة ويتجاوزوا التناقضات ، ويدخلوا فورا ومن دون تدرج فى عهد (مناقض للسابق) من الإخاء والتعاون والمحبة . إنها فرضية أو ركيزة بنيت عليها عمارة الاتفاق مع أنها مشكوك فيها إلى درجة كبيرة فالصراع بين الطرفين ليس صراعاً على حدود أو ثروات أو بسبب عقائد، بل صراع وجودى على أرض واحدة لا يمكن أن تقبل القسمة، ولا تقبل التنازل . هو عملية نفى ونفى النفى ، كما يعرف العرب واليهود معاً .

ولا يكتفى الاتفاق الهلامى أو الغامض بإطلاق وعود خيالية عن السلام والتعاون، بل يعد وربما جاز القول أنه يتعهد تغيير مجموعة ضخمة من المفاهيم والمعانى والقيم والعقائد الراسخة فى فكر ووجدان ووعى مئات الملايين من العرب والمسلمين ، فهل هذا ضرب من الطموح الخلاق أم ضرب من الوهم الأخرق ؟؟! على الأرجح أنه لا هذا ولا ذاك ، فالخبراء الاسرائيليون يعلمون جيداً استحالة هذه الأمور ، ولكنهم أرادوا إشاعة البخور فى أجواء المنطقة بقصد الخداع فقط أما على الجانب الآخر فقبول مثل هذا الخداع يصور حجم الاختراق الاسرائيلى الفكرى والنفسى للعقل الفلسطينى خصوصاً والعربى عموماً ، وهو اختراق برزت معالمه وأبعاده فى نواح ومرات عديدة . ألا يكفى أن القيادة الفلسطينية قزمت كفاح شعبها وأمتها إلى حد جعل غايته السامية وأهدافه العظيمة تقتصر على الحصول على (اعتراف اسرائيل بها) واضمحلال كل المطالب والأهداف والأشواق الوطنية والقومية أمام الحصول على هذا الاعتراف .. فى حين أنها قدمت الاعتراف باسرائيل سلفاً وبلا ثمن!

وما بالنا بأولئك القادة الكبار الذين أطلق عليهم لقب (خيول أوسلو) نتيجة لدورهم فى المفاوضات السرية أو للترويج له وقد تنافسوا على الإشادة بأخلاق قادة اسرائيل وصدق نواياهم ووعودهم قبل أن يجرى تطبيق نقطة واحدة من الاتفاق . ومع أن القاصى والدانى من هذا العالم يعلم وبكل موضوعية أن جميع قادة إسرائيل مجرمون ملطخون بدماء الفلسطينيين والعرب وملطخون بعار عشرات المجازر والحروب العدوانية وقتل الأبرياء وتدمير القرى وقصف المدارس والمصانع فى فلسطين والاردن ومصر ولبنان وسوريا بل وتونس وليبيا والعراق !! .. الخ.

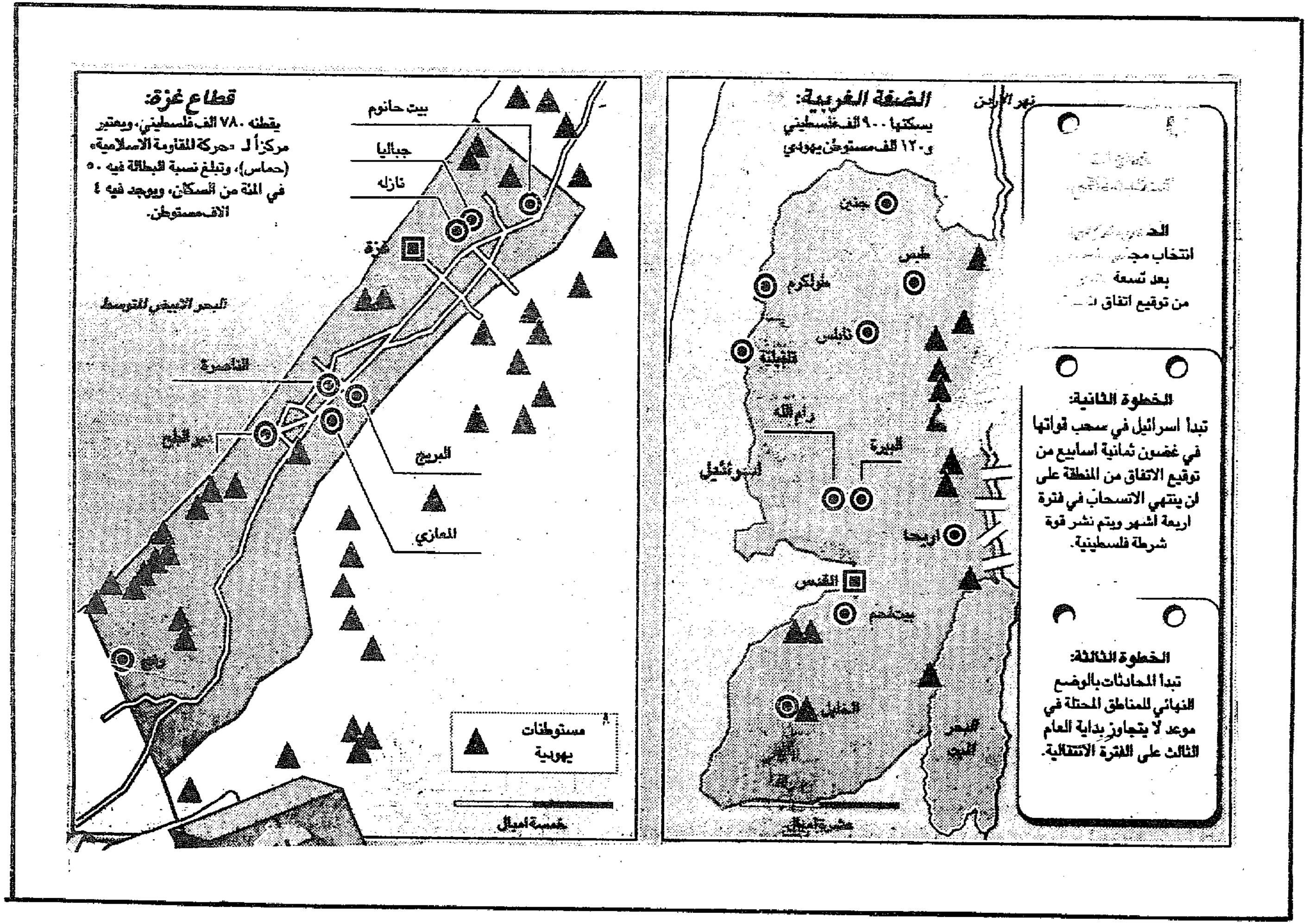
لقد بلغ الحد بأحد تلك (الخيول) المدعو "سعيد كمال" أن يقول إن المرحلة الانتقالية التى ينص

عليها الاتفاق أى عدم انسحاب اسرائيل من الأراضى العربية المحتلة هو فرصة ثمينة وكسب للفلسطينيين لأنها تتيح لهم بناء دولتهم تدريجياً وتحصنهم من الفشل الذى وقعت فيه شعوب أخرى استقلت بسرعة !! [٢٠] وأما المفاوض العتيد د . "نبيل شعث" فقد امتدح (صدق) "اسحاق رابين" و"شمعون بيريز". ذلك الصدق الذى اختبره كما يبدو فى موعد ١٣ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٩٣ الذى كان محدداً لتسليم غزة وأريحا لسلطة الحكم الذاتى !

أما المخطط الاقتصادى الخطير "أحمد قريع" فقد بشرنا ببرنامج انمائى فلسطينى طويل المدى يقوم فقط على (انتهاز الفرص الاقتصادية) واستبعاد كل ماله علاقة بالأخلاقيات والعقائد والايديولوچيات.

هل هناك اختراق (صهيونى) للعقل الفلسطينى - العربى أشد من أن يصبح زعماء الثورة الفلسطينية مروجين للأفكار والمخططات والمشاريع الصهيونية والأمريكية فى الوطن العربى؟!

هناك من يقول اليوم أن اعتماد الفلسطينيين على العرب فى الماضى أضاع بلادهم وبدد جهودهم، فيما يؤدى الاتفاق والتصالح مع الاسرائيليين إلى استعادة حقوقهم والتحول إلى مجتمع حضارى بسبب الشراكة مع اسرائيل الدولة المتقدمة والديمقراطية الوحيدة فى المنطقة .



قطاع غزة:
يقطنه ٧٨٠ الف فلسطيني، ويعتبر مركزاً لـ «حركة المقاومة الاسلامية» (حماس)، وتبلغ نسبة البطالة فيه ٥٠ في المئة من السكان، ويوجد فيه ٤ الاف مستوطن.
بيت حانوم
جباليا
نازله
غزة
البحر الابيض المتوسط
الناصرة
دير البلح
البريج
المغازي
رفح
مستوطنات يهودية
خمسة اميال
الضفة الغربية:
يسكنها ٩٠٠ الف فلسطيني و ١٢٠ الف مستوطن يهودي
نهر الاردن
جنين
طوباس
طولكرم
نابلس
قلقيلية
رام الله
البيرة
اريحا
القدس
بيت لحم
الخليل
البحر الميت
عشرة اميال
انتخاب مجلس
بعد تسعة
من توقيع اتفاق
الخطوة الثانية:
تبدأ اسرائيل في سحب قواتها في غضون ثمانية اسابيع من توقيع الاتفاق من المنطقة على ان ينتهي الانسحاب في فترة اربعة اشهر ويتم نشر قوة شرطة فلسطينية.
الخطوة الثالثة:
تبدأ المحادثات بالوضع النهائي للمناطق المحتلة في موعد لا يتجاوز بداية العام الثالث على الفترة الانتقالية.

تاريخ اسرائيل من ١٩٤٧ الى ١٩٩٣

١ - ١٩٤٧

خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين الى دولة عربية واخرى يهودية خصص لها ٥٦ في المئة من اراضي فلسطين.

٢ - ١٩٤٩

العرب يرفضون الخطة في العام ١٩٤٨ واعلان قيام دولة اسرائيل واندلاع الحرب. وفي العام ١٩٤٩ توقيع الهدنة واسرائيل تسيطر على ٧٥ في المئة من فلسطين. القدس، سورية، اسرائيل، مصر، الاردن.

٣ - ١٩٦٧

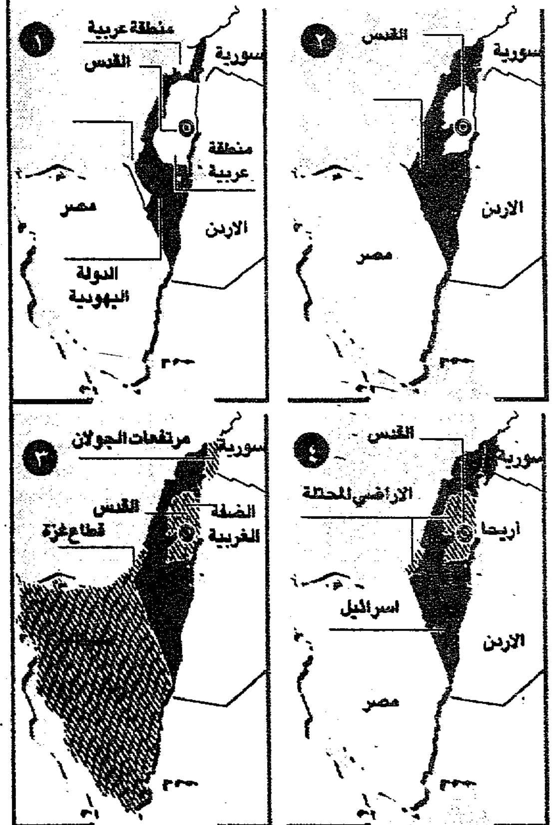
اسرائيل تضم القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان بعد حرب الأيام الستة.

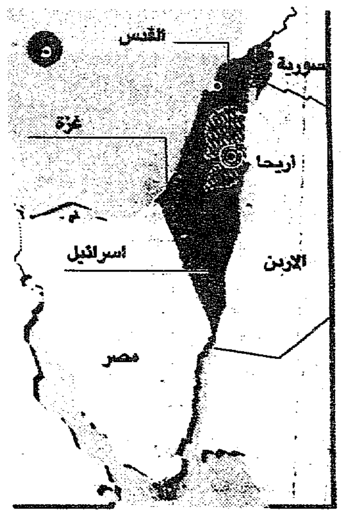
٤ - ١٩٨١

في العام ١٩٧٩ اسرائيل تتخلى عن سيناء بعد اتفاق كمب ديفيد مع مصر وتضم مرتفعات الجولان في العام ١٩٨١ وتواصل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة.

٥ - ١٩٩٣

منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل تتفقان على حكم ذاتي موقت للفلسطينيين في قطاع غزة وأريحا.





الجزء الأول

الاتفاق فى نظر القانون .. والشرعية الدولية

" الكيان الفلسطينى الذى يؤسسه الاتفاق يشبه دولة "بانتوستان" الوهمية الخاضعة لسيادة جنوب افريقيا العنصرية "

د . " أورى ديفيس"
مفكر يهودى
معاد للصهيونية واسرائيل

رسم اتفاق المبادئ استراتيجية - لتسوية المشكلة الفلسطينية وحلها حلاً نهائياً - تنقسم إلى ثلاثة مراحل :

الأولى : مرحلة غزة - أريحا فقط .

الثانية : مرحلة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة .

الثالثة : مرحلة الوضع النهائى .

ولا يمكن للباحث الحديث بشكل محدد ودقيق إلا عن سمات وحيثيات المرحلة الأولى، لأنها مجسدة فى نص الاتفاق المذكور وملاحقه وفى نصوص الاتفاقيات التطبيقية التى توصل إليها الجانبان الفلسطينى والاسرائيلى .

أما المرحلة الثانية فيمكن الحديث بشكل أقل دقة عن ملامحها ومعالمها التى أشار اليها الاتفاق.

أما المرحلة الثالثة ، فلا يمكن التطرق إليها لأنها مازالت فى رحم الغيب وإذا كان بمقدور التحليل السياسى الخوض فى مثل هذه المحاولات بناء على دراسة الاحتمالات المختلفة فإن البحث القانونى ليس بمقدوره فعل ذلك على الإطلاق لأن ميدانه وموضوعه، الظواهر المادية القائمة فى الواقع . وبناء على ذلك فالحديث فى هذا الجزء من البحث لن يتطرق إلا إلى المرحلة الأولى والثانية . وهذا الإيضاح

مهم لأن الكثيرين من مؤيدى الاتفاق، يبنون تأييدهم على الآفاق النهائية والأخيرة للمسيرة السلمية، ويعترفون أن المسألة تنطوى على (مراهنة غير مضمونة) ولكنهم يشددون على أن الاتفاق خلق آليات دفع ذاتى وأوضاعاً جديدة يستحيل العودة عنها، ولابد أن تتحرك فى اتجاه ايجابى عام وتتولد عنها معطيات مستمرة . ومن البدهى أن مثل هذه المراهنات أو المجازفات لا مجال لها فى كنف القانون ونطاقه .

أولاً : مسألة الاعتراف :

الاعتراف الفلسطينى – الاسرائيلى المتبادل ، مسألة مركبة لها أكثر من بعد وزاوية فإذا بدأنا من نقطة الميثاق الوطنى الفلسطينى حيث ألغت المنظمة المواد (٢ – ٩ – ١٠ – ١٩ – ٢٠ – ٢١ – ٢٢ – ٢٣) نجد أن عملية الإلغاء استهدفت استبعاد الإشارة إلى أن (اسرائيل) قامت على أرض فلسطين ضد رغبة وإرادة شعبها . وهى نقطة مهمة أدبياً، وتشكل مقدمة من الناحية القانونية للاعتراف بدولة اسرائيل الراهنة . وهو اعتراف نهائى من وجهة نظر القانون الدولى أى لا إمكانية للتراجع عنه مستقبلاً من الجانب الفلسطينى . أما اسرائيل فعلى العكس تستطيع الرجوع عن اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية لأنها هيئة عسكرية سياسية وليست دولة والاعتراف بمثل هذه الهيئات والمنظمات اعتراف ذو طبيعة واقعية، حسب المادة السادسة من معاهدة مونتيفيديو للعام ١٩٣٣ . هذا فضلاً عن أن اعتراف اسرائيل بالمنظمة جاء معلقاً على شروط يتعين أن تقوم بها حتى يبقى قائما . وأهم هذه الشروط الاستمرار فى (عملية السلام فى الشرق الأوسط) ثم إن منظمة التحرير يجب أن تحل نفسها بعد اجراء الانتخابات الفلسطينية لاختيار مجلس وطنى يمثل الضفة الغربية وغزة خلال فترة (لا تتعدى تسعة شهور بعد دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ) ف٢ البند٣.

والأهم مما سبق هو الاقتران بين اعتراف المنظمة باسرائيل، والتزامها بأمن وسلام اسرائيل، انه تجاوز كبير لمفهوم الاعتراف القانونى بين الدول ويحمّل الجانب الفلسطينى أعباء لا سابق لها فى القانون أو حتى فى العرف الدولى مثل مكافحة الارهاب أى مناهضة المقاومة المشروعة للشعب الفلسطينى لاسرائيل ، وبالقوة ، إذ يتعين على المنظمة وسلطة الحكم الذاتى (تأديب المخالفين) .

ثانياً : مسألة الاحتلال :

ويرتبط بالملاحظات القانونية التى يثيرها (الاعتراف) ملاحظات أخرى تتعلق بإسقاط صفة

(الاحتلال) لا عن دولة اسرائيل فى فلسطين (١٩٤٨) فقط بل عن وجود اسرائيل فى الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٦٧) .

وهذه مسألة أخطر من الاعتراف ، وهناك شك قوى بصلاحية منظمة التحرير (كممثل للشعب الفلسطيني) أن تنفى صفة الاحتلال عن جزء من فلسطين اعتبرته القوانين والشرعية الدولية (احتلالاً) وأصدرت بشأنه مجموعة كبيرة من القرارات والإجراءات وتشكلت منظمات خاصة به . بل هناك شكوك قوية أيضا فى صلاحية الاتفاق الثنائى بين المنظمة واسرائيل أن يخالف القانون الدولى فى هذا الصدد .

فالقرارات ٢٤٢ وما تلاه بعد عام ١٩٦٧ حتى القرار ٧٩٩ لعام ١٩٩٣ كلها تؤكد وتتبنى مفهوم الاحتلال على الوجود الاسرائيلى فى الضفة الغربية وغزة . ولهذه القرارات حجية أعلى من حجية ومنزلة القوانين الوطنية أو الاتفاقات الثنائية حسب ميثاق منظمة الأمم المتحدة (م٢٥ و ١٠٣) .

لقد اقترفت القيادة الفلسطينية أجسم أخطائها فى التنازل عن قوة وحجية أحكام القانون الدولي، ومرجعتيها فى التعامل مع اسرائيل ، فالأراضى العربية المحتلة حسب الاتفاق لم تعد (محتلة) ولكن متنازع عليها وموضع تفاوض حر بين الجانبين ، وعليه فإسرائيل ليست ملزمة بالانسحاب الشامل من الأراضى المحتلة فى عام ١٩٦٧، وسوف يكون من حقها الاحتفاظ بأجزاء منها وتعديل حدودها فى معزل عن قرارات الأمم المتحدة، وأحكام القوانين الدولية وهذا الأمر ظلت اسرائيل تسعى إليه دائما ، وباستمرار منذ عدوان ١٩٦٧ وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى فسرته اسرائيل على أنه لا يلزمها بالانسحاب من جميع الأراضى التى استولت عليها بالقوة . فيما بقيت الأطراف العربية وعدد كبير من دول العالم متمسكة بالتفسير الذى يرى أنه يلزم اسرائيل بالانسحاب التام والشامل . ومعروف أن اسرائيل ظلت دائماً مستعدة للانسحاب من بعض المناطق المحتلة ، ولاسيما غزة ، وقد عرض «مناحيم بيجين» وهو أكثر قادة اليمين تطرفاً فى اسرائيل تسليمها لمصر منذ نهاية السبعينيات، كما تضمن المشروع الذى قدمه وزير الدفاع الاسرائيلى "اريل شارون"، وهو أكثر زعماء اسرائيل تطرفا وتوسعية، مبدأ الانسحاب من بعض المناطق فى الضفة الغربية وكل غزة بل أن اسرائيل كادت تنسحب من غزة من جانب واحد وتتركها لمصيرها فى نهاية الثمانينيات لولا الاعتبارات الأمنية التى حذر منها الخبراء اليهود .

ثالثاً : مسألة حق تقرير المصير :

يعتبر حق تقرير المصير، حقا ثابتاً فى الشرعية الدولية لكل الشعوب الخاضعة لسلطة احتلال .

منذ أن أصدرت الأمم المتحدة عام ١٩٦٠ الإعلان الخاص بإعطاء الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وبالنسبة للشعب الفلسطيني فقد صدرت قرارات كثيرة عن المنظمة العالمية تضمن (حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وحقه في تقرير المصير) أهمها القرار ٣٣٨ . لكن الاتفاق أدى إلى ضرب هذا الحق ، حاضراً ومستقبلاً . فمن ناحية أولى ينص الاتفاق على أن الانتخابات في الضفة الغربية وغزة لتشكيل مجلس وطني يمثل الفلسطينيين، خاضعة لاتفاق ثنائي (فلسطين - اسرائيل) يحدد نظام الانتخابات وينظم حقوق فلسطيني القدس ويحدد صيغة المراقبة الدولية والقوانين والاجراءات المتعلقة بالحملة الانتخابية، وهذه المشاركة الاسرائيلية ، تتعارض تماماً مع مبدأ الحرية الذى نص عليه إعلان المنظمة الدولية ، أي حرية الشعب في اختيار مستقبله ونظامه وبناء دولته ومنظماته التشريعية والتنفيذية. ومن البدهي أن التدخل الاسرائيلي يستهدف تسيير عملية الانتخابات وتوجيهها في طريقة تضمن ألا تأتي نتائجها ضد مصالحها . ومصالح النظام الفلسطيني المتعاون معها. أي منع وصول المعارضين والمناهضين لاتفاق السلام إلى مقاعد المجلس الوطني .

أما بالنسبة للمرحلة الثانية ، فإن الاتفاق تضمن تشكيل عدد كبير من اللجان المشتركة بين الجانبين ، مختصة بالتخطيط والتقرير في مجالات التنمية الاقتصادية والتعليم والموارد الطبيعية وغير ذلك . ومن البدهي أيضا أن سلطة اسرائيل داخل هذه اللجان أقوى من سلطة الجانب الفلسطيني، وستعمل اسرائيل من داخل هذه الهيئات لكي تبقى الكيان الفلسطيني خاضعاً لسلطتها ونفوذها ومنسجما مع مصالحها دائماً، وهذا يتنافى ويتعارض مع حق تقرير المصير، ومع أهداف العملية السلمية في إزالة الاحتلال عن الضفة الغربية وغزة وحق الشعب الفلسطيني تقرير خياراته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بملء حريته . ومن الطبيعي أن يصل الاتفاق إلى مثل هذه المعطيات طالما أنه استبعد الضمان القانوني الدولي ولم يشر ولو بكلمة واحدة إلى وجود (احتلال) .

والأخطر من كل ما سبق ، أن الاتفاق يحدد وبكل وضوح (البند ٨) ، ***أن مستقبل الكيان الفلسطيني سيظل مرتبطاً بل مرتهناً لاعتبارات الأمن الاسرائيلية . فهو سيكون مجرداً من القوة العسكرية وسيكون الدفاع الخارجي من اختصاص جيش اسرائيل ، وسيكون من اختصاص سلطات الأمن الاسرائيلية التدخل أيضا لحماية المستوطنين والمواطنين الاسرائيليين في مناطق الحكم الذاتي ، بل لحماية (النظام العام)*** وهي عبارة عامة ويمكن تطبيقها على أي شأن أو موضوع حسب مزاج السلطة الاسرائيلية . ولا شك أن هذه الاعتبارات تجعل حق تقرير المصير الفلسطيني ، مجرد صورة زائفة تخفي الوجه البشع للاحتلال العسكري المباشر وهي تتناقض تناقضاً صارخاً مع منطوق معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩ التي تنص مادتها التاسعة على أن الأرض تعتبر محتلة عندما توضع بالفعل تحت سلطة جيش معاد ، سواء كانت هذه السلطة مباشرة أو غير مباشرة . وعليه

فإن الكيان الفلسطينى سيبقى خاضعاً للاحتلال الاسرائيلى من وجهة نظر القانون الدولى حتى نهاية الحكم الذاتى - على الأقل - وما بعد ذلك إذا أسفرت نتائج المفاوضات النهائية عن استمرار سلطة الاحتلال، وهو أمر متوقع بناء على اصرار اسرائيل وتصميمها أن يظل الكيان الفلسطينى منزوع السلاح ومرتهنا بعوامل الأمن الاسرائيلى .

وجدير بالذكر أن (تدريج) أو تجزئة الاستقلال الفلسطينى إلى مراحل هو بحد ذاته عملية مخالفة للقانون الدولى نظراً إلى أن إعلان الأمم المتحدة المشار إليه يمنع تأخير الاستقلال بحجة نقص الاستعدادات لدى الشعب المستعمر .

رابعاً : هوية الكيان الفلسطينى :

على ضوء الشروط التى فرضتها اسرائيل على الجانب الفلسطيني، وبالنظر إلى الخصائص والسمات التى سيظهر بها الكيان الفلسطينى خلال المرحلتين الأولى والثانية (على الأقل) ، يمكن القول أن هذا الكيان لا يرقى إلى مستوى (الدولة) بمعايير القانون الدولى ولن تكون له هوية فلسطينية (قانونية) ! فهو حسب الاتفاق ، لن يكون بمقدور سلطته الذاتية منح المواطنين الفلسطينيين، هوية أو جواز سفر . وفى الوقت نفسه يحفظ حق المستوطنين الاسرائيليين فيه بجنسيتهم الاسرائيلية . كما لن يكون من حق الفلسطينيين القاطنين فيه ، حمل الجنسية الأجنبية ، كما هو الحال فى السابق أى الجنسية الاردنية أو المصرية مثلاً . (٢١)

أما بالنسبة للمرحلة النهائية ، فيمكن القول أن جميع التصريحات الاسرائيلية والأمريكية (وسواها) تؤكد وتجزم منذ الآن أن المفاوضات على أى حال لن تفضى الى قيام (دولة فلسطينية مستقلة) وسيتعين على الفلسطينيين أن يختاروا الكونفيدرالية مع اسرائيل أو مع الاردن !

وقد تنشأ كونفيدرالية ثلاثية على غرار (البينلوكس) الشلاثى الذى يضم هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج . مع التشديد على أن الكيان الفلسطينى بالذات لن يتمتع بالسيادة مطلقاً لأنه يستطيع ، لو توفرت له ، الانسحاب من الاتحاد الكونفيدرالى وقتما يشاء . وهذا ما يتناقض مع الشروط الاسرائيلية - الأمريكية التى تحكم أفق التسوية الأخير . وتجدر الإشارة هنا إلى ما قاله البروفسور "أورى ديفيس" وهو يهودى ، بريطانى من أصل فلسطينى معارض لاسرائيل والصهيونية ويعمل مدرساً فى الجامعات البريطانية ، إذ روى أنه قرأ ودرس نصوص الاتفاقات بما فيها الملاحق والبروتوكولات ومحاضر الاجتماعات التى نشرتها (ميدل ايست ميرور) فى مطلع ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣ ولم يجد فيها ما يشير ولو بشكل عابر إلى (السيادة) ضمن المسائل المذكورة بوضوح فى

لائحة الفقرات التى ستطرح فى المفاوضات الخاصة ببحث الأوضاع الدائمة فى فلسطين . ويضيف : هناك بالمقابل ذكر للحدود ، ولكن هاتين المسألتين ليستا شيئا واحداً . فقد تكون هناك حدود معترف بها بين دولة فلسطينية مستقبلاً وكل من اسرائيل والاردن من دون أن تتمتع هذه الدولة بالسيادة .

ويضرب "ديفيس" مثالاً على هذا النوع من الدول (الوهمية) أو ناقصة السيادة بدولة (بانتوستان) وهى كيان قائم على الخريطة العالمية، ولكن لا أحد يسمع بها ، فضلاً عن ممارستها للسيادة ! فهى مجرد كيان يقع داخل حدود دولة جنوب أفريقيا ، ومتحد معها اتحاداً فيدراليا ، وتتمتع بسلطات داخلية محلية ، ولكنها لا تتمتع بخصائص السيادة التى تحتكرها الحكومة العنصرية (سابقا) فى جوهانسبرج . ولا يرى "ديفيس" أى اختلاف أو فارق بين (الدولة الفلسطينية) التى تكونت فى رحم اتفاق المبادئ ودولة بانتوستان !![٢٢]

الجزء الثانى

الاتفاق أمنيا... وعسكريا

أظهر رسم كاريكاتيرى رئيس وزراء إسرائيل واقفاً بقدميه على صدر مواطن فلسطينى ممدد على الأرض ويقول له :

" *إننى مستعد لصنع السلام معك لكننى لست مستعداً بأى حال للنزول عن صدرك* " !

صحيفة ايديعوت احرونوت

١٩٨٩/١/٢١

قراءة نصوص الإتفاق وملاحقه ، قراءة أمنية وعسكرية تعطي فكرة واضحة عن التخطيط العسكرى الإسرائيلى فى مرحلة (مسيرة السلام) والمستقبل عموماً ، ويمكن أولاً إيراد الملاحظات التالية على محتويات الاتفاق :

١- لا يشير الاتفاق إلى(جلاء) للقوات العسكرية الاسرائيلية عن الضفة الغربية - بصفة خاصة . فهو يفرّق بين انسحاب من غزة واريحا من ناحية، وبين إعادة انتشار للقوات الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة من ناحية ثانية ، وهذا التفسير ما أكّده أيضاً رئيس أركان الجيش الإسرائيلى الجنرال "ايهود باراك" حين قال : إن الاتفاق لا يتضمّن أى ذكر للإنسحاب التام من الضفّة ، بل يعنى إعادةالتموضع فى بعض النقاط والمواضع الحساسة للدفاع .(٢٣)

وحسب التقارير والدراسات التى تعدّها المؤسسات الصهيونية ، فالجيش الإسرائيلى ، سينشر قواعد تجمّع صغيرة لقواته فى أنحاء الضفّة الغربية ، وعلى امتداد نهر الأردن ، تكون قادرة على مواجهة أى غزو خارجى وعرقلة تقدمه ، وإغلاق المعابر مع الأردن ، وسيبنى الإسرائيليون محطات للإنذار المبكر فى أنحاء الضفة الغربية لكشف أى محاولة غزو فى وقت مبكر .(٢٤)

٢ - الكيان الفلسطينى حسب الاتفاق ،سيكون منزوع السلاح بالكامل وسيكون ممنوعاً على سلطة الحكم الذاتى (وعلى الأرجح فيما بعد أيضاً ، أى فى المرحلة النهائية) إنشاء جيش وطنى لمهمات الحرب والدفاع الخارجى ، وستنشأ هيئات خاصة لمراقبة التسلّح الفلسطينى الذى سيقتصر على الأسلحة الخفيفة التى تستخدمها قوات الشرطة وقمع الشغب الفلسطينية وحسب ، بما فى ذلك فرض رقابة دائمة على الموانى الفلسطينية وتفتيش السفن لمنع وصول أى أسلحة تزيد عن حاجة الشرطة حجماً ونوعاً . وسيكون محظوراً على السلطة الفلسطينية بناء أي تحصينات حربية في الضفّة والقطاع من شأنها إعاقة تحرك القوات الإسرائيلية وقت الحاجة.

٣ - نشر قوات دولية عسكرية على غرارتلك الموجودة فى سيناء بين مصر وإسرائيل بموجب معاهدة كامب ديفيد .

وعلى الأرجح ستكون هذه القوات (أمريكية) ولن تكون ذات صفة دولية ـ أى تابعة للأمم المتحدة ـ لأن هذه مستبعدة بداية ونهاية من أى دور فى نطاق التسوية .

وسيكون على هذه القوات الأجنبية مراقبة ضفّتى نهر الأردن والبحر المتوسط خارج غزة، ومراقبة اجراءات نزع السلاح فى الكيان الفلسطينى ، وعدم وصول أى أسلحة .

٤ - تشكيل لجان عسكرية وأمنية مشتركة بين الجانبين الفلسطينى - الإسرائيلى ، لمتابعة المسائل الخاصة بهذه الشؤون .

٥ - توقيع اتفاقيات أمنية بين الجانبين لفترات طويلة قد تزيد على ١٥ سنة .

٦ - إيجاد صيغة مناسبة للتنسيق والتعاون بين إسرائيل والكيان الفلسطينى وكل من الأردن ومصر لمكافحة الإرهاب فى المنطقة ، والمقصود بالعبارة : ماتراه إسرائيل إرهاباً ، وما يمس الأمن الإسرائيلى بصفة خاصة .

وسيكون (أعداء السلام) فى مقدمة من يشملهم التنسيق والتعاون ، وأعداء السلام هم كل القوى الفلسطينية وغير الفلسطينية المعارضة للإتفاق وللتسوية والمناهضة للإحتلال الإسرائيلى والناشطة ضدّه .

وقد تشمل الإجراءات القوى الناشطة ثورياً أى باستخدام القوة والعنف ، وكذلك القوى التى تدعو لرفض التسوية وتطالب باستمرار مقاومة النفوذ والغزو الصهيونى فى المنطقة، باعتبار أن مثل هذه الدعوة جزء من الإرهاب الفكرى والعملى .

٧ - حسب مركز (يافي) للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب فإن الجيش الإسرائيلى سيصر فى المفاوضات النهائية للتسوية الإقليمية مع الدول العربية على تحويل المملكة الأردنية إلى (كيان عازل) يحمى إسرائيل من الخطر العربى القادم من الشرق[٢٥] (من العراق تحديداً) وهو ما

يفرض على الأردن إدخال تعديلات جوهرية على مؤسسته العسكرية والتسليحية ، وتخفيض حجم قوته وعتاده ، ويفرض أيضاً إيجاد هيئات ومؤسسات رقابية .

٨ - الواقع الداخلى للكيان الفلسطينى حسب الاتفاق ، يحتوى مفارقة مذهلة فأغلبية السكان ، أى الفلسطينيون ، سيكونون محصورين بين نارين، نار القوات الإسرائيلية التى تحاوطهم ، ونار قوات الشرطة الفلسطينية التى التزمت أو ألزمت بقمع أى عمليات عنف ضد الإسرائيليين ومكافحة أى مقاومة لوجود الاحتلال .وبالمقابل سيتمتع المستوطنون الإسرائيليون بحماية أمنية مضاعفة ، من السلطة الفلسطينية المحلية ومن القوات الإسرائيلية المحتلة .

وقد ظهرت النتائج الأولية لهذه المفارقة بمجرد توقيع الاتفاق ، إذ عملت قيادة منظمة التحرير بسرعة على (تهدئة) الإنتفاضة الفلسطينية كدفعة على الحساب للإسرائيليين ولتأكيد جديتها ومصداقيتها فى مسيرة السلام ، بينما ضاعفت قوات الجيش الإسرائيلى من عمليات القمع ضد الفلسطينيين ، وكثفت من ملاحقة الفارين والمطلوبين وقامت بقتل عدد من أبرز رموز وقادة حركة فتح نفسها بعد أن كانت قد طمأنتهم وأعلنت وقف التحريات عنهم .

وربما كانت (مذبحة الحرم الإبراهيمى فى الخليل) فى منتصف رمضان ١٩٩٤ ، مثالاً مبكراً عن التدابير الأمنية التى وضع الاتفاق أسسها وقواعدها .

أمّا على الصعيد العام ، فإن الاتفاق يوفر لإسرائيل فرصة ذهبية ثمينة لإنقاذ جيشها من جحيم الانتفاضة الذى غرق فيه منذ سبع سنين ، وأدّى إلى خسائر مادية هائلة ، ومضاعفات معنوية ونفسية لا يمكن تقديرها وتقدير نتائجها وأبعادها فى حيز ضيق ، إضافة للإدانة الدولية الواسعة لسياسة القمع التى اتبعتها إسرائيل ضد الانتفاضة ، وتأثيرها على سمعتها.

وسيتعيّن على سلطة الحكم الذاتى ، والشرطة الفلسطينية القيام بدور الجيش الإسرائيلى وقمع الإنتفاضة والمقاومة . أى أن إسرائيل ستحقق بواسطة الشرطة الفلسطينية ما عجزت عن تحقيقه بواسطة جيشها .

وبالطبع لن تبدأ الشرطة الفلسطينية بقمع الشعب الفلسطينى ، فوراً . ولن يكون فى سياستها أو مخططاتها مثل هذا الهدف المشين . غير أن طبيعة الأمور كما رتبها الاتفاق ستقود تدريجياً وبشكل طبيعى إلى الاصطدام .

وليس صدفة بلا دلالة أن يولى الجانبان الفلسطينى والاسرائيلى وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى المعنية مسألة الشرطة الفلسطينية وتسليحها وتدريبها وتحديد وتدبير نفقاتها وموازنتها السنوية ، وتضخيم عددها إلى ثلاثين ألف شرطى ، فى مقدمة القضايا والمسائل وقبل سواها .أى أن أدوات القمع جا ءت فى مقدمة الهياكل والأدوات التى تم توفيرها للسلطة

الفلسطينية . وهناك كثيرون من المحللين والخبراء والسياسيين بل والقادة الفلسطينيين يحذرون اليوم من تطور الأمور إلى اقتتال فلسطينى أو حرب أهلية بذرت بذورها إسرائيل فى نصوص الاتفاق .

ولا يخفى الإسرائيليون أن الأولوية المطلقة فى تنفيذ الاتفاق مع الفلسطينيين ستكون لوقف الانتفاضة ومكافحة التيارات الإسلامية (الأصولية) ، وهذا ما أعرب عنه الباحث الإسرائيلى "أماتزيا بارعام" فى جامعة حيفا .

وليست تلك الفرصة الوحيدة التى يوفرها (السلام) لإسرائيل ، بل هناك فرصة ثمينة أخرى ، وهى العمل على تحديث وتقوية الجيش الإسرائيلى وإعادة تأهيله فى ظل ظروف (إقليمية) مواتية تنعدم فيها التهديدات والأخطار كما لم يحدث منذ قيام هذا الجيش حتى اليوم .

ويكشف "جوزيف الفر" مدير مركز الدراسات الاسترتيجية فى جامعة تل أبيب عن تلك الحقيقة فيقول أن الاتفاق يمنح الجيش الوقت الكافى لتطبيق خطة تحوله إلى جيش متقدم يعتمد عى أحدث التكنولوجيا الحربية والرقابية دون أن يضطر لاستخدام وتعبئة أعداد كبيرة من الجنود .ويقول "الفر" أن هذه الخطة التى تحمل اسم (الخطة ٢٠٠٠) تتضمن ثورة تكنولوجية هائلة ، يفترض أن يتم انجازها واستيعاب أهدافها مع العام ٢٠٠٠ (٢٦) وأهم بنودها :

(١) تطوير سلاح الجو إلى ٧٠٠ طائرة حربية حديثة ، عمودها الفقرى الطائرة F.15 والتى تستطيع مهاجمة قواعد الصواريخ على بعد يزيد عن ألف كيلومتر .

(٢) إعداد القدرة التعبوية والجاهزية لاستيعاب ستمائة ألف عسكرى .

(٣) توفير مئات ملايين الدولارات التى كانت تنفق على قمع الانتفاضة وإدارة الاحتلال اليومية، لإنفاقها على تحديث البنية التحتية والإنشاءات الأساسية للجيش والمؤسسات والمواقع الحربية .

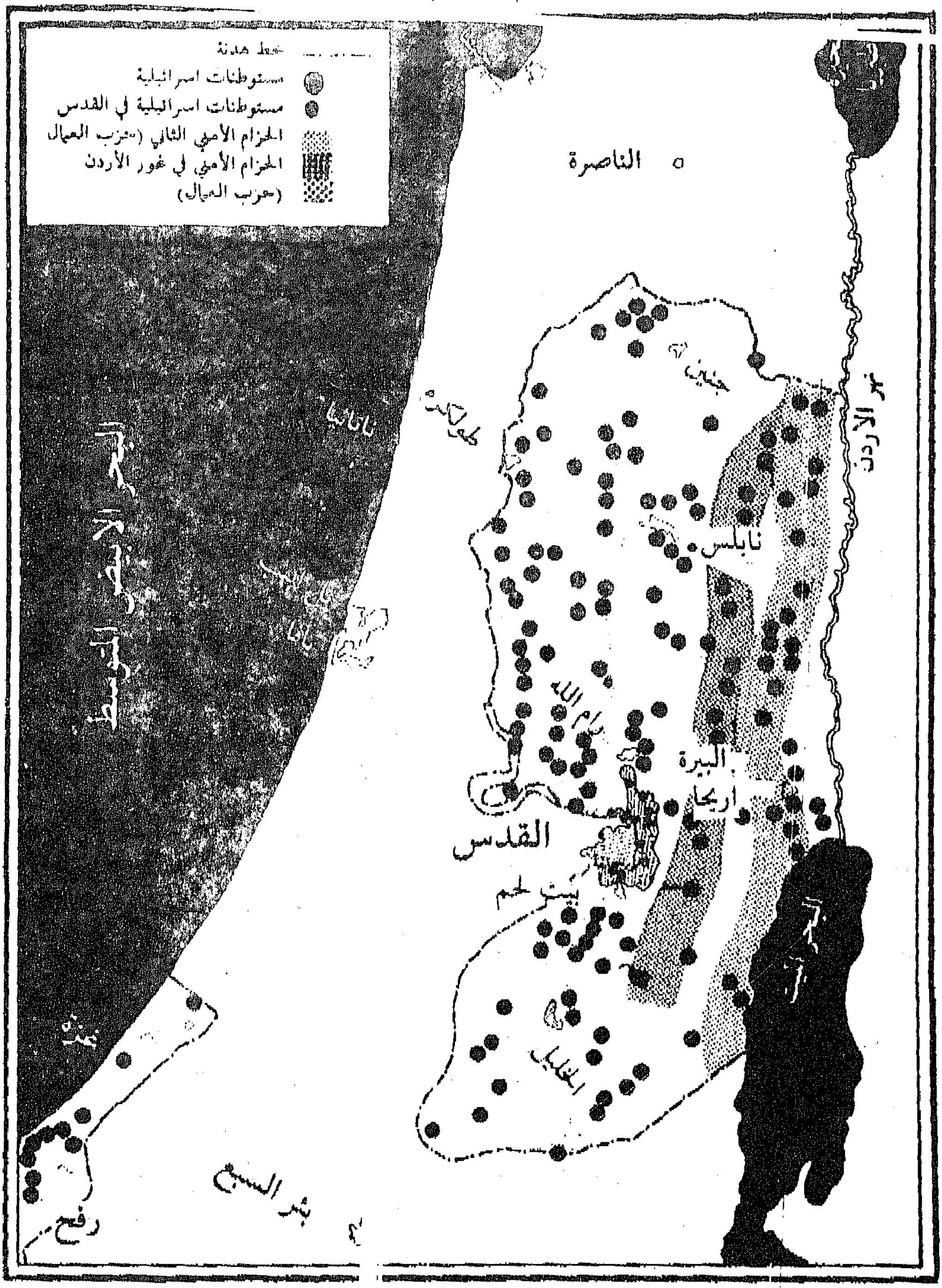
ويؤكد مركز الدراسات الاستراتيجية (يافي) فى تقرير له عن انعكاسات (عملية السلام) على الشؤون العسكرية الاسرائيلية ، بأن اتفاق المبادىء مع منظمة التحرير لا يضر بالضرورة باسرائيل وكذلك عمليات إعادة نشر وتوزيع القوات الإسرائيلية فى الضفة الغربية .

ويكشف التقرير أن الأهداف الأمنية الاقليمية لإسرائيل فى ظل مسيرة السلام تتلخص فى ثلاثة أهداف أساسية :

١ ـ إزالة التهديد بأى هجوم عسكرى فى الأراضى التى تنسحب منها إسرائيل (بما فيها الأراضى اللبنانية والسورية) ، وتوفير ضمانات كافية لعدم استخدام هذه الأراضى مستقبلاً فى الهجوم على اسرائيل أو لأغراض عسكرية مضادة لأمن إسرائيل !

٢ ـ تعزيز القدرة على ردع أى هجوم فى الدول العربية شرق إسرائيل ، ولا سيما بالأسلحة الصاروخية وغير التقليدية .

٣ ـ تقليص مخاطر الإرهاب عموماً ضد إسرائيل ، واستئصال الحركات الأصولية والإرهابية (المقاومة الفلسطينية سواء كانت إسلامية أم وطنية أم شيوعية ...الخ) .



المستوطنات الاسرائيلية والاحزمة الا منية في الضفة الغربية وقطاع غزة

مراكز الاستيطان الرئيسية في الضفة الغربية



الجزء الثالث

نظرة اقتصادية على الاتفاق

"إنه يؤسس لحياة مشتركة بين الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني، ويشكل معبراً إلى بقية الدول العربية"

ابراهيم شوحاط

وزير المال الاسرائيلي

بعد توقيع البروتوكول التنفيذي

إذا كانت الاعتبارات (الأمنية) أهم الدوافع الإسرائيلية فى عملية السلام ، فإن الاعتبارات (الاقتصادية) أهم الطموحات التى تحرك الجانب الإسرائيلي فى سعيه الدؤوب لإقامة علاقات طبيعية مع العرب ، وهى علاقات لابد أن تمر عبر تسوية المشكلة الفلسطينية وينتظر الإسرائيليون بفارغ الصبر الحصول على ***(الجائزة الإقليمية للسلام)*** أى جنى المكاسب الاقتصادية الكبيرة من التعامل مع جيرانهم بعد أن ظلوا معزولين ومحاصرين عسكرياً واقتصادياً وسياسياً نصف قرن. (٢٧)

ولا تخطىء عين الباحث ، التركيز الإسرائيلي الشديد على العوامل الاقتصادية فى جميع مراحل المفاوضات والمباحثات مع الطرف الفلسطيني ، وما أسفرت عنه من اتفاقيات حتى الآن .فهى تحتل أعظم مساحة من النصوص وكذلك من اللجان والاجتماعات . حتى أن كثيرين من الباحثين رأوا فى إعلان المبادىء الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير (اتفاقية اقتصادية) أكثر منها اتفاقية سياسية وتساءل آخرون عما إذا كان من مقتضيات التفكير الجديد فى العالم أن تصبح السياسة فى خدمة الاقتصاد لا العكس .

أما "د . ادوارد سعيد" فقد وصف الاتفاق بأنه (عقد إيجار) وحسب، يخول القيادة الفلسطينية إدارة شركة مقاولات! ***وربما كان الأدق القول أن الجانب الفلسطيني قد أمسى بموجب الاتفاق وسيطاً للمصالح الإسرائيلية فى الساحة العربية ، وجسراً لعبور الصادرات اليهودية إلى الأسواق العربية*** ، فالهدف النهائى ، هو الوطن العربى كله ، وثرواته ومزاياه الضخمة .

ومنذ احتلت إسرائيل الضفة الغربية وغزة فى عدوان ١٩٦٧ ، وهى تخطط لتحويل هذه المناطق إلى (كيان ذى طبيعة اقتصادية وسيطة مع الجانب العربى) يتمتع باستقلال نسبى تحت سيادتها وسيطرتها على غرارهونغ كونغ أو سنغافورة !

وهذه الأفكار تشكل قسمات واضحة فى الوثائق الفلسطينية - الإسرائيلية التى تم التوصل إليها منذ منتصف ١٩٩٣ وحتى اليوم ، وقد كان لافتاً للإنتباه حقاً أن يتضمن (إعلان المبادىء) الرئيسى ملحقين اثنين من ملاحقه الأربعة ، عن الاقتصاد والتنمية، أحدهما خاص بمنطقة الحكم الذاتى أو بالعلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية حصراً ، والثانى عام عن التعاون الاقتصادى والتنموى على صعيد الوطن العربى .

بل يلاحظ أيضاً أن الملحقين الاقتصاديين أوسع وأطول وأكثر تفصيلاً من الملحقين السياسى والأمنى . ويمكن إيراد الملاحظة عينها على بروتوكول التعاون الاقتصادى الذى وقع فى باريس فى نهاية نيسان / ابريل ١٩٩٤ إذ يبلغ حجمه نحو خمسة عشرصفحة(فلوسكاب) بينما لم يزد طول إعلان المبادىء عن صفحتين .

ويضاف إلى هذه الملاحظة (الشكلية الهامة) أن البروتوكول الذى وقع فى باريس بقى نصه الكامل سرياً، ولم يوزع إلا بعض أجزائه بصورة غير رسمية ، وهى سابقة نادرة ،إذ من المعتاد إبقاء الملاحق والبروتوكولات السياسية والأمنية طى الكتمان ، لا الاقتصادية ، وهو ما يعكس (خطورة) الأبعاد والتنازلات والدلالات الاقتصادية لفحوى هذا البروتوكول الذى توصلت اليه إسرائيل وقيادة منظمة التحرير ممثلة بشخص السيد "أحمد قريع" (أبو العلاء) الذى لعب أهم وأخطر الأدوار فى (مفاوضات) أوسلو والوصول إلى إعلان المبادىء ، وهو أكثر الشخصيات الفلسطينية التى أطنب الإسرائيليون فى مديحها والإشادة بخصالها الفكرية وحكمتها وبراجماتيتها. وروى "شمعون بيريز" أنه اطلع على دراسة اقتصادية أعدها "قريع" عن مستقبل وامكانات التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط فى ظل السلام ، (فبهرته) طريقة التفكير التى أبدعتها رغم أنه لا يتفق مع كل ما جاء فيها!! ويؤكد "بيريز" أن تلك كانت نقطة الانطلاق بين الجانبين فى المباحثات السرية فى أوسلو !

على ذلك ، فالتحليل الاقتصادى فى هذا الحيز سيتناول :

١ ـ الجانب الاقتصادى فى إعلان المبادىء الموقع فى واشنطن فى ١٣ سبتمبر / أيلول ١٩٩٣.

٢ ـ الملحقين الاقتصاديين للإعلان المذكور .

٣ ـ البروتوكول الثنائى للتعاون والعلاقات . الموقع فى باريس فى نهاية أبريل / نيسان ١٩٩٤ .

أولاً : إعلان المبادىء :

١ ـ جاء فى البند السادس ـ الفقرة الثانية – أنه بعد أن وضع الإعلان موضع التنفيذ سيتم نقل

السلطة إلى الفلسطينيين فى المجالات التالية : التعليم ، والثقافة ، والصحة ، والشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة ، والسياحة .

وبدون التوقف طويلاً أمام عبارة (الفلسطينيين) التى لا تعنى بشكل محدد السلطة الفلسطيني، فإن الفقرة تعنى أن إسرائيل تريد التخلى عن المجالات غير المجدية اقتصادياً لها للجانب الفلسطينى . ومن الطبيعى أن تسارع إلى مثل هذا التخلى الذى يزيح عن كاهلها أعباء مالية ضخمة لا عائد لها ولا مردود، لأنها مجالات تتحمل الحكومات فى العادة الإنفاق عليها باعتبارها وظائف أساسية . وقد لا يحتاج الأمر للتذكير بأن السلطة الإسرائيلية لم تكن تقوم بهذه الوظائف والأعباء فى الأراضى المحتلة ، وإنما كانت تسعى لتحطيم التعليم الفلسطينى والجامعات وكذلك القطاع الصحى حتى أصبحت هذه القطاعات أشلاء لا حياة فيها وتتطلب عملية إعادتها للحياة والبدء مما دون الصفر . أما الإشارة إلى الضرائب المباشرة فسببها أن السلطات الإسرائيلية كانت عاجزة بدرجة كبيرة عن جبيها من الفلسطينيين ، سيما بعد اشتعال الانتفاضة فى نهاية عام ١٩٨٧ ، حيث أمرت قيادتها الوطنية المواطنين عدم تسديدها للسلطة الإسرائيلية كجزء من نشاط الثورة المدنية . والملاحظة الأهم هنا أن الإسرائيليين لم يكتفوا بإلزام الفلسطينيين بالقيام بوظيفة جابى الضرائب التى عجزوا عنها، بل ألزمتهم أيضاً بتأسيس صندوق توضع فيه عائداتها ، ويكون تحت اشرافها هى ، لينفق منه بالإتفاق معها !

وبالمفهوم المخالف ، فالفقرة نفسها تعنى أن المجالات والقطاعات الأساسية والحيوية فى الاقتصاد الفلسطينى لن تسلم للفلسطينيين خلال مرحلة تطبيق الاتفاق ، ومرحلة الحكم الذاتى كالزراعة والصناعة والإسكان والموارد المائية ، والطاقة والكهرباء .

ولا حاجة للقول أنه بدون هذه الركائز لا وجود (لاقتصاد فلسطينى) مطلقاً ، وقد أبقتها إسرائيل تحت سلطتها وسيطرتها لأنها مجالات تدر عليها موارد مادية هائلة .

٢ ـ جاء فى البند السابع ـ الفقرة الرابعة ـ أنه (من أجل مساعدة المجلس الوطنى الفلسطينى المنتخب) على تشجيع النمو الاقتصادى فور إنشائه، سيشكل المجلس ضمن أمور أخرى سلطة كهرباء فلسطينية ، وسلطة ميناء بحرى فى غزة ، ومصرف تنمية فلسطينى، وهيئة تشجيع صادرات فلسطينية ، وسلطة إدارة مياه فلسطينية، وأى سلطات يتفق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالى .

ولا يعنى النص على هذا النحو حتمية نقل سلطة التقرير كاملة فى هذه القطاعات للجانب الفلسطينى ، وهو ما أكدته البروتوكولات والملاحق والمواقف الإسرائيلية لاحقاً .

٣ – جاء فى البند العاشر ، أنه (سيتم تشكيل لجنة ارتباط فلسطينية ـ اسرائيلية مشتركة لمعاجة قضايا تتطلب التعاون ، وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك) .

ومن الطبيعي أن هذه اللجنة ستكون مجرد هيئة مختلطة تخفى سلطة التقرير والحسم الإسرائيلية فى قطاعات الاقتصاد والتنمية الفلسطينية طوال فترة الحكم الذاتى ، وسيكون بمقدور الجانب الاسرائيلى ممارسة كل الصلاحيات لتوجيه الاقتصاد الفلسطينى لخدمة الاقتصاد الاسرائيلى ، كما هو الحال عليه اليوم .

٤ - اشار البند الحادى عشر إلى (تشكيل لجنة تعاون فلسطينية - اسرائيلية من أجل تطوير وتطبيق - ضمن روح تعاونية - البرامج المشار إليها فى البروتوكولات المرفقة (كالملحق الثالث والرابع) وتعنى هذه الإشارة التأكيد على استمرار الارتباط الاقتصادى الفلسطينى باسرائيل كما تعنى أيضا استخدام هذا الارتباط الثنائى على النطاق الاقليمي، أى لخدمة الأطماع اليهودية فى الوطن العربى ، كما أوضحته وحددته بجلاء الملاحق والبروتوكولات الملحقة

ثانياً : الملحقان الاقتصاديان للإعلان السابق :

١ - يؤكد الملحق الثالث فى مقدمته على (تشكيل لجنة اسرائيلية فلسطينية دائمة للتعاون الاقتصادى) . وكون هذه اللجنة دائمة لايدع فرصة لأى احتمال بنشوء اقتصاد فلسطينى مستقل أو تنمية وطنية خارج السيطرة الاسرائيلية . وأضاف النص نفسه المجالات التى ستخضع لنشاط ورقابة اللجنة الدائمة ، وهى : المياه ، الكهرباء ، الطاقة، المال، النقل والاتصالات ، التجارة من محلية واقليمية، انشاء مناطق حرة مفتوحة أمام الجانبين، الصناعة والتنمية الصناعية ، العمل والضمان الاجتماعى ، تنمية الطاقات البشرية ، حماية البيئة، وسائل الإعلام والاتصال وأى برامج أخرى !

والنص واضح بما فيه الكفاية ليعبر عن التصميم الاسرائيلى على ابقاء جميع مجالات وقطاعات ونشاطات الاقتصاد والمجتمع فى الكيان الفلسطينى تحت الرقابة والهيمنة . إذ لا إمكانية للحديث عن تعاون فى جميع هذه القطاعات بين طرفين مستقلين أو منفصلين، فمجرد وجود تنسيق وتعاون وارتباط بين هذه القطاعات يعنى أن هناك اقتصاداً واحداً كما لا إمكانية للحديث عن تكامل وتعاون (متكافئ ومتوازن وعادل) بين اقتصادين أو طرفين، يبلغ حجم الناتج القومى لأحدهما ٦٠٠ مليون دولار. والثانى ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٦٠ (ستين بليون دولار)!!

والواقع المعروف أن ربط الاقتصاد الفلسطينى باسرائيل قد حدث منذ بداية الاحتلال، وهو ربط هدفه الإلحاق والسيطرة، والقضاء على مقومات المجتمع الفلسطينى ، فضلاً عن النهب بأجلى صوره كما فى قطاع المياه، والإسكان ، والأرض والزراعة .. الخ . وعليه فتشكيل اللجنة الدائمة للإشراف على التعاون والتنسيق بين الطرفين هدفه إدامة عملية الربط والإلحاق بما فى ذلك اقتسام المكاسب التى سيحصل عليها الفلسطينيون لتحقيق أهداف اسرائيلية كبيرة على مستوى المنطقة مثل اقتسام موارد المياه فى عموم المنطقة، وإقامة شبكة طرق ومواصلات حديدية تشمل المنطقة كلها وتتقاطع فى

اسرائيل، وتصدير الانتاج الاسرائيلى إلى الأسواق العربية مباشرة أو عبر شركات فلسطينية وهمية .

٢ - تشير الفقرة الرابعة من الملحق الثالث صراحة إلى أن اسرائيل (ستقتسم) الموارد المالية التى ستمنحها الدول الأجنبية والصناديق العالمية للشعب الفلسطينى لتنمية اقتصاده، فاعتبرت اسرائيل أن هذه المساعدات مخصصة للتنمية فى الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل على قدم المساواة .

٣ - الملحق الرابع مخصص بالكامل (للتعاون الاسرائيلى - الفلسطينى فى مجال برامج التنمية فى المنطقة) . وهو يعيد منذ البداية الإشارة إلى أهمية المساهمات الدولية والعربية المالية والاقتصادية فى وضع وإطلاق (مشروع للتنمية الإقليمية) يكون لاسرائيل نصيب فيه، رغم أنها تعتبر بكل المقاييس دولة متقدمة وغنية، لا دولة فقيرة ونامية مثل جميع الدول العربية والشرق أوسطية .

٤ - وتعطى اسرائيل لنفسها سلطة تحديد مناحى المشروع المقترح سلفاً ومن جانب واحد . فهى تحدد فى الفقرة الثانية من الملحق الرابع (أو الثانى اقتصادياً) أن المشروع ينقسم إلى شقين : برنامج خاص بالضفة الغربية وغزة (أى تعويض ما نهبته اسرائيل وحطمته، من جيوب العرب والدول الأجنبية) وبرنامج آخر للشرق الأوسط يتضمن أولاً صندوقاً للتنمية ثم مصرفاً للتنمية فى مرحلة تالية .

وتحدد اسرائيل مجالات التنمية الدولية فى المنطقة بالقضايا ذات الأولوية والأفضلية حسب حاجاتها هى أولاً، كمسألة المياه والنفط والغاز وكذلك السياحة والنقل والمواصلات .

٥ - تلزم اسرائيل الجانب الفلسطينى فى التعاون معها فى كل ما سبق كما تلزم الاردن أن يدخل كشريك ثالث فى مجال التعاون المشترك لاستثمار منطقة البحر الميت، ومشاريع أخرى تعود بالنفع عليها بالدرجة الأولى وقد أعدتها (اسرائيل) وخططت لها منذ سنين، مثل قناة البحر الميت وهى إضافة إلى تخطيطها (حسب الاتفاق) لجر الاردن إلى ظل سيطرتها الاقتصادية وجعله جزءاً من منطقة نفوذها وممراً إلى الأسواق العربية، فى الخليج والعراق . تخطط للاستيلاء على حصة الأسد من بلايين الدولارات التى قد تخصص لمشروع مارشال جديد على مستوى الشرق الأوسط .

وتجدر الاشارة إلى أن الاقتراح الاسرائيلى الوارد فى هذا الملحق لإنشاء صندوق للتنمية فى الشرق الأوسط، سبق أن طرح غداة حرب الخليج وذكر حينها أن رأسماله سيتكون من رسوم ونسب محددة من واردات النفط أى من الأموال العربية، ولا يكفى اسرائيل ما سرقته ، وما ستسرقه بل تريد أن تستخدم الأموال العربية وعائدات البترول لتنمية اقتصادها وتقوية وسائل سيطرتها العسكرية والسياسية على الشرق الأوسط .(٢٨)

ثالثاً : بروتوكول باريس التنفيذي :

وضع هذا الاتفاق، الصيغة التعاقدية التى ستحكم تعاون السلطة الاسرائيلية وسلطة الحكم الذاتي . وهى صيغة تعتمد على تأليف اللجنة الاقتصادية المشتركة التى ستعمل على وضع بنوده موضع التطبيق فى المجالات والقطاعات الاقتصادية التى تتعلق بالضرائب وسياسة الاستيراد أولاً، والشؤن المالية والنقدية ثانياً، والضرائب المباشرة ثالثاً، والضرائب غير المباشرة رابعاً، ومسائل العمل والعمال خامساً، والزراعة سادساً، والصناعة سابعاً، والسياحة ثامناً، والتأمين تاسعاً، وهى قطاعات قسمها الخبراء إلى نسقين اثنين، الأول : نسق للمبادلات الاقتصادية والتجارية وما يتفرع عنها، والثانى : نسق يتعلق بالنظام النقدى .

ويمكن ايراد أهم الملاحظات العامة على النسقين ، اعتماداً على آراء الخبراء والمتخصصين على النحو الآتى :

١ - الوصف الأكثر دقة للنسق الراهن للمبادلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة واسرائيل من جهة مقابلة ، أنه اتحاد اقتصادى انتقائى وغير متوازن يميل لصالح اسرائيل . إذ أنه يقوم على حرية انتقال البضائع والخدمات من اسرائيل إلى الأراضى الفلسطينية، ونسق انتقائى فى انتقال البضائع والخدمات إلى الاتجاه المعاكس . فاسرائيل تصدر ما تريد بلا قيود إلى المناطق المحتلة ، بينما يصطدم الفلسطينيون بعقبات كأداء فى تسويق انتاجهم (الزراعى بصفة عامة) إلى أسواق اسرائيل ، وكذلك الأمر بشأن حرية العمل إذ يتمتع الاسرائيليون بحق الإقامة والاستثمار والعمل فى الأراضى الفلسطينية على عكس الفلسطينيين فى اسرائيل .

٢ - على الصعيد الجمركى يوصف الوضع الراهن بأنه (اتحاد جمركي) يقتضى اعفاء البضائع المنتجة محلياً والمتبادلة بين اسرائيل والمناطق الفلسطينية . وعلى العكس، تخضع البضائع المستوردة من الخارج إلى اسرائيل أو للأراضى الفلسطينية لضرائب جمركية اسرائيلية.

٣ - أهم الايجابيات التى حصل عليها الجانب الفلسطينى بموجب البروتوكول التنفيذي، تتمثل فى فتح أسواق اسرائيل أمام المنتجات الفلسطينية (الزراعية) وإمكان تصديرها إلى الخارج والأسواق العالمية التى تربطها باسرائيل كما كان عليه الحال قبل الاتفاق .

٤ - أما أبرز السلبيات فى نصوص البروتوكول فهى اخضاع استيراد البضائع والسلع التى تحتاجها الأراضى الفلسطينية، للضرائب التى تفرضها اسرائيل كما كانت فى السابق مع اعفاء عدد من السلع الأساسية وإعطاء السلطة الفلسطينية حق تحديد الضرائب المناسبة عليها.(٢٩)

٥ - البرتوكول يكرس الاندماج القائم فى ظل الاحتلال بين الاقتصاد الفلسطينى والاقتصاد الاسرائيلى . ولا يمكن وصف الاقتصاد الفلسطينى الذى سينشأ عن تطبيق الاتفاقات المعقودة بأنه

اقتصاد مستقل أو قابل للتطور نحو الاستقلال بأى شكل من الأشكال، بل يكرس الاندماج من موقع الإلحاق والسيطرة . وهذا ليس رأى المعارضين للاتفاق فقط، بل رأى أحد أبرز قادة منظمة التحرير المؤيدين للاتفاقات ولمسيرة السلام وهو "محمد زهدى النشاشيبي" عضو السلطة الوطنية (وزير شؤون التعاون مع الاردن) ونائب رئيس المجلس الاقتصادى للتنمية والإعمار (الفلسطينى) . إذ صرح بعد توقيع بروتوكول باريس بأن هذا الاتفاق ***جاء ليقلل من فرص فك الارتباط ويبقي الهيمنة التى فرضتها اسرائيل على الاقتصاد الفلسطينى*** . فالمقدمة قضت (بأن يتاح للطرفين الاستمرار فى التعاون فى المجال الاقتصادى من أجل إقامة قاعدة اقتصادية سليمة تنهض عليها العلاقات المشتركة) وهذا الأمر يتنافى مع هدفنا الأساسى فى بناء اقتصاد متحرر من التبعية التى فرضت عليه طوال فترة الاحتلال .(٣٠)

٦ - حتى الايجابية شبه الوحيدة للبروتوكول وهى حق السلطة الفلسطينية فى استيراد سلع معينة من الدول العربية وتحديد حجم الضرائب عليها بدون تدخل من اسرائيل، فإن (اللجنة المشتركة) تستطيع التدخل لتحديد الكميات التى يسمح باستيرادها من الأسواق العربية وتحديد حجم حاجة السوق الفلسطينية مع أن هذه الأمور يجب ألا تناط بأى سلطة غير السلطة الوطنية .

٧ - على صعيد النظام النقدي، فإن البروتوكول، أعطى الفلسطينيين حق تشكيل (مؤسسة النقد الفلسطينى) وهى حسب تقدير أنصار البروتوكول تحوز على ٩٠ فى المائة من صلاحيات وسلطات البنك المركزى باستثناء سلطة إصدار النقد .

ومع أن مسألة إصدار النقد الوطنى تعتبر أهم سمات الاستقلال الاقتصادى لأى دولة ، ومع التسليم ببعض الايجابية فيما حصل عليه المفاوض الفلسطينى فى مجال النظام النقدى فلا يمكن التهوين من حجم السلبية المتمثلة فى فرض اسرائيل بقاء عملتها (الشيكل) عملة أساسية فى المناطق الفلسطينية ورسمية فى جميع المبادلات إلى جانب الدولار والدينار الأردنى كما ألزم البروتوكول الجانب الفلسطينى بالترخيص لفروع البنوك الاسرائيلية القائمة الآن فى الأراض الفلسطينية .

٨ - اعترف الخبراء الفلسطينيون المؤيدون للاتفاق قبل سواهم من المعارضين أن توجهات البروتوكول التطبيقى تتنافى مع الالتزامات والتعاقدات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وكل من الاردن ومصر فى السابق مما يؤشر إلى تعمد الجانب الاسرائيلى تحطيم العلاقات والأواصر الطبيعية التى يفترض أن تكون موجودة وأن تتطور بين الاقتصاد الفلسطينى والدول العربية، ولاسيما الاردن ومصر . مما سيؤدى إلى تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطينى لإسرائيل وبقائه محتلاً ورازحاً تحت ضغوط وأعباء تمنعه حتماً من النمو والنهوض .(٣١)

٩ - من الواضح أن التنازلات الضخمة الإضافية فى بروتوكول باريس لم تصحح الانحراف والخلل

فى اتفاق المبادئ الأساسى بل كرسته وعمقته . وقد تعرض الجانب الفلسطينى قبل التوقيع عليه لضغوط شديدة، كان أبرزها الضغط السياسى المتمثل فى تأخير تنفيذ اسرائيل للانسحاب من قطاع غزة وأريحا، وتسليمها السلطة الفلسطينية طوال فترة المفاوضات التى استغرقت اكثر من تسعة شهور، قبل إلزام منظمة التحرير بقبول وتوقيع البروتوكول الاقتصادى، فكان هذا ثمناً اقتصادياً باهظاً لتمرير الجانب السياسى المتعلق بالإتفاق التنفيذى لإعلان المبادئ أى اتفاق تسليم غزة وأريحا للشرطة (لا للسلطة) الفلسطينية . وألمح البروفسور البريطانى "روجر أدين" إلى أنه ***لولا التوقيع على البروتوكول الاقتصادى لما سلمت اسرائيل غزة وأريحا*** . ويدل هذا المثال على طريقة التعامل الاسرائيلية مستقبلاً بخصوص جميع المسائل والقضايا المتعلقة بالتعاون مع الفلسطينيين فإذا ما رفض هؤلاء أى مطلب اسرائيلى فى مجال من المجالات الكثيرة التى وردت فى الاتفاقات بين الجانبين، فسوف يجازفون فوراً بايقاف اسرائيل لمسيرة السلام أى الامتناع عن استكمال حلقات المسلسل السياسى للكيان الفلسطينى . وكانت ثمة آمال خامرت قادة منظمة التحرير عقب توقيع إعلان المبادئ بإمكان معالجة الأخلال (جمع خلل) والفجوات الفادحة فى الإعلان وملاحقه الاقتصادية لاحقاً. وقد روى السيد "هانى الحسن" أنه قال لـ "عرفات" أن الجانب الاقتصادى من الإعلان حافل بالانحرافات والتنازلات الباهظة فأقر "عرفات" ووعد بتصحيح ذلك فى البروتوكول التطبيقى فجاء هذا ليعمق الانحرافات بدلاً من أن يقلل منها . (٣٢)

١٠ - وبنظرة أعمق لردود الأفعال على البروتوكول الباريسى نرى أن المسألة لا تقتصر على اضطرار الجانب الفلسطينى لدفع فاتورة اقتصادية لقاء المكاسب السياسية المتواضعة وانما تكشف عن عمق مفهوم الارتباط باسرائيل فى رؤوس ونفوس بعض الشرائح الفلسطينية وتأييدهم لخيار التعاون والتكامل مع اسرائيل فى المجال الاقتصادى أولاً. يدل على ذلك أنه كان بإمكان المفاوض الاقتصادى رفض الموافقة على شروط اسرائيل فى البروتوكول التطبيقى، بدون خسائر كبيرة ، فتأخير الانسحاب الاسرائيلى من غزة وأريحا ، يشكل ضغطاً داخلياً وعالمياً على اسرائيل أيضا وبدرجة اكبر مما هو على الجانب الآخر .

واذا ما أضفنا إلى التوقيع (الذى يعنى الموافقة المنطوية على حد أدنى من الاقتناع) تلك التصريحات السعيدة بالبرتوكول والتى صدرت عن (خيول اوسلو) التى قادت المفاوضات بنفسها فى باريس ومهّرت البروتوكول بتوقيعها من ناحية، وبالتهرب الفلسطينى المستمر طوال تلك الفترة من التنسيق مع الجانب الاردنى فى المجال الاقتصادى نفسه رغم المناشدات والمطالبات من ناحية ثانية، لوجدنا أن العوامل تضافرت لتعبيد طريق لا رجعة منه . فقد برر المفاوض الأول فى مباحثات باريس الإقتصادية "أحمد قريع" التوقيع على البروتوكول بأنه إنجاز كبير (!!) ودافع عنه بقوله أنه (نقل

حالة الفلسطينيين من التبعية إلى حالة القرار بالتعاون أو عدمه مع الاسرائيليين) . أما المفاوضة "ليلى شهيد" (ممثلة المنظمة فى باريس) فقالت ***أن الاتفاق أنقذ علاقات الفلسطينيين المميزة مع العالم العربي، وبخاصة مصر والاردن*** ولكننا إذا سمعنا تصريحات المفاوض الاسرائيلى وزير المال "ابراهيم شوحاط" نجد تقييماً معاكساً تماماً إذ قال : ***"ان الاتفاق (البروتوكول) سيسمح بحياة مشتركة جديدة بين الشعبين وسيشكل أيضا معبرا إلى بقية الدول العربية"*** .

ترى من نصدق؟! (٣٣)

وإذا كان المفاوضون الفلسطينيون فى المجالات السياسية أبدوا قدراً كبيراً من الضعف وقلة الخبرة، فأنهم فى المفاوضات الاقتصادية أبدوا قدراً عظيماً من الخيلاء الساذجة والزهو الفارغ فالسيد "قريع" يقول أنه (واثق من أن فتح الأسواق الاسرائيلية أمام المنتجات الفلسطينية سيأتى بالازدهار وأن المزارع الفلسطينى سينتصر فى عملية المنافسة) إذن فهو خيار واع لا استجابة اضطرارية أولاً . والفلسطينيون سوف يتفوقون على اسرائيل كما تفوقت اليابان على سيدها الأميركى ! ثانياً . وهذا المعنى الأخير يبدو أنه معشش فى رؤس قادة المنظمة فالسيد "ياسر عرفات" نفسه كرر هذا المعنى مراراً وأكد أن دولته الفلسطينية العتيدة ستصبح نمراً من نمور شرق آسيا ، وقال أعوان "عرفات" الآخرون أن هذه الدولة ستكون سنغافورة الشرق الأوسط. والخيلاء صنو الجهل طبعاً فالذين نطقوا باسم سنغافورة لا يعرفون عما يتكلمون ولا يعلمون أن سنغافورة هى صورة أخرى للاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين ، صنعها البريطانيون لكى تكون أداة هيمنة على جيرانها . والواضح أن مثال سنغافورة ينطبق على اسرائيل ، وينطبق على أطماعها الاقتصادية فى الشرق الأوسط، فإذا كان الفلسطينيون يدركون هذه الحقيقة ويضعون أنفسهم فى خدمة المصالح الاسرائيلية، فالطامة أكبر . (٣٤)

الحق أن الاسرائيليين هم الذين استلهموا واستوعبوا تجارب الاستعمار القديم والحديث، وتجارب الامبرياليات المعاصرة والسابقة من إبادة الأميركيين للهنود الحمر إلى جنوب أفريقيا إلى نماذج التنمية فى شرق آسيا ، وقاموا بإعداد دراساتهم عليضوء ونتائج تلك التجارب والنماذج، واستخلصوا منها ما يمكنهم التعامل مع المشكلة الفلسطينية ، والسيطرة على المنطقة العربية برمتها . وربما كان النموذج الذى يخططون لإقامته فى الشرق الأوسط أقرب إلى نموذج (هونغ كونغ) وإن كان فى واقع الأمر مزيجاً من كل تلك التجارب وهو على أى حال يستحق وقفة خاصة به .

هونغ كونغ الشرق الأوسط

لو راجعنا المخططات الاسرائيلية، فى صدد الضفة الغربية وغزة منذ احتلالها عام ١٩٦٧ لرأينا أن فكرة تحويلها إلى كيان (فلسطينى) يخضع لشكل غير مباشر من أشكال السيادة الاسرائيلية من

ناحية ويكون معبراً إلى العالم العربى بأسواقه وثرواته ومزاياه المغرية . تمخضت عبر الوقت وخلال تطور الأفكار الاسرائيلية، منذ أواخر الستينيات وتحددت بصورة جلية ونهائية منذ منتصف السبعينيات أى قبل عشرين سنة من ظهورها فى (العملية السلمية والاتفاقيات الاسرائيلية - الفلسطينية) وفيما يلى يمكن الإشارة إيجازاً إلى أهم مراحل نشوء وتبلور الفكرة، والحيثيات التى رافقتها :

أولاً : بعد أيام قليلة فقط من الاستيلاء على الضفة الغربية اتخذت السلطات الاسرائيلية (قرارات) على جانب كبير من الأهمية، وذات دلالة قطعية على أنها وليدة دراسة مسبقة ، تتضمن : فتح الجسور بين الضفة الغربية والضفة الشرقية (أى الاردن) وقد لحظت هذه القرارات بصورة رئيسية حركة السلع من الغرب فى اتجاه الشرق .وفى مرحلة تالية سمحت اسرائيل بحركة السلع فى الاتجاهين وبات الآن معروفاً أن إسرائيل كانت تصرف جزء من إنتاجها عبر الجسور المفتوحة فى الأسواق العربية

وتضمنت القرارات الاسرائيلية منذ ذلك الوقت السماح للمواطنين الفلسطينيين بالعمل فى اسرائيل، حتى عدد العاملين منهم فى غضون خمس سنوات فقط نحو ١٢٠ ألف عامل . وفى عام ١٩٧٤ كان ما نسبته ٣١٪ من القوى الفلسطينية العاملة يعمل فى اسرائيل .

وفى عام ١٩٦٨ افتتحت السلطة الاسرائيلية ١٩ مركزاً للتدريب المهنى فى الضفة الغربية وأنشأت عدداً أخر فى غزة ووضعت مزايا مالية للدراسين فيها بغرض اجتذابهم . وسعت هذه المعاهد إلى تخريج عمالة فلسطينية فى التخصصات التى تحتاجها سوق العمل الاسرائيلية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هيئات أمريكية حكومية شاركت فى البرامج الاسرائيلية تخطيطاً وتمويلا ، مما يعكس ويجسد التعاون بين الطرفين فى هذا المجال، كما فى سواه من مجالات وأوجه القضية الفلسطينية

وفى عام ١٩٦٨ أيضاً، وضعت وزارة الزراعة الاسرائيلية خططا لتطوير الزراعة فى الأراضى المحتلة، بحيث لا تنافس ولا تؤثر سلباً على انتاج اسرائيل الزراعى ، وبشكل يخدم عمليات التصدير إلى أسواق أوروبا أولاً، والأسواق المحلية فى الشرق الأوسط ثانياً . وفى عام ١٩٦٩ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن حوافز للاستثمار فى الأراضى العربية المحتلة، ورحبت بالاستثمارات الأجنبية أمريكية وأوروبية و(عربية) ! .

وفى طريق مواز لهذه التدابير الاقتصادية، كانت هناك اجراءات وخطط سياسية مواكبة ، ركزت على انشاء :

(ادارة ذاتية للأراضى الفلسطينية المحتلة) فعملت على اجراء انتخابات محلية وشجعت على ظهور طبقة تكنوقراطية وادارية جديدة ونظيفة، تكون وسيطة بين السلطة العسكرية للاحتلال والشعب

الفلسطينى ودعمت أى قيادة محلية غير تقليدية أى غير موالية للسلطة الاردنية السابقة، ومستقلة فى الوقت ذاته عن نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية والحركات الفدائية الأخرى . وفى عام ١٩٧١ طرح الاسرائيليون علناً أول مشروع عملى ومتكامل للحكم الذاتى الفلسطينى، وحاولوا تطبيقه وتنفيذه بمناسبة الانتخابات التى جرت فى الأراضى الفلسطينية فى شهر تشرين الأول/ اكتوبر من ذلك العام .

وفى عام ١٩٧٥ حدث تحول نوعى فى هذا السياق ، عبر عنه تزعم "شمعون بيريز" (وزير الدفاع يومذاك) مشروع إقامة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة، كما حظى المشروع بمساندة "ايجال آلون" (وزير الخارجية) وباقى زعماء حزب العمل، وفى مقدمتهم سكرتيره العام السابق "آرييه اليآف" الذى انتقد بحدة عام ١٩٧٤ الحكومة قائلاً : "لقد أصبنا بالعمى عام ١٩٦٧ لأننا لم نعترف بالشخصية الفلسطينية ، ونسمح بإنشاء حكم ذاتى حقيقى وفوراً على أساس الهوية الفلسطينية الوطنية، ولو أننا حققنا ذلك لقطعنا الطريق فى وقت مبكر على منظمة التحرير ومنعناها من فرض نفوذها على الفلسطينيين فى الضفة والقطاع" .

لقد تبلور فكر حزب العمل، وقر قراره فى شأن مستقبل الأراضى الفلسطينية التى تم الاستيلاء عليها عام ١٩٦٧ ، وأصبح الحكم الذاتى مبدأ ثابتاً فى برامجه وخطط حكوماته ولم يبق سوى طريقة تنفيذ المشروع ، ولكن هذه لم تكن مسألة هينة أو بسيطة فى ظل الأوضاع وموازين القوى الاقليمية والدولية، وتعاظم أهمية منظمة التحرير الفلسطينية العسكرية والسياسية، ثم ان المشروع أصيب بنكسة شديدة فى عام ١٩٧٧ اثر فشل حزب العمل فى الانتخابات العامة، وفوز الائتلاف اليمينى (الليكود) بزعامة الصقور المتطرفين ، "مناحيم بيغن"، و"اسحاق شامير" و"اريبل شارون" الخ ، وحدوث انعطافات هامة فى الساحة العربية، أهمها غرق منظمة التحرير الفلسطينية فى أوحال الحرب الأهلية فى لبنان، خروج مصر من ساحة الصراع مع اسرائيل بعد زيارة الرئيس "انور السادات" إلى القدس وتوصله إلى صفقة منفردة مع اسرائيل مثلت جائزة ثمينة للتيار اليمينى الدينى المتطرف الرافض لأى شكل من أشكال الاعتراف بالشعب الفلسطينى أو هويته الوطنية، أو حقوقه، ودعماً لمشاريع هذا التيار المتمثلة فى احياء أفكار إمكان إبادة الفلسطينيين أو تهجيرهم والقضاء على حقوقهم قضاء تاماً .. الخ

ويمكن تلمس نتائج التغييرات الجوهرية والجذرية فى سياسة الاحتلال بعد تسلم اليمين الليكودى للسلطة فى اسرائيل، فى تفاقم الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطينى، وتضاؤل الآمال بالوصول إلى حلول سلمية للصراع مما أدى إلى انفجار الانتفاضة الشعبية الفلسطينية العارمة منذ ١٩٨٧ . والواقع أن حزب العمل كان منذ بداية الإحتلال عام ١٩٦٧ قد وضع صمامات

أمان حدت من تفاقم الظروف الصعبة للفلسطينيين على الصعد المعيشية والاقتصادية إلى درجة الانفجار ، كما ترك الآمال حية دائماً باحتمال الوصول إلى صيغة تسوية تعترف بهوية الشعب الفلسطيني وتقر له ببعض الحقوق فى أرضه ولم يكن عبثاً أو بلا معنى أن تنخفض نسبة البطالة بين الفلسطينيين عام ١٩٧١ إلى أقل من ٣٪ وأن ترتفع فى العام نفسه مستويات المعيشة بنسبة ١٥٪.

وربما يجوز التكهن بأن الوصول إلى تسوية ما كان احتمالاً ممكناً فى وقت مبكر عن التسعينيات لو أن حزب العمل لم يخرج من السلطة فى ١٩٧٧ ويظل بعيداً عنها حتى عام ١٩٩٢ والمقصود هنا بالتسوية الممكنة مثال التسوية البائسة التى حدثت عام ١٩٩٣ .

ثانياً : فى منتصف ١٩٦٩ ناقشت حكومة حزب العمل دراسة شاملة أعدتها جماعة من الباحثين والخبراء تعرف باسم (ريحوفوت) أسسها "عاموس دى شاليت"، وضمت أساتذة من جامعتى القدس وتل أبيب ومعهد وايزمان إضافة إلى عدد من كبار خبراء وتقنيي الحكومة. وانتهت الدراسة بمجموعة توصيات مرفوعة إلى الحكومة، كان أهمها :(٣٥)

١ - تطوير المناطق المحتلة اقتصادياً، وخلق عوامل السلام والعلاقات الطبيعية مع الدول العربية.

٢ - العمل على جعل الضفة الغربية صورة مشابهة للمستعمرة البريطانية المزدهرة (هونج كونج) أى يجب أن يكون الهدف جعل الأراضى الفلسطينية كياناً ذا هوية فلسطينية، وفى الوقت نفسه يبقى "محمية" إسرائيلية تحوز على رضاء السكان بالسيادة الاسرائيلية كما هو رضاء الصينيين فى هونج كونج بالسيادة البريطانية .

وكذلك يجب ان تحوز على موافقة الدول العربية كما هو شأن (الصين الشعبية) الموافقة على استمرار المقومات التى وضعتها بريطانيا لهونج كونج والمحافظة على خصوصيات المستعمرة حتى بعد ازالة الحماية البريطانية فى نهاية التسعينيات .

وتشدد هذه الفقرة على ضرورة الحصول على رضاء الجانب الفلسطينى لأنه شرط للحصول على موافقة الدول العربية، ولكى يتحقق ذلك لابد من انعاش الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، والعمل فى الوقت ذاته على ربط الاقتصاد الفلسطينى فيها بمتطلبات الاقتصاد الاسرائيلى ربطا محكماً والاستعانة بالولايات المتحدة فى هذا المجال، وجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص الاستثمار .

٣ - العمل على تطوير مينائى أسدود وغزة ، بحيث ينافسان ميناء بيروت لأغراض الترانزيت من وإلى الأردن . والبحث عن سبل تكفل تعزيز سياسة الجسور المفتوحة مع الاردن ومع لبنان فى مرحلة تالية .

ثالثاً : وعلى غرار فكرة هونج كونج، التى استوحاها الفكر الاسرائيلى من التجارب الاستعمارية

لبريطانيا (العظمي)، فقد استلهم الاسرائيليون فكرة أخرى من التجارب الأمريكية هى تجربتهم مع اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذى يصور ***عمق الارتباط الذهنى والنفسى بين الحركة الصهيونية، والغرب بصفة عامة، والتجارب الاستعمارية والامبريالية فيه بصفة خاصة.***

ففى يناير /كانون الثانى عام ١٩٧٠ ألقى رجل الاقتصاد الاسرائيلى المعروف "دان بافلى" محاضرة أمام الجمعية الانجليزية – الاسرائيلية، شرح فيها جهود اسرائيل لاستلهام العبرة من عملية الاحتلال الأمريكى لليابان، فى سعيها لإقامة كيان فلسطينى وتحقيق (السلام) مع الفلسطينيين، والعرب.

وقال "بافلى" : (لا يوجد فى التاريخ المعاصر، علاقات شبيهة بتلك القائمة بين اسرائيل والعرب فى الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنه من الممكن استلهام تجربة الأمريكيين فى اليابان بعد احتلالها عام ١٩٤٥. فقد ساهمت الولايات المتحدة فى إعادة إحياء الاقتصاد اليابانى وتنظيم المؤسسات السياسية والمدنية، وعملت على خلق نظام حياة وحكم على الأسس الديمقراطية، ولم يقبلوا بتوقيع معاهدة صلح مع الحكومة اليابانية إلا فى عام ١٩٥٤ بعد تسع سنوات من الاحتلال وبعد اجراء انتخابات حرة وبعد توطد وترسخ التحول اليابانى نحو الديمقراطية والاندماج فى النظام الدولى. ومع ذلك اشترط الأمريكيون الاحتفاظ بقوات عسكرية دفاعية فى اليابان إضافة للقوات البحرية فى المنطقة بالقرب من سواحل اليابان. (٣٦)

وجدير بالذكر أن أهمية هذه الأفكار تعود إلى أن صاحبها، شغل منصب المستشار الأول للحاكم العسكرى فى الأراضى المحتلة بعد الاحتلال مباشرة ولسنوات، مما أتاح له خبرة ميدانية ومباشرة كرجل اقتصاد، كما أنه اتيح له وضع الكثير من أفكاره موضع التطبيق العملى فى الضفة الغربية منذ الأيام الأولى بعد الاحتلال.

ومن اليسير على المراقب والمحلل أن يجد أن مجمل هذه الأفكار الاسرائيلية، هى التى شغلت سطور وصفحات الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية، بدءاً من اتفاق أوسلو، وانتهاء إلى اتفاق باريس. كما لا زالت تمثل جوهر ومحتوى الأفكار والمخططات الاسرائيلية المطروحة بالنسبة لمستقبل الكيان الفلسطينى أو العلاقات التى ستنشأ مع الدول العربية، الأمر الذى يعكس تواضع التأثير الفلسطينى والعربى بصفة عامة فى مشاريع السلام المطروحة، بل المفروضة عليهم فرضاً.

وبعبارة أخرى وأخيرة، فإن الاتفاقات التى جرى التوصل إليها بين الدولة اليهودية والأطراف العربية هى فى واقع الأمر ثمرة للمشاريع والخطط والبرامج الاستراتيجية، اكثر منها ثمرة للمفاوضات الثنائية أو الجماعية.

الجزء الرابع

قراءة ادبية وايديولوجية للاتفاق

للمرة الأولى منذ فتح الخليفة الراشد عمر بن الخطاب بيت المقدس فى عام ٦٣٧م وطرد العرب المسلمون جحافل الروم الذين كانوا يفرضون سيطرتهم بالقوة على بلاد الشام .. للمرة الأولى منذ ذلك الوقت، ***لم يتنازل العرب عن "عروبة" فلسطين والقدس . ولم يعترفوا بسلطة أو حكم أى جهة أجنبية استولت عليها*** . لقد وقع احتلال فلسطين عدة مرات بعد القرن السابع ، وخرجت من يد العرب والمسلمين، كان أبرزها فى عصر الحروب الصليبية التى استمرت زهاء قرنين (١٠٩٥-١١٨٧) قبل أن يحررها "صلاح الدين الأيوبي" اثر حرب حطين .

والمهم أن العرب والمسلمين لم يعترفوا بسلطة الافرنج على فلسطين رغم طول الزمن واستقرارهم وهيمنتهم عليها ، نعم توقفت الحروب فترات طويلة ، وعقدت اتفاقيات هدنة وظهر من الأمراء والحكام العرب من تعاون مع الافرنج، ولكن ***لم يحدث على الإطلاق اعتراف عربى جماعى بالدولة الصليبية فى فلسطين، أو تنازل عن الحقوق فيها وظل مثل هذا الأمر حراماً وباطلاً،*** نظراً لمكانة هذا الجزء من بلاد العرب والمسلمين روحياً وجغرافيا وسياسيا . وقد تكرس فى الوعى القومى والدينى منذ القديم والى اليوم اعتقاد راسخ يشمل المسلمين والمسيحيين معا ***أن التنازل عن فلسطين أمر غير قابل للتحقق أصلاً نظراً إلى أن شأنها لا يهم سكانها أو شعبها فقط وإنما يخص العرب والمسلمين كافة لا فى عصر أو جيل أو زمن معين ولكن فى كل العصور والأزمان والأجيال ومن البديهى أنه لا أحد يملك صلاحية تمثيل الأمة على هذا***

النحو بل أن فئة من اليهود ذوى الأصل الفلسطينى والعربى الخالص يشاركون المسلمين الايمان بهذا القانون ويعتقدون أن إنشاء دولة يهودية فى فلسطين يتناقض مع التوراة، ولا زال زعماء وأبناء هذه الطائفة (ناطورى كارتا) يرفضون بعناد أن يحملوا الجنسية الاسرائيلية أو أى وثيقة من وثائقها القانونية .(٣٧)

اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل إذاً يتناقض تناقضاً حاداً مع معتقدات العرب والمسلمين كافة، ويتنافى مع حقائق وطبائع قضية فلسطين ومكانتها ، ولن يكون له أثر فى واقع الأمر لدى عامة المسلمين وجماهيرهم، وأى استهانة بهذه الحقائق والمعتقدات من قبيل الجنون والانتحار .

وتزداد خصوصية هذه القضية لأن (اسرائيل) ليست دولة استعمارية عادية، مثل بريطانيا التى احتلت فلسطين لمدة نصف قرن ولكنها دولة يهودية قائمة على أسطورة دينية زائفة تحاول إحياء مملكة بنى إسرائيل التى انتهت فى فلسطين فى القرن الثامن قبل الميلاد (٧٢١ ق.م) وعملية الإحياء تتضمن بالضرورة نفياً كاملاً للهوية الإسلامية والمسيحية والعربية ، وخاصة لمدينة القدس وقد شرع الإسرائيليون منذ قيام دولتهم فى تدمير المقدسات الإسلامية والمسيحية فعلاً وإزالة الطابع العربى، وتهويد كل المدن والقرى والأماكن .(٣٨)

واسرائيل أيضا دولة عنصرية تقوم على عقيدة صهيونية - يهودية تجعل من شعبها المزعوم عنصراً سامياً فوق البشر والأمم الأخرى ويحوز تفويضا إلهياً وسماوياً لإبادة سواهم واستخدامهم لأغراضهم .

ومع هذه العقيدة التى خرجت من أفكارها القوانين والنظم الإسرائيلية يستحيل التعايش أو المساواة أو العدل بين الشعب اليهودى والشعب الفلسطينى الأصلى بطوائفه الاسلامية والمسيحية .

واسرائيل أيضا دولة استعمارية، وامبريالية ، ترتبط بمصالح وعلاقات عضوية مع العالم الامبريالى لا يمكن فصمها أو حتى التأثير فيها وهى بالتعاون مع هذا العالم تطبق مشروعاً تاريخياً أو استراتيجياً بعيد المدى للسيطرة على الوطن العربى والتحكم بمقدراته ونهب ثرواته وتغيير أوضاعه وطبيعته بما يكفل استمرار تلك المصالح . على هذا فاسرائيل ليست (دولة، فقط بل هى كيان استعمارى استيطانى، امبريالى) وهى أيضا توسعية، تمتد أطماعها لعموم الوطن العربى وخصوصاً للأجزاء التى عاش فيها يهود فى ماضى الدهور فى العراق ومصر والجزيرة العربية، فضلاً عن بلاد الشام عامة . ولا يحتاج التوسع الاسرائيلى إلى جدل، فهو الطابع الظاهر والواضح فى سياستها العدوانية منذ قيامها . وهى رفضت أى تسويات سياسية، بل استغلت هذه دائماً لتحقيق المزيد من التوسع، سواء كان هذا التوسع جغرافياً مباشراً أو على شكل نفوذ سياسى واقتصادى كما هو شأن

خطة السلام أو الاستسلام التى تطرحها اليوم على العرب إذ تهدف من هذه المرحلة إلى تحقيق التوسع والسيطرة الاقتصادية والسياسية فى الدرجة الأولى .

هذه المفاهيم أو الحقائق لا يمكن اغفالها أو تناسيها فى أى لحظة من لحظات التفكير فى إسرائيل أو فى التعاطى معها سلباً أو ايجاباً أو فى مواجهة أفكار ومشاريع السلام المطروحة حالياً . وإلا فإننا نخون ذاتنا وتاريخنا وتراثنا ، ونخون مصالحنا ومصالح أمتنا فى الماضى ونجازف بتعريض مستقبل أمتنا لأشد الأخطار ، ونعرض الوطن العربى بأسره للضياع لا فلسطين وحدها . وعلى أساس هذه المفاهيم والقوانين تجب محاكمة اتفاقات السلام التى أبرمتها قيادة منظمة التحرير، وأعطت نفسها سلطة التصرف والتنازل عن حقوق لا يملك أحد التفريط بها . ومع ذلك فسوف نحاكم هذه الاتفاقات محاكمة واقعية وبناء على مبادئ المصلحة الوطنية والواقعية السياسية كما فعلنا قبل قليل حين فندناها بمعايير القانون الدولى والشرعية العالمية المعاصرة والمفاهيم المتفق عليها فى هذا الزمان .

فى سبيل التسوية وهى عملية تعنى بالضرورة حلولاً سياسية وسطى بين متنازعين ، قبلت قيادة منظمة التحرير إلغاء عدد من مواد ميثاقها الوطنى الذى يعتبر الدستور السياسى والأدبى للشعب العربى الفلسطينى . وتحتوى المواد الملغية ، توصيفاً وتكييفاً قانونياً للأخطار التى استهللنا بها هذا الجزء ، حول طبيعة الصهيونية والحقوق العربية فى فلسطين ، والموقف فى الكيان الاسرائيلى . وجاء الإلغاء بناء على إصرار إسرائيل المسبق وهو أمر طبيعى ومفهوم ، غير أن استجابة الجانب الفلسطينى على العكس ، أمر غير طبيعى وغير مفهوم ولا تقتصر أهميته على تنازل (أدبى) هين، لأن الموقف العربى من إسرائيل ، موقف مركب كما ذكرنا ، باعتبارها دولة استعمار استيطانى توسعى عنصرى من غير الممكن واقعياً التوصل إلى تسوية ولو مرحلية معها بدون إجبارها على اجراء تغييرات جوهرية فى طبيعة برنامجها السياسى (الصهيوني) الذى يتضمن بوضوح مبادئ وأهدافاً تتعلق بحقوق الشعب اليهودى فى عموم فلسطين والوطن العربى. ومبادئ عنصرية صارخة وسافرة تمارس يومياً ومنذ نصف قرن على من بقى من الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال .

إن الموقف من هذه القضية ، يشبه الحالة التى كانت سائدة فى جنوب أفريقيا قبل إنهيار النظام العنصرى . ومنظمة التحرير الفلسطينية تشبه منظمه المؤتمر الوطنى الافريقى التى قادت كفاح الشعب الأفريقى ضد النظام الإستيطانى العنصرى . ولم تقبل أى مساومة أو تسوية للمسألة العنصرية رغم التضحيات الجسيمة والثمينة التى قدمت وأصرت قيادة المؤتمر الوطنى ممثلة "بنيلسون مانديللا" ورفاقه على حقها المشروع فى ممارسة الكفاح المسلح وعدم نبذ العنف حتى ترضخ الأقلية البيضاء للمطالب الوطنية للسود . قبلت القيادة قيام نظام تعددى يحفظ للبيض المهاجرين أصلاً من أوروبا

حقوقهم وقبلت مشاركتهم فى السلطة . ولكن على أساس ديمقراطى ينزع الامتيازات العنصرية، وإلغاء نظام الأبارتهيد أو نظام الفصل والتمييز العنصرى، أى تصفية النظام السابق تصفية تامة .

أما قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فقد تنازلت عن كل مبادئها وحقوقها فى هذا الصدد وبدون أى مقابل من الجانب الآخر . فالنظام الصهيونى العنصرى والاستيطانى، لايزال مطبقا، ومشرعاً فى قوانين ودستور الدولة العبرية . وسيظل هكذا رغم وجود نحو مليون فلسطينى داخل الدولة تطبق عليهم القوانين العنصرية ،تجاهلهم الاتفاق تماماً، وقد يتعرضون لمصير أسوأ فى مفاوضات المرحلة النهائية إذا ما أصرت إسرائيل على تجريدهم من حقوقهم القليلة التى اكتسبوها نتيجة لجنسيتهم الاسرائيلية . ذلك أن العامل الديمغرافى الفلسطينى من جهة والنقاء العرقى والدينى للدولة اليهودية من جهة ثانية، هما فى مقدمة أهداف زعماء إسرائيل من هذه التسوية . كما أن قوانين وتشريعات الدولة الصهيونية العنصرية ستستمر مطبقة بهذا الشكل أوذاك الشكل على الكيان الفلسطينى المأمول، لأن المستوطنات والمستوطنين اليهود سيبقون تحت الحماية الاسرائيلية وكذلك السيادة العامة على هذا الكيان بما فيه العرب الفلسطينيون . لم تقترب منظمة التحرير الفلسطينية، ولا أى جانب عربى آخر من هذه المسألة وكأنها شأن داخلى من شؤون الدولة العبرية، لا تمسهم ولا يحق لهم التدخل فيها مع أنها تدخلت فى مثل هذه الشؤون العربية فتبنت أو اصطنعت قضية حقوق اليهود فى البلاد العربية بما فيها الذين هاجروا اليها وطالبت باستعادتها . ***وطالبت بتعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى، وطالبت بتعديل برامج التربية والتعليم فى مصر من خلال "كامب ديفيد" لإلغاء كل ما يعادى إسرائيل والصهيونية ويسىء لليهود بما فى ذلك النصوص القرآنية أو الدينية***.. وطالبت بفرض رقابة على المواد الصحافية والإعلامية لمنع أى شىء من ذلك . وهى تضع هذا الشرط فى صلب مشروعات السلام مع الدول الأخرى، سوريا والاردن ولبنان باعتباره جزءاً من مفاهيم السلام الشامل والكامل شأنه شأن إلغاء الحرب، وفتح الحدود والتنمية المشتركة . ولقد ضغطت إسرائيل وما زالت تضغط لإزالة كل ما من شأنه التعبير عن (القومية العربية) فكراً وفعلاً . فهى رفضت وما زالت أى مشاركة فى المفاوضات على أساس وفد عربى مشترك ، رفضت وما زالت أى دور للجامعة العربية، وتطالب بحلها على المدى البعيد تمهيداً لقيام ***رابطة أو جامعة شرق أوسطية*** . وهى اعتبرت (القومية العربية أو الوحدة العربية) ايديولوجية هدامة وخطرة موجهة ضدها منذ الخمسينيات حتى اليوم، ***ومع أن العروبة حقيقة تاريخية ساطعة كالشمس ، ومع أنها ذات مفهوم انسانى وتحررى ايجابى، على عكس الصهيونية، فإن كثيرين فى الساحة العربية قبلوا المساواة نظرياً بين العروبة والصهيونية، وبعضهم قبل المقايضة بينهما*** ،لكن الممارسة الفعلية لإدارة المفاوضات وإدارة عملية السلام من الجانب العربى والجانب الفلسسطينى ، وهو الأدهى والأمر

والأخطر قبلت التضحية بكل مفاهيم العروبة ومبادئها ومقتضياتها، دون أن تطالب الطرف الإسرائيلى بالتراجع والتخلى عن المفاهيم الصهيونية والعنصرية من قوانينه ونظمه الداخلية وسياسته الخارجية . فأى تناقض هذا ؟ وأى تنازلات سخية للعدو ؟!

إن الفكر الذى يوجه عملية التسوية من الجانب العربى، والجانب الفلسطينى بصفة خاصة يعوزه المنطق ويعوزه الايمان، إنه فكر مقاول يتصرف على طاولة المفاوضات بطريقة المضاربات التى تجرى فى البورصات المالية وحسب ، فكر طفيلى أو مشبع بالتأثيرات الأميركية والغربية.

وعلى النقيض تماماً ، فالفكر الذى يوجه التسوية من الجانب الصهيونى، فكر متشبث بالمقولات والمفاهيم اليهودية، التوراتية والتلمودية وبالمصالح الاستراتيجية لاسرائيل، اقتصادياً وجغرافيا وعسكرياً وفكرياً .

ولا يستطيع أحد إثبات أن الجانب الاسرائيلى قدم تنازلاً واحداً حقيقياً أو جوهرياً منذ بدأت مسيرة (السلام) وحتى اليوم .. ولا يستطيع المنصفون إلا أن يقروا بأن الجانب الاسرائيلى قد ضاعف على طاولة المفاوضات مكاسبه التى كان قد حصل عليها بالقوة والعنف والعدوان ومن بين هؤلاء المنصفين أحرار فكر وضمير من اليهود البارزين على المستوى العالمى، أمثال "تشومسكى" الذى أدان بشدة اتفاقيات السلام الفلسطينية الاسرائيلية لأنها تكريس وانتصار للامبريالية الاسرائيلية الأمريكية على مبادئ الحق والعدل والإنصاف وعلى حقوق الشعب الفلسطينى والعربى .(٣٩) وهذا هو أيضا رأى أو موقف البروفسور "أورى ديفيس" حيث اعتبر ما جرى هزيمة عالمية للسلام والعدالة وانتصاراً للعنصرية والجريمة (٤٠) واعتبر الرجلان وسواهما الدعم الأمريكى القوى للإتفاق ، والإشادة الإحتفالية به وإحاطة زعماء إسرائيل "بيريز ورابين" وكذلك "عرفات" (ومن قبله السادات) بهالات المجد والإكبار ، بمثابة قلب رأسى للقيم والمثل فى العالم من شأنه تشجيع الفاشية والعنصرية والإرهاب ووأد لطموحات الانسان فى قيام عالم أخلاقى تسوده المبادئ والشرعية الدولية ويستند إلى الحق والعدل والخير .

وإذا كان قادة إسرائيل قادرين على الدفاع عن الاتفاق مع منظمة التحرير رغم الكراهية التى تشيع بين مواطنيهم لها، بحجة أن الاتفاق كله مكاسب تبرر الاضطرار للمصالحة والمصافحة، وهى تنازلات محض شكلية، فبماذا يستطيع القادة الفلسطينيون تبرير موقفهم، وهو خروج وانحراف وشذوذ على كل معانى (الحق والعدل) التى تربى عليها الفلسطينيون فى المهجر والشتات، وحمت (فلسطينيتهم) من الذوبان بعد جيلين من نزوح أو خروج أجدادهم وآبائهم من الوطن ؟؟

إن غياب الفكر أو التفكير لدى الجانب الذى يدير عملية المفاوضات سيولد أزمة عميقة فى أوساط الشعب الفلسطينى، والأمر نفسه يقال للأطراف العربية، لأن الاتفاقات التى تبرم مع الجانب

الصهيوني تشرخ الوجدان الجمعي للجماعة الوطنية أو للأمة، ذلك الوجدان الذى تكون على أساس أن نضالنا ضد إسرائيل يستند إلى(الحق والعدل) وان إسرائيل شر مطلق ، وأن التنازل عن حقوقنا فى فلسطين إهانة مشينة ، وخيانة ستفتح الطريق إلى تعريض وجودنا القومى كله لخطر الضياع والإبادة، وتكرار ما جرى في الأندلس مثلاً . فكيف سيجرى اليوم تبرير المصالحة المفاجئة مع العدو، والتنازل له عن مكاسب جديدة ، والاعتراف له بما استولى عليه ؟؟ بل وكيف سيجرى تبرير الانتقال الانقلابى السريع من حالة المقاطعة والحرب إلى حالة السلام الكامل والتعاون المثمر والحب المتبادل ؟؟

إن الاستهانة بالأسئلة والشكوك والصراعات والأزمات والإضطرابات الأخلاقية والفكرية والنفسية التى ستنجم عن (عملية التسوية) على صعيد الأفراد والجماعات فى الوطن العربى، استهانة لا تدل إلا عن جهل وخواء وضحالة مرعبة . ***وربما كانت الحالة الاجتماعية الخطيرة فى مصر حالياً، إحدى تجليات عملية الصلح مع العدو أو الشر الذى قاتلناه نصف قرن ، وتجمع كل مصادرنا الدينية والقومية على استحالة التعايش معه . وهو صلح مفروض فرضاً ولا يستمر إلا بالقهر والقمع الدؤوب لأن الغالبية الساحقة من الشعب ترفضه وتقاومه باستثناء الفئات الطفيلية . وعليه فهذه الحالة الخطيرة فى مصر قد تتحول إلى حالة عربية عامة فى ظل (السلام) مع إسرائيل . بل إنها على الأرجح ستتحول إلى انهيارات وتداعيات وتمزقات اجتماعية عميقة لا تنتهى إلا بعودة الأمور إلى نصابها . فهل هذا (سلام) حقاً ؟؟ وهل ما سيتولد عنه هو الرخاء والاستقرار والديمقراطية ؟؟ أم هو (سلام) فتاك أشد هولاً وعنفاً من الحرب ، وأشد تكلفة من أعباء المواجهة ؟!؟*** والأدهى من كل ما سبق أن الفئات التى تدافع عن السلام مع إسرائيل اليوم من منطلقات فكرية وديمقراطية وليبرالية مبشرة بعهد جديد من المبادئ والحقوق والقيم المنسجمة مع النظام الدولى الجديد وأفكار (نهاية التاريخ) الليبرالية الأمريكية ، لا تكتفى بتبرير ضرورة الصلح مع إسرائيل وتمثل القيم العالمية الجديدة ، ولكنها تبرر ذلك بمفعول رجعى، إذ ظهرت أفكار وأصوات عالية النبرة ومتكاثرة فى وسائل الإعلام العربية (النفطية) ترى أن حالة الحرب ضد إسرائيل كانت إحدى تجليات التخلف العربى . وأن الدعوة للصلح معها دعوة للتقدم وللحداثة لأنها توفر فرصة تاريخية للتفاعل الخلاق بين العقل اليهودى المبدع والإمكانات العربية الهائلة . ويجب أن نشكر التاريخ الذى أتاح لنا هذه الفرصة النادرة ! وتطرح هذه الأصوات بجرأة أن عملية السلام الراهنة تسوية بين حقين متساويين يتنازعان على شيء واحد . ومن السهل ملاحظة الفحوى الصهيونية السامة فى هذه الأفكار السقيمة . وخاصة الزعم أن الصراع كان بين حقين متساويين ، أو القول أن الصلح يمهد للتفاعل بين عقل يهودى مبدع وإمكانات عربية طائلة، وهو قول يطفح بالعنصرية اليهودية لأنه مبنى على فكرة أن العرب متخلفون بطبيعتهم ولا يحسنون استغلال

الطاقات الطبيعية فى بلادهم . إن هذه الأفكار ذات طبيعة متطرفة وإرهابية، ذات طبيعة استشراقية واستعمارية . ولا بد أن تظهر فى مجتمعاتنا أفكار وتيارات نقيضة لها، متطرفة فى أصوليتها وتشبثها بالقيم الاسلامية بصورة مغالية لأن لكل فعل رد فعل يوازيه فى القوة . هذا هو قانون الطبيعة الأزلى . فكيف نسمح للرأى الأول بالتعبير عن نفسه باعتباره حقاً بدهياً وانسانياً لأصحابه، ونقمع الثانى باعتباره أصولية متطرفة معادية للسلام والاستقرار والقيم الليبرالية المعاصرة؟؟

والواقع أنه لهذا ، أصرت إسرائيل تضمين اتفاقيات السلام مع الجانب الفلسطينى بنوداً واضحة والتزامات ثنائية وجماعية (مع الأردن ومصر) لمكافحة التيارات المتطرفة إسلامية وقومية بوصفها معادية للسلام وخطراً عليه !! وأنه لهذا بالذات تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بعزل وقمع الفئات والقوى المعارضة لاتفاقيات السلام ، وتتجنى عليها بوصفها معارضة للسلام لا معارضة للإتفاق فقط . مع أن مؤيدى الإتفاقيات فى الساحة الفلسطينية وداخل منظمة التحرير وعلى الساحة العربية لا يشكلون أكثر من أقلية صغيرة بينما تشكل الفئات والتيارات المعارضة لها أغلبية مطلقة .

وكيف تزعم هذه القوى الدولية والمحلية أن الاتفاق سيمهد لعهد من السلام والإخاء والتعاون فى الشرق الأوسط وتغييرات عميقة لصالح الديمقراطية وحقوق الإنسان بينما تمنع الفئات المعارضة للإتفاق من حقها المشروع فى المعارضة . مع أن القيم والقواعد الديمقراطية تعتبر (المعارضة) جزءاً من النظام الديمقراطى شأنها شأن الحكومة .

إن التلاعب بالمبادئ والمغالطات الفظة بالتاريخ وحجية وسائل الإعلام الطاغية على المنهجية الأمريكية لن تستطيع جعل الحق باطلاً ، والشر خيراً ، والجريمة عدلاً . ولكنها ستؤخر الانفجار ، وستزيد من قوته وتوسع من رقعة آثاره حتماً .

الجزء الخامس

الإتفاق .. تحليل سياسى

«أقصى ما يمنحه الاتفاق للشعب الفلسطينى هو المشاركة فى جزء من السلطة .. أو الإدارة الاسرائيلية. إنه يمنحهم (مخترة) فلسطينية فقط .»

صبرى جريس
منكر فلسطينى
متخصص بالشئون الاسرائيلية

أغفل إعلان المبادئ إذاً ، حقيقة إسرائيل الصهيونية العنصرية، وتجاهل أيضا طبيعتها الاستعمارية العدوانية، وانطلق من نقطة خاطئة، هى ان إسرائيل دولة قائمة تسعى للتسوية السلمية لنزاع إقليمى متعدد الأطراف ، شأنها شأن هذه الأطراف جميعاً، إذ لا شىء يميز المعتدى من المعتدى عليه، ويلاحظ ان كثيرين من الذين نظروا للاتفاق ، تجاهلوا أو تجاوزوا أن إسرائيل دولة استعمارية . فهم يتحدثون عن رغبتها فى السلام وحاجتها إليه، وكأن العرب هم الذين حرموا إسرائيل والمنطقة من السلام فى الماضى . وبعبارة أخرى يحمّل هؤلاء الجانب العربى، بصورة غير مباشرة أسباب التوتر وعدم الاستقرار طوال العقود الماضية ربما كان الأصح وصف اعلان المبادئ هذا بأنه الاتفاق المغفل، فالقضايا والمسائل الجوهرية التى أهملها تزيد كثيراً عن تلك التى عالجها أو تناولها .

١ - قضية حقوق الشعب الفلسطينى الذى طردته إسرائيل من بلاده فى عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ وعبر دفعات صغيرة متتالية، حوالى مليونين ونصف من اللاجئين والمهجرين فى أربع جهات الأرض،، يشكلون نحو نصف مجموع الشعب الفلسطينى أهملهم الاتفاق، ولم يتطرق لمشكلتهم، وتجاهل حق العودة الذى كفله لهم القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة . وسوف تسمح إسرائيل بعودة جزء من مهجرى ١٩٦٧ إلى مناطق الحكم الذاتى ويصرح المسؤولون الحكوميون أنه لن يزيد عدد من يسمح له

بالعودة عن مائتى الف فلسطينى فى أعلى التقديرات والباقى تتكفل (لجنة اللاجئين) التى تشكلت من قبل الدول الأجنبية المشاركة فى المفاوضات المتعددة الأطراف بحل مأساته الانسانية . وترعى الولايات المتحدة الأميركية راعية العملية السلمية، اتصالات ومشاورات سرية من وراء الكواليس مع الدول العربية، أساسها الضغوط ، وهدفها توطين هؤلاء اللاجئين فى أماكن انتشارهم الحالية وتجنيسهم باستثناء لبنان الذى لا تسمح له تركيبته الطائفية باستيعاب ٣٥٠ ألف لاجئ معظمهم من المسلمين وتسعى أميركا لابتزاز العراق ليقبل استقبال واستيعاب هؤلاء اللاجئين بدل لبنان مقابل فك الحصار عنه !

حل غير انسانى، وغير ديمقراطى، ولكن من أجل إسرائيل يهون كل شىء، فقد رفضت أمريكا التصويت إلى جانب القرار ١٩٤ للأمم المتحدة الذى يتضمن حق العودة للنازحين عام ١٩٤٨ من فلسطين وذلك فى بداية عملية السلام عربونا لربيبتها وبرهانا على نزاهتها فى رعاية العملية وحيادها !!

ومن المعروف حسب كل الشرائع أن حكومة أوسلطة أى دولة تستطيع أن تتنازل لدولة أخرى عن جزء من أرضها لحاجات أو أسباب اقليمية، ولكن ليس من حق أى حكومة أن تتنازل عن حقوق المواطنين الانسانية والوطنية ، فكيف قبلت قيادة منظمة التحرير وهى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى التضحية بنصف شعبها فى الشتات دفعة واحدة؟؟

٢ - قضية حقوق الشعب الفلسطينى داخل إسرائيل وهم يشكلون نحو ٢٠٪ من مجموع هذا الشعب أيضا وهم البقية الباقية فى قلب فلسطين الساحلية . هم أيضا أغفلهم الاتفاق ، تركهم لقمة سائغة فى شدق الوحش الصهيونى العنصرى فلا هم فلسيطينيون ولا هم يهود . إنهم عرب إسرائيل ، شعب ثالث . ولكن لا ممثلين له، وقضيته منسية . غير أن إسرائيل تخطط للتخلص منهم عبر المفاوضات النهائية مع القيادة الفلسطينية، ليكون بإمكانها تحقيق النقاء والصفاء العرقى واليهودى.

ان الاتفاق بصورة واقعية يعالج مشكلة نحو ١٧٪ من شعب فلسطين فقط. ولن ترتفع النسبة حتى بعد نجاح مفاوضات الحكم الذاتى ثم مفاوضات الوضع النهائى عن ٣٥ أو ٤٠٪ من مجموع الفلسطينيين .

٣ - أغفل الاتفاق أيضا قضية المستوطنات الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة، وهى قضية جوهرية لا يستهان بها . إذ يوجد فى الضفة الغربية وقطاع غزة حالياً ما مجموعه ١٦٠ مستوطنة يعيش فيها ١٢٠ الف مستوطن يهودى فى الضفة و ٤٠٠٠ فى القطاع . وهؤلاء من غلاة المتدينين والمتطرفين، ويحمل جميعهم الأسلحة بحجة الدفاع عن أنفسهم وعلى سبيل المثال اقترف هؤلاء ٢٠٦ جرائم ارهابية ضد المواطنين الفلسطينيين خلال سنوات الانتفاضة (١٩٨٧ - ١٩٩٣) قتل فيها ٦٢ فلسطينياً، قبل أن يتضاعف العدد فى مجزرة الحرم الإبراهيمى الشريف فى منتصف رمضان ١٩٩٤ ولم يصدر القضاء الاسرائيلى سوى ادانة واحدة لمستوطن اسرائيلى من بين جميع هذه الجرائم .

وتنقسم المستوطنات حسب المعايير الاسرائيلية إلى مستوطنات اقتصادية ، وأخر
هذه الأخيرة أحزمة أمنية تلعب دوراً عسكرياً رئيسياً ضمن خطط الجيش الاسرائيلى
إسرائيل وعن القدس .

وأهمية هذه القضية التى وافق الجانب الفلسطينى على تأجيل بحثها إلى نه
النهائية تكمن فى أنها ستبقى تحت حماية إسرائيل المباشرة إضافة لالتزام السلطة الف
الحماية لهم، وسيبقى من حق هؤلاء المستوطنين الدفاع عن أنفسهم، ومن حق قوات الا
التدخل لحمايتهم وفق معايير غير محددة!

يضاف إلى ذلك ان رئيس الحكومة الاسرائيلية تعهد بشكل قاطع لناخبيه و
وللكنيست أن لا يجرى تفكيك مستوطنة واحدة من الضفة الغربية واعتبر ذلك من الم
للبحث مع الفلسطينيين ويدعم هذا الموقف أو بالأحرى يستند إلى أن بقاء المستوط
وتعزيزها يشكل نقطة اتفاق أو اجماع وطنى (اكثر من ٨٠٪) .

وتتوزع المستوطنات على عموم مناطق الضفة الغربية بين القرى والمدن وفى السه
نهر الاردن بحيث يشكل انتشارها تقسيماً للأراضى الفلسطينية يجعل من المستحيل
جغرافية واحدة بل يصبح اعتبارها جزراً بشرية أرخبيلية .

٤ - أغفل الاتفاق أيضا قضية القدس، وهى أقدس المقدسات الاسلامية والمس
فلسطين والاسرائيليون مجمعون فيما بينهم على عدم الانسحاب من القدس، وعلى
تحت السيادة الاسرائيلية، وعلى اعتبارها العاصمة الأبدية للدولة العبرية . ومن التص
لـ"شمعون بيريز" حول القدس تصريحه : ***ان القدس ليست قبلة المسلمين ، القدس
فى سياستنا وديانتنا وستظل القدس موحدة وخاضعة لسيادة اسرائيل ، وس
خالدة لها .***

كانت القدس فيما مضى مدينة صغيرة ولكن إسرائيل وسعت مساحتها حتى أ
من ثلث مجموع مساحة الضفة الغربية وأصبحت تمتد من بيرزيت فى الشمال إلى ض
الجنوب وأطلق عليها اسم (القدس الكبرى) وأقيمت فيها وعلى محيطها ١٤ مستو
حمايتها وتهويدها وتشكل هذه المستوطنات (اسوارتين) أو حزامين تضم الأولى رامو
وتالبيوت وجيلو، وتضم الثانية مستوطنات رخس وشوجات وهارهوحا ، وهذه مازالت

وأشارت استطلاعات الرأى العام عدة مرات أن ١٪ فقط من الاسرائيليين
الانسحاب من القدس للفلسطينيين ، مما يعنى عدم امكانية الحصول على أى شبر
طريق المفاوضات لأنه لن يجرؤ أى رئيس حكومة اسرائيلى على طرح موضوع الق
المفاوضات ولو من باب البحث والمناقشة دون أن يجازف بمصير حكومته ومستقبله
٤٪ فقط من الاسرائيليين يوافقون على مشاركة عربية فى ادارة المدينة المقدسة .(٤٢)

إن أقصى ما يمكن أن يوافق عليه الاسرائيليون حسبما تشير المعلومات والمصادر الدولية وتلبية لضغوط دولية ، بما فيها الفاتيكان والدول المسيحية، إضافة لمراعاة خاطر العالم الاسلامي، لاخاطر الشعب الفلسطيني، هو أن يجرى تقسيم المدينة المقدسة اداريا إلى أحياء وأقسام وقصبات يتمتع كل منها بإدارة ذاتية، على غرار تقسيم مدينة نيويورك أو مدينة لندن ويسمى كل منها (BOROUCH) ويسمح هذا المخطط الذى "ابتكره يوسى" بيلين نائب وزير الخارجية بمساعدة مدير عام الخارجية "يورى ساخير"و "شلومو غور" و"أفى جيل" بأن تكون بعض الأحياء التى تحوى مقدسات اسلامية وأخرى مسيحية تحت إدارة فلسطينيين ويسمح الاجراء أيضا بأن يكون لوزارة الأوقاف الاردنية دور فى الإشراف على بعض الأوقاف والمقدسات وكذلك لبعض الدول الأجنبية، كالفاتيكان .(٤٣)

وعلى الرغم من أهمية القدس ومكانتها وفداحة الأخطار التى تعرضت لها منذ بداية احتلالها، فإن منظمة التحرير الفلسطينية لم تخصص جهداً مذكوراً لها، ولم تضع استراتيجية مستقله للدفاع عنها واثارة موضوعها دولياً على الإطلاق، وقد أشار إلى هذة المسألة د "ادوارد سعيد" الذى رافق عمل المجلس الوطنى الفلسطينى منذ عقدين، وتابع التحرك الفلسطينى فى الساحة الأمريكية والأوروبية . وأكد (حسب علمى لم تكن القدس فى أى يوم محور استراتيجية فلسطينية مركزة ولم يكن هناك حملة منظمة لمقاومة السيطرة الاسرائيلية على المدينة والمناطق المحيطة بها) وجاءت الموافقة على اعلان المبادئ لتبرهن على هذا الاهمال الجسيم وتسلم لاسرائيل بمنطقها الخاص الرامى إلى ابتلاع القدس واخراجها من قضايا المفاوضات .

من ناحية أخرى أفضى الاتفاق عمليا إلى تشطير للأرض وللشعب الفلسطينى تشطيراً جديداً واضافياً فوق ما هما عليه من تشطير سابق إذ كان هناك فلسطينيو الداخل، وفلسطينيو الخارج ، وهناك فلسطينيو ١٩٤٨ وفلسطينيو ١٩٦٧ ، وهناك لاجئو الاردن، ولاجئو سوريا ولاجئو لبنان .. وهكذا على عدد الدول العربية . وهناك فلسطينيو إسرائيل ، فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة، وهناك فلسطينيو منظمة التحرير وهناك الفلسطينيون المعارضون للمنظمة والمؤيدون للحركة الاسلامية وأصبح بعد الاتفاق هناك فلسطينيو خيار غزة-وأريحا أولاً وفلسطينيو الحكم الذاتى . فالذين شملهم الاتفاق لا يشكلون سوى فئة محدودة من الشعب الفلسطينى وبالتالى فالاتفاق لا يعنى شيئاً للأغلبية الساحقة سوى الاحساس بالضياع وفقدان الأمل بالنسبة للاجئين الذين تمت التسوية على حساب حقهم فى العودة الذى انتظروه طوال خمسين سنة تقريباً وانتهى انتظارهم إلى سراب .

ان هذا التشطير لا يسبب زيادة معاناة الشعب الفلسطينى وتشتيت فئاته ومجموعاته التى تعانى أصلاً من التشتيت والتهجير فقط بل وهذا هو الأهم يضيف عنصراً جديداً إلى العناصر والأسباب التى تهدد بوقوع اقتتال فلسطينى – فلسطينى بين المستفيدين من الاتفاق والمتضررين منه . ولاحظ

البروفسور الفلسطينى "نصيرعاروري" (استاذ فى جامعة ماساتشوسيتش بأميركا) أن الإتفاق عمّق الانقسامات حتى داخل العائلة أو الأسرة الفلسطينية الواحدة وأوجد تمايزات لم تكن موجودة بين سكان أريحا وباقى الضفة الغربية. وأصبح يهدد التوافق الوطنى الذى كان قائماً على أساس المطالبة بوجود دولتين مستقلتين لليهود وللعرب .(٤٤)

وكما رأينا أثناء الحديث عن قضية المستوطنات اليهودية، فالاتفاق شطّر الأرض الفلسطينية المشطرة أصلاً وحولها إلى شظايا لارابط بينها سوى (خيط مسبحة اسرائيلي) يتمثل فى النقاط والمواقع والطرقات العسكرية وحسب . ويمكن تخيل وحدة (الكيان الفلسطيني) الذى انبثق عن خيار غزة - أريحا أولاً ، لمعاينة هشاشة وورقية هذا الكيان (الباتوستانى) فمدينة أريحا لا تعدو أن تكون جزيرة صغيرة داخل الضفة الغربية ولا معبر لها إلى الخارج (الاردن) ولا شىء يربطها بقطاع غزة سوى المعابر والممرات الخاضعة للسلطة العسكرية الصهيونية ومع تصور وضع المستوطنات داخل أريحا أو داخل غزة أيضا، يصبح المشهد هزيلاً جداً وهزلياً إلى حد البكاء !

لقد وضعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية توقيعها على هذه الخريطة التى رسمتها إسرائيل وقبلت (كياناً) يفتقر إلى السيادة فى ظل الدولة الصهيونية . ويجزم قادة إسرائيل ان هذا الكيان لن يتطور إلى دولة مستقلة مهما كانت الظروف ، ومما يعطى مصداقية حاسمة لهذه التصريحات المواقف الأميركية الواضحة من هذه القضية والتى ترفض بشكل قاطع قيام أو ظهور دولة فلسطينية مستقلة فى أى وقت من الأوقات، وكيفما كانت نتائج المفاوضات النهائية .

على ضوء ذلك يتضح أن خطة التسوية لن تؤدى إلى خسارة إسرائيل أى جزء من الأراضى الفلسطينية المحتلة ولن تؤدى إلى خروج الضفة الغربية من السيادة الاسرائيلية . كل ما فى الأمر أن الفلسطينيين سيحصلون على جزء من السلطة أو بعبارة أدق: جزء من الادارة الذاتية تحت الاشراف الاسرائيلى . وقد وصف الخبير الفلسطينى بالشؤون اليهودية "صبرى جريس" حصة الفلسطينيين من الادارة بأنها (مخترة) تعبيراً عن ضآلتها وتواضعها المجحف .(٤٥)

إذاً فهى عملية اقتسام للسلطة لا تقسيم للسيادة الاسرائيلية على الأرض الفلسطينية. وهى على النحو، تطبيق لمشروع (الخيار الاردني) الذى كان مطروحاً فى الماضى ، أى الاتفاق مع السلطة الاردنية على تقاسم وظيفى فى الضفة الغربية، بحيث تعود الادارة الاردنية على الفلسطينيين، ويستمر الاستيطان الاسرائيلى فيها تحت السيادة الاسرائيلية وهذا معنى قول "شمعون بيريز" ***ان الاتفاق الذى أبرم مع منظمة التحرير لا يتضمن أى تنازل عن أرض وانه يتضمن تنازلاً عن مجتمع من الناس فقط !*** والأحرى أن يقول "بيريز" : ***التخلص من هذا المجتمع .***

وبطبيعة الحال، فالبشر الذين يتنازل "بيريز" عنهم هم شعب الانتفاضة الذى أذل جنرالات إسرائيل

وحطم اسطورة قوتها العسكرية ومرغ أنوف قادة إسرائيل فى التراب طوال سبع سنوات، وعلى رأسهم "اسحاق رابين" نفسه الذى كان وزيراً للدفاع، وجرب كل الأساليب لقهر الانتفاضة ولم يفلح وهو لا زال يكن كراهية حادة وحقداً دفيناً لأبطال الإنتفاضة ألم يكن هو نفسه الذى قال : أتمنى لو يبتلع البحر غزة ، ألم يفكر "رابين" فى الانسحاب من غزة من طرف واحد أى الفرار منها ؟! لقد عثر أخيراً على من يقبل تسلم غزة ومواجهة القنابل الموقوتة التى زرعتها إسرائيل فيها للانتقام منها ببطء ، بما فى ذلك اغداق السلاح على الفلسطينيين فى غزة قبل الانسحاب بالتسهيل وتسريع الاقتتال .

وما دمنا فى معرض تقييم هذا الجانب من خطة غزة – أريحا فلنستمع إلى رأى "نعوم تشومسكى" المفكر اليهودى الأمريكى المعادى للصهيونية، قال :

إن اتفاق "اوسلو" ، مثل اتفاق "ايجال آلون"، بل هو مثل مشروع "شارون" الذى تضمن فكرة الانسحاب من بعض أجزاء الضفة الغربية ومجمل غزة أى التخلى عن المناطق ذات الكثافة الفلسطينية وغير الحيوية لأمن إسرائيل واقتصادها والاحتفاظ بالأجزاء الحيوية وأن تبقى لاسرائيل السيادة فى كل الأحوال أى بدون الإقرار بحقوق الشعب الفلسطينى الوطنية، والتعامل مع هذه الحقوق باعتبارها حقوقا انسانية واقتصادية لا حقوقا وطنية وسياسية .(٤٦)

الاتفاق إذاً يرسى حجر الأساس لميلاد كونفيدرالية اسرائيلية فلسطينية قد تشمل الاردن تالياً. وظيفة الجانب الفلسطينى فيها توفير مناخ أمنى داخلى ملائم لاسرائيل ومواطنيها ومستوطنيها من ناحية ، وتوفير مناخ سياسى اقليمى لفك العزلة عن إسرائيل والسماح لها باقامة علاقات سلام وتعاون مع العالم العربى من ناحية أخرى .

ومن مقتضيات هذه الوظيفة مواجهة الشعب الفلسطينى وقمع الانتفاضة أو وقفها بكل السبل، والتصدى للحركات الاسلامية (الأصولية) المناهضة وتعبئة الطاقات الوطنية .

والواقع أن الباحث لا يستطيع رؤية أى احتمال آخر ستتطور إليه الأوضاع على الأرض غير احتمال الاقتتال الأهلى بين الفلسطينيين وهو احتمال ليس مبنياً على معطيات المشهد الداخلى، فالتناقض بين الجماعات الفلسطينية سياسياً وايديولوجيا واسع وعميق ويزداد حدة مع الإحساس بالاحباط وخيبة الأمل بعد ظهور حقائق الاتفاقات التى أبرمتها القيادة على أرض الواقع، وخيبة الأمل بالوعود الدولية لتقديم المساعدات التى روّج "عرفات" لها وأوحى بأن غزة والضفة الغربية ستصبح نمراً اقتصادياً على غرار سنغافورة . وكان "عرفات" مراراً يصف منافسيه فى الحركة الاسلامية بأنهم مثل قبائل الزولو فى جنوب أفريقيا التى طالما قاتلت منظمة المؤتمر الوطنى الافريقى . ومعروف أن الساحة الفلسطينية الداخلية شهدت تصفيات جسدية متبادلة تحت عناوين مختلفة وتوجد الآن فى غزة حسب المصادر الفلسطينية نفسها مئات ألوف البنادق فى أيدى مؤيدى حماس أو

مؤيدى فتح على حد سواء، وقد ساهمت إسرائيل نفسها قبيل خروجها من القطاع تسويق السلاح بهدف إشعال نار الفتنة تحقيقاً لمخططها للمرحلة القادمة وانتقاماً من قطاع غزة لدوره فى الانتفاضة .

أما المعطيات الخارجية التى تدعم احتمال الاقتتال الأهلى ، فهى التقاليد (العريقة) الثابتة فى تاريخ المنظمات الفلسطينية من الاقتتال والتصفيات الدموية بأبشع صورها والتى طالما حدثت فى الساحة اللبنانية، بما فيها حرب طرابلس ١٩٨٣ . والتصفيات التى حدثت طوال الأعوام الأخيرة بين مؤيدى فتح ومعارضيها فى المنظمات الأخرى خاصة الجبهة الشعبية - القيادة العامة، ومنظمة فتح - المجلس الثورى بقيادة أبو نضال .

اذا كانت إسرائيل قد استطاعت إرغام السلطة الاردنية وهى دولة مستقلة على سحب الترخيص من حركة حماس واعتبارها حركة ارهابية معادية للسلام وغير مشروعة ولا يحق لها النشاط لا السياسى ولا الإعلامى . فما بالنا بإدارة الحكم الذاتى الفلسطينية وهى التى التزمت قانونياً تأديب وقمع الخارجين على القانون وحماية اسرائيل، ووقف الانتفاضة ؟؟!

إن المثال الذى استطاع "رابين" أن يفرضه على الملك الاردنى حسين يستطيع فرضه بصورة أسهل على "ياسر عرفات" وقد اعترف القادة الفلسطينيون أن الأولوية (حسب اتفاق السلام) ستكون لوقف نشاط الانتفاضة .

مقارنة مع كامب ديفيد

وقبل أن نقفل البحث فى اتفاق السلام لابد أن ننظر إليه نظرة مقاربة أو مقارنة مع اتفاق "كامب ديفيد" الشهير . وقد أجرى عدد غير قليل من المحللين العرب مثل هذه المقاربة ولاحظوا أن هناك تشابهاً كبيراً بين الاثنين ، وبالتحديد فإن الاتفاق الجديد يستند إلى إطار القديم الذى أطلق عليه فى حينها (إطار للسلام فى الشرق الأوسط متفق عليه فى "كامب ديفيد") . وكان هذا الإطار قد احتوى جزءاً مخصصاً للضفة الغربية وقطاع غزة وقد دفع هذا التشابه الموضوعى بعض الباحثين للقول *أن اتفاق "اوسلو" بمثابة "كامب ديفيد" فلسطينى* أو "كامب ديفيد" ثانى . فهو قد كرر نفس الاجراءات الانتقالية التى وردت فى الأول لا سيما مسألة السنوات الخمس ، ومسألة الحكم الذاتى خلاله، قبل الاتفاق على حلول دائمة .

غير أن النظرة المعمقة فى كل من الاتفاقين تبرز اختلافاً جوهرياً بينهما لاحظه الباحث المصرى "وحيد عبد المجيد" يتمثل فى مستقبل الكيان الفلسطينى، فاتفاق "كامب ديفيد" كان مفتوحاً باتجاه ارتباط قومى مع الاردن، بينما اتفاق "اوسلو" يرسى كما رأينا ارتباطاً دائماً باسرائيل على حساب الاردن والوطن العربى من خلال (اللجنة الثنائية المشتركة الدائمة) التى من صلاحياتها وسلطاتها الموافقة أو الاعتراض على كل شأن من شؤون الفلسطينيين ، فى جميع المجالات والقطاعات فهى

بمثابة ادارة اسرائيلية يشارك فيها الفلسطينيون وتخفى السيطرة الاسرائيلية تحت قناع خادع (٤٧)

أما اطار "كامب ديفيد" فقد نص على أنه (للتفاوض على تفاصيل الترتيب الانتقالى ستدعى حكومة الاردن للانضمام إلى المفاوضات على أساس هذا الاطار) كما تضمن دعوة الأردن ومصر معاً للمشاركة فى مفاوضات الوضع النهائى للأراضى الفلسطينية ولم يتضمن أى إشارة لإنشاء لجان ارتباط أو تعاون اسرائيلية فلسطينية من أى نوع وكان هذا بحد ذاته كفيلاً بضمان ارتباط الكيان الفسلطينى بالاردن والأمة العربية فى شكل من الأشكال على عكس الاتفاق الأخير الذى حسم علاقة الكيان الفلسطينى لصالح التبعية لاسرائيل بدل العالم العربى، وربما كان هذا بحد ذاته مقصوداً من الجانبين اللذين وقعا اعلان المبادئ الفلسطينى والاسرائيلى فى آن واحد . فالاتفاق كما لاحظ محللون عديدون تفوح منه رائحة زخم الاندفاع نحو إسرائيل .

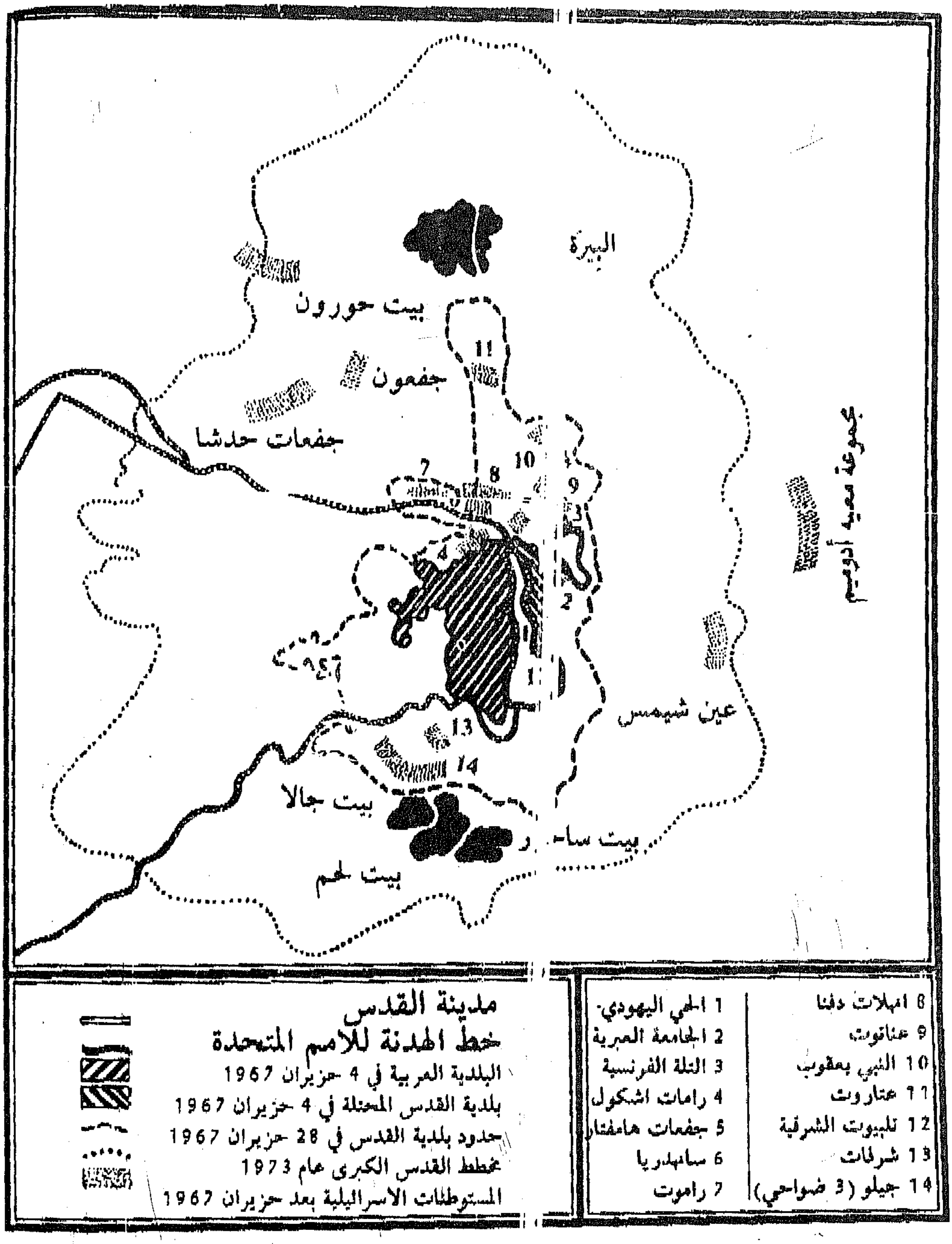
وتبقى الكلمة الأخيرة ، وهى الكلمة المؤجلة التى ربما كان موقعها المنطقى فى مقدمة أو بداية البحث لا فى نهايته، ولكننا رأينا تأخيرها لكى لا تكون بمثابة حكم مسبق ، قبل اجراء محاكمة مطولة مستفيضة استمعنا فيها إلى عدد من الشهود، جميعهم بلا استثناء اما من اليهود أو من المفكرين والسياسيين الفلسطينيين والعرب والأجانب الذين يصنفون فى خانة المؤيدين لمنظمة التحرير ولمسيرة السلام بصفة عامة، ولا يوجد بينهم شاهد واحد ممن يصنفون فى خانة الأصوليين الاسلاميين أو اليساريين المعادين للاتفاق أو لقيادة منظمة التحرير وبطبيعة الحال كان اختيار الشهود جميعاً من هذا التيار مقصوداً فى حد ذاته .

الكلمة الأخيرة ، هى العبارة التى تكشف الموقف من اتفاق السلام الفلسطينى - الاسرائيلى وتلخصه بصورة موجزة وسوف أقوم باستعارتها أيضا من الباحث اليهودى البروفسور "أورى ديفيس" الذى قال: ***إن هذا الاتفاق بمثابة هزيمة واستسلام ونهاية مرحلة المقاومة الفلسطينية ضد الاستعمار الصهيونى والاحتلال الاسرائيلى تلك المرحلة التى بدأت فى هلال عام ١٩٦٥.***

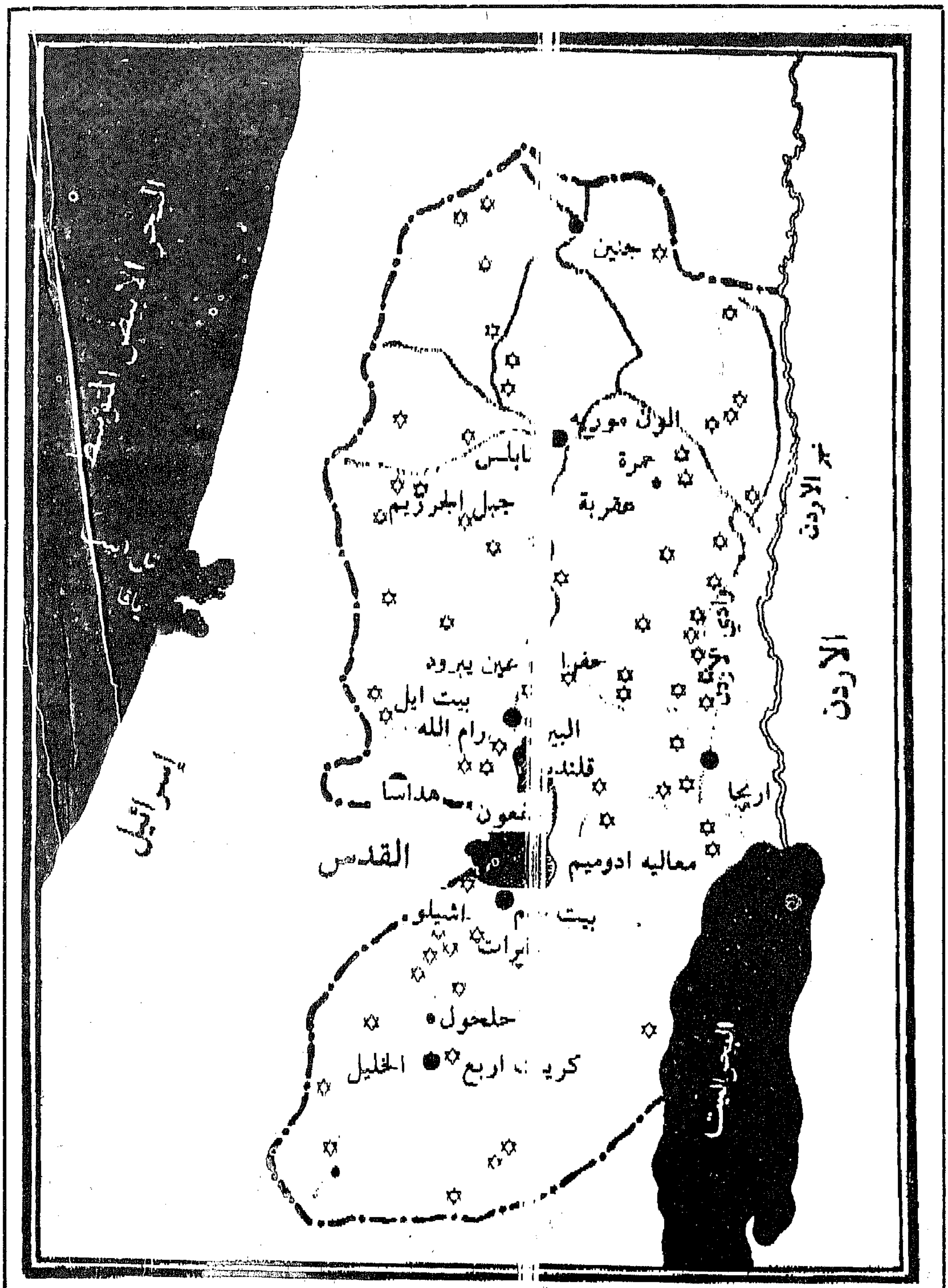
وأضاف: ***ان هذا الاتفاق الذى تم فى "اوسلو" استسلام فلسطينى ومن واجبنا ان نطلق عليه تسميته الحقيقية لزيادة الوضوح فى الفهم والرؤية لا لتعميته.*** (٤٨)

فإذا كان هذا هو موقف يهودى بريطانى من أصل فلسطينى، ترى ما هو موقف الفلسطينى العربى المسلم من هذا الاتفاق .. ما هى العبارة أو الكلمة التى سيستخدمها لوصفه بدلاً من كلمة (استسلام) التى استخدمها "أورى ديفيس" ؟!

يبدو أنها معضلة لغوية كامنة، كشف عنها الاتفاق الميمون! .


البيرة
بيت حورون
جفعون
جفعات حدشا
مجموعة معيه أدوميم
عين شيمس
بيت جالا
بيت لحم
مدينة القدس
خط الهدنة للامم المتحدة
البلدية العربية في 4 حزيران 1967
بلدية القدس المحتلة في 4 حزيران 1967
حدود بلدية القدس في 28 حزيران 1967
مخطط القدس الكبرى عام 1973
المستوطنات الاسرائيلية بعد حزيران 1967
1 الحي اليهودي
2 الجامعة العبرية
3 التلة الفرنسية
4 رامات اشكول
5 جفعات هامفتار
6 سانهدريا
7 راموت
8 اهلات دفنا
9 عناتوت
10 النبي يعقوب
11 عتاروت
12 تلبيوت الشرقية
13 شرفات
14 جيلو (3 ضواحي)

القدس



المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية

الفصل الثالث

مشروع النظام الشرق الأوسطى

أميركا واسرائيل تعيدان إنتاج وتجديد سايكس بيكو

"اننى أنظر بأمل إلى قيام ولايات متحدة شرق أوسطية ."

شمعون بيريز
وزير خارجية اسرائيل
مهندس الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية

الجزء الأول

المصطلح .. والمشروع : المفاوضات المتعددة الأطراف

الجزء الثانى

روية عربية تحليلية

الجزء الأول

المصطلح .. والمشروع : المفاوضات المتعددة الأطراف

"ستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدول العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية والامكانات الاقتصادية فى البلاد ".

من اتفاقية الملك فيصل وحاييم وايزمان
عام ١٩١٩

اقترنت فكرة "السوق الشرق الأوسطية" بعملية السلام التى هندستها الولايات المتحدة الأميركية ورعتها منذ أن قسمت المفاوضات إلى محورين . مفاوضات ثنائية بين اسرائيل ودول الطوق العربى فقط تحت اشراف وادارة مباشرة منها (أميركا) ومفاوضات متعددة الأطراف أفسحت بل صُممت لمشاركة جميع الدول العربية إضافة إلى اسرائيل وبعض دول الجوار (تركيا..) وعدد كبير من الدول الأجنبية التى لها مصالح فى المنطقة وأنيط بهذه المفاوضات معالجة قضايا ومسائل حيوية للسلام والاستقرار، فى طليعتها التعاون الاقتصادى والمياه والبيئة والحد من التسلح والأمن ، وهى جميعاً لا يمكن تصور تحقيقها بدون منظومة اقليمية متكاملة ومترابطة من أنساق التعاون والاعتماد المتبادل والمنظمات المشتركة . واقترنت الفكرة أيضا بمفهوم اسرائيل للسلام الذى تنشده أو تشترطه شرطاً على الدول العربية كافة مقابل اعادة معظم - لا كل - الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ وانهاء حالة الحرب .

وارتبطت الفكرة أخيراً بترتيبات أمريكا لحماية مصالحها وتكريس نفوذها فى منطقة يرقد فيها أعظم كنز طبيعى فى الدنيا هو الاحتياطى البترولى المدفون تحت رمال الخليج والجزيرة العربية والصحراء الليبية - الجزائرية . وعليه ، فالفكرة ستتحول مشروعاً اقليما يعيد تشكيل المنطقة العربية ويضعها فى نطاق نظام جديد مختلف تماماً عن النظام القومى العربى الذى عرفته طوال العقود السابقة ، بل طوال القرن العشرين فى هذا القدر أو ذاك من درجات تحققه كمفهوم أو كمشروع

أو كواقع . وربما جاز القول استباقاً أن ثمة قدراً كبيراً من التعارض والتناقض بين المشروع الشرق الأوسطى والمشروع القومى العربى يجعل من أحدهما نفياً للآخر ويجسد مستوى جديداً من الصراع، بأدوات وأساليب ومفاهيم مختلفة . ونظراً للأهمية غير العادية لهذه الفكرة فلابد أن نقوم بإنارة مختلف جوانبها وتحليل أبعادها وتلمس مراميها واحتمالاتها ، انطلاقاً من استنباط جذورها ، وتحديد المفاهيم النظرية التى تستبطنها .

أولاً : مصطلح الشرق الأوسط :

ليس فى الفكر الجغرافى أو السياسى القديم أصل أو مرادف لهذه العبارة ولا تتضمن فى ذاتها حقيقة مستقلة ، فهى تعكس نظرة الأوروبيين لما هو (شرق) بالنسبة لهم . بينما تمثل المنطقة ذاتها (غرباً) بالنسبة للشعوب الآسيوية القديمة كالهنود والصينيين والفرس . وكان الأوروبيون يطلقون عبارة (الشرق) على كل العالم الآسيوى منذ القدم ، ثم اكتسبت الكلمة مفهوماً ايديولوجيا ودينياً حين أصبح الشرق بالنسبة لهم يمثل كل العالم الاسلامى بما فى ذلك أجزاء من أفريقيا لم تكن تدخل فى نطاق العبارة جغرافيا من قبل ودائماً كان وظل هناك شرق بعيد أو أقصى وشرق أدنى، بل أن منطقة البلقان الأوروبية وأجزاء من روسيا كانت وما زالت فى مقاييس الأوروبيين أنفسهم شرقاً يختلف عنهم اختلافاً حضارياً عميقاً وبعيدة عنهم بما يكفى لاعتبارها عالماً آخر .

فالفكرة ذات مفهوم نسبى غير محدد ، وشابها الاضطراب دائماً . ولكن باحثاً كبيراً هو "چورج قرم" ربط بين العبارة التى ذاعت وشاعت فى زماننا هذا وبين ثلاث محطات تاريخية مشهودة (٤٩):

أولاها : ظهور (المسألة الشرقية) فى مطلع القرن التاسع عشر واستمرارها إلى نهايته كقضية كبرى من قضايا السياسة العالمية ، وكانت تستخدم للدلالة على حقوق شعوب البلقان المسيحية فى الانفصال عن السلطنة العثمانية .

وثانيها : حركة الاستعمار الأوروبى فى نهاية القرن التاسع عشر واقتسام العالم بين الدول الكولونيالية الأوروبية ووضع حدود وتقسيمات وإنشاء دول جديدة على أساس المصالح الاستعمارية فقط، حيث فرض التمييز بين شرق أقصى وشرق أدنى نفسه فى سياق هذه التغييرات الجذرية .

وثالثها : تمكن الغزو الصهيونى لفلسطين من إنشاء دولة اسرائيل ودخول النفوذ الأمريكى إلى الوطن العربى وريثاً للاستعمار الأوروبى القديم وامتدادا له ولأهدافه .

إلا أن ما لم ينتبه له الباحثون العرب ، وفى مقدمهم "جورج قرم" هو أن مصطلح (الشرق الأوسط) كتعبير جغرافى سياسى، أصبح قيد التداول بشكل نهائى ، بعد ظهور الحرب الباردة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومن جانب الولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد. فهو مصطلح من

مصطلحات تلك الحرب أولاً ، وليس بسبب اسرائيل . فالوثائق الأمريكية الخاصة بالمشكلة الفلسطينية والصراع العربى - الصهيوني، ما كانت تستخدم تلك العبارة حتى عام ١٩٤٧ وتظهر هذه الوثائق، وفى مقدمتها رسالة الرئيس الأمريكى "هارى ترومان" إلى العاهل السعودى عبد العزيز آل سعود أو رسالة سلفه الرئيس "روز فلت"، وكذلك مناقشات وقرارات الكونغرس ووثائق وزارة الخارجية .(٥٠)

أما بعد اندلاع الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتى فقد أخذت واشنطن على عاتقها مهمة قيادة العالم الحر فى هذه الحرب، واقتضى ذلك وضع استراتيجية عالمية واسعة النطاق قسمت العالم إلى مناطق تبعاً لموقعها فى المجابهة الباردة . فظهر مصطلح الشرق الأوسط للتعبير عن المنطقة الممتدة حول الخاصرة الجنوبية للاتحاد السوفياتى وتضم جزءاً من شرق أوروبا وجنوب غرب آسيا وانتهاء بايران، والدليل على ذلك أمران حاسمان، **الأول** ان المساعدات الأميركية المالية لما يسمى بدول الشرق الأوسط حسب قرارات الكونغرس كانت تشمل : اليونان وتركيا وايران ومصر ودول المشرق العربى، **والثانى** أنه نتيجة لهذه السياسة ، طرحت واشنطن فى عام ١٩٥١ فكرة إنشاء حلف عسكرى أمنى لحماية الشرق الأوسط من التسلل الشيوعى بزعامة أمريكا ومشاركة بريطانيا وفرنسا واليونان وتركيا والدول العربية وفى مقدمتها مصر وكانت عبارة الشرق الأوسط فى صلب التسمية التى اقترحت للحلف (MECOM) .(٥١)

بعد ذلك استقرت العبارة ولم تعد لغة الخطاب الأميركى العالمى السياسية أو الاعلامية القديمة تستعمل سواها ، وتدريجياً حلت العبارة الجديدة محل العبارات القديمة فى الخطاب الأوروبى ثم العالمى بفضل عبقرية وسطوة أجهزة الاعلام الأميركية التى تبوأت مركز الصدارة على الصعيد الدولى وتبعاً للغة الادارة والمنظمات الحكومية الأميركية ودورها الدولى الجديد وما أفرزته من مصطلحات ومفردات كثيرة حتى غدت قاموساً أميركياً عالمياً .

وربما كان واقعياً الاشارة إلى أنه وبصرف النظر عن كون الحرب الباردة هى أول أسباب ظهور العبارة المذكورة، لا شك فى كون اسرائيل سبباً ثانياً وقوياً فى رسوخها واستقرارها، لا من ناحية المفهوم الجغرافى الذى ارتبط بتقسيمات الحرب الباردة ضد السوفيات، ولكن من ناحية المفهوم الايديولجى أو من ناحية المحتوى الذى أصبح يلبى حاجة جيوبوليتكية للولايات المتحدة ودول الغرب عموماً .

لقد كان (المشرق) عربياً وكانت (البلاد العربية) تحتل كل الكيانات السياسية فى المنطقة أما بعد قيام اسرائيل، فقد اختلف تكوين المنطقة، إذ اقتضت المصلحة الاسرائيلية - الأميركية تغيير هويتها لاستيعاب العضو الجديد، وهو ليس مجرد عضو جغرافى ولكنه عضو مختلف عن باقى الأعضاء

عرقيا ودينياً وثقافياً، وتعزز ذلك بالميل الأميركي - الاسرائيلي لتعميق التجزئة الجغرافية السابقة للوطن العربي والتي أحدثتها بريطانيا وفرنسا (سايكس- بيكو) باحداث تجزئة عرقية وأثنية داخل التجزئة الأولى، وبتسييد المفهوم القائل أن منطقة الشرق الأوسط، منطقة تضم خليطاً من الشعوب والقوميات والأقليات غير المتجانسة ، وليست (عربية) .

وكانت هذه الحاجة تترسخ وتزداد مع مرور الوقت وتطور استراتيجيات الاحتواء وتكثف المصالح . فقد اقتضت المصلحة الأمريكية قيام تعاون عسكري وأمني بين اسرائيل والدول العربية وايران وتركيا كما اقتضت الاعتماد المطلق على اسرائيل في مواجهة حركة التحرر العربية ، ومع تعاظم أهمية النفط عالمياً ، وتعاظم مكانة الإحتياطيات العربية منه، تعاظمت حاجة أمريكا لترتيبات تكرس سيطرتها المطلقة على النفط العربي لا سيما في الخليج وإبعاد كل الأيدي عنه ، بما في ذلك الأيدي العربية القريبة كمصر أو سوريا أو العراق، فدعمت بلورة مفهوم (خليجي) انعزالي يفصل المنطقة تدريجياً عن نطاقها القومي والحضاري العربي.

كل هذه العوامل وسواها، ساهمت في بلورة مصطلح الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً وعرقياً وفي تكريسه كمفهوم جيوبوليتكي للتعاطي مع شؤون الوطن العربي الداخلية .

ولكن رغم استقرار المصطلح وطول المدة التي استخدم فيها، وتداوله الواسع حتى في (الوطن العربي) الذي أصبح معتاداً له ورغم التنظيرات الهائلة التي ظهرت عنه في أمريكا والغرب وفي العالم كله ، فإنه لا زال مشوباً بقدر غير هين من الغموض ويكتنفه الاضطراب النظري والتطبيقي، فليس هناك اتفاق محدد حتى اللحظة على حدود (الشرق الأوسط) الجغرافية ، وهي مسأله ليست هينة لتعريفه وتحديده . فمن الواضح ان اليونان (مثلاً) لم تعد جزءاً من خريطته إذ لم تعد تدخل في نطاقه ، بل انتقلت إلى نطاق أوروبا الغربية والأطلسية بعد انتسابها إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

وهناك اختلاف شديد حول ما إذا كانت دول ما يعرف بالمغرب العربي تضع في نطاق الشرق الأوسط، فمقابل الرأي الذي يؤيد وضعها فيه ، هناك رأي آخر لا يقل بلاغة (من أنصاره المستشرق المعروف برنار لويس) يخرجها منه ويضع نهاية حدوده في حدود مصر الغربية . لكن وجود النفط في ليبيا كما يبدو يرجح الرأي الأول . ولا وجود لمعايير نهائية . فالسياسة الأميركية تدخل الجزائر أو المغرب أحياناً في الشرق الأوسط وتخرجها منه أحيانا أخرى .

وأدت نهاية الحرب الباردة إلى اضطراب أشد في مفهوم ونطاق الشرق الاوسط . إذ رأى بعض الأمريكيين والغربيين أن دول آسيا الوسطى الاسلامية التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي تقع داخل نطاق الشرق الأوسط إلى جانب ايران وتركيا . وهناك آراء ضعيفة أخرى ترى أن الضفة الغربية من

البحر الأحمر لابد أن تدمج فى اطار الشرق الأوسط .

وبينما يوجد اجماع على كون إيران وتركيا أعضاء فى نادي الشرق الأوسط، ثمة اختلافات حول علاقة أفغانستان وباكستان . ومن الواضح ان اسرائيل وأميركا ستؤيدان بقوة ادماج باكستان فى ترتيبات الشرق الأوسط الجديدة لكى تخلقا مبرراً لتجريدها من السلاح النووى فى نطاق عملية السلام واخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل !!

ومن الواضح أكثر فأكثر أن العامل الخارجى وبالتحديد الغربى هو الذى يحسم التباينات فى هذه الأمور الجوهرية، لا دول المنطقة صاحبة الشأن، ويحدث ذلك تبعاً للمصلحة الخارجية لا المصلحة المحلية . وان اكثر الأطراف تضرراً من تسييل مفاهيم الهوية والقومية وكذلك الجغرافيا لأهداف ومصالح اسرائيلية أميركية - غربية هو الطرف العربى بالتحديد وأن الأطراف الأخرى جميعاً مستفيدة بدرجات مختلفة بما فيها تركيا وايران وسواها .

ثانياً: التعاون الشرق الأوسطى:

نبتت أفكار وأحلام التعاون بين دول وشعوب الشرق الأوسط على قاعدة الأفكار والمفاهيم السابقة . ونمت فى المناخ الذى ترعرعت وازدهرت فيه لدواع سياسية وأيديولوجية أولاً .

ويتفق بعض المفكرين العرب الاسرائيليين على أن أول بذرة فى هذا الحقل ، غرسها مؤسس الصهيونية "تيودور هرتزل". فقد أيد الكاتب اللبنانى "رغيد الصلح" ما ذهبت إليه صحيفة جيروزاليم بوست الاسرائيلية من ***أن النظام الشرق الأوسطى هو خلاصة يوتوبيا هرتزل حيث يتحول هذا الشرق إلى جنة يخيم عليها السلام والتعايش وحيث تجتمع الثروات العربية الطائلة ، والعبقرية اليهودية التى ستتمركز فى فلسطين .*** (٥٢)

والواقع أن أفكار التعاون الأمنى والعسكرى ارتبطت بالمشاريع والاقتراحات الأميركية فى ظل الحرب الباردة بخططها الاقليمية والعالمية لمكافحة الخطر الشيوعى السوفياتى . فى حين أن أفكار التعاون الاقتصادى اقترنت بطروحات اسرائيل وتصوارتها الخاصة بشأن (السلام) وعلاقاتها مع العرب ودول المنطقة ويجب التفريق بين هذين المستويين من فكرة التعاون .

وهناك من القرائن ما يكفى للتدليل على أن زعماء اليهود والحركة الصهيونية طرحوا مفاهيمهم للسلام القائم على التعاون كضمانة لتجذير اسرائيل فى أرض المنطقة وتحقيق اسطورة (اسرائيل الكبرى) كقوة مسيطرة ، إضافة إلى كون هذا التعاون الوسيلة الوحيدة لحل بعض الاشكاليات الموضوعية والطبيعية فى الكيان الاسرائيلى كمسألة القصور الجغرافى لفلسطين (صغر المساحة) أو القصور البيئى (كشح المياه الجوفية) .. وذلك قبل قيام اسرائيل بسنوات، وان هذا الطرح تم مباشرة

عبر الدراسات والأبحاث التى أجراها الصهاينة أو بصورة غير مباشرة عبر المشاريع التى طرحها الأوروبيون والأميركيون لتسوية المشكلة فى فلسطين، فالصهاينة الأوائل ، ومنذ مطلع القرن العشرين اعتبروا قيام دولتهم فى فلسطين انطلاقة للتنمية الزراعية والصناعية والتجارية فى فلسطين وسوريا وآسيا الوسطى حسب رسالة هرتزل إلى السلطان "عبد الحميد" عام ١٩٠١ (٥٣) .

وفى رسالة ثانية له عام ١٩٠٢ اقترح "هرتزل" إنشاء جامعة يهودية فى القدس مخصصة لتجميع العلماء اليهود (الأفذاذ) فيها وتسخيرهم لتعليم شعوب الشرق أسباب الحضارة المعاصرة بدلاً من أن يطلب هؤلاء العلوم فى جامعات أوروبا !! وتضمنت اتفاقية الملك "فيصل وحاييم وايزمن" عام ١٩١٣ أطول فقراتها عن التعاون الصهيونى العربى لدراسة امكانات التنمية الاقتصادية المشتركة . والصهاينة اكتشفوا نقاط القصور والعجز فى التكوين الطبيعى لفلسطين منذ الثلاثينيات والأربعينيات فخططوا لسرقة مياه الأنهار العربية فى الدول المجاورة ولا سيما سوريا ولبنان وطرحوا مسألة اقتسام المياه على جميع الدول التى توسطت أو تدخلت لتسوية الأزمة بين العرب واليهود منذ الأربعينيات واعتبروا ذلك شرطاً لتحقيق السلم مع جيرانهم العرب (قبل قيام اسرائيل !!) فعلى سبيل المثال، تضمن مشروع (لودر ميلك) لحل المشكلة الفلسطينية عام ١٩٤٤ وهو مشروع صهيونى بالكامل، فى أولى فقراته : الاستيلاء على مياه نهر الاردن ومصادرها . وفى الفقرة الثانية تجفيف بحيرة الحولة وفتح قنوات واسعة تجرى مياه الاردن فيها لرى منطقة بيسان ثم نقل الفائض من المياه إلى النقب، وفى الفقرة الثالثة : الاستيلاء على أنهار سوريا ولبنان وتحويل مياهها إلى بحيرة اصطناعية فى شمال الناصرة، ثم نقل المياه منها إلى صحراء النقب ! وتضمن المشروع نفسه فكرة قيام تعاون بين اسرائيل والعرب يستند إلى أن اسرائيل ستكون دولة صناعية مزدهرة ومتقدمة، وأن بمقدورها تنمية الشرق الأدنى كله وامداده بالكهرباء والمنتجات الصناعية وتمويل المشاريع التنموية والتجارية الكبيرة كما تضمن المشروع فكرة تهجير الشعب الفلسطينى من بلاده الأصلية إلى وادى الفرات ودجلة. ولكن تحت ذريعة (عنصرية أيضا) مفادها أن هؤلاء السكان لن ينسجموا مع نمط الحياة الصناعية الذى ستتحول إليه على أيدى اليهود لأنهم مفطورون على العيش على نمط الحياة البدوية والزراعية وأن التهجير هدفه توفير البيئة التى تساعدهم على التكيف والانسجام .. أى لخدمتهم وتحقيق مصالحهم أولاً لا مصالح الصهاينة !

وعندما قامت الدولة اليهودية، وهزم العرب فى المعارك العسكرية التى وقعت بين الجانبين عام ١٩٤٨، وجرت مباحثات للتوصل إلى هدنة عام ١٩٤٨ (جرت فى جزيرة رودوس اليونانية) ضمّن اليهود الاتفاقيات العسكرية منظورهم الاقتصادى لمحتوى السلام .ومنذ عدوان عام ١٩٦٧ أخذت اسرائيل تطرح مفهوم السلام الكامل والشامل كثمن لإعادة الأراضى التى احتلتها إلى أصحابها

العرب . ولم تعد تكتف بالهدنة العسكرية، ولا بالغاء حالة الحرب، ولكن بتبادل العلاقات وفتح الحدود والتعاون الاقتصادى بأوسع صورة ، وكانت رئيسة الحكومة اليهودية آنذاك "غولدا مائير" تقول **أن السلام بالنسبة إليها يعنى أن تكون قادرة على التسوق فى سوق الموسكى (بالقاهرة) أو سوق الحميدية (بدمشق)**. وفى افتتاح مؤتمر جنيف ١٩٧٣ قال وزير الخارجية الاسرائيلى "آبا ايبان" **أن ضمان السلام يتمثل فى توليد مصالح اقليمية مشتركة وشبكة من المنافع المتبادلة نتمكن معها من ابعاد شبح الحرب .**

ونتيجة للموقف الاسرائيلى ، تبنت الولايات المتحدة الأميركية هذا المفهوم بالنسبة للسلام منذ وقت مبكر . ففى مارس / آذار من عام ١٩٥٧ سن الكونغرس قانوناً (رقمه ٨٥ - ٧) لدعم السلام وتوطيد الاستقرار فى الشرق الأوسط، ربط بين المساعدات الاقتصادية التى تقدمها أمريكا لدول المنطقة وبين التعاون معها فى استراتيجيتها لتحقيق السلام والاستقرار ومكافحة الشيوعية وتأكدت هذه النقاط لاحقاً فيما سمى بنقاط "كنيدى" (الرئيس جون كنيدي) الستة عام ١٩٦٣، ثم تكررت فى مبادئ الرئيس "لندون جونسون" الخمسة عام ١٩٦٧، وكذلك فى نقاط الرئيس "ريتشارد نيكسون" الخمسة للتحرك فى - أزمة الشرق الأوسط عام ١٩٦٩، ثم ظلت ترد فى كل برنامج أو مقترح أو خطة أميركية بشأن مساعى التسوية السلمية فى المنطقة .(٥٤)

وعندما أبرمت مصر واسرائيل اتفاقية "كامب ديفيد" عام ١٩٧٩ ضمنتاها ملحقاً يحدد (إطار السلام فى الشرق الأوسط) يحتوى على التصور الاسرائيلى القائم على التعاون الاقتصادى والتنمية المشتركة للمنطقة بصورة شاملة وتخفيض حجم التسلح والانفاق العسكرى .

ثالثاً : الفكرة الشرق الأوسطية :

مع بداية عملية السلام التى انطلقت عام ١٩٩١ بتخطيط وتوجيه مباشرين من جانب الدبلوماسية الأميركية، طرحت أفكار وبرامج متطورة وطموحة للتعاون الاقليمى ، واعتبرت جزءاً من عملية السلام، كما طرحت تصورات عن آفاق المستقبل فى هذه المنطقة والتغيرات الجيوبوليتيكية التى لابد أن تحدث كنتيجة حتمية لتحقيق السلام والتعاون بين إسرائيل والدول العربية ودول المنطقة القريبة (ايران، وتركيا...الخ) بمساهمة من الدول الغنية والكبرى فى العالم ذات المصالح فى المنطقة وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية واعتبرت هذه الأفكار بمثابة مكونات أساسية لنظام جديد، هو النظام الشرق الأوسطى أو السوق الشرق الأوسطية أو الهوية الشرق الأوسطية ولازالت الأفكار قيد التداول والمناقشة بصورة واسعة النطاق محلياً وعالمياً فما هو مفهومها الاسرائيلى أو الأميركى تحديداً بعيداً عن الشائعات والمبالغات والديباجات الإعلامية الكثيرة التى طفحت بها الصحف

ووسائل الاعلام العربية؟؟

١ - **المفهوم الاسرائيلي**

يعتبر وزير خارجية اسرائيل "شمعون بيريز" أهم المفكرين في الطبقة السياسية اليهودية حالياً، وهو يقف وراء الكثير من (انجازات) عملية السلام مع الفلسطينيين، وتمثل رؤيته لآفاق السلام المطروح ونتائجه أهم عناصر المفهوم الاسرائيلي لفكرة الشرق الأوسطية ، ويمكن التعرف عليها من خلال كتابه الذي أصدره باللغة الانجليزية ونشره في واشنطن في نهاية عام ١٩٩٣ بعد توقيع اعلان المبادئ مع منظمة التحرير الفلسطينية . والكتاب بعنوان قريب من الفكرة التي نحن بصددها :(الشرق الأوسط الجديد). ويتضمن عرضاً موسعاً لمفهوم النظام الإقليمي المنشود في المنطقة وسنعتمد عليه لتقديم نبذة موجزة عن هذا المفهوم . إلى جانب بعض التصريحات الصحافية المتفرقة "لبيريز" حول الموضوع عينه .(٥٥)

يرى "بيريز"***أن الصراع العربي الاسرائيلي محكوم بالدوران في حلقة مفرغة إذا استمرت الحروب الوسائل الوحيدة في معالجته، لأن العرب لن يستطيعوا هزيمة اسرائيل عسكرياً، كما أن اسرائيل لن تستطيع املاء شروطها كاملة على العرب في ميدان الحرب .***

ويضيف "بيريز" أن الصراع تطور إلى سباق تسلح وصل في الأعوام الأخيرة إلى مشارف جيل جديد من الأسلحة النووية وغير التقليدية التي تهدد بكوارث الفناء الشامل . وان هذا التطور لا يهدد طرفاً من أطراف الصراع ، بل يهدد الجميع ، كما أن ظهور حركات التطرف الديني تجعل الاحتمال السابق كابوساً أكثر رعباً بمجرد التفكير فيما لو امتلكت هذه الحركات أسلحة غير تقليدية ؟

ويرى "بيريز" أن الصراع بين اسرائيل والعرب وكذلك المشكلة الفلسطينية لم تعد هي عوامل التوتر والأزمة الأولى أو الوحيدة في الشرق الأوسط إذ ظهرت مشاكل وأزمات أكثر خطورة، منها مثلاً مشكلة التنمية ومعدلات الفقر المخيفة وانخفاض مستويات المعيشة والبطالة وغير ذلك من الأزمات والاشكاليات التي تراكمت وأدت إلى ظهور تيارات التطرف الأصولية، والمشكلات الناجمة عن الطبيعة والبيئة ، كنقص المياه والتصحر والتي تهدد بنشوب حروب جديدة على نطاق أوسع .

وبناء على ذلك يعتقد "بيريز" ان على دول المنطقة أن تنصرف إلى التعاون البناء فيما بينها لمعالجة جميع هذه الأزمات والاشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأن أي دولة لا تستطيع بمفردها معالجة نصيبها من هذه المسائل .

ويطرح "بيريز" مجموعة من الاجراءات الاقليمية تتطور تدريجياً من الأضيق إلى الأشمل فالأشمل .ففي الفصل الرابع (النظام الاقليمي) يقترح إقامة منظمة اقليمية للتعاون الاقتصادي والسياسي تجمع دول المنطقة بصرف النظر عن قومياتها ويعتقد أن هذه المنظمة هي الرد الفعال على الأصولية!

وفى الفصل نفسه، يقترح إيجاد نظام إقليمى للرقابة والرصد فى مضمار الأمن والتسلح، وإقامة تحالف إقليمى سياسى قادر على فرض هيبته . ويرى أن هذا الإقتراح بديل عن مفهوم العمق الأمنى الاستراتيجى الذى تتمسك به الأطراف فرادى . ويدعو لنزع السلاح من الجانبين ولكن بشكل تدريجى.

ويكرر"بيريز" : ***يتعين علينا أن نبنى شرقاً أوسطياً جديداً، يكون السلام فى إطاره العملى وسيلة للأمن ، وليس مجرد هدف سياسى . فالأمن المشترك وحده هو الذى يمكنه أن يضمن الأمن الفردى .***

ويضيف : انه لا يمكن إقامة سلم راسخ أو شرق أوسط جديد بالاستناد إلى أساس سياسى فقط .

ويتابع : إذا اتفقنا على أن تعريف التغيير يتمثل فى إقامة بضع علاقات جديدة وإزالة الحدود السابقة فإننا لن نكسب شيئاً يذكر . ومن المؤكد أن ذلك لن يكتب له دوام إذ أن العنف لن ينتهى لأن الأسباب الكامنة وراءه اقتصادية واجتماعية أكثر منها سياسية .

إذاً ماذا ؟؟

لابد من الحلول الاقتصادية والاجتماعية. ولابد أن تكون هذه الحلول على مستوى (المعجزة) لكى تقطع الطريق على تيارات العنف .

ويتصور "بيريز" أن الحفاظ على السلام الاقليمى مشروط بإقامة مشاريع مشتركة فى البحث وتطوير مصادر الغذاء من البحر وعبر واردات السياحة ، ولن تصبح هذه المسائل ممكنة إلا فى اطار شامل. فالمنطقة بحاجة إلى أربعه أحزمة اقتصادية سياسية تشدها وتحفظ أمنها.

الحزام الأول : نزع السلاح ، **والثانى** : هو المياه والحرب على التصحر والصحراء بالوسائل التكنولوجية العلمية المتقدمة ، **والثالث** : هو الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات ، **والرابع** : هو السياحة .

إذاً لابد من تعاون واسع فى مجالات الزراعة والصناعة والطاقة والمياه والبحث العلمى ولابد من فتح الحدود وإقامة بنية تحتية ملائمة لمثل هذه المشاريع الضخمة، ولابد من مساهمة دولية ضخمة على غرار مشروع مارشال فى أوروبا بعد الحرب الثانية .

فى الفصل السابع (مصادر الاستثمار والتمويل) يحدد "بيريز" حاجات التنمية الاقليمية المشتركة والبنية التحتية ، ويبشر باستثمارات غربية كبيرة لإطلاق الصناعة وتحلية مياه البحر، وإقامة شبكات متقدمة للمواصلات والاتصالات وتحسين اداء الادارة ونظم العمل المحلية .

وفى الفصل الثامن يطرح "بيريز" فكرة (الحزام الأخضر) معرباً عن الأمل فى تغيير لون الشرق الأوسط من الأسمر إلى الأخضر من خلال مشاريع التنمية والحرب ضد الصحراء ويدعو لانشاء غر

عمليات اقليمية لقيادة الحرب ضد الصحراء ! ويدعو للاستفادة من المعجزة الاسرائيلية فى حقل الزراعة ، متباهياً بأن البقرة اليهودية تحلب ثلاثة أضعاف ما تحلبه البقرة الروسية!

ويستمر الكتاب فى فصوله التالية فى الحديث واطلاق الوعود ورسم الخطط فى مجالات المواصلات والموانئ والصيد البحرى . وفى الفصول الأخيرة يصل "بيريز" إلى مرحلة إصدار الأحكام النهائية : إذ يطالب بتأسيس كونفيدرالية ثلاثية مع الفلسطينيين والاردن، تختفى الحدود من داخلها تدريجياً إذ (ليس هناك خيار سوى العيش المشترك) بين هذه الشعوب الثلاثة لأن اسرائيل لا يمكنها التخلى عن أى قطعة أرض للفلسطينيين!! ويكفل هذا الحل برأيه عدم قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة ويفتح الطريق أمام تعاون واسع مع العرب ودول المنطقة .

وفى مرحلة لاحقة تحدث "بيريز" بصراحة عن (ان البحث يتركز الآن على إقامة سوق شرق أوسطية أو منطقة تجارة فى الشرق الأوسط واقتسام لمشاريع المياه وعلى النهوض بمشروع مارشال جديد) .

وقال "بيريز" أيضا ان البحث لا يقتصر على النواحى الاقتصادية المالية بل يتعداها إلى انشاء حلف عسكرى – أمنى يضم الدول العربية وإسرائيل تنضم إليه أمريكا وبعض الدول الأوروبية ويسمح لاسرائيل بالاحتفاظ بأسلحتها النووية خلال فترة انتقالية ثم يتم نزعها بعد أن تتحقق الفكرة الشرق الأوسطية .

وفى تصريح منفرد آخر قال "بيريز" بوضوح وثقة : ***اننى أتطلع بأمل إلى قيام (ولايات متحدة شرق أوسطية) .***

فماذا تعنى هذه الأفكار؟ وما هى عناصر المفهوم الاسرائيلى للفكرة الشرق أوسطية ؟؟

تعنى ان الدولة اليهودية لم تعد تقبل بالسلام المحدود من جانب العرب ولا بتطبيع العلاقات السياسية والدبلوماسية معهم، فشروطها تتجاوز ما قبلته سابقاً من مصر فى اتفاقية "كامب ديفيد" لأسباب مفهومة ، إذ كان الهدف يومذاك إخراج كبرى الدول العربية من ساحة المجابهة، أما اليوم، فقد انتهت المجابهة على كل الجبهات واختلت موازين القوى، وانهار (نظام الأمن القومى العربي) وانهار معه كل نظام تضامنى سياسى وكل أمل بقيام نظام تكاملى اقتصادى وظهرت انقسامات وتوترات داخل الصف العربى بل وصراعات أصبحت تتقدم على التناقض القومى مع إسرائيل، وحلت الولايات المتحدة الأمريكية على الأرض العربية وأقامت تحالفات وعقدت اتفاقيات ثنائية للأمن كانت فى معايير المرحلة القومية السابقة حراماً لا يمكن ارتكابه. وتعنى أفكار "بيريز" أيضا انه حتى السلام بالمفهوم الاقتصادى القائم على التعاون والتبادل المتكافئ بين دولة ودولة أخرى ما عاد مقبولاً كفاية فى المفهوم اليهودى الجديد .

يريد "بيريز" بطبيعة الحال، ابرام معاهدات سلام شامل مع جميع الدول العربية وانهاء القضية الفلسطينية بدون أن تتنازل اسرائيل عن أى شبر من الأرض ، وتريد إلغاء حالة الحرب، وفرض رقابة دولية صارمة على التسلح والنشاط العسكرى وتخفيض حجم الجيوش العربية وتعديل نظمها واعادة هيكليتها لكى تتحول من جيوش للحرب مع اسرائيل أو الدفاع القومى إلى أجهزة شرطة وقمع داخلية.

وتطالب اسرائيل أيضا بالغاء كل أشكال المقاطعة الاقتصادية لها، وإزالة الأسوار الجمركية واجراء تعديلات جذرية فى النظم الاقتصادية العربية القائمة (افتراضاً) على المصلحة والسيادة الوطنية، واجراء عمليات (خصخصة) جذرية على الطريقة الريغانية أو التاتشرية، وهو ما بدأت اسرائيل بالقيام به فى اقتصادها، وهو أيضا ما بدأت أمريكا تلح عليه فى دول لم تكن يوماً (اشتراكية أو ذات قطاع عام) كالسعودية ودول الخليج الأخرى. فاسرائيل (وأميركا) تتوقعان تغييرات اجتماعية عميقة من وراء الخصخصة تؤدى إلى خلق شرائح أو فئات اجتماعية ذات مصلحة ثابتة فى التعاون التجارى والمالى معهما، وخلق ثقافة استهلاكية وقيم جديدة نفعية متحررة من الايديولوجيات القومية وأخلاقيات التضامن والتكافل العائلى والاجتماعى .تتطلع اسرائيل حسب شروط السلام أو مفهومها له لإقامة نظم جديدة بالكامل فى المنطقة، وأنماط عمل وانتاج وتربية وحكم مختلفة عن كل ما هو موجود حالياً سواء على الصعيد القطرى أو على الصعيد القومى. نظم قطرية مرتبطة بالغرب، وقائمة على مؤسسات سياسية وادارية على الطريقة الغربية، و نظم اقتصادية ليبرالية بالكامل وبعد ذلك تتطلع إلى تفكيك وازالة النظام القومى العربى وكل مكوناته ومقوماته، وفى مقدمها جامعة الدول العربية وقد أومأ "بيريز" بصراحة إلى هذه المسألة وهى تتفق أصلاً مع رفض اسرائيل لأى دور للجامعة فى عملية السلام حتى ولو كان هذا الدور الاعتراف بها وتنسيق المفاوضات معها، فهى مرفوضة رفضا قاطعاً من الأساس بسبب تكوينها القومى ودورها فى الحقبة الماضية .

وتطالب اسرائيل بإقامة منظمات اقليمية شرق أوسطية تحل محل المنظمات القومية السابقة ولابد أن تكون هذه المنظمات ملزمة بكل فروعها ومؤسساتها بما فيها المشاركة فى هذه المنظمات والانخراط فيها وربط مؤسساتها ومنظماتها وهياكلها الوطنية بالمنظمات الاقليمية، وموا ءمتها بالمنظمات المماثلة فى الدول الأخرى! وسيشمل هذا التعاون الملزم القطاعات كافة من الزراعة والمياه والصناعة والطاقة والتجارة والمواصلات إلى أضيق الأطر، فى البحث العلمى والسياحى والموانئ والسكك الحديدية والطرق .. الخ

ومن المفهوم ان الاسرائيليين يراهنون على التحولات الإجتماعية والبنيوية التى ستحدثها عملية السلام والتعاون مع الدول العربية والتغييرات الجوهرية فى مفاهيم الشعوب، والتكوينات الطبقية

وعلى تأثيرهم ومساهمتهم بجانب الدور الذى ستلعبه الدول الغربية الكبرى التى سيكون لها اضطلاع كبير بعملية التنمية وتوجيه الاستثمارات والقروض وحركة التمويل والسياحة، فضلاً عن الدور المنهجي للمنظمات المالية والاقتصادية الكبرى بدءاً من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وانتهاء بالبنوك والمؤسسات الغربية والشركات المتعددة الجنسيات ..إلخ حيث ينتظر إقامة مؤسسات إقليمية خاصة من هذه المنظمات، كالبنك المقترح انشاؤه للاشراف على التنمية . والصندوق المالى المقترح لاقتطاع نسبة من عائدات النفط !

بعد هذا تأتى مرحلة جديدة، يتعين على الأطراف الوصول فيها إلى (ولايات متحدة شرق أوسطية) أى الانتقال من مرحلة (النظام الاقليمى) إلى مرحلة (الدولة الاتحادية) على طريقة الاتحاد الأوروبى الذى انتهت إليه تجربة السوق الأوروبية المشتركة بعد ٣٠ سنة من تدرجها .

وإذا كان من سمات النظام الإقليمى تقليص مستويات السيادة القومية والوطنية شيئاً فشيئاً، فإن من بدهيات الصيغة الاتحادية فى المرحلة الثانية، اختفاء المكونات والمقومات الوطنية والقومية تماماً وربما كانت اسرائيل تحلم وتخطط لإقامة نموذج من الولايات المتحدة الأميركية وهى صيغة اندماجية أعمق من الصيغة الاتحادية الأوروبية .

ولكن حتى لو اكتفينا بالنموذج الأوروبى باعتباره يمثل أعلى مراحل المفهوم الاسرائيلى للشرق أوسطية الجديدة فإنه يمكن القول أنه يطمح لخلق هوية أعلى من القومية وبديلة عنها تدمج الشعوب والثقافات واللغات والاثنيات العديدة التى يزخر بها الشرق الأوسط، وتوفر الانسجام بينها على أساس (المصلحة والمنفعة) وتلبية لضرورات (التقدم) الذى يحرك التاريخ، بدلاً من العصبيات التقليدية بما فيها (وبالأحرى على رأسها) : القومية العربية. وبديلاً عن الميراث الثقافى الايديولوجى المشبع بالتطرف الدينى والقومى والعرقى والذى تولدت منه التيارات الأصولية والحركات الارهابية (بما فيها الانتفاضة الفلسطينية حسب نظرية بيريز) وانتجت مشاعر الكراهية والحقد تجاه اليهود واسرائيل وتسببت طوال قرن كامل بصراعات وتوترات لم يكن لها مبررات حقيقية وأهدرت امكانات المنطقة وثرواتها فى مجالات غير مجدية ولا منتجة .

إذاً فالشرق أوسطية، فى أعلى مراحلها، هوية فكرية ورابطة أعلى من القومية وايديولوجيا ليبرالية معاصرة، ونظام اقليمى شامل للأمن والتكامل الاقتصادى واحلال الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وتوفير أسباب الرخاء والرفاه .

انه مشروع حضارى جديد وشامل للمنطقة قاعدته المادية اسرائيل، ونقطة المركز فيه اسرائيل ورأسماله العظيم العبقرية اليهودية . ومرجعيته العالمية الولايات المتحدة الأميركية .

٢ - المفهوم الأمريكي للشرق أوسطية

ليس هناك مفهوم أميركى للشرق أوسطية متباين أو متميز عن الرؤية الاسرائيلية بصورة جوهرية فالتناغم والانسجام تامان فى القضايا الرئيسية والثانوية على حد سواء بينهما وتهدف عملية عرض الرؤية الأمريكية هنا إظهار تطابق الموقف والتصور والتوزيع الأوركسترالى الدقيق للأدوار والاقتراحات والبرامج الخاصة بشأن مستقبل الشرق الأوسط بين أمريكا واسرائيل وإن كان ثمة اختلاف فهو يتمثل فى أن الرؤية الأميركية أوسع وتتقاطع فيها الأبعاد الإقليمية بالدولية

وسوف نتعرف على وجهة النظر الأمريكية عبر مستويين ،الأول رسمى، والآخر شبه رسمى. إضافة إلى أننا سنعود لملامستها ثانية فى أثناء التعرض للمفاوضات المتعددة الأطراف بصورة مباشرة

التصور الأميركى الرسمى:

فى نيسان /أبريل ١٩٩٤ تقدمت الولايات المتحدة أو الراعى الأميركى إلى الدول المشاركة فى المفاوضات المتعددة الأطراف بمشروع مقترح لإعلان مبادئ توقع عليه الدول المشاركة وتلتزمه وبصورة خاصة دول الشرق الأوسط المعنية مباشرة بعملية السلام لأنه يتضمن المبادئ التى تجرى على أساسها هذه المفاوضات ، والأهداف التى تتحرك إليها والمبادئ أو الالتزامات التى يجب أن تستند عليها العلاقات بين الأطراف الإقليمية فى الشرق الأوسط مستقبلاً ويشكل هذا المشروع وثيقة هامة بكل ما تعنيه الكلمة لأنه يتضمن المفهوم الأمريكى الرسمى للفكرة الشرق الأوسطية ونكتفى هنا بايراد فقرات منه *(النص الكامل منشور فى ملحق الوثائق)* (٥٦) جاء فيه :

– "بالاتفاق على أنه ينبغى على كل الأطراف فى المنطقة السعى من أجل الهدف المشترك بتحقيق علاقات كاملة ودائمة من السلام والمصالحة والصراحة والثقة المتبادلة والأمن والاستقرار والتعاون والتقدم الاقتصادى والاجتماعى فى كل أنحاء المنطقة .

وبعد مباشرة المفاوضات المتعددة الأطراف التى تهدف إلى :

– توفير رؤية للشرق الأوسط تخدم ، كدليل للخطوات التالية، فى العملية وتحدو شعوب المنطقة بالأمل والثقة بتحسينات مادية فى حياتهم منبثقة من تحقيق تسوية سلام عادل ودائم وشامل.
– ترسيخ الحد من الأسلحة وترتيبات الأمن الإقليمى الهادفة إلى تحقيق أمن متكافئ للجميع بأقل مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية .
– تخفيف مأساة النازحين بسبب النزاع العربى الاسرائيلى مع التركيز على مشروعات ملموسة لتحسين الظروف المعيشية لكل اللاجئين الفلسطينيين وبانتظار تحقيق سلام شامل تهدف المفاوضات المتعددة إلى تعزيز التعاون الإقليمى والتنمية الاقتصادية بمشاركة اسرائيل والعرب من خلال مشروعات ملموسة تشارك فيها الأطراف فى المنطقة .

- تعزيز توفير المياه للسكان فى المنطقة بدعم التعاون بين الأطراف فى الأنشطة التى ستؤدى إلى استخدام أفضل للمصادر الموجودة وتعزيز الامدادات .
- تحسين البيئة فى المنطقة من خلال تعزيز التعاون فى مجالات الادارة البيئية وتلوث البحار ونوعية المياه والصرف الصحى وادارة الأراضى البور والتصحر" .

وفى فقرة أخرى :

"مبادئ أساسية تحكم العلاقات بين الأطراف الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط

ان الأطراف الإقليمية فى الشرق الأوسط وفى سعيها نحو سلام عادل ودائم وشامل فى منطقة الشرق الأوسط وفى تطلعها نحو مستقبل زاهر يتسنى لجميع شعوب المنطقة المشاركة فيه ستقيم علاقاتها وفقا للمبادئ الأساسية التالية :

- احترام كل بنود قرارى مجلس الأمن الرقم ٢٤٢، ٣٣٨ والاعتراف بها .
- احترام ميثاق الأمم المتحدة .
- احترام السيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى والاعتراف بذلك .
- التسوية السلمية للمنازعات .
- احترام حقوق الانسان .
- التعاون فى المجالات الوظيفية ذات الصلة .
- الوفاء بنزاهة بالإلتزامات وفق أحكام القانون الدولى .
- حرية الوصول إلى الدفق الحر فى المعرفة والمعلومات عبر الحدود الوطنية .
- تشجيع الحريات الفردية والجماعية والمبادرة الفردية والابتكار لشعوب المنطقة والتعهد بالديمقراطية والتعددية .
- وجوب الاعتراف باقتصاديات السوق كحكم رئيسى على القرارات المتعلقة بحركة البضائع والخدمات والأفكار "

وفى فقرة أخرى ورد ما يلى :

"تبنت لجنة التوجيه الآتى كارشادات عامة للمفاوضات والعملية المتعددة الأطراف :

- كجزء من عملية السلام التى بدأت فى مدريد عام ١٩٩١ فإن على المحادثات المتعددة الأطراف أن تكمل وتخلق مناخاً مناسباً لتقدم المفاوضات الثنائية ويجب أن تتقدم مجموعات العمل حسب ايقاعها الخاص .
- على المفاوضات المتعددة الأطراف أن تركز على تخطيط مشروعات ملموسة وتنفيذها .
- على كل مجموعة عمل أن تفكر وتنفذ مشروعات واضحة وملزمة تلبى حاجات شعوب المنطقة.

- يجب أن تسعى العملية المتعددة الأطراف إلى تنظيم وتنسيق تمويل المشروعات الإقليمية المتفق عليها .
- يجب جدولة وتنسيق الأنشطة الفردية من أجل زيادة تأثيرها إلى الحد الأقصى والحد من عدم فاعليتها .
- على مجموعات العمل المتعددة الأطراف أن تفحص الوسائل لإشراك وتوسيع دور القطاع الخاص فى التعاون الإقليمى .
- يجب تعزيز الاتصالات بشقيها غير الرسمى، بين المشتركين الاقليميين ، والرسمى من خلال ايجاد شبكة للاتصالات .
- يجب أن تبدأ العملية المتعددة الأطراف فى تطوير رؤية لما ستكون عليه المنطقة بعد تحقيق السلام فى المسار الثنائى، بما فيها دراسة المؤسسات الإقليمية التى قد تحتاجها المنطقة وتطويرها "

وفى فقرة أخيرة تناولت الوثيقة ما أسمته (نيات) فى شأن (أهداف معينة) للمفاوضات المتعددة الأطراف ، أدرجت فيها الحد من التسلح وإقامة أنظمة الرقابة على التسلح وعلى الجيوش والنشاطات العسكرية والانفاق الحربى وفق سباق التسلح وتخفيض أحجام الجيوش. كما أدرجت فى مضمار البيئة مشاريع لمعالجة تلوث البحار ونوعية المياه والصرف الصحى ومعالجة الأراضى البور والتصحر وإنشاء مؤسسات اقليمية لمعالجة قضايا البيئة كافة .كما نوهت بقضية اللاجئين وضرورة حل مشكلتهم وتحسين أوضاعهم (من دون تعصب أو فرض شروط مسبقة على المفاوضات السياسية)!

وفى مجال التنمية الاقتصادية الإقليمية ذكرت : (ازالة العوائق أمام التعامل الاقتصادى الحر (حركة البضائع ورأس المال وقوة العمل) عبر الحدود وتطوير المصادر الاقتصادية والمشروعات على أسس اقليمية وإنشاء مناطق تجارة حرة ومنظمات للتعاون الإقليمى الاقتصادى)

وفى مجال المياه حددت الوثيقة ضرورة التعاون بين دول المنطقة لحل مشاكل نقص المياه ووضع خطط وبرامج مشتركة .

ان أول ما يتبادر للذهن بعد قراءة الوثيقة هو التشابه الشديد بين أفكارها والأفكار الاسرائيلية ، وبصفة خاصة كتاب "شمعون بيريز" (الشرق الأوسط الجديد) بل يتولد انطباع قوى بأن الوثيقة مجرد تلخيص أمين لرؤية الكتاب والمطالب التى وردت فيه، يضاف إليها هنا عدد كبير من كلمة (يجب وينبغي) التى تريد واشنطن منها جعل المطالب والرؤى والمصالح الاسرائيلية التزامات عربية تعاهدية أى موقعة فى وثيقة دولية تحمل تواقيع مجموعة من كبريات الدول .

وآخر ما يتبادر للذهن بعد التمعن فى الوثيقة خلوها تماماً من أى نص أو فقرة تعبر عن مصلحة عربية خالصة أى خلوها من أى مراعاة ولو جزئية للمصلحة العربية فهى جميعاً وبلا أى استثناء تلبى حاجات ومصالح أميركية اسرائيلية مشتركة فقط .

التصور الأمريكى غير الرسمى

بعد توقيع إعلان المبادئ بين عرفات ورابين فى واشنطن صدرت أفكار على قدر كبير من الأهمية من جانب مسؤولين فى الإدارة الأميركية ومن جانب باحثين فى مراكز دراسات مختصة بقضايا الشرق الأوسط عرفت دائماً بقربها من المؤسسات الحكومية وتعاونها معها كما أن الباحثين فيها يتنقلون دائماً وبصورة تناوبية بين وظائف داخل الادارة الرسمية. وبين هذه المراكز البحثية التى ترسم استراتيجيات السياسة الخارجية، وتنسق بصفة خاصة مع مجلس الأمن القومى والبنتاغون والمخابرات والخارجية .

وعلى سبيل المثال قال "أنطونى ليك "مستشار الرئيس "بيل كلينتون" لشؤون الأمن القومى فى خطاب فى جامعة هوبكنز فى نهاية ابلول/سبتمبر ١٩٩٣ أنه مع انتهاء الحرب الباردة وزوال خطر القوة السوفياتية صار بمقدور الولايات المتحدة التدخل فى الدول الأخرى بحرية كبيرة . ومعروف أن "ليك" يدعو لسياسة تدخلية فى العالم، مكرراً آراء وأفكار سلفه "زبجينو بريجنسكى" (مستشار الأمن القومى فى عهد الرئيس "جيمى كارتر" ١٩٧٧ - ١٩٨٠) وسياسة الرئيس "رونالد ريغان" الخارجية (١٩٨١ - ١٩٨٨) وتأتى منطقة الشرق الأوسط فى مقدمة المناطق التى يدعو هؤلاء المخططون الاستراتيجيون للتدخل فيها ، واجراء تغييرات ثورية جذرية فى نظمها الحاكمة وخريطتها الجيوبوليتكية، ويرى المراقبون العرب أن هذه هى المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التى تتبنى فيها أمريكا دعوات لإطاحة نظم تقليدية فى الشرق الأوسط ظلت دائماً حليفة لها وقريبة منها وفية لمصالحها البترولية والاقتصادية الأخرى والسياسية بصفة عامة .

وتتضمن المخططات الأميركية سيناريوهات أشبه بتلك التى كان قد شرحها الباحث البريطانى المتخصص بالشرق الأوسط "فريد هاليداى" قبل عقدين عن أساليب التدخل الأميركى فى كتابه الشهير **(قوس الأزمة)** أى تصعيد الأزمة إلى درجة الانفجار وخلق الذريعة للتدخل أو طلب التدخل من القوى المحلية . فالأميركيون يتحدثون اليوم مجدداً عن **(هلال أزمة)** يشمل المنطقة الممتدة بين الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى إلى الجزائر، وتتركز عقدة الأزمة فى الشرق الأدنى والخليج حيث تتنامى التيارات والحركات الاسلامية الراديكالية بسرعة مطردة ولا يخفى هؤلاء أن (الشرق الأوسط الجديد) سيكون مسرحاً لنفوذ أميركى ودور أكثر نشاطا بالتعاون مع اسرائيل أولاً، ثم

بالتعاون مع بعض أعضاء الناتو القريبين من المنطقة، ولا سيما تركيا واليونان وايطاليا واسبانيا والبرتغال .(٥٧)

والأهداف التى يحددها الاستراتيجيون للتدخل هى تعزيز دور وقوة اسرائيل فى المنطقة اقتصادياً وسياسيا فى المقام الأول، والحصول على البترول بشروط أكثر يسراً، من ناحية الأسعار أو من ناحية ضمان استمرار تدفقه فى المستقبل فى المقام الثاني، وفتح المنطقة أمام التطور الرأسمالى على قاعدة وقانون السوق الحرة فى الدرجة الثالثة، والغاء الترتيبات والبنى التى قام عليها النظام العربى الإقليمى فى الماضى، فى الدرجة الرابعة، وإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط فى الدرجة الخامسة والأخيرة .

ويرى هؤلاء المخططون فى الظروف العالمية (الانتقالية) الراهنة فرصة مواءمة لتنفيذ جراحة عميقة فى تكوين المنطقة إذ لا توجد قوة عالمية منافسة يمكنها استغلال الفرصة لصالحها أو مزاحمة أميركا، أما القوى الثورية المحلية والقوى المناهضة للولايات المتحدة، قومية أو اسلامية أو غيرها فلا تزال ضعيفة متفرقة ومشغولة بالمسائل الجزئية. لذا فلاخطر بالنسبة لأميركا من جراء دفع المنطقة إلى درجة من درجات الاضطراب والتفكك وإطلاق العنان لاسرائيل والنظم المحلية المرتبطة بها لعقد صفقات التسوية فى اطار ما يدعى بعملية السلام واعادة تشكيل الشرق الأوسط وفقا للأهداف المذكورة .

رابعاً: المفاوضات المتعددة الأطراف .

مثلت هذه المفاوضات مرحلة جديدة من مراحل تقدم أفكار ومشاريع التعاون (الشرق أوسطي)، وقدمت امكانية التعرف على هذه الأفكار بالنسبة لكل الأطراف المحلية والدولية بصورة رسمية وجدية، إذ لم تعد قضية التعاون الإقليمى، قضية نظرية مطروحة للنقاش ولا معروضة للمساومة، بل أصبحت عبر المفاوضات المتعددة الأطراف خطاً موازياً لمفاوضات التسوية الثنائية بين الدول العربية واسرائيل ،فهما يشكلان معاً السكة الحديدية لقطار السلام المرتقب !

لقد انفردت الدبلوماسية الأميركية عام ١٩٩١ بتنظيم (عملية السلام) على هذا النحو العجيب الذى لا سابقة له فى التاريخ السياسى للعالم على الإطلاق . ودعت إلى ايجاد محورين للمفاوضات منفصلين تماماً، الأول لبحث المسائل السياسية الخاصة بالصراع العربى الاسرائيلي، والثانى لوضع استراتيجية متقدمة من التعاون الاقليمى يضم دول الصراع ودولاً كثيرة أخرى من المنطقة والعالم تحت إدارة واشراف وتوجيه مباشرة من الولايات المتحدة .

ويدهى أن وجه العجب هنا، كما قال الباحث المصرى المعروف د "عبد المنعم سعيد" انه للمرة الأولى فى التاريخ يطلب إلى دول لازالت – حالة الحرب قائمة بينها رسمياً وفعلياً ولا يعرف ما إذا

كان سيمكن التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة للصراع ، وما إذا كان الطرف المحتل سيعيد الأراضى التى استولى عليها للأطراف الأخرى، يطلب إليها أن تجلس وتخطط لتعاون اقتصادى وثيق يصل إلى درجة الالتحام والاندماج(٥٨) ، والأغرب من هذا أن اسرائيل أصرت مقدما وأيدتها أمريكا على عدم الربط إطلاقاً بين المفاوضات السياسية الثنائية والمفاوضات المتعددة الأطراف أى أن تعثر المفاوضات الأولى التى تعتبر بدهيا ومنطقياً أساس العملية السلمية برمتها ، يجب الايوثر على مسيرة المفاوضات الثانية! وهو أمر لا يصعب ادراك مقاصده على أى شخص، فالمرابى اليهودى الشاطر (شايلوك) يريد قبض الثمن قبل أن يسلم البضاعة مع أن هذه البضاعة مسروقة من أموال الشارى كما هو ثابت فى محاضر الادارة العالمية ولكن أمريكا حامية حمى القانون العالمى والمبادئ والسلام ساندت موقف المرابى السارق . ذلك أن العملية من الأساس ، عملية فرض شروط الاستسلام الصهيونية على العرب ولا تكتفى هذه الشروط بما سرق سابقاً ولا بإضفاء الشرعية عليه ، ولكن تتضمن التنازل عن ممتلكات وأموال اضافية كثيرة ورهن المستقبل العربى لصالح اسرائيل والولايات المتحدة .

لقد افتتحت المفاوضات المتعددة الأطراف فى موسكو فى شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ بحضور ١٤ دولة عربية واسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وروسيا و١٨ دولة أخرى زادت فيما بعد حتى بلغت ٢٥ دولة أجنبية ، من أهمها : دول الاتحاد الأوروبى واليابان وكندا ودول شمال أوروبا والنمسا والصين، وانقسم المؤتمر إلى خمس لجان نوعية لمناقشة خمس قضايا أساسية ، هى التعاون الاقتصادى، المياه ، الحد من التسلح والأمن والبيئة ، واللاجئون. واعتبرت النتائج التى ستتوصل إليها اللجان مكونات النظام الشرق الأوسطى الجديد هذا فى الوقت الذى امتنعت فيه سوريا ولبنان وهما دولتان رئيستان من دول الصراع العربى الاسرائيلى ودول التفاوض السياسى مع اسرائيل، عن المشاركة فى المفاوضات المتعددة بأى صيغة من الصيغ قبل أن تتقدم المفاوضات على المسار السياسى، ويضمنا انسحاب اسرائيل من أراضيهما المحتلة (وهو ما لم يحصل حتى اللحظة).

١ - قضايا التعاون الاقتصادى

تقدمت اسرائيل إلى اللجنة المكلفة ببحث هذه القضايا بمجموعة كبيرة من الاقتراحات منذ بداية تشكيلها فى مطلع ١٩٩٢، وعرفت باسم مقترحات البروفيسور "يائير هرشفيلد" نسبة إلى صاحبها رئيس الوفد الاسرائيلى فى هذه اللجنة يومها .

وتضمن إلغاء المقاطعة العربية الاقتصادية لاسرائيل فوراً وبدون شروط سياسية وهو ما دعمته رئاسة اللجنة بقوة، ممثلة فى الاتحاد الأوروبى (الجماعة الأوروبية يومها) .

كما تضمنت المقترحات المشاركة فى البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية فى المنطقة وكذلك فى

تمويل البحوث التكنولوجية والعلمية وإعداد الكوادر وتدريب الفنيين وتوسيع أسواق المنطقة وفتحها وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية على الاستثمار فى المنطقة فى ظلال السلام، ولا سيما العائدات النفطية (العربية!) ووضع الحوافز لمشاركة صناديق التمويل الأجنبية فى مشاريع البنية التحتية والأساسية فى الشرق الأوسط وتأسيس صندوق اقليمى للتنمية فى الشرق الأوسط تساهم فيه الدول الغنية والصناعية الكبرى من العالم، إلى جانب دول النفط العربية . وكذلك إنشاء خطين للأنابيب لنقل الغاز من قطر إلى اسرائيل ومن مصر إلى اسرائيل وإنشاء خط أنابيب لنقل النفط من الخليج والسعودية إلى غزة والى حيفا، وبناء مصافى فى الميناءين. حفر قناة بين البحر الميت والبحر الأحمر .

بناء مصانع مشتركة لإنتاج السماد ومستلزمات الزراعة ومصانع أخرى للصناعات القطنية والصوفية (الملابس) وايجاد شركات مشتركة للسياحة (البيئية والخارجية). إنتاج وتسويق المواد الزراعية، التعاون فى إقامه شبكة طرق ووسائل مواصلات حديثة بين دول المنطقة بما فيها اعادة تشغيل خط الحجاز بين سوريا والجزيرة العربية عبر فلسطين المحتلة. ربط شبكات الكهرباء بين اسرائيل ومصر وسوريا والاردن ولبنان والتعاون فى توليدها واقامة مشاريع مشتركة لإنتاج المياه وتقاسمها .

وعلى المدى المتوسط اقترحت اسرائيل :

- إقامة بنك خاص بالبناء والإعمار فى المنطقة، مشابه للبنك الدولى تساهم فيه الدول الغنية .
- إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المنطقة على أن تكون بدايتها مقتصرة على اسرائيل والاردن والفلسطينيين .
- تشكيل الجماعة الاقتصادية الموحدة لدول الشرق الأوسط على مثال الجماعة الأوروبية المشتركة.

ومن ناحية أخرى يمكن الاستشهاد ببعض التصريحات الاسرائيلية التى تلقى مزيداً من الضوء على الأفكار والمشاريع التى تخطط لها الدولة اليهودية .

فقد قال "شمعون بيريز" : ***ستصبح اسرائيل العاصمة المالية والتجارية للشرق الأوسط فأنابيب الماء والبترول ستعبر المنطقة فى كل الاتجاهات وتتقاطع فى اسرائيل وكذلك الطرق والسكك الحديدية، وبين أوروبا والشرق الأوسط عبر اسرائيل .***

وقال "بيريز" :***ان تطبيع العلاقات مع الدول العربية سيؤدى إلى تحسين أداء الاقتصاد الاسرائيلى بنسبة ٥٠٪ فوراً .***

ولا يخفى الاسرائيليون أن (بلادهم) ستصبح يابان الشرق الأوسط أو سنغافورة . إذ بمجرد إلغاء

المقاطعة العربية ستتدفق عشرات بلايين الدولارات من رؤوس الأموال الغربية والأوروبية واليهودية كاستثمارات استراتيجية وستعمد الدول الغربية والصناعية أن تكون لاسرائيل الأولوية فى أية مشاريع أو استثمارات أو قروض تقدمها لدول المنطقة المختلفة وهى عملية بدأت مؤشراتها منذ الآن . فقد اشترطت الدانمارك (مثلاً) لتقديم قرض إلى مصر مخصص لتدريب المهندسين الزراعيين أن يتم هذا التدريب فى اسرائيل ! .

وتقدم الاتفاقية الاسرائيلية الفلسطينية بملاحقها وبروتوكولها ذات الطابع الاقتصادى صورة جلية عن الأهداف والمخططات والأبعاد الاقتصادية لمفهوم السلام الاسرائيلى على صعيد المنطقة العربية ومن الملاحظات الهامة هنا استجابة الجانب الفلسطينى وحماسته لمثل هذا التعاون الاقتصادى مع اسرائيل والموافقة على لعب دور الوكيل فى الأسواق العربية، وهو دور سيقوم على الترويج للبضائع الاسرائيلية مباشرة أو مداورة أى بترويجها كسلعة فلسطينية(٥٩) أما الدول العربية الأخرى فتتراوح مواقفها بين استجابة متمهلة أو بطيئة كالاردن، وبين استجابة حذرة ومشروطة كالدول الخليجية، واستجابة مؤجلة كسوريا ومصر وبعض الدول الأخرى إلى ما بعد تحقيق تقدم جوهرى فى المفاوضات السياسية. ولكن السمة العامة على المواقف العربية مجتمعة، هى فقدان الاستراتيجية والرؤية المستقبلية حتى فى مثل هذه القضايا المصيرية . وقد أطلق د "طه عبد العليم " على هذه الحالة وصف (اللاإرادية) !! فالدول العربية لم تعد خططاً أو مشاريع واقتصرت مشاركتها فى اجتماعات لجنة التعاون الاقتصادى على مناقشة ما يطرح عليها أو رفضه أو تأجيل البحث فيه . والمساهمة الوحيدة التى يجب أن تذكر فى هذا الصدد (بصرف النظر عن محتواها أو تقييمها) هى البرنامج الذى وضعه الفلسطينيون لإنماء وبالأحرى لتأسيس اقتصادهم (١٩٩٤ - ٢٠٠٠) وهو برنامج ينطلق من قاعدة الواقع الموروث أى المحافظة على علاقة التبعية للإقتصاد الإسرائيلى، وجل طموحه أن يصبح اقتصاداً وكيلاً للاستثمارات والمشاريع الاسرائيلية والأميركية والغربية فى المنطقة . ومن ناحية أخرى أشار "بيريز" إلى أن "أحمد قريع" المسؤول عن الاقتصاد فى منظمة التحرير أطلعه فى بداية مفاوضات أوسلو على مخطط اقتصادى لتنمية الشرق الأوسط كله، أثار اعجابه الكبير . ولكننا لم نعرف شيئاً عن هذا المخطط الإعجازى ، وحرمنا "قريع" من هذه النعمة، إذ يبدو أنه أعده لإطلاع الاسرائيليين فقط ولا شأن للعرب به !!

ومما يجدر ذكره هنا أن الدول الأخرى المشاركة فى عمل اجتماعات لجنة قضايا التعاون الاقتصادى تقدمت بورقات أو اقتراحات أهمها ما قدمته رئاسة اللجنة أى الاتحاد الأوروبى إذ اقترحت إلغاء المقاطعة العربية لاسرائيل فوراً كخطوة من خطوات بناء الثقة على طريق التسوية السياسية ووعدت بتقديم أموال للمساهمة فى خطط تنمية الشرق الأوسط بالتنسيق مع أمريكا وأشارت إلى أن هذه

التنمية يجب أن يكون هدفها تحقيق (الاندماج الاقتصادي) بين جميع دول المنطقة .

وقدم البنك الدولى ثلاثة برامج تدعو للتكيف الهيكلى والخصخصة على أوسع نطاق فى دول الشرق الأوسط وزيادة الاعتماد على دور القطاع الخاص والرساميل المحلية، وتوسيع التبادل التجارى وتشجيع الاندماج فى الاقتصاد العالمى وحرية انتقال الأموال والسلع واجراء اصلاحات جذرية للمشاكل المطروحة على مستوى المنطقة كالمياه والكهرباء والتصحر والبيئة وإصلاح الهياكل الإقتصادية وإعداد الطاقات البشرية إعداداً جديداً واقترح إنشاء معاهد تدريب مشتركة ومشروعات موحدة للبنية التحتية وألح على ضرورة اجراء برامج التنمية وعمليات الاصلاح بصورة منسقة على صعيد كل دولة لوحدها وعلى صعيد المنطقة جماعيا(٦٠) أما الولايات المتحدة ، فقد تقدمت بأفكار واقتراحات كثيرة على عدة مستويات ، فمن ناحية أولى أشرف نائب الرئيس آل غور على دراسات عديدة من مراكز البحث الأميركية والجامعية تعبيراً عن اهتمام الادارة على أعلى مستوياتها . واستضافت جامعة هارفارد الشهيرة بأهمية أبحاثها وعلاقاتها بالادارة الحكومية، باحثين من اسرائيل والاردن وفلسطين إضافة لباحثين أمريكيين، وضعوا مجتمعين تقريراً صدر فى منتصف ١٩٩٣ (قبل انجاز اعلان المبادئ!!) يرى ان اقتصادات اسرائيل والاردن والفلسطينيين، قابلة للاندماج بسرعة ملحوظة، وأن هذه الأطراف ذات أسواق أصغر من أن تقام فيها تنمية منفردة وقال التقرير إن الاندماج بين هذه الاقتصادات سيتكامل مع الاندماج فى مشروعات اقليمية كما قدم التقرير خطة للتجارة والتنمية يراها نقطة انطلاق لعصر اقتصادى جديد فى الشرق الأوسط إذ لابد أن تنضم إليها فى مرحلة تالية، مصر وسوريا ولبنان .

ويطرح التقرير فكرة إنشاء بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية MEBCO لتنمية المشاريع والبرامج المشتركة فى المنطقة .

والملاحظة الختامية فى هذه الفقرة هى أن جميع الاقتراحات والتصورات التى قدمتها الدول والمنظمات الغربية والأوروبية تتطابق والخطط الاسرائيلية فى اتجاه وشكل مشروعات السلام الاقليمية فى الشرق الأوسط مما يعكس وحدة الرؤية للمستقبل ووحدة الموقف الاسرائيلى الغربى بشأن كل ما يطرح على العرب .

٢ - موارد المياه فى الشرق الأوسط

الحقيقة التى باتت تفرض نفسها فرضاً تتمثل فى أن المشرق العربى بأسره يعانى أزمة مياه حادة تتضافر معها عوامل أخرى فتضاعف من حجم المخاطر الناشئة عنها ، ومن أهم هذه العوامل الارتفاع الكبير فى الزيادة السكانية، ثم عمليات مكافحة التصحر، وعمليات التوسع فى الزراعة لمواجهة الأزمة الغذائية المتفاقمة أيضاً. وقدر الخبراء أنه لا يكون بعيداً اليوم الذى تصبح فيه قطرة الماء فى

هذه المنطقة تساوى قطرة البترول، بل قد تساوى قطرة الدم .

إذ أن عدم حل هذه الأزمة الطبيعية سيفتح أبواب المنطقة على نوع جديد من الحروب للاستيلاء على المياه، وقد ظهرت بوادر هذا الاحتمال فى الصراع السورى التركى حول اقتسام مياه الفرات . وهناك خبراء كثيرون يعتقدون أن عدوان اسرائيل عام ١٩٦٧ على الدول العربية هدفه سرقة المياه، وكذلك احتلال جنوب لبنان، ولنفس السبب يعزى تمسك اسرائيل فى أراضى الضفة الغربية. وتقدر حجم المياه العربية التى تسرقها اسرائيل سنوياً بـ ٢را بليون متر مكعب تأتى من نهر اليرموك ونهر الاردن ونهر الليطانى اضافة للينابيع الجوفية فى الضفة الغربية وثمة تقديرات أخرى أن اسرائيل تخفى أزمتها الفعلية من المياه، أى كمية المياه التى تنقصها وإن كانت تقدر بنصف بليون متر مكعب، وسوف تزداد هذه الحاجة بسبب الهجرة المكثفة لليهود من روسيا وشرق أوروبا إلى اسرائيل، إضافة إلى توسع اسرائيل فى الزراعة، فضلاً عن أن استهلاك الفرد الاسرائيلى أصلاً مرتفع ويبلغ ثمانية أضعاف ما يستهلكه الفرد فى دول الشرق الأوسط الأخرى!

ولكن مالا تخفيه اسرائيل أنه لابد أن تشترك دول المنطقة فى معالجة أزمة المياه والا فإنها ستستولى على أنهار الدول المجاورة لسد حاجتها !

وتقترح اسرائيل عدداً من الحلول والبرامج طرحتها فى اجتماعات لجنة المياه ضمن المفاوضات المتعددة الأطراف، كما طرحتها فى دراسات أكاديمية منذ سنوات، أبرزها على الاطلاق كتاب "اليشع كالى" وهو أهم المتخصصين الاسرائيليين فى المياه (المياه والسلام وجهة نظر اسرائيلية).

وترى اسرائيل أنه لابد من إنشاء هيئة ذات سلطة إقليمية للإشراف على المياه فى دول المنطقة تضع خططاً للاستخدام الأمثل للماء ولتوزيع الحصص ، ووضع حلول وبرامج على المدى الطويل، وكذلك ترى تغيير المحاصيل الزراعية فى المنطقة بما يتلاءم وأزمة المياه بحيث يتم استبعاد المحاصيل التى تحتاج لرى كثيف كالقطن، كما تقترح اعادة تنقية مياه الصرف الصحى واستخدامها بدل إهدارها .

وعلى المدى المتوسط تقترح اسرائيل زيادة موارد نهر الاردن عن طريق انشاء سد على نهر اليرموك، وإقامة سد آخر على نهر الحاصبانى ،والتعاون بين لبنان واسرائيل لاقتسام الماء وتوليد الكهرباء من نهر الليطانى .كما تقترح إنشاء مشروع لتحلية مياه البحر من خلال قناة بين البحر الأحمر والبحر الميت .(٦١)

أما على المدى البعيد فاسرائيل تتطلع إلى مياه نهر النيل ، وتطالب بجر فرع منه لرى سيناء والنقب، كما تتطلع إلى مياه الفرات وتقول أنه يجب إعطاءها حصة منه لأن ما يحصل عليه العراق من هذا النهر فائض عن حاجته ، وترى أنه بالإمكان إعطاء سوريا حصة زائدة من أنهار جنوب سوريا

بمقابل تعويض سوريا فى نهر الفرات على حساب العراق !!

وجدير بالذكر أنه عدا الاقتراحات الاسرائيلية، تقدمت تركيا مجدداً بمشروعها الذى كان الرئيس الراحل " تورجوت أوزال" قد ابتكره وأطلقه منذ عام ١٩٩٠ وهو الذى كان سمى بمشروع أنابيب السلام القائم على مبادلة المياه الفائضة من تركيا إلى دول الشرق الأوسط مقابل حصولها على النفط. والاقتراح التركى الذى تسانده أمريكا بقوة لأنه يضمن دمج تركيا فى اطار الشرق الأوسط وإعطائها دوراً مفصلياً فى نظامه الأمنى والسياسى، ينص على مد شبكة أنابيب ضخمة من أراضيها إلى سوريا فالاردن فاسرائيل ومنها إلى دول الخليج والسعودية وتقدر تكلفة المشروع بما يزيد عن ٢٠ بليون دولار!!

أما بعض الدول العربية، فقد تقدمت باقتراح يركز على حل مشكلة المياه باعتماد وسيلة تحلية مياه البحر. وهى وسيلة جربتها عمان ودول الخليج العربية جزئياً لكن التوسع فى هذه الطريقة يتطلب تكنولوجية تستخدم الطاقة النووية وهو ما تعارضه اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لكى لا تستفيد الدول العربية من هذه الطاقة لأغراض أخرى مستقبلاً .

٣ - لجنة الأمن والحد من التسلح

نظراً إلى حساسية موضوع عمل هذه اللجنة، وارتباطه الوثيق بالصراع العربى - الاسرائيلى، فإن التقدم فى عملها لا يزال أبطأ من اللجان الأخرى كافة ويقتصر التقدم الذى أحرزته على الاتفاق الذى حصل منذ بداية تشكيلها على تقسيم مراحل عملها إلى أربع : الأولى ، مرحلة أولية يتم خلالها التعرف على مطالب واقتراحات كل دولة من دول الصراع بشأن مستقبل العلاقات والإجراءات فى مجال الأمن والحد من التسليح، والثانية ، تبدأ حين يحدث تقدم فى مسيرة المفاوضات السياسية (الثنائية) ويتم خلالها اتخاذ مبادرات لبناء الثقة، مثل وضع تدابير تكفل منع حدوث هجوم مفاجئ من كل الأطراف . وقيام الدول الموردة للأسلحة بالامتناع عن بيع أسلحة متقدمة لدول الصراع، والثالثة، تبدأ بعد حدوث تقدم كبير فى المفاوضات الثنائية وخلالها يتم البحث جديا باجراءات ضبط الأسلحة وازالة أسلحة الدمار الشامل ، وزيادة مبادرات وخطوات بناء الثقة فى الجانبين ، والمرحلة الرابعة ، عمليات وتدابير واسعة وشاملة لإقامة نظام جديد للأمن وخفض التسلح التقليدى وتقليص الجيوش وإزالة أسلحة الدمار الشامل (من الجانب العربى فقط) وإقامة منطقة (تشمل الشرق الأوسط كله) منزوعة السلاح النووى .

وخلال اجتماعات اللجنة عقدت ندوات على مستوى الخبراء والباحثين لمناقشة المسائل والقضايا التى تتفرع عن العنوان الرئيسى أوضح فيها كل طرف وجهات نظره فى مستقبل السلام على المدى القصير، وعلى المدى البعيد واقتراحاته ومطالبه بهذا الشأن .

ويمكن التعرف على الآراء الاسرائلية على النحو التالى :

- يجب وقف تزويد الدول العربية (كافة) بالسلاح المتقدم نظراً إلى أنها متفوقة على اسرائيل فى الأسلحة التقليدية .
- فرض رقابة على أسلحة الصواريخ العربية ذات المدى المتوسط والطويل (القادرة على بلوغ أهداف اسرائيلية) كمرحلة أولى قبل ازالتها تماماً .
- تجريد الدول العربية من الأسلحة الكيماوية .
- تقليص حجم الجيوش العربية بنسبة عالية حتى تمحى امكانياتها على مباغتة اسرائيل فى أى هجوم .
- إن اسرائيل يمكن أن تجارى الدول العربية فى مجال واردات الأسلحة الحديثة وتخفيض الأسلحة التقليدية، لكنها لا تستطيع قبول أى تخفيض فى ترسانتها النووية قبل تحقيق السلام فعلياً وقيام النظام الشرق الأوسطى الجديد ونظام الأمن الجماعي، واستقرار هذا النظام.

وطرحت الدول العربية بالمقابل آراءها حيال المسائل السابقة، ويمكن ايجازها على الشكل الآتى :

- إن التسلح العربى كمى أكثر منه نوعى ولايمكن وضع كل الأسلحة العربية فى خانة واحدة واعتبارها موجهة ضد اسرائيل لأن هناك صراعات ونزاعات مع دول عديدة غير اسرائيل.
- إن الدول العربية لا تقبل أى تخفيض فى حجم جيوشها وأسلحتها قبل حدوث تقدم حقيقى فى عملية السلام يتمثل فى التزام اسرائيل بقرارات الشرعية الدولية واعادة الأراضى المحتلة إلى الدول العربية
- لإنشاء منطقة منزوعة السلاح فى الشرق الأوسط وإزالة أسلحة الدمار الشامل لابد أن تقوم اسرائيل أولاً بتوقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإزالة ما تملكه منها .
- إن الدول العربية تقبل بقاعدة عدم التوازن فى اجراءات الحد من التسلح لصالح اسرائيل، ولكن على ان يبدأ سريان هذه القاعدة بعد التوصل إلى السلام .
- الدول العربية توافق على أن تكون أية أراض تنسحب منها اسرائيل منزوعة السلاح وخاضعة لنظام الإنذار المبكر .
- الدول العربية موافقة أيضا على تقديم بعض المبادرات من جانبها بهدف بناء الثقة ولكن ليس قبل الوصول إلى اتفاقيات سلام .(٦٢)

أما المدى البعيد فاسرائيل تفكر فى تحويل الشرق الأوسط الى منطقة ذات أمن اقليمى يتمحور حول نمطين من الالتزامات المتبادلة : أمة - أمة، وأمة - منطقة حسب تعبير "شمعون بيريز" فى كتابه المشار إليه سابقا .

ويشدد "بيريز" والاسرائيليون عموماً على ضرورة وضع نظام رقابة صارم على واردات السلاح من الخارج إلى المنطقة وكذلك على تصنيع السلاح بكل فئاته ، وعلى تخفيض الجيوش وإعادة هيكلتها بطريقة تتحول مهماتها من الوظيفة الحربية الهجومية، إلى الوظيفة الأمنية فى أدنى درجاتها . وتطالب اسرائيل أيضا بالتعاون الأمنى لمكافحة التيارات المتطرفة على مستوى المنطقة كلها، واقامة تدريبات ودورات وأبحاث مشتركة بين دول المنطقة ومؤسساتها العسكرية والأمنية !

٤ - قضايا البيئة

عقدت لجنة البيئة اجتماعات وندوات ربما فاقت أي لجنة أخرى، وذلك لسهولة الاتفاق على المشاكل البيئية، ولتقارب وجهات النظر حول هذه المشاكل ويمكن التعرف على أهم الآراء والاقتراحات التى قدمتها الأطراف على النحو التالى[٦٣] :

١ - اسرائيل

اقترحت إقامة مشروع لمكافحة التصحر، وافقت عليه ست دول عربية (مصر، تونس، الجزا عمان ، الاردن، فلسطين) واتفق لتنفيذه على إنشاء هيئة تنسيقية وشبكة اتصال وتعاون بين الأ المختصة فى الدول المعنية (مع اسرائيل) وقرر البنك الدولى اقامة صندوق خاص برأسمال (٨ - مليون دولار) لتمويل بحوثه التى تشمل إدراة وتنمية المزارع والمراعى الحيوانية، وتنمية الم المائية، معالجة الأراضى المالحة ، وتطوير الغابات، وتطوير المياه النباتية فى الأراضى الصحراوية

٢ - الدول العربية

اقترحت مصر إنشاء مركز تنسيق اقليمى للكوارث البحرية واستعدادات الطوارئ ، واتفق انشاء مراكز طوارئ فى العقبة ونويبع وتقوية مركز إيلات واتفق على خطط عمل مشتركة المشرفة على خليج العقبة وقدم البنك الدولى دراسة خاصة بها .

اقترح الفلسطينيون اقامة بنك معلومات عن البيئة فى الضفة الغربية وقطاع غزة وتعهدت بإجراء مسح بيئى للضفة والقطاع كما تعهدت النمسا بتمويل البنك .

أثارت الدول العربية المشاركة مجتمعة قضية امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية باعتبارها خطر كبير على البيئة، من ناحية التجارب وتصريف النفايات، ومن ناحية احتمالات وقوع أ حوادث فى المصانع النووية الاسرائيلية .

وقد حاولت اسرائيل رفض مناقشة هذا الموضوع الحساس بدعوى انه غير وارد فى جد اللجنة . ولكنه نوقش بصورة غير رسمية فى نهاية المطاف كحل وسط بين الجانبين .

وأثارت الدول العربية مرة ثانية مسألة التجارب والعمليات العسكرية التى تسبب أضر للبيئة وطالبت مصر صاحبة الاقتراح بالتزام دول المنطقة بسياسات واجراءات عملية لـ

النفايات وضمان دفنها بطريقة سليمة وداخل الدول المنتجة لها نفسها .

واقترحت الدول الأجنبية المشاركة فى أعمال لجنة البيئة التوصل إلى وضع قواعد قانونية لحماية البيئة تلتزم بها الدول الشرق أوسطية أيضا فيما يخص منطقتها وبيئتها .

أما على المدى البعيد بعد تحقق السلام الموعود، فالاسرائيليون يتحدثون عن برامج طموحة لتحويل الصحارى إلى أراض خضر، وتنظيف البيئة والبحار من التلوث ،ويتحدثون عن إمكاناتهم الرائدة فى مجال علوم البيئة والزراعة وبحوثهم المتقدمة فى هذه المجالات .

٥ - لجنة قضايا اللاجئين

مع أن قضية اللاجئين قضية إنسانية بالدرجة الأولى ، فإنها اكثر القضايا التى ستكون موضع إجحاف وظلم، فقد نشأت على اثر قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ بطرد الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطينى من بلاده، ثم تكرار هذه الجريمة البشعة عام ١٩٦٧، إضافة لآلاف المبعدين والمشردين والفارين من العسف الاسرائيلى المستمر والتمييز العنصرى إلى شتى بقاع الدنيا وأربع جهات الأرض حتى لم يعد هناك بلد واحد لا يعيش فيه فلسطينيون . وأصدرت المنظمة الدولية منذ عام ١٩٤٨ قرارات تكفل باسم المجتمع الدولى والشرعية حق هؤلاء اللاجئين بالعودة إلى ديارهم وأوطانهم مع تخييرهم بين التمسك به أو القبول (الرضائى) بالتعويض المادى المناسب بدلاً من العودة . كما أقامت المنظمة العالمية، وكالة خاصة للعناية باللاجئين الفلسطينيين وتوفير الحد الأدنى من مقومات الحياة والغذاء والتعليم لهم مارست مهمتها فى أعقد الظروف منذ اغتصاب فلسطين إلى اليوم .

وحسب مصادر (معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى) فإن العدد الإجمالى للشعب الفلسطينى يبلغ ٥.٥ مليون نسمة، يبلغ عدد المهجرين واللاجئين منهم ٤،٤ مليون نسمة. وقد تمسك هؤلاء اللاجئون الذين يعيش معظمهم فى الاردن (مليون نسمة) وسوريا (٧٠٠ الف) ومصر (٤٠٠ ألف) وأوروبا وأمريكا (٣٥٠ ألفاً) ودول الخليج العربى والسعودية والعراق (نصف مليون) ولبنان (٣٥٠ألفاً)بحقهم فى العودة طوال هذه السنين المديدة بل وأورثوا أبناءهم أمل العودة ، وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية التى قادت الكفاح الثورى المسلح والسياسى منذ عام ١٩٦٥ ، ممثلة فى الدرجة الأولى للاجئين الفلسطينيين والمهاجرين فى الخارج ، ولا سيما سكان المخيمات فى الاردن وسوريا ولبنان الذين ظلوا يعيشون (فى المخيمات الخاصة والمؤقتة) تعبيراً عن إصرارهم وتصميمهم على العودة . ونظراً لحساسية مشكلة اللاجئين وجوهرها الانسانى - السياسى إضافة لتعقدها، فإن أى جهة أو محاولة تتناول الصراع العربى - الاسرائيلى أو القضية الفلسطينية بهدف تسويتها، لا يمكنها القفز عليها .

ولذلك كانت مشكلة اللاجئين فى صلب القضايا والاشكاليات الإقليمية التى وضعت للمناقشة

والمعالجة على جدول المفاوضات المتعددة الأطراف ، إضافة إلى حتمية طرحها وتناولها فى إطار المفاوضات السياسية الثنائية بين اسرائيل والفلسطينيين ، وكذلك بينها وبين الاردن إلا أن هذا التصنيف فى إطار المفاوضات المتعددة يعكس فى الوقت نفسه رغبة الدولة اليهودية تجنب بحث هذه القضية ورفض أى حل لها على أساس مبدأ حق العودة، إذ أن هذا التصنيف بجانب قضايا البيئة والمياه، يجعلها وكأنها مشكلة طبيعية أو مشكلة من مشكلات الطبيعة، مع أنها مشكلة سياسية ناتجة عن اغتصاب فلسطين وسياسة التهجير والطرد الجماعى للفلسطينيين من أراضيهم وبيوتهم .

وقد استبقت اسرائيل المفاوضات وأكدت أنها لن تقبل عودة الفلسطينيين إلى اسرائيل مهما كانت الظروف لأن ذلك من شأنه تعكير الصفاء الدينى اليهودى لمجتمع اسرائيل، وهو ما لا يمكن قبوله على الاطلاق .

وعندما بدأت لجنة اللاجئين اجتماعاتها ، تهربت اسرائيل من حضور اجتماعاتها أحياناً بحجج وذرائع مختلفة ولكن السبب الحقيقى لذلك مفهوم . والجدير بالاشارة أن اسرائيل لم تتغيب عن حضور أى اجتماع لأى لجنة أخرى فى حين ان الدول والأطراف العربية غابت بصورة عشوائية عن اجتماعات اللجان كافة باستثناء هذه (عدا مقاطعة سوريا ولبنان الدائمة للمفاوضات المتعددة الأطراف) .

وفى صفقة أوسلو وما نتج عنها من اتفاق محدود بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل،تجاهل الطرفان قضية اللاجئين، وتجنبا الخوض فيها لاستحالة الاتفاق عليها وعدم إمكان القيادة الفلسطينية التنازل عن (حق العودة) لملايين الفلسطينيين لاعتبارات كثيرة، فتم تأجيل البحث فيها إلى المفاوضات النهائية لاحقا .

ومن الواضح أن الولايات المتحدة الأميركية تساند اسرائيل فى موقفها من حق عودة الفلسطينيين أى ضرورة ايجاد حل بديل غير العودة إلى فلسطين فهى رفضت التصويت إلى جانب القرار السابق الصادر عن الأمم المتحدة وذلك فى اجتماعات الجمعية العمومية لعام ١٩٩٣ .

وعلى هذا فمناقشات اللجنة التفاوضية تناولت أفكاراً واقتراحات لتوطين الفلسطينيين فى البلدان التى يعيشون فيها ومنحهم جنسياتها باستثناء لبنان بسبب هشاشة تركيبته الطائفية والديمغرافية، حيث يجرى الضغط (من تحت الطاولة) على العراق ليقبل فلسطينى لبنان المسلمين كأحد الشروط غير المعلنة لرفع الحصار المفروض عليه منذ أزمة الخليج .

وتقترح اسرائيل فى هذا الصدد (تحسين) ظروف معيشة هؤلاء اللاجئين ورفع مستويات معيشتهم وصحتهم وسكنهم فى المخيمات . ولكن ليس من باب الشفقة والاحسان بقدر ما هو من باب إزالة أسباب نمو الفئات الثورية (المتطرفة) ،الذين يمارسون (الارهاب) ضدها .

وقبلت اسرائيل عودة جزء من فلسطينى الضفة الغربية المهجرين عام ١٩٦٧ إلى بيوتهم فى

منطقة الكيان الفلسطينى والحكم الذاتى على أن لا يزيد هذا العدد عن ٢٠٠ الف شخص (بينما العدد الاجمالى لهؤلاء يبلغ نحو ٧٠٠ ألف) كما وافقت على لم الشمل لبعض العائلات بصورة افرادية فى أراضى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ أى الخاضعين للقانون الاسرائيلى .

وشجعت إسرائيل تجميع أكبر قدر من الفلسطينيين الذين يريدون العودة فى الاردن، باعتبار هذا سيكون مرتبطاً بالكيان الفلسطينى والدولة العبرية .

وتقترح الدول الكبرى المشاركة فى عمل اللجنة جمع تبرعات سخية من العالم لإنفاقها على توطين وتعويض الفلسطينيين فى بلاد الشتات .

ومع ذلك فالآمال بإمكان حل هذه الإشكالية المعقدة ضعيفة ومحدودة ، فالزعامة الفلسطينية لن تستطيع المجازفة بقبول ما يعرض عليها والدول العربية المضيفة تخشى من النتائج السياسية والاجتماعية لتوطين وتجنيس الأعداد الكبيرة منهم. واسرائيل لن تقبل اعادتهم مطلقا ، والدول الغربية لن تفرض على اسرائيل ما لا تطيقه !

فالشعب الفائض فى منطقة الشرق الأوسط، سيظل فائضاً رغم توفر ما يسمى بالكيان الفلسطينى المتمتع بسلطة الحكم الذاتى .

الجزء الثانى

رؤية عربية تحليلية

" عالم عربى تحكمه ثلاث قطرات : قطرة بترول، وقطرة دم وقطرة ماء . والقطرات الثلاث لا تمتزج!
وعالم عربى تحكمه مجموعة من العقد وهذه العقد لاتحل ولا تنفرج !
وعالم عربى تحكمه مؤثرات تهب عليه من خارجه وتدفع أشرعته إلى أى اتجاه تريد " !

محمد حسنين هيكل

إن أول ما يسترعى الانتباه، ثم يستدعى الاهتمام والتفكير فى مشروع السوق أو النظام الشرق الأوسطي، أنه فكرة خارجية بدرجة كبيرة ، حتى وإن كان بعض دول المنطقة قد ساهم فى طرحه أو الدعوة إلى بعض عناصره (كالاقتراح التركى الشهير لمشروع أنابيب السلام) أو أن تكون بعض شرائح النخبة الفكرية والسياسية (العربية) تحمست له، فذلك لا يغير شيئاً فى حقيقة أن الفكرة أجنبية ، وقديمة ، اقترنت بالغزو الصهيونى لفلسطين منذ بداية القرن العشرين، وبالنفوذ الأميركى الامبريالى فى الشرق الأوسط، بعد الحرب العالمية الثانية بصورة مشتركة .

ويسترعى الانتباه أيضا أن الفكرة ليست مطروحة للنقاش والإختيار الحر على دول وشعوب المنطقة وبالتحديد الشعوب العربية، بل هى مفروضة عليهم فرضاً فى هذه المرحلة . وتجرى عملية تغليف الإكراه بوسائل وأفكار وعائية واعلانية خداعة، كالإدعاء أن إقامة النظام الشرق الأوسطى هى المدخل التاريخى إلى الديمقراطية ومفاهيم حقوق الانسان فى الوطن العربى وأنها نتيجة من نتائج السلام وضمانة لاستقراره واستمراره، والشرط اللازم لحل مشاكل وأزمات المنطقة وتوفير أسباب الرفاه والرخاء . لكن الثقافة الاعلانية والترويج على الطريقة الأميركية لن تستطيع إخفاء عنصر

الإكراه والإخضاع فى السياسة الأميركية - الاسرائيلية الساعية لفرض النظام المذكور على العرب . فقد هددت واشنطن منذ عام ١٩٩٠ معارضى مبادراتها لتسوية المشكلة الفلسطينية والصراع العربى - الاسرائيلى ووصفتهم بمناهضى السلام، وأنصار الإرهاب، وقد ضاعفت من التركيز على هذه الأوصاف ومن تهديداتها بعد الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى عام ١٩٩٣، وأصبح أى معارض له، مناهضاً للسلام بصفة مطلقة وعامة .

وبات كل من يدعو أو يحفز على الكفاح المسلح أو الجهاد ضد الاحتلال الاسرائيلي، متطرفاً وارهابياً يجب عزله وقمعه. وشملت هذه التهديدات الدول والمنظمات والأحزاب بما فيها الانتفاضة الفلسطينية نفسها أو حركة حماس . وجاء فى سياق التهديدات والاجراءات التمهيدية لوأد حركة القوى المناوئة للمشاريع المطروحة، الإصرار على فرض العقوبات على ليبيا، وعزلها عربيا ودوليا واستعمال سياسة العصا الغليظة على العراق والتهديد باستمرار عزله وحصاره فترة طويلة والانذار بتقسيمه ، وكذلك التهديدات المبطنة إلى سوريا . ولا تقتصر هذه الرسائل المشفرة على الدول الراديكالية أو التى عرفت فى الماضى بعدم مسايرة الخط الأمريكى، وانما تشمل أيضا الدول العربية التى انتهجت سياسة مرتبطة بالمصالح الأميركية تقليديا. فقد صدرت عن مستشار الأمن القومى "انطونى ليك" انذارات مبطنة إلى كل الدول العربية ، بما فيها بل على رأسها دول الخليج والمملكة السعودية وهو مالم يحدث من أى مسؤول أميركى فى الماضى أبداً وقال "ريتشارد أرميتاج" وهو مساعد وزير دفاع سابق أن الإدارة الحالية (فى عهد كلينتون) تنتقد الدول العربية كلها بسبب غياب الديمقراطية، ولكنها فى الوقت نفسه تخاف من حدوث التحول الديمقراطى،لأنه سيغير النظم الموالية لها بنظم معادية لسياستها تجاه القضايا العربية ولذلك ، رأت من الأفضل دعم المصالحة الاسرائيلية الفلسطينية لأن من شأنها خلخلة النظم والبنى والأوضاع فى البلدان العربية كافة . وأضاف "أرميتاج" بما معناه أن الاتفاق الاسرائيلى - الفلسطينى، سيكون نواة التغيير الشامل فى استراتيجية يمكن تسميتها (استراتيجية التدخل والتوسع الديمقراطى) .(٦٤)

وظهرت فى الصحافة الأميركية والأوروبية فى هذه الفترة مقالات وتعليقات كثيرة مفادها أنه لا يمكن ضمان السلام فى الشرق الأوسط إلا بنقل هذه المنطقة إلى عصر جديد، ودمقرطتها على الطريقة الغربية (أى إجبارها على اتباع الديمقراطية الغربية) .

ومن جانبها حذرت اسرائيل أنه مالم يعم السلام المنطقة ، وتشترك دولها كافة فى نظام شرق أوسطى يواجه التحديات البيئية والاجتماعية والإقتصادية المتفاقمة فإن المنطقة ستنفجر وتتحطم على رؤوس الجميع عرباً واسرائيليين . ويقول زعماء اسرائيل أنه لا بديل عن المشروع المطروح، سوى الحروب المدمرة خصوصاً بعدما دخلت الأسلحة النووية والكيماوية والصورايخ بعيدة المدى إلى ساحة

الصراع وهى أقوال تنطوى على تهديدات ظاهرة . بل أن "شمعون بيريز" أفصح فى كتابه عن الشرق الأوسط الجديد أن الفضل لانطلاق عملية السلام والانتقال إلى مرحلة التعاون والتفاعل مع العرب يعود إلى امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية. اذ بدونها لا شيء (يقنع) العرب بحق الدولة اليهودية فى الوجود وفى رفع المقاطعة عنها .. الخ .

وأقل درجات التهديد فى (الخطاب الشرق أوسطى) واكثرها دبلوماسية ورقة القول : ***أن مشروع السوق الشرق الأوسطية ، لا بديل له وأنه مقدور على العرب القبول به والتفاعل معه بحكم كونه جزءاً من التحولات العالمية والكونية وخاصة التحولات الاقتصادية .*** (٦٥)

ازاء هذه المعطيات وسواها كثير فى التطورات المكثفة والمتسارعة خلال السنوات الأخيرة التى أعقبت أزمة الخليج وبدء مسيرة التسوية ، يمكن القول بكل موضوعية ورصانة أن العرب وطناً وأمة، ليسوا مدعوين كطرف إلى النظام الشرق الأوسطي، ولا يشكلون طرفاً أو عاملاً فى تصميمه وهندسته واقامته، ولكنهم مجرد (موضوع) أو (مادة) لهذا النظام أو المشروع، سوف يتشكل منهم ومن بلدانهم وثرواتهم، شاءوا أم أبوا .

وهل يمكن للمرء مهما تجرد من هواجسه ونوازعه، ومهما تمسك بالعقلانية والتفكير العلمى أن ينكر أن المشروع المذكور ما هو إلا حلقة متكررة فى سلسلة تاريخية بدأت منذ قرنين، عندما انطلق الاستعمار الأوروبى للاستيلاء على بلاد الجنوب بصفة عامة، وعلى الوطن العربى والعالم الاسلامى بصفة خاصة ؟ هل يمكن إنكار أن المفاهيم والأفكار التى يستبطنها مشروع الشرق الأوسطية ، صورة أخرى من مشاريع الهيمنة والسيطرة الامبريالية السابقة التى استهدفت دائماً نهب الثروات والاجهاز على مقومات وجود العرب والمسلمين وتدمير ثقافتهم وهويتهم وتحويلهم إلى شعوب مستلبة وممسوخة تقلد الأوروبيين فى أنماط حياتهم وعملهم وانتاجهم وتفكيرهم وتربط مصيرها بمصالحهم، وترهن حيواتها وامكاناتها لرغباتهم ؟؟

الحق أنه لا يمكن النظر إلى المشروع المعروض إلا من هذا المنظور ..

فالاستعمار الغربى عينه، فى عهده الأميركى يعيد انتاج أدواته وأساليبه ويعيد تجديد طروحاته ومقولاته عن الحداثة والتقدم والعصرنة، والمهمة أو الوظيفة الرسالية للغرب فى تحضير وتطوير الشعوب البربرية والمتخلفة التى ترزح تحت نير الميراث الشرقى الدينى الاستبدادى المعادى بطبيعته للتنوير والعلمانية والديمقراطية وكرامة الانسان !

ولا يمكن إلا للسذج الفصل بين السياسة أو الدبلوماسية التى تتبعها واشنطن منذ بداية الثمانينيات (الحقبة الريغانية) والمعتمدة على القوة والتدخل السافر بالوسائل العسكرية والنظريات الاستشراقية والامبريالية والعنصرية التى تطفح بها الجامعات والمؤسسات والمعاهد الرصينة فى هذه

الفترة كنظرية نهاية التاريخ للأمريكى "فوكوياما"، والتى ترى أن الرأسمالية والديمقراطية أبدية للرشد الانسانى والعالمى، وتجعل منها ديانة عقلية غير سماوية . ونظرية صراع الحضارات "لصمويل هانتيجتون" التى تتمحور، حول فكرة حتمية الصدام بين أمم الحضارة الغربية المتقدمة وأمم الحضارة الاسلامية والكونفوشيوسية ذات الطبيعة الهمجية والعدوانية . ونظرية هلال الأزمة التى طرحها ويستمر فى طرحها حتى اليوم "زيجنيو بريجنسكى" وزملاؤه فى المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية (لندن) والتى تقوم على فكرة ***أن العدو الجديد للغرب والديمقراطية بعد انهيار الشيوعية، هو الاسلام.***

جميع هذه النظريات والأطروحات الفكرية تتقاطع فى محور واحد ، هو التهديد الاسلامى للغرب وأزلية التناقض بينهما وحتمية الصراع وضرورة الاقدام على عمل استباقى لإخضاع المسلمين اليوم قبل الغد. وهذه الأفكار المسطحة والمعلبة تشغل الرأى العام فى الغرب بكل فئاته ومستوياته، الجماهير والصفوة على حد سواء، الاقتصاديون والعسكريون والفلاسفة فى آن واحد . وربما كانت هذه الأفكار قاعدة أساسية اليوم للوحدة الأوروبية والغربية تجاه العالم الاسلامى. وفى القلب منه الوطن العربى . فالمفوضية الأوروبية لا تكل ولا تمل فى اعداد الدراسات عن سبل وقف الزحف القادم على أوروبا من الشرق بدل أوروبا الشرقية، والأمم المتحدة تتحول إلى أداة من أدوات السياسة الخارجية الأميركية، ووسيلة لفرض السيطرة على دول الجنوب وتنفيذ الحروب الاستعمارية واقتسام العالم .
هذا كله على المستوى الكونى والعالمى، لكى لاندخل فى التفاصيل الصغيرة مثل بروز التيارات والحركات العنصرية فى كل دولة من دول أوروبا والغرب، وتقاطعها جميعاً فى مشاعر الكراهية والعداء والحقد تجاه العرب والمسلمين وتبلور ظواهر (هتلرية) خطرة مثل "جرينوفكسى" فى روسيا "ولوبان" فى فرنسا ، "وميلوسيفيتش" فى صربيا "وكاراجيتش" فى البوسنة وعشرات الظواهر الأخرى فى المانيا وبريطانيا وايطاليا وحتى فى دول لم تعرف سابقا مثل هذه الظواهر الغوغائية الفاشية، كاليونان والسويد ورومانيا !

لقد تجلى هذا الاجماع الغربى ضد العرب والمسلمين فى هيئة تحالف عسكرى لا سابقة له فى التاريخ عام ١٩٩٠ فى حرب الخليج ضد دولة عربية هى بكل المعايير، دولة صغيرة وضعيفة والوصف ليس من بنات أفكارنا أو خيالنا ولكن جزء من تحليل لمفكر فرنسى مرموق هو "موريس برتران" الذى عمل مفتشاً فى الأمم المتحدة .(٦٦)

ويذكرنا هذا الكاتب بزميل له حلل اعتراف الفاتيكان بدولة اسرائيل، عام ١٩٩٣ بدون قيد ولا شرط وبدون أن تلبى الدولة اليهودية أى شرط من الشروط التى كانت تضعها زعامة العالم الكاثوليكى والمسيحى الدينية والسياسية .. إذ رأى "جان دانيال" رئيس تحرير مجلة نوفيل أو

برسفاتور الفرنسية فى هذه الحادثة ، تعبيراً عن تحالف مسيحى - يهودى عالمى ضد الخطر المشترك عليهما : ممثلاً بالأصولية الاسلامية الصاعدة بقوة وسرعة على امتداد العالم الاسلامي، وخاصة فى البلدان العربية والشرق الأوسط !

يمر الغرب الآن بنوبة من السعار والهيجان ضد المسلمين، بعامة وضد العرب بخاصة. وليست هذه النوبة شيئاً جديداً، فهى بصفة دورية وترتدى أقنعة وملامح تنكرية متشابهة كلما ظهرت وغالباً ما تكون هذه الأقنعة عبارة عن شعارات ومبادئ انسانية سامية ونبيلة تخدع الذات وتضلل الآخر ! "فنابليون بونابرت" غزا مصر فى مطلع القرن التاسع عشر تحت عنوان الاسلام، والدول الأوروبية تدخلت أول ما تدخلت فى الشرق العربى تحت عنوان حماية الأقليات المستضعفة . أما أكثر المشاريع والشعارات التقدمية والسامية التى استخدمتها الدول الاستعمارية فى القرن الماضى تشابها وتماثلاً بمشروع السوق الشرق الأوسطية الذى تستعد أميركا لغزو المنطقة تحت بريقه التقدمى اليوم، فهو تلك المبادئ التى صاغتها بريطانيا وأعلنتها غطاء لغزوها لمنطقة الجنوب العربى (الجزيرة العربية والخليج، واليمن) وتقسيمها واقامة الدويلات والامارات القبلية فيها والاستيلاء على الامتيازات البترولية فى بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر . لقد تمت تلك العملية الاستعمارية الاستراتيجية تحت ثلاثة مبادئ حضارية وعصرية (فى ذلك الوقت) اعلنت كمفاهيم وقواعد للنظام الدولى، فى العالم كله ، وفى منطقة الجزيرة العربية والخليج بصفة خاصة وهى(٦٧) :

اولاً : مكافحة تجارة الرقيق .

ثانياً : مكافحة القرصنة وضمان حرية التجارة فى البحار والمحيطات .

ثالثاً : مكافحة التجارة فى الأسلحة الحربية .

وما أشبه اليوم بالبارحة . فمكافحة تجارة الرقيق ، يشبه اليوم مبدأ أو ذريعة حقوق الانسان، فى السياسة الأميركية الخارجية، وأما مكافحة القرصنة وضمان حرية التجارة فى القرن الماضى فأصبح اليوم مبدأ تحرير التجارة وفتح الأسواق وازالة الحماية الجمركية ومكافحة الاشتراكية والسياسات الاجتماعية كافة . وأما مكافحة التجارة فى الأسلحة الحربية آنذاك، فما زال على حاله اليوم فهو منع الدول العربية من امتلاك الأسلحة المتقدمة التى تمكنها من تحرير ارادتها وتحدى سياسة الهيمنة .

وربما كان مفيداً التنويه أو الاستطراد للتذكير بأن أوروبا والدول الغربية كافة كانت فى منتصف القرن التاسع عشر وقت صدور ذلك البيان الاستعمارى تمارس تجارة الرقيق على نطاق واسع ، وبلغت أعداد الرقيق الذين اصطادتهم من أفريقيا نحو مائة مليون !! وكانت الدول العربية لا تمارس هذه التجارة الشائنة إلا فى أضيق الحدود ، أما مكافحة القرصنة لضمان حرية التجارة فكان المقصود بها المقاومه الوطنية الباسلة للشعوب العربية فى منطقة الخليج والجزيرة العربية واليمن ضد محاولات

الاستعمار الأوروبى الالتفاف على العالم الإسلامى من ظهره حيث دارت حروب ومعارك على مدار قرنين كانت كلها تنتهى بانتصار العرب على الغزاة (الهولنديين والبرتغاليين ثم الاسبان ثم الفرنسيين وأخيراً الانكليز) قبل أن يتمكن هؤلاء، الأخيرون من كسر شوكة المقاومة لاختلال موازين القوى ، وعدم اهتمام السلطنه العثمانية انذاك بحمايه هذه المنطقه التى كانت قليلة الاهمية . وكانت أساطيل التجارة العربيه محمية بالأساطيل الحربيه تجوب البحار بين الخليج والشرق الأقصى وسواحل أفريقيا قبل أن تفرض الاساطيل الانكليزيه هيمنتها بالقوة والارهاب وتحطم الأساطيل التجارية والحربية العربية وتغرقها تحت ذريعة القضاء على القرصنة التى لم يكن لها وجود مطلقاً فى هذه المنطقة .

أما مكافحة تجارة السلاح فكانت تعنى حرمان العرب من حيازة الأساطيل والأسلحة الحربية الحديثة التى يدافعون بها عن أنفسهم ، بينما قال الانكليز أنهم يريدون منع هذه التجارة لحماية السلام والاستقرار فى المنطقة !!

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن دول أوروبا الاستعمارية كلها أيدت والتزمت تطبيق المبادئ التى أعلنتها بريطانيا وفرضتها على منطقة الجنوب العربي، ورغم المنافسة الضارية فيما بينها.

لقد كانت تلك المبادئ، برنامجاً للاستعمار الأوربى كله فى سعيه الحثيث للسيطرة على المنطقة وإضعاف العرب ، ومثلت فى حينها منعطفاً هاماً وفاصلاً فى التاريخ وتغيرت من بعده خريطة الأرض العربية. وتغيرت موازين القوى بين العالم الاسلامى ، والعالم الأوروبي. وانفتحت الأبواب أمام دخول الاستعمار الأوروبى المباشر إلى الوطن العربى، وبدأت معه أيضاً حقبة النفط ، وعصر الدويلات الشركات المؤسسة حول النفط والقائمة على عائداته المالية الريعية . وهى حقبة لم تنته حتى اليوم .

وعلى غرار ذلك المنعطف ، يمكن توقع نتائج وآثار مشروع السوق الشرق أوسطية الذى يقدم نفسه تحت شعارات وعناوين تكاد تكون مطابقة تماماً لمبادئ الاستعمار البريطانى .

أولاً - دعم التحول نحو الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ومعارضة النظم الاستبدادية والديكتاتورية والشمولية والاوتوقراطية ومكافحة الارهاب .

ثانياً - تسوية الصراعات الاقليمية وإطلاق الحريات ،واقامة السلام الشامل وفتح الحدود للتجارة وحرية التنقل والتبادل ودعم الخصخصة ، والقطاع الخاص والمبادرات الفردية والغاء النظم الاشتراكية والسياسات التدخلية للدولة لحماية التوازن الاجتماعى .

ثالثاً - الحد من التسلح وازالة الأسلحة غير التقليدية التى حصل عليها العرب أو حاولوا انتاجها فى الأعوام الأخيرة، وفرض رقابة صارمة على تسلحهم وجيوشهم، وتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل (من الجانب العربى فقط) !

هذه هى المبادئ الجوهرية فى النظام الشرق الأوسطى الجديد كما عبرت عنها الولايات المتحدة

الأميركية فى وثيقة (مشروع اعلان المبادئ) الذى قدمته إلى المفاوضات المتعددة الأطراف. وأشرنا اليها سابقاً (وثيقة رقم ١٢) وكذلك هى نفسها المبادئ الرئيسية التى وضعها "شمعون بيريز" فى كتابه عن الشرق الأوسط كمحتوى ومضمون لهذا النظام المعروض أو المفروض .

قد يكون بعض هذه المبادئ تقدمياً ونبيلا وثورياً، وتحتاجه شعوب المنطقة وتتطلع إلى تحقيقه بفارغ الصبر كمبدأ الديمقراطية، ومبدأ حقوق الانسان ، ولكن من المقطوع فيه أن يكون الغرب الاستعمارى أو الامبريالى وكذلك اسرائيل العنصرية تريد مساعدة الشعوب العربية على نيل تلك الأمانى وتحقيق السلام العادل والدائم والشامل فى المنطقة، ذلك أن هذه الأمانى والمطالب تتنافى وطبيعة الاستعمار وقياساً على تجارب الماضى التى لا يمكن نسيانها بالنسبة للشعوب العربية أو الاسلامية مطلقاً ولا يوجد دليل واحد على أن الغرب الامبريالى تحول إلى نصير للضعفاء ورفيق بالفقراء ، فالجشع الإمبريالى يتعاظم كل يوم، ونهب دول الجنوب يزداد، وقمع تطلعاتها وأشواقها للحرية والتنمية والعدل يقوى ويشتد فى نهاية القرن العشرين كما كانت عليه الحال فى منتصف القرن التاسع عشر، فى عز الاستعمار القديم وذروة عمليات التوسع والاجتياح والغزو. فعلى أى أساس سنبنى تقديراتنا الطيبة والخيرة تجاه مشاريع الغرب الامبريالى والصهيونية العنصرية ؟

على أساس خبرة الماضي؟ أم على أساس التجارب الراهنة ؟أم على ضوء ما يحدث اليوم فى العالم من حولنا ؟؟ أم نكتفى بضوء ما يحدث فى(الشرق الأوسط) وحده؟؟

أضحى بديهياً منذ نصف قرن أن الدول الغربية الاستعمارية تقاوم انتشار الحرية والديمقراطية فى العالم العربى بقدر مقاومتها لحركات التحرر وربما كان مثال الجزائر الأخير يفى بالحاجة هنا للبرهنة على هذه المقاومة للديمقراطية لأن نتائجها تعنى بكل بساطة أن يعبر الشعب عن رأيه ويختار مصالحه ويقرر من يحكمه . ولو تحقق هذا ، فإن الشعوب العربية ستختار عدم الإرتهان لنفوذ الغرب الإمبريالى ، ومقاومة إسرائيل بلا هوادة ولن تختار إلا ما يناسبها من مفاهيم ومناهج كالتنمية المستقلة ، والوحدة العربية القومية والسعى لاقامة عالم أو نظام اسلامى متضافر ومتضامن والتجديد الحضارى ، ومعارضة أو مناهضة السياسات الإمبريالية والاستعمارية فى العالم . ولأن الغرب الاستعمارى يعلم هذه الحقيقة علماً أكيداً، فهو يدعم دائماً وبلا استثناء قيام النظم الديكتاتورية المرتبطة به، ويتآمر على كل نظام أو حركة أو جهة تمثل إرادة مجتمعاتها، من الجزائر إلى مصر والعراق وسوريا من الخمسينيات والستينيات. والحق أن هذه السياسة كانت اتجاها ثابتاً منذ بداية الغزو الغربى ، حتى أن الباحثين يؤكدون أن منطقة الجزيرة العربية والخليج لم تعرفا طوال التاريخ النظام الديكتاتوري، والحكم الملكى العائلى الوراثى لأن ذلك يتنافى مع طبيعة البيئة الصحراوية والحياة البدوية وأنماط العمل فيها وان مثل هذه النظم لم يوجد فى المنطقتين إلا بعد وصول الاستعمار

البريطاني ، وبتخطيط ثابت منه استهدف ايجاد ضوابط وضوامن لحماية نفوذه ومصالحه بواسطة هذه النظم والعائلات وبعد أن نجح في اقامتها واقامة الدويلات - الشركات النفطية ظل يواصل التدخل لحمايتها حتى ولو اضطر لخوض حروب اقليمية أو عالمية، وحرب الخليج (١٩٩١) التي خاضتها أمريكا وحليفاتها للحفاظ على إمارة الكويت ما هي إلا مثالاً تكرر نحو خمس عشرة مرة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما أن أمريكا ظلت تعلن طوال الحرب الباردة أنها مستعدة لإشعال حرب عالمية نووية لو أن الاتحاد السوفياتي هدد مصالحها البترولية في الخليج والجزيرة، ومن ضمن هذه المصالح تهديد النظم والامارات القائمة والحاكمة .

أما إسرائيل، فتاريخها حافل في الدفاع عن (الديمقراطية) في الشرق الأوسط منذ أن قامت !! حيث شكل قيامها (قبراً جماعياً) للديكتاتوريات العسكرية التي كانت تحكم البلدان العربية، ومهّد المناخ لازدهار النظم الديمقراطية والليبرالية على أوسع مدى في البلدان العربية كافة !! أليس كذلك ؟

ولا شك أن التاريخ يسجل بحروف من ذهب الدورالاسرائيلي المباشر لتحطيم الكيان والتجربة السياسية (الديكتاتورية جداً) في لبنان بعد عام ١٩٦٧ . ودورها في مكافحة الفكر القومي والتيارات الحديثة والعصرية قبل أن تتصدر الحملة العالمية للقضاء على الحركات الاسلامية !

بل أن اتفاق الحكم الذاتي مع قيادة عرفات هو قمة (انتصارات) الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان كما رأينا في النصف الأول من هذا الكتاب وهي (انتصارات) يعود الفضل في انجازها للولايات المتحدة الأميركية واسرائيل أولاً وأخيراً !!

الأهداف البعيدة للمشروع :

على أي حال ، لا يغنينا ما سبق عن ايضاح المرامي والغايات البعيدة لمشروع النظام الشرق الأوسطي المعروض أو المفروض علينا. وهي مرامي وغايات متوسطة المدى وأخرى بعيدة المدى ومنها ما يتعلق بالجغرافيا البشرية ومنها ما يتعلق بشكل المنطقة وطبيعة علاقاتها الداخلية وبناها الذاتية ، ومنها ما يتعلق أيضا بالمفاهيم والقيم الفكرية والأدبية والاجتماعية .

ومن البدهي التنويه إلى أن ما سنتناوله هنا ، غير وارد في نصوص الأفكار المطروحة ، ولكنه يكمن خلف الكلمات ، ومن أعماق معانيها لا في مبانيها الظاهرة . وهو يدخل في باب النتائج المتوقعة أو الاحتمالات المقصودة الظاهرة . وهو يدخل في باب النتائج المتوقعة أو الاحتمالات المقصودة منها. فهي جزء صميمي منها، وإن كان غير مكتوب ولا مشروح في متون الاتفاقيات والبروتوكولات والنصوص ولا في هوامشها المعروفة .

ويمكن تقسيم هذه الأهداف والغايات إلى ثلاثة محاور رئيسية :

أولاً : تفتيت العروبة وتمييع عناصرها :

يرمى المخططون الأمريكيون والاسرائيليون إلى إحداث تجزئة جديدة فى (الوطن العربي) تعمق التجزئة السابقة التى صنعها الاستعمار الأوروبى بعد أن أثبتت حركة التحرر العربية إمكانية إعادة الوحدة وتجاوزالتقسيم الجغرافي. وتستهدف التجزئة الجديدة تفتيت العناصر التى يتشكل منها الوطن العربى ، الجغرافية والبشرية حتى لا يتمكن العرب مرة أخرى من إعادة الوحدة أو اللحمة إلى أجزائه وعناصره الأساسية، فالخطة الجديدة تصحيح لما أغفلته الخطة الأولى، وتهدف إلى تجزئة كيميائية - إذا جاز التعبير - يستحيل إعادة مكوناتها إلى ما كانت عليه قبل التفاعل.

فالهدف ليس مجرد تحطيم النظام القومى العربى بشقه الأمنى أو شقه السياسى أو شقه الاقتصادي.. ولا إلغاء جامعة الدول العربية كتجسيد قومى ، اقليمى (ولو بالحد الأدنى) للمصالح والأواصر التى تجعل من العرب (أمة) دون غيرها من الأمم . ولكنه يتخطى ذلك إلى تذويب وتسييل المكونات التى قامت عليها (وحدة الأمة وحقيقتها كظاهرة حضارية تاريخية حية ومتجددة).(٦٨)

وكما أسلفنا فقد كان هذا الهدف فى مقدمة وصلب الاستراتيجيات الأميركية والصهيونية بشكل خاص. والغربية بشكل عام .بل أن خلق اسرائيل وغرسها وتدعيمها كان منذ البداية يرمى إلى هذا . إلا أن المقاومة العربية الضارية للمخططات الأميركية والاسرائيلية لاسيما فى العقود الثلاثة الأولى التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، أخرت وأعاقت كثيراً تنفيذ هذه المخططات والمؤامرات والاستراتيجيات الامبريالية. ولا شك فى أن بعض صفحات تلك المقاومة العر بية، ملحمة انسانية وعالمية ألهبت مشاعر شعوب أخرى وألهمتها العنفوان الوطنى . والكبرياء الثورى فى أفريقيا وفى المحيط الإسلامى بل وفى أمريكا الجنوبية أيضاً. ولازالت فكرة ان نهوض العرب ووحدتهم واستقلالهم ستؤدى حتما إلى نهوض العالم الاسلامى وتحرره واتحاده حقيقة يدركها الاستعماريون والصليبيون وتحثهم على مضاعفة عدوانيتهم بكل أشكالها وأدواتها على العرب رغم أن هؤلاء تقاعسوا عن المقاومة الثورية منذ منتصف السبعينيات وتخلوا عن الكفاح والنضال وانشغلوا بصراعاتهم الداخلية والقطرية ، وقدموا تنازلات طائلة لأعدائهم لأن استعادة العرب روح التحدى ومواصلتهم فى صياغة مشروعهم الحضارى المعاصر واستئنافهم لدورهم الاسلامى والعالمى الريادى فى عالم الجنوب ، من الممكنات الواقعية ، والفرضيات العلمية السديدة التى يدركها الاستراتيجيون فى واشنطن وتل أبيب .ذلك أن الامكانيات الهائلة والثروات غير المحدودة التى يملكونها ، إلى جانب اتساع رقعة وطنهم وازدياد أعدادهم ، والمواقع الاستراتيجية التى يتحكمون بها . وخصوصيتهم فى الأمة الاسلامية كفيلة بتحقيق المعجزات عندما تتوفر العوامل والشروط الذاتية وربما كانت تجربة مصر فى الخمسينيات والستينيات وتجربة العراق فى الثمانينيات (وغيرهما) أمثلة على إمكان تحقيق

معجزات فى التنمية والتجدد الحضارى وامتلاك أسباب القوة والتكنولوجيا الحديثة وتحدى ارادة الطاغوت الامبريالى .

لهذه العوامل والأسباب ، كان مخططو ومفكرو الامبريالية والصهيونية لا يألون جهداً ولا يفوتون فرصة لإضعاف العرب وتعميق تجزئتهم وتمزيق روابطهم وأواصرهم ، الفكرية أو الأثنية أو الطائفية أو المذهبية أو القبلية أو القطرية . لقد شجعوا كل ما من شأنه اضعاف العروبة، كهوية مشتركة بدءاً من الاصرار على رفض تسمية بلدانهم بالوطن العربى وتكريس عبارة الشرق الأوسط إلى الاصرار اليوم على عدم وجود (أمة عربية أو عالم عربي) والادعاء ان الشرق الأوسط موازييك أو فسيفاء عرقى وقومي ودينى لا رابط يربطه، وان المسافة بين المسيحى اللبنانى والمسلم السورى مثلها مثل المسافة بين أى منهما واليهودى الاسرائيلى . وربما كان أخطر ما فى منطوق اعلان المبادئ الاسرائيلى - الفلسطينى (الذى صاغه خبراء يهود) هو فكرة أن العلاقات والمصالح التى تجمع الفلسطينى والاسرائيلى والاردنى أقوى وأوثق من العلاقات والمصالح بين الفلسطينى والمصرى أو بين الاردنى والسوري، والعمل (بموجب الاعلان أو الاتفاق المذكور) لبناء وتأسيس شراكة ثلاثية على أرضية ذلك المنطوق .

لقد حاربت أميركا واسرائيل (العروبة) بضراوة موصوفة حتى أنهكتاها وساندتا كل فكرة مضادة لها أو بديلة عنها فشجعتا فى الخمسينيات والستينيات (الجامعة الاسلامية) فى الشرق الأوسط ودعت واشنطن إلى (حلف اسلامى) بزعامتها ، وناصرت النظم القبلية العربية التى كانت تتستر تحت الحركات الاسلامية الدينية ، كما دافعت عن (الشيوعيين) المحليين الذين كانوا فى فترة من الفترات يناهضون القومية العربية والناصرية .... والمفارقة المدهشة ان ذلك حدث فى اكثر سنوات الحرب الباردة حدة وشدة، حين كانت السياسة الأميركية مشحونة (بالمكارثية) ومحمومة فى القتال ضد الاخطبوط الشيوعي! ولكن العداء المتأصل للعروبة فاق العداء للشيوعية فى الوطن العربى ، واستخدمت ضدها نفس الأحكام الجزافية التى تطلقها اليوم على (الظاهرة الاسلامية) وأكثر فوصمتها آنذاك بالارهابية والفاشية ومعاداة الغرب واسرائيل .

ساندت أميركا واسرائيل (والغرب بصفة عامة) الدعوات القطرية والاقليمية ووصل الأمر إلى درجة التدخل السافر والمباشر عسكريا لحماية كل (كيان) قطرى عربى تتهدد حدوده وكيانيته من جانب التيار القومي الوحدوى كما حدث فى لبنان والاردن (١٩٥٨) والكويت (١٩٦١) وتآمرت بكل الوسائل لإسقاط الوحدة السورية - المصرية عام ١٩٦١ ، وغذت (القومية السورية) فى الخمسينيات لأنها كانت مناهضة للعروبة ، ثم وقفت ضدها حين تبنت هذه الحركة الهدف القومى فى تحرير فلسطين والتحمت بالنضال الفلسطينى والعربى ضد اسرائيل . كما غذت القومية اللبنانية

(الفينيقية) والقومية التونسية والقومية المصرية (الفرعونية او المتوسطية) وظلت دائماً تدعم نشوء وانشاء هويات بديلة عن الهوية العربية، كالهوية الخليجية ممثلة بمجلس التعاون الخليجى والهوية المغاربية .

والواقع أن المواجهة غير المتكافئة بين حركة التحرر العربى من جهة والقوى الاستعمارية والصهيونية من جهة أخرى لم تضعف العروبة برغم الضراوة التى اتسمت بها ، وبرغم الهزيمة العسكرية الفادحة التى الحقتها بها عام ١٩٦٧ . بل ربما صلّبتها وجذرتها كهوية وكحركة تحرر ومحتوى للمشروع الاستقلالى النهضوى . فرغم ما يقال عن آثار ونتائج هزيمة ١٩٦٧ وانها حفرت قبر (العروبة والناصرية) فلا شيء علمياً يؤكد هذا الاستنتاج ، بل ان التحليل العلمى للسنوات الثلاث التى أعقبت الهزيمة، وما حفلت به من زخم ثورى وقومي وانبعاث لروح التحدى والبطولة والمقاومة (الثورة الفلسطينية المقاتلة وعزم الشعوب العربية على التعبئة والاستعداد لخوض حرب حتمية مع اسرائيل) وظهور يقظة فكرية وأدبية ونقدية وابداعية عارمة مرتبطة ومقترنة بعوامل الاستجابة التاريخية للتحدى وهو ما ظهرت نتائجه فى حرب الاستنزاف المصرية الاسرائيلية . وفى الثورة الفلسطينية وفى حرب ١٩٧٣ المجيدة . إن كل هذه الأحداث الضخمة تبرهن على أن هزيمة ١٩٦٧ كانت (عقوبة) عسكرية من النظام الدولى الطاغى على الأمة العربية بسبب عدم تكافؤ القوى العسكرية والمادية، ولكنها لم تؤد إلى تحطيم الارادة وهزيمة الشخصية القومية والروح الخلاقة المتوثبة، بل زادتها تأصيلاً وعنفواناً وقوة .

إلا أن (العروبة) تعرضت لتراجع وانحسار بسبب العوامل الذاتية والانشقاقات الداخلية فى التيارات الأهلية الشعبية الأصيلة أهمها على الإطلاق الانقسام غير المبرر بين التيار الاسلامى، والتيار القومى (وهما جناحا أى نهضة اجتماعية عربية) إذ أدى هذا الانقسام العميق إلى تبدد الطاقات والجهود وحرفها عن اتجاهها السديد والسليم، يضاف إليه انقسامات ليست أقل أهمية بين التيارات القومية نفسها والتيارات الاسلامية نفسها وبين هذه الفئات والفئات الثورية واليسارية والتيارات الديمقراطية وتقدمت النزاعات والخلافات بين هذه التيارات أحياناً على التناقض الأساسى فأضاعت الهدف ، وحادت عن المنهج .

ومن هذه العوامل (التى أضعفت العروبة) انتقال زمام المبادرة فى الساحة العربية ، ولا سيما على مستوى النظم والعمل الرسمى والحكومى من (مواقع الثورة إلى مواقع الثروة) على حد تعبير الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل ، حتى أصبح العمل القومى والعربى المشترك خاضعاً لارادة تيار أو طرف واحد هو أكثر التيارات والأطراف فى الساحة العربية تخلفاً ورجعية بكل هشاشة بنيوية وحساسية للضغوط الامبريالية وميلاً للتماهى بالعالم الغربى ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا

وتقديم التنازلات لهما طلباً للحماية منهما وبسبب كثافة الروابط والنفوذ بينهما وبعبارة موجزة، أصبح العمل العربى المؤسسى على الصعيد الحكومى خاضعاً لسيطرة الدول العربية البترولية التى تقدم المساعدات المالية وتفرض شروطها وقيمها السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية وخلال عقدين من (حقبة النفط) وكنتيجة لتأثير دورة المال البترولى فى جميع الدول العربية ظهرت طبقات وفئات اجتماعية جديدة متحالفة مع النظم والفئات الحاكمة ومعظمها (عسكرية) معادية للعروبة ذات المحتوى الاجتماعى أو التحررى، ودعت إلى نوع من العروبة التضامنية الفوقية للمحافظة على استقرار الأوضاع والحكومات القائمة وحسب، على حساب الطموحات الوطنية والقومية والاجتماعية للطبقات الشعبية ولا سيما الطبقة المتوسطة العريضة التى تعرضت للتدمير والتفقير والتهميش مما أفقد التوازن الاجتماعى قواعده وأركانه وتبع ذلك للإبداع وللثقافة المنفتحة ، والمستوى الأكاديمى والموسوعى ، وانحصرت قيمها ومثلها الفكرية والأدبية على إعادة انتاج المدراس والمذاهب التقليدية العتيقة والمتخلفة مما أحدث انفصاماً من نوع آخر بين حداثة متغربة ومستلبة فى الممارسة الحياتية اليومية وتقليد للغرب فى كل صغيرة وكبيرة بما فيها السياسة الحكومية من ناحية ، ورجعية منغلقة على ذاتها فى الممارسة الأدبية والفكرية والسياسية غير الحكومية من ناحية ثانية .

ولقد أفضت حقبة النفط بما قامت عليه وما أحدثته إلى تراكم أزمات مجتمعية بالغة الخطورة والعمق فى جميع البلدان العربية . إذ تمكنت الأنظمة الديكتاتورية بفضل الحقن المالية النفطية من الاستمرار فى مواقع السلطة برغم افتقارها لكل شروط الاستمرار . فلا شرعية لمعظم النظم العربية ولا قاعدة اجتماعية تستند إليها سوى شرائح محدودة وانتهازية وطفيلية تتقاسم معها الأرباح السهلة والعوائد الريعية والرشاوى ولا قدرة لمعظم النظم العربية على الوفاء بأبسط الوظائف والمهمات التقليدية للدولة كمؤسسة اجتماعية والتى بدونها تنعدم مقومات الدولة ككيان اجتماعى سياسى ونقصد بها (وظائف الأمن - العدل - التوازن الاجتماعي) ومع هذا فقد قويت وتضخمت واستمرت بفضل الزيادة المستمرة فى القمع ضد القوى الاجتماعية والسياسية المناوئة لها ، ووصل القمع فى بعض الحالات إلى مجازر جماعية دموية وإلى حروب شبه أهلية أو اضطرابات مستديمة أصبحت ظواهر (عادية) تتكيف معها الحياة اليومية . وانعدمت الحريات السياسية انعداماً تاماً فى معظم البلدان العربية ، وافتقد المواطن أى ضمانات لحقوقه بما فيها حياته وبيته وكرامته، فضلاً عن إمكانية المشاركة فى النشاط السياسى، المتمحور حول السلطة وتأييدها فقط، أو المساهمة فى نشاط ثقافى .. أو حتى رياضى ما لم يكن على قاعدة النظام الحاكم نفسه . لقد أصبح صحيحاً توصيف الأزمة الاجتماعية - السياسية فى الوطن العربى بأنها حرب الدولة على المجتمع، ذلك أن المؤسسات الحاكمة تحاول بكل همة إلغاء المجتمعات المدنية بكل ما أوتيت من طغيان وعسف، وتعمل ليل نهار لخصى

الشعوب وتعقيمها من أى حركة معارضة تنافسها أو تهددها ومن الطبيعى أن كل ذلك فى الداخل ، يواكبه تنازلات قومية على الصعيد الخارجي لاسرائيل وللدول الغربية الأخرى كثمن أو رشوة للسكوت على ما تقترفه ولاستمرار الدعم السياسى والأمنى وكنتيجة طبيعية وأكيدة لغياب المقدرة - أى قدرة- على خوض مجابهة مع هذا الخارج والافتقار إلى شروطها الموضوعية اجتماعياً وقومياً واقتصادياً.

حدث كل ذلك على حساب (العروبة) كمشروع قومى وحدوى نهضوى وتحررى ثورى فتجذرت القطرية وترسخت الرجعية وازدهرت النزعات الاغترابية والاستلابية . وانهارت المجتمعات التقليدية والأهلية والمدنية وظهرت الحكومات ذات المفهوم (الأوليغارشى) بأجلى وأوضح صورها. حتى لم يعد ثمة ما يفرقها عن العصابات والفتوات التى كانت سائدة فى عصور المماليك والتدهور العثمانى . وتكاثفت فئات الأنتلجنسيا المعادية للعروبة والمشروع الوحدوى على رغم تضاربها وتناقضها وتعددها فيما بينها ، بين العلمانية والليبرالية والماركسية والاسلامية التقليدية والاسلامية الخمينية والمتفرنجة والانعزالية المارونية والبربرية الانفصالية، وسواها فى تحالف غير معلن ضد العروبة وتجلياتها المؤسسية والقومية والاقليمية وتضافرت (نضالاتها) حتى بلغت أحياناً درجات عالية من الاتفاق الانتهازى كالجهاد الاسلامى (الخمينى) ضد العروبة ومساواتها بالصهيونية . والتعاون بين الفرانكفونية فى الساحة الجزائرية أو التونسية والقوى الشيوعية والليبرالية ضد الظاهرة الاسلامية العروبية هناك !

ولم تدرك القوى المعادية للعروبة فى الوطن العربى ، أن إضعاف العروبة سيسبب مؤثرات عرقية وأثنية ومذهبية وطائفية لا تنتهى، إلا بعد أن تحولت أكثرية البلدان العربية إلى (مختبرات) للعنف الأهلى والانقسامات الدينية والطائفية (الأفقية) والاضطرابات المكبوتة والمكتومة والتى تهدد بإشعال حرب أهلية عربية من المحيط إلى الخليج حسبما توقع المفكر المغربى الكبير "محمد عابد الجابرى" .

المهم أن العروبة انحسرت وتراجعت تحت ضغط وأعباء الواقع العربى المذكور وإن كانت كفكرة ومفهوم حقيقة راسخة وساطعة لا يمكن القول حتى الآن أنها تأثرت . ولكن هذا الاحتمال بدا أو لاح كأمل ممكن فى عام ١٩٩٠ حين غزا العراق الحرم الكويتى المقدس بالنسبة للمصالح الامبريالية والعالمية فاعتبرته القوى والتيارات السائدة فى الأقطار العربية نهاية النظام العربى الاقليمى الذى نشأ بنشوء جامعة الدول العربية وحركة الاستقلال الوطنى بعد الحرب العالمية الثانية وجرى تحميل الخطيئة العراقية للعروبة نفسها . واعتبرت المسمار الأخير فى نعش التضامن العربي، ومعاهدات أو اتفاقيات الأمن والدفاع القومى المشتركة واتفاقيات التكامل الاقتصادي، ومواثيق التضامن الأخرى!

لقد كانت الحادثة بمثابة زلزال عنيف قوض أركان الواقع العربى السقيم والواهن ولكن الأهم من

ذلك أن المعاول الأميركية والاسرائيلية تولت الباقى فأعملت تحطيماً وتفتيتاً واقتنصت الفرصة الاستثنائية لتحقيق كل ما أعدته من مخططات اقليمية ودولية لإعادة بناء النظام الدولى الجديد الذى يضمن مصالحها فى مرحلة ما بعد انهيار الامبراطورية السوفياتية وعلى عظام وأنقاض النظام العربى الاقليمى فى الشرق الأوسط . ولا مبالغة أبداً فيما لو اعتبرنا عام ١٩٩١، عام الهاوية بالنسبة لميزان القوة العربية وعام القمة فى القوة الأميركية العالمية ولذلك تم اختياره لبدء عملية (المشروع الشرق الأوسطي) اختياراً طبيعياً قائماً على معادلات القوة الراهنة فى هذه اللحظة من الاختلال المريع لتثبيت الحالة الراهنة وتأبيدها أطول فترة ممكنة وتجديد طاقة الاستعمار والامبريالية على الصعيد العالمى أطول فترة ممكنة .

إن المشروع المذكور يهدف فى البداية إلى تحطيم العروبة تحطيماً نهائياً وذلك بتمزيق الوطن العربى تمزيقا جديداً إلى كتل صغيرة متناثرة أولاً ، ثم بتجميع هذه الكتل والأجزاء فى محيط أثنى أو ديمغرافى أوسع، بحيث لا تعود العروبة اللون البارز . ولكنها أحد الألوان الثانوية . وتتفق التقديرات فى الساحة العربية جلّها إن لم يكن كلها على أن البلدان العربية ستكون موزعة على الوجه الآتى .

أولاً : دائرة تحت الوصاية والهيمنة الاسرائيلية المباشرة . وتضم فلسطين والأردن .

ثانياً : دائرة تحت الوصاية والهيمنة الاسرائيلية غير المباشرة. وتضم سوريا ولبنان .

ثالثاً : عزل العراق عن (المشرق العربى) وتفتيته إلى دويلات أو كيانات عرقية وطائفية ضعيفة ومتنابذة .

رابعاً : دول الخليج العربى والسعودية ستكون تحت الهيمنة الأمريكية مباشرة ومعزولة عن (العرب) الآخرين وخاصة مصر مع الاعتراف بالمصالح الإيرانية فى الخليج (المياه والدويلات) ودعم هذه المصالح على حساب المصالح العربية القومية ولكن بشرط أن يجرى ذلك مقابل انضواء إيران تحت مظلة الإحتواء الأمريكية .

وسيجرى تعزيز المصالح التركية فى هذه المنطقة وتوفير حاجياتها من النفط، مقابل مبيعات من الانتاج الصناعى التركى العسكرى والمدنى وزيادة العمالة التركية وترتيب اجراءات أمنية بين دول المنطقة وتركيا تحت المظلة الأميركية لمواجهة أى خطر محتمل (ايرانى أو عراقي).

وسيجرى تدريجياً ، تحقيق أطماع اسرائيل الاقتصادية فى بلدان النفط هذه . خاصة الحصول على حاجتها من الغاز والبترول وفتح الأسواق أمام صادراتها الصناعية إليها .

خامساً : عزل اليمن عن التأثير فى الخليج والسعودية واحتوائه .

سادساً : عزل مصر عزلاً كاملاً عن المشرق العربى وعن الخليج من النواحى الاقتصادية والأمنية وإبقاء علاقاتها السياسية والثقافية وارضائها ببعض الفئات فى ليبيا والسودان .

سابعاً : دعم التوجه السوداني إلى افريقيا وإضعاف انتمائه العربي بكل السبل واحتواء الحركة الاسلامية فيه .

ثامناً : تكريس الهوية الافريقية لدول القرن الافريقي العربية على حساب الهوية العربية لها (اريتريا ، جيبوتي، الصومال) وتكثيف الوصاية عليها بسبب موقعها على البحر الأحمر أهم ممرات النفط إلى الغرب .

تاسعاً : الاعتراف بالمصالح الأوروبية الاقتصادية والسياسية والثقافية في دول المغرب العربي وخاصة تونس والجزائر والمغرب وتقليص النفوذ الأمريكي إلى أدنى حد، ودعم التيارات غير العروبية والاسلامية في المنطقة وتشجيع دور الأقليات البربرية فيها وتحويلها إلى منطقة اقتصادية مرتبطة ومتكاملة مع اقتصاديات دول اتحاد أوروبا بشرط أن يحدث ذلك مع كل دولة مغربية بمفردها .

عاشراً : إبقاء ليبيا تحت الضغط والحصار إلى أن يسقط النظام فيها ويمكن تأمين نظام جديد يستجيب للمصالح الأميركية البترولية فيها بحيث تستعيد أمريكا مواقعها التي فقدتها في ليبيا قبل ثورة ١٩٦٩ في هذا البلد الغني والذي يتسم بسمات ديمغرافيه مشابهة لامارات ودويلات الخليج تجعله قابلاً للهيمنة بأقل التكاليف .

ثانياً : تحويل اسرائيل لتكون "قطب" المنطقة :

وغني عن التنويه أن العلاقات مع اسرائيل وتبادل التجارة والسياحة معها سيكون شرطاً مفروضاً على جميع الدول العربية، وإن كانت هذه العلاقات من الممكن ألا تكون واضحة ومباشرة خاصة في البداية ومن الملاحظ في هذا الصدد أن الدول العربية فرض عليها جميعاً المشاركة في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ بصورة رمزية كما فرض على بعضها المشاركة الفعالة في المفاوضات المتعددة الأطراف كما أسلفنا . كما أن بعضها أصبح محطة رئيسية في مسيرة التطبيع مع اسرائيل رغم أنها غير معنية بالصراع أو بالمشكلة مباشرة كالمغرب الذي استبق الجميع ، وأقام شركة استثمارات برأسمال ٢٠٠ مليون دولار مع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية واسبانيا وافتتح خطاً مباشراً للطيران المدني بين الدار البيضاء وتل أبيب وأقام علاقات سياسية وثقافية متطورة (مع اسرائيل) واختار مواطنا يهودياً ليشغل منصب وزير السياحة بهدف (جذب الاسرائيليين واليهود للسياحة في المغرب) !

وغني عن التنويه أيضا أن التقسيم السابق يأخذ بوجهة النظر القائلة أن الشرق الأوسط لا يضم المغرب العربي أو شمال افريقيا بل لا يضم أياً من شعوب عرب أفريقيا بما فيها مصر وأنه سيكون مقتصراً على معظم عرب المشرق وتركيا وايران وربما باكستان . وعلى هذا فلن يزيد حجم العنصر العربي في هذا الكيان أو النطاق على خمسين مليون نسمة وهو أقل من سكان تركيا وحدها أو سكان

ايران وحدها . هذا مع الإشارة إلى أن العرب لن يكونوا كتلة متحدة لا بشرياً ولا اقتصادياً ولا سياسياً ولا جغرافيا. ولن يكونوا قوة اقتصادية مؤثرة، بل الأضعف بين الجميع .

فالدخل القومي في اسرائيل ٦٥ بليون دولار سنوياً وهي تصدر من الانتاج الصناعي والزراعي ما قيمته ١١ بليون دولار سنوياً . والدخل الفردي في إسرائيل١٢ ألف دولار سنوياً. أما الناتج المحلي الفردي فيبلغ ١٢٥٠٠ دولار .

والدخل القومي في ايران والسعودية يزيد عن دخل اسرائيل ولكن بسبب النفط وهو مادة خام قابلة للنضوب وتأثر أسعاره بالمتغيرات . أما الدخل الاسرائيلي فقائم على الانتاج الصناعي الناتج عن قوة العمل . ومع ذلك فالدخل الفردي في اسرائيل أعلى من أي شبيه له في دول المنطقة بما في ذلك الكويت (١٠ آلاف دولار) أو الامارات العربية المتحدة (١٠ آلاف دولار أيضا). كما أن الدخل الفردي في تركيا (١٦٥٠ دولار) و الدخل الفردي في ايران (٢٥٠٠ دولار) أعلى من الدخل الفردي في كل الدول العربية باستثناء دول النفط وتقتسم تركيا واسرائيل النسبة العظمى في الصادرات الصناعية (نحو عشرين بليون دولار) وهي تشكل ٦٦٪ من مجموع صادرات الشرق الأوسط الصناعية وتحتل ايران مرتبة متقدمة فيما تبقى من نسبة الثلث .(٦٩)

وعلى صعيد التطور الثقافي والعلمي، فاسرائيل تحتل المرتبة الأولى ، تليها تركيا. إذ تقف اسرائيل على رأس جميع دول العالم (!) في نشر الأبحاث بالعلوم الهندسية والطبيعية، وتنشر (٦٠)ستين بحثاً مقابل كل عشرة آلاف شخص من قواها العاملة بينما تبلغ هذه النسبة ٣٠ بحثاً فقط في الولايات المتحدة . وتقول مثلاً – مجلة لانسيت الطبية البريطانية المتخصصة ان اسرائيل تنتج أبحاثاً طبية أكثر مما تنتج أميركا أو بريطانيا. وتنفق اسرائيل ٣٠٪ من مجموع ميزانيتها على التربية والتعليم والتأهيل المهني والعلمي . وهي تملك أكبر عدد وأعلى نسبة من العلماء المتخصصين بين دول الشرق الأوسط وزاد ما تملكه منهم بعد هجرة مليون يهودي سوفياتي والعدد الأعظم منهم يحملون مؤهلات علمية عالية .(٧٠)

أما في البلدان الأخرى فالأمية لا تزال أكبر من نسبة المتعلمين بالمعنى البسيط للمتعلم والأمي . إذ تبلغ الأمية في مصر ٥٢ ٪ وفي ايران ٤٦٪ وفي العراق ٤٠ ٪ وفي سوريا ٣٦٪ وفي الاردن ولبنان ٢٠٪ وفي تركيا ٢٠٪ بينما تكاد تنعدم في اسرائيل !

وأشارت احصائيات منظمة اليونسكو عام ١٩٩٢ أن الأمية في البلدان العربية ترتفع باستمرار وإطراد بدلاً من أن تنخفض وذلك بسبب ازدياد معدلات التكاثر السكاني (بين ٣ – ٤٪) في معظم البلدان العربية . وكانت احصائيات الأمم المتحدة عام ١٩٨٠ قد أوضحت أن الفرد العربي يقرأ بنسبة واحد من ١٤٤مما يقرؤه الفرد الياباني في العام مثلاً . (٧١)

إذاً فالعوامل الموضوعية تجعل من الكتل العربية الأطراف الأكثر ضعفاً وفقراً وتخلفاً بين الشعوب والدول التى ستشارك فى السوق الشرق الأوسطية ونظامها الاقليمى، ومن البدهى أن تكون النتيجة والحال على ما هى عليه لصالح اسرائيل وتركيا فى الدرجة الأولى ثم لايران، وأخيراً للعرب . وليس بعيداً عن الدقة والواقعية أبداً التصور الذى يجعل اسرائيل (قطب الشرق الأوسط) ومركزها الاقتصادى والتجارى والأمنى والعلمى والسياسى بطبيعة الحال !

والذين قللوا من المخاوف العربية تجاه هذا التصور ، بنوا مزاعمهم على أن اسرائيل ليست (معجزة اقتصادية) فى العالم ، وليست قوة عملاقة كما هى دول شرق آسيا (النمور الآسيوية) وهذا صحيح من الناحية الشكلية والراهنة فقط . فالدخل الاسرائيلى القومى أو ناتجها المحلى لا يمكن مقارنته بمثيله فى كوريا الجنوبية أو حتى سنغافورة .ولكن هؤلاء تعوزهم البصيرة العلمية لكى يروا احتمالات المستقبل وإمكانات النمو لدى اسرائيل فى حال ما عولجت الشروط والظروف الموضوعية المرتبطة بحلول السلام مع جيرانها العرب وأهم هذه الشروط والظروف التى أعاقت انطلاق الاقتصاد الاسرائيلي، فى الماضى والتى بإزالتها تتحقق (المعجزة) :

- المقاطعة العربية.
- الانفتاح الاسرائيلى على المنطقة والتعاون الاقتصادى والتجارى بيها وبين العرب .
- نظم الحماية الجمركية والرقابة الحكومية على الاقتصاد والمبادلات التجارية .
- الظروف العسكرية والحروب والجيوش والانفاق الدفاعى .
- الحرج الدولى على تقديم المساعدات أو القروض أو الاستثمارات لاسرائيل . وكذلك الحرج الدولى من التعامل معها والخوف من المقاطعة .

أما فى حال السلام وزوال تلك العوامل فالتقديرات العلمية تؤكد أن اسرائيل ستكون سويسرا الشرق الأوسط حقيقة لا وهماً من الناحية الصناعية والعلمية والطبية والتجارية والمالية لا لإمكاناتها الذاتية على النمو وقدراتها الاقتصادية فقط ، ولكن كنتيجة طبيعية لقرار سياسى على مستوى الدول الغربية والصناعية الكبرى بدعم اسرائيل لتلعب هذا الدور وقدرتها على القيام بهذه المهمة استجابة لترشيحها لها . فالدول الغربية (الاستعمارية) التى جعلت اسرائيل قوة عسكرية متفوقة على جميع الدول العربية لمدة نصف قرن وبفارق نوعى ضخم، قادرة أن تجعل من اسرائيل قاعدة اقتصادية متفوقة أو بالشكل الذى نحذر منه ونرسمه والدول الغربية التى استطاعت توفير مساعدات سنوية لاسرائيل ربما زادت عن ستة بلايين دولار (من أمريكا وحدها) تستطيع بيسر وسهولة توجيه الاستثمارات إلى اسرائيل وتشجيع السياحة لها ودفع الشركات العملاقة والمتعددة الجنسيات التى ستتوافد على المنطقة بعد توقف الحروب لتفتح وتؤسس مشاريعها وفروعها فى اسرائيل بسبب توفر

القاعدة التحتية والمناخ السياسى والعلمى الملائم ، إضافة إلى زوال عنصر الخوف والمخاطرة من جراء رد الفعل العربى الذى كان متمثلاً فى السابق بالمقاطعة . إن الدخل القومى لاسرائيل سيتضاعف وستجنى اسرائيل حصة الأسد من الدخول والاستثمارات والمساعدات والتدفقات المالية الأجنبية إلى المنطقة وعبرها بلا أى شك وسيشجع هذا الوضع الاسرائيليين الأغنياء والمستثمرين اليهود فى العالم على توظيف طاقاتهم العلمية والمالية التى تباطأت فى الهجرة إلى اسرائيل طوال العصور الماضية بسبب ظروف الحرب وعدم الاستقرار لانجاح الأمبراطورية الاسرائيلية الكبرى فى طورها الاقتصادى بعدما تخطت طورها العسكرى والسياسى الأول وأصبحت إحدى القوى النووية القليلة فى العالم والقوة الوحيدة فى الشرق الأوسط بل بين شبه الجزيرة الهندية شرقاً، وأوروبا غرباً واحدى أكثر دول العالم فعالية ونفوذاً على الصعيد السياسى الدولى .

واذا احتجنا إلى تقديرات الخبراء العالميين عن مستقبل الدولة اليهودية فى ظل السلام، فلنقرأ ما ورد فى تقرير لمصرف الاتحاد السويسرى صدر عام ١٩٩٣ .

(إن اسرائيل قد تصبح خلال سنوات قليلة ثالث أكبر دولة فى العالم من حيث القوة التنافسية بعد كوريا الجنوبية والصين ، ومتقدمة على دولة تنافسية عظيمة كاليابان) (٧٢)

والعبارة واضحة فى الإشارة إلى عنصر القدرة التنافسية بالتحديد، وهو العنصر الذى قصدناه فى أثناء ايضاح القدرات الاسرائيلية التى كانت معطلة بسبب مناخ الحرب، والتى ستنطلق عندما تتوفر لها الظروف الملائمة .

وكنا قد أشرنا إلى قول "بيريز" أن مجرد حلول السلام سيرفع قدرة الاقتصاد الاسرائيلى بنسبة ٥٠٪ دفعة واحدة .

كما يتوقع خبراء السياحة أن اسرائيل ستتحول إلى دولة سياحة رئيسية فى العالم فى غضون سنوات قليلة ، وسوف يرتفع عدد السياح إليها إلى أربعة ملايين بعد خمس سنوات فقط (تجنى اسرائيل الآن ٢ بليون دولار عملة أجنبية من عائدات السياحة، وهو أعلى مما تجنيه أى دولة عربية فى الشرق الأوسط) .

لذلك فالقول أن اسرائيل لا تمثل خطراً اقتصادياً على الدول العربية ، قول قاصر قصوراً مركباً، عن الوعى بأبعاد القوة الاسرائيلية الاقتصادية أولاً وعن الوعى بامكانياتها المستقبلية ثانياً وعن الوعى بأبعاد المشروع الدولى لتحويل اسرائيل إلى قطب المنطقة الاقتصادى والتجارى والمالى . والدليل على ذلك خطط الاتحاد الأوروبى المعلنة، والاسلوب الغربى فى تقديم المساعدات إلى دول المنطقة من الآن فصاعداً وفق اسلوب الدانمارك الذى سبق أن أشرنا إليه حين ذكرنا أن الدانمارك وافقت على تقديم معونة لتدريب كوادر زراعيين مصريين، ولكن بشرط أن يتدربوا فى اسرائيل نفسها ..

ووفق الاسلوب الأميركى فى التخويف والابتزاز لدول المنطقة اذا امتنعت عن المشاركة والمساهمة فى المشاريع المطروحة عليها وعلى المنطقة . فإذا كان الصلح مع اسرائيل ورفع المقاطعة والاندماج الاقتصادى معها لدولة كالاردن ، يتم بالسهولة التى حدثت تحت الضغط الأمريكى، فما بال المسائل الأقل أهمية من تلك القضايا المصيرية كالعلاقات التجارية والمشاريع الاقتصادية والتعاون فى هذا القطاع أو ذاك .

إذاً فاسرائيل ستبقى، قوة نووية، عسكرياً، تفرض هيمنتها الأمنية المطلقة بالتعاون والتحالف الاستراتيجى مع الأساطيل والقواعد والأحلاف العسكرية الأميركية . ويجرى من الآن حصر وربط الموانئ التى تعتمد عليها السفن الحربية الأميركية وحلف الناتو باسرائيل على امتداد الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وهو ما لا تحظى به ولن تحظى به أى قاعدة بحرية عربية.

واسرائيل ستصبح قوة اقتصادية عالمية، ومركزاً غربياً صناعياً وعلمياً ومصرفياً وتجارياً للتعامل مع المنطقة وأسواقها وبلدانها وشعوبها . واسرائيل ، ستتحول إلى قوة سياسية كبرى ورئيسية لا فى المنطقة فقط ولكن فى العالم كله . ذلك أنه سيفرض على كثير من الدول فى الشرق والغرب أن تختار المرور عبر إسرائيل لكى تصل إلى مبتغاها فى واشنطن أو مجلس الأمن أو العواصم الغربية الأخرى وسيكون بمقدور اسرائيل استثمار هذه الفرص والأوضاع الجديدة إلى أقصى حد، لا سيما فى أفريقيا وآسيا .

وستعمل اسرائيل والولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية على إضعاف الدول العربية عامة، وعزلها عن بعضها ، وربما كانت مصر فى مقدمة الدول الخاسرة من جراء هذا المشروع إذ ستفرض عليها أن تنسى دورها القيادى الرائد أو دور (الاقليم القاعدة) فى المشروع القومى العربى لبناء الوحدة ، وأن تنسى مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية فى المشرق العربى والخليج . وسيفرض عليها من ناحية معاكسة أن تتذكر واجباتها فى دعم السلام مع اسرائيل وأن تقدم رافداً من نيلها لرى صحراء النقب ، وأن تستخدم قوتها وتأثيرها الفكرى والثقافى والروحى لمواجهة ومكافحة التيارات الاسلامية والقومية المناهضة للسلام مع اسرائيل والهيمنة الغربية وأن تعطل دورها التاريخى فى صياغة مشروع النهضة والتحرر والتجدد الحضارى للأمة العربية والعالم الاسلامى .

وفى هذه الدوائر يقع الدور التركى المتحالف مع اسرائيل. بالتحديد وبالضبط . فتركيا ليست مطلوبة كقوة أطلسية عسكرية موالية للغرب ومرتبطة ارتباطاً عضوياً بالولايات المتحدة الأميركية، فهى كما ذكر كثيرون من المخططين والمفكرين الأميركيين مطلوبة باعتبارها نموذجاً مثالياً للدولة الاسلامية التى يثنى عليها الغرب ويتقبلها ويحتضنها فى إطار مشاريعه للمستقبل إنها جسم معدى يتوخى الغرب منه نقل عدواه إلى العالم العربى أولاً، ومنه إلى بقية أنحاء العالم الاسلامى .

إن التخطيط الأمريكى يوكل لبعض دول المنطقة القيام بوظائف أو أدوار القوى الوكيلة عنها محلياً، لكي لا تتورط مباشرة في أوحال المنطقة ورمالها المتحركة وزلازلها التى لا يمكن اكتشافها مسبقا . وقد تتقاسم تركيا وايران ، وإلى حد ما ، حق بعض الوظائف النوعيه التى تستطيع اسرائيل القيام بها مباشرة، كالوظيفة الأمنية لتركيا فى الخليج والعراق، والوظيفة الايرانية ، أو الوظيفه المصرية فى المجال الثقافى والايديولوجى . ولكن اسرائيل ستكون فى جميع الاحوال (مصر) المنطقة الجديد، أى اقليمها المركزى أو قاعدتها الرئيسية أمنياً واقتصاديا وعلمياً وسياسياً .

ثالثاً : «أمركة» المنطقة وتزييف وعيها :

لا شك أن مثل هذا المشروع التاريخى الكبير ينطوى على تغييرات عميقة فى كل أوجه الحياة لابد أن تواكبه وتمهد له لكى يترسخ ويتجذر، ويؤتى ثماره المرجوة، وأهم هذه التغييرات ما يتعلق بالجانب الفكرى أو النفسى أو الدينى أو الثقافى بصورة عامة وواسعة وحسب المفهوم الانثروبولوجى للثقافة .

ويمكن القول أن المشروع يطمح إلى دفن ثقافة قائمة، وخلق ثقافة اقليمية جديدة تحل محل القومية (العروبة) ومحل الأصولية (الاسلام)، ومحل القيم والمثل العربية التقليدية كالتضحية والفداء والشرف والثأر والغيرة (الوطنية) والشهامة وتعظيم شأن الأرض أو الوطن أو الشرف ويندرج هذا فى أطر مشروع لبرلة (من ليبرالية) الشعوب العربية والاسلامية ببطء أى إعادة تربيتها وتأهيلها لتكون شعوباً ليبرالية مدمقرطة (أى جعلها تتقبل الديمقراطية) على الطريقة الغربية .

لقد عملت أوروبا فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على وضع مشروع لأوروبة الشرق الأوسط، أى جعله أوروبياً. وجاء الدور لإعادة تأهيل الشرق الأوسط (١) مع مفاهيم وثقافة العصر الأمريكى أى القيام بعملية أمركة لشعوبه AMER والواقع أن هذا المشروع بدأ من السبعينيات بصورة مكثفة مستثمراً الإمكانات الخارقة التى أتاحها التقدم التكنولوجى الهائل فى وسائل الإعلام ولا سيما البصرية منها، وفى مقدمتها التليفزيون والسينما . والتطور فى هذا المجال مطرد مع ظهور شبكات البث الفضائى وأجهزة الإتصال الحديثة والحاسوب (الكومبيوتر) وغير ذلك من أنظمة المعلوماتية (انفورماتيك) وكان مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومى "زيجنيو بريجنسكى" (وهو مفكر أكثر منه سياسياً) كتب فى عام ١٩٧٩ معلقاً على أطروحات الزعيم الايرانى الراحل "آية الله خمينى" بصدد القطيعة مع الغرب وبناء جدار متين يحصن ايران من الغزو الغربى الثقافى . قائلاً : فليحاول الخمينى ذلك، ولكن ليعلم أن التكنولوجيا الأمريكية سيكون بمقدورها فى غضون سنوات معدودة اقامة جامعة أميركية لتعليم وتدريس الطلاب الايرانيين وهم فى بيوتهم فى اصفهان

وطهران وقم بدون أن تكون هناك حاجة لإرسال مدرسين أو حضورهم إلى أميركا ، وبدون أن تستطيع السلطة الايرانية التأثير على هذه العملية.(٧٣)

وقد تحققت (نبوءة) بريجنسكى وزيادة إذ لم يعد بمقدور معظم دول الجنوب الوقوف فى وجه وسائل الاعلام الأمريكية التى تغطى كل نقطة فى كوكب الأرض، ناقلة التأثير السحرى للصورة ومن وراء ذلك الترويج للسلطة الأمريكية وللمفاهيم والقيم والمعايير والأذواق الأمريكية فى السياسة والثقافة والأدب والفن والطعام واللباس وكل شىء من أشياء الحياة اليومية . إنه أشبه ما يكون باجتياح فضائى للأرض ، ولكل فرد أو كل بيت على وجه الأرض حتى أن دولاً غربية كبرى مثل فرنسا وكندا أمستا تشكيان من (الغزو الثقافى الأمريكى) على رغم ضآلة التباين بينهما فى المفاهيم والثقافة والفكر . فكيف يكون حال ومصير الثقافات الأضعف والأقل حصانة وقدرة على التأقلم .. وكيف يكون موقف الثقافات الأكثر تباينا وتعارضاً مع الثقافة الأميركية وأذواقها كالثقافة العربية والاسلامية ؟؟

لقد حذر المسؤولون الكنديون من خطر الغزو الأميركى الاعلامى والثقافى على قيم مجتمعهم وثقافته وخصوصياته(٧٤) وشن الفرنسيون حملة ضارية ضد الثقافة الأميركية فى اللغة والأدب والإعلام والسينما وعارضوا إدراج الإنتاج السينمائى فى إطار اتفاقية الجات للتجارة الحرة بين أوروبا وأميركا خوفاً على ثقافتهم القومية الفرنسية وليستطيعوا حماية أجيالهم ومجتمعهم من التأثير الأميركى الذى يجتاح العالم عبر السينما والتلفزيون . وما فرنسا وكندا طبعاً إلا مثلين لعشرات الدول والشعوب المدركة لحجم الخطر . أما العالم العربى فهو (مفتوح) الآن على مصراعيه أمام الاجتياح بلا أى إرادة أو رغبة فى المقاومة حتى أن المال العربى يستثمر فى مجال الاعلان لكى يكون أدوات وقنوات تمرير وتكريس للثقافة الأميركية عبر شبكات تلفزيونية وصحف، ترفع شعارات البسملة والشهادة الاسلامية فى الشكل، بينما هى فى الباطن محشوة بكل ما هو أمريكى المغزى والمعنى والمذاق والنكهة . وتقوم بدور (رائد) فى التطبيع النفسى والفكرى لا مع عملية الأمركة فقط ولكن مع اسرائيل والصهيونية واليهود، فى دور يوازى ويماشى ايقاع عملية السلام ومسيرة المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف .

إن أهم وأبرز القيم والمفاهيم التى يراد غرسها فى الوعى العربى الجماعى تعظيم شأن وقيمة الفرد والفردية على حساب قيمة الجماعة والمجتمع والأهل وتقديم مصلحة الفرد والذات على الكل والآخرين . وكذلك تعظيم وتقديس قيمة (الحياة) نفسها تقديساً مطلقاً وإعلاء شأنها على الموت لأى سبب أو هدف . والى جانب ذلك تسفيه معنى التضحية والشهادة والفداء حتى ولو كانت فى سبيل الشرف أو الوطن أو القضية أو الأرض .. الخ وتسفيه فكرة الحرب مهما كانت أسبابها مشروعة وسامية .

فالسلام دائماً وبأى شكل أفضل وأعظم من الحرب مهما كانت ولأى سبب كانت !

ويقود إلى ذلك جعل (البطن) أولى وأغلى من (الوطن) والمصلحة الشخصية أهم من المصلحة الوطنية والقومية .. الخ إنها القيم والأفكار والفضائل الطفيلية والاستهلاكية التى تتعارض تمام التعارض والمنظور الاسلامى للحياة والانسان ووظيفة هذا الانسان فى أهله وبلاده ومجتمعه وزمنه وعالمه.

لقد أطلقت قنوات الترويج لهذه الثقافة فى الساحة العربية شلالاً هادراً من هذه السموم الكريهة وصلت إلى حد القول أن النضال العربى ضد إسرائيل فى السنين الخالية كان علامة من علامات تخلفهم الحضارى وجهلهم . وأن السلام أول علامة على تطورهم واقترابهم من عتبات العصر والحداثة وأن العرب لن يتحضروا مالم يندمجوا اندماجاً كاملاً فى الحداثة العالمية بالمفهوم الأمريكى ويستفيدوا من العبقرية اليهودية والفرصة التاريخية التى أتاحتها لهم اسرائيل بوجودها فيما بينهم . وهو ما قاله كثير من المسؤولين الفلسطينيين والعرب فى طليعتهم العاهل المغربى شخصياً وكثير من المثقفين العرب الليبراليين ومن هذه السموم أيضا القول أن المشروع القومى هو تفكير عنصرى وعرقى لأنه قائم على نبذ اسرائيل وكذلك المحاولات الفكرية السامة لإيجاد مرتكزات تاريخية لفكرة الهوية الشرق الأوسطية بمفعول رجعى والزعم أن الدولة الاسلامية فى أبهى مراحل ازدهارها الحضارى (الدولة العباسية مثلاً) كانت نظاماً شرق أوسطياً ، لا قومياً عربياً ! مع أن الحقيقة القومية العربية الراهنة والمعاصرة هى كما عبر عنها "كلوفيس مقصود" حركة تؤكد ما يجمع العرب بالغير لا ما يفرقهم عن الغير (٧٥) وان الحضارة العربية الاسلامية وكذلك أنظمة الحكم والدول التى قامت قبل غزو المغول وانتقال الحكم إلى أيدى ومراكز وعواصم غير عربية كانت تتألف من تركيب عضوى بين عام اسلامى وخاص عربى. ***فهو خلق وتكوين وبناء وابداع عربى خالص من الناحية الثقافية وأدوات التعبير والتفكير والبوتقة التى يجرى فيها . ولكن القاعدة التى نشأ عليها كانت الاسلام كدين وعقيدة وروح. ولم تكن (العربية) يوماً إلا ظاهرة ثقافية ، حضارية ، منفتحة على كل الثقافات والحضارات الأخرى شرقية أم غربية ، ولم تكن يوماً منغلقة أو عنصرية أو متعالية أو شوفينية لأنها غير قائمة أصلاً على الجنس أو الدم أو العرق أو النسب.*** فمحاولة استعارة بعض القرائن المجتزئة أو بعض الصفات الشكلية من التاريخ لإضفائه على مشروع الشرق الأوسطية وإيجاد قوائم أو قواعد أو مرجعية له من التاريخ العربى أو الاسلامى ليس إلا محاولة للتلاعب بالتاريخ والتعامل معه كأنه (ألبوم صور) للذكريات .

إن الثقافة التى تنظر للتطبيع مع (العدو الاسرائيلى) والتماهى مع النظام العالمى (الأمريكى) الجديد والاندماج فى مخطط الشرق أوسطية ما هى إلا ثقافة واهنة، يمكن أن نقيس بها منسوب

الانهيار الفكرى والخلقى للأنتلجنسيا السياسية والأدبية التى ربطت مصيرها بالنظم الديكتاتورية والبترولية الحاكمة ليس إلا . أما القاعدة العريضة من المثقفين فهى ملتزمة بثقافة الأمة التاريخية ، وبثوابت المصلحة القومية التزاماً قوياً عبرت عنه الساحة المصرية طوال خمسة عشر عاماً منذ اتفاقية كامب ديفيد . وأعربت عنه مؤسسات واتحادات ونقابات المثقفين والكتاب والمحامين ورجال القانون والصحافيين والمهندسين والعلماء والأطباء وغيرهم سواء على مستوى كل قطر أو على المستوى العربى . ولكن لابد من الحذر الشديد هذه المرة لأن المشروع المطروح يحوز إجماعاً على المستوى الدولى الغربى ويحوز رضاً أو تأييداً (ولو سلبيا) من النظم العربية والصفوة البيروقراطية العسكرية، والجماعات التى تحيط بها وفى مقدمتها الشرائح الاقتصادية الطفيلية الجديدة والأنتلجنسيا الإعلامية والفكرية الواهنة. وهذه القوى تسيطر على أدوات التقرير والتنفيذ والفرض كافة فى الواقع الراهن، ومدعومة من النظام الدولى .

ومن المقطوع أن الحياة العربية ستشهد انقلاباً واضطراباً واسعاً يصل إلى العمق ويتناول القضايا الجوهرية والمبادئ والثوابت . وستشهد الساحة طوفاناً إعلامياً وأدبياً يروج لمفاهيم الأمركة والتطبيع مع اسرائيل ولوعود كاذبة بالثمار الكثيرة التى ستجنيها شعوبنا من خيرات (السلام) والنظام الإقليمى الجديد .

بل ستكون الدول العربية (برغبتها أو بدونها) ملزمة على اجراء تغيير منهجى عميق فى الخطاب السياسى والحزبى والإعلامى والصحافى بل وفى مناهج التربية والتعليم للانسجام والتكيف مع متطلباتالعصرالجديد. ***وقد يصل الأمر إلى حد التدخل فى النصوص الدينية الاسلامية بما فيها القرآن الكريم الذى تحفل صفحاته بالتحذير من اليهود وبنى اسرائيل قتلة الأنبياء وتحض آياته الشريفة على عزة المؤمنين ومكارم الأخلاق والجهاد ضد الأعداء*** . ذلك أن اسرائيل سيمكنها مطالبة أى نظام عربى بموجب معاهدات السلام والالتزام بالسلام نصاً وروحاً ، منع أى مسلسل تلفزيونى ، وحظر أى كتاب أو رواية تسيء لليهود أو معاقبة أى صحفى أو أى نقابة تقدم على خطوة أو قرار أو سلوك يتعارض مع مصلحة السلام ومفاهيم الأخوة والتعاون مع شعوب المنطقة واسرائيل!! ويقال أن اسرائيل احتجت عدة مرات لدى الحكومة المصرية على موافقتها على عرض بعض الأعمال الفنية فى التلفزيون المصرى تتعارض و(كامب ديفيد) غير أن الاحتجاجات لم تجد أذناً صاغية، وسكتت اسرائيل فى ذلك الوقت حفاظاً على ما كسبته من مصر . أما فى المرحلة الجديدة فلن تسكت ولن تقبل بأقل من السلام الشامل والكامل حسب مفاهيمها لأن الدول العربية وافقت والتزمت ولنا أن نتصور مدى وحجم ردود الفعل (الطبيعية) من جانب القوى والتيارات الاجتماعية الأهلية ضد هذا التلاعب فى المقدسات والمحرمات الفكرية والثقافية للأمة بما فيها الجانب

العقيدى من الاسلام .. ولنا أن نتصورمستقبل المجتمعات العربية واستقرارها وازدهارها فى ظل الضغوط والتوترات والانقسامات الحادة . ولنا أن نتصور هذا (السلام) الذى يقوم على جراحة عميقة إلى هذا الحد لزرع مخ فى رأس الأمة العربية واستئصال ما اختزنه من عقائد ومسلمات وبدهيات . انهم يريدون اقناعنا أن الدنيا تغيرت فجأة والقوانين التى انفطر البشر عليها تبدلت، فالذئب لم يعد وحشاً كاسراً ولا عدواً للغنم، والأفعى لم تعد سامة ، وحب الأذى ليس من طباع العقارب .. والعالم الآن خال من اللصوص والإمبرياليين وتجار الحروب والمتآمرين ولا غير ذلك مما لا وجود له إلا فى تخيلاتنا ونظرياتنا القومية المتطرفة وعقائدنا العنصرية الانعزالية المعادية للامتزاج الانسانى والتفاعل الخلاق.. الخ

إنها خدعة كبرى تستهدف العرب والمسلمين وشعوب العالم الجنوبى كافة ، خدعة كبرى هدفها تحطيم السيادة الثقافية للأمم بعد أن حطموا السيادة السياسية والسيادة الاقتصادية وهل هى مجرد صدفة أن تتزامن الدعوة إلى إزالة القيود أمام تدفق المعلومات بين الشعوب والدعوة لإزالة القيود من أمام التطور الحر للتجارة ؟؟! فلولا الأولى يستحيل تحقيق الثانية . إنها مرحلة جديدة من مراحل نمو وتضخم الرأسمالية الامبريالية ومرحلة من مراحل هجومها الضارى على الشعوب الأخرى الفقيرة تتطلب إزالة القوانين والسيادات الوطنية والاستقلالية بكل صورها ، وفى المقدمة منها السيادة الثقافية ، والإستيلاء على العقل والفكر والعلم لاستخدامها أدوات فى عملية الغزو والهيمنة فها هو "هربرت شيلر" (البروفسور الأمريكى) يلاحظ أنه لا وجود فى - هذا العصر - لبحث علمى مستقل أو غايته مستقبل الإنسان بصورة مجردة ، فكل يندرج فى إطار هذا البحث حالياً، يتم وفقا لاحتياجات واهتمامات مراكز القوى فى الدول الصناعية الكبرى. ويلاحظ كذلك الجهود الجبارة التى بذلتها السياسة الخارجية الأميركية من عشرات السنين لتسييد مفاهيم عالمية جذابة فى مضمار الثقافة الانسانية كحرية الصحافة، وحرية تدفق المعلومات وحرية الصورة (من سينما وتلفزيون) وحرية السياحة .. الخ وهى كلها لا تهدف إلا للمزيد من السيطرة والنهب ، ويضيف الكاتب إلى أن الصراع الطبقى على المستوى العالمى أضيف إليه اليوم عنصر جديد، هو الثقافة والاتصال، كحلبة أو ميدان لصراع ضار .

وإذا كان لشعب من الشعوب أن يفقد سيادته على أرضه حيناً من الزمن ويحتمل ذلك وإذا كان له أيضا أن يفقد سيطرته على جزء من اقتصاده وثرواته المادية، ويحتمل ذلك، فإنه لا يمكن لشعب من الشعوب ولا لفرد من الأفراد أن يفقد عقله ويفقد فكره لصالح طرف آخر .. كما يقول الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل .. لأن من شأن ذلك أن يقضى حتماً على هذا الفرد أو الشعب ويضع نهاية مأسوية لحياته .

إن الصراع اليوم بين العرب والمسلمين، من جانب والقوى الامبريالية من جانب آخر تدور وتتركز على جبهة العقل والثقافة والفكر، فبعد أن نجحت هذه القوى العدوانية فى الاستيلاء على أراضينا واقتصادياتنا . وحطمت دفاعاتنا المادية، تريد وتخطط للاستيلاء على عقولنا . وهو أخطر جولات الصراع ، وربما آخرها ، وعلى حسمها يتوقف المستقبل والمصير . ومن هنا نلاحظ التركيز على انتاج وسائل اعلام تبث باللغة العربية وتفتتح برامجها بالبسملة والصلاة وآيات القرآن ولكن ليس لها من العروبة سوى الأبجدية، ويتعرض المواطن العربى لنحو ٦٠٠ ساعة من البث الاعلامى الفضائى يومياً ذات محتوى امريكى غربى بالكامل .. ولذلك نرى أيضا التركيز على خلق وتشكيل جيوش من الكتاب والصحفيين والمثقفين الذين يحملون أسماء عربية وليس لهم من العروبة سوى أقنعة التنكر الماكر تروج المفاهيم الامبريالية المعادية لأبسط المصالح العربية ويتناقض مع أكثر الأسس الثقافية القومية والدينية بداهة .

ملاحق وإشارات

ملحق ١

القرارات والقوانين الدولية التى تضمن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربى الفلسطينى فى فلسطين :

أولاً : التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وأهمها :

١ - قرار (١٩٩٠/٢/١٦) للجنة حقوق الإنسان حول المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة.

٢ - القرار ٤٣ (١٩٨٦/١٢/٢) الخاص بتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف ، كذلك اللجنة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضى المحتلة .

٣ - القرار ٥ (لعام ١٩٧٧) المتعلق بالإجراءات الإسرائيلية غير المشروعة فى الأراضى المحتلة التى تستهدف تغيير الطبيعة القانونية والتشكيل الجغرافى والتركيب السكانى .

٤ - القرار ٣٣٧٩ (لعام ١٩٧٥) الذى يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية .

٥ - القرار ٣٢٤٦ (لسنة ١٩٧٤) الخاص بإقرار حقوق الشعب الفلسطينى .

٦ - القرار ١٩٤ (لسنة ١٩٤٨) المتعلق بتقرير حق اللاجئين فى العودة إلى ديارهم فى سبيل تعديل الأوضاع حتى تؤدى إلى تحقيق السلام فى فلسطين .

٧ - القرار ١٨١ (لسنة ١٩٤٧) الخاص بالتوصية لخطة تقسيم فلسطين والذى ينص على أن (تنشأ فى فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية)

ثانياً : قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصراع العربى - الإسرائيلى وأهمها :

١ - القرار ٢٤٢ (لعام ١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (لعام ١٩٧٣) المتعلقان بإقرار مبادئ سلام عادل ودائم على أساس «مبدأ الأرض مقابل السلام».

٢ - القرارات ٢٥٢ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٧٦ ، ٤٨٧ ، وهى جميعها تتعلق بالممارسات الإسرائيلية والإجراءات الخاصة بمدينة القدس أو إقامة المستوطنات فى الأراضى المحتلة ، وهى كلها تدين هذه الأعمال فى جانب سلطة الإحتلال وتعتبرها غير شرعية وباطلة تماماً .

ثالثاً : إتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وغيرها من الاتفاقيات المتصلة بالأراضى المحتلة وما تقره من قواعد خاصة بعدم إبعاد السكان من البلد المحتل ،، وحماية المدنيين فى ظل الاحتلال وكذلك ممتلكاتهم وأموال الدولة الواقعة تحت هذا الإحتلال وعدم التعرض للأموال والمنشآت المخصصة للعبادة أو للأعمال الخيرية أو للتعليم أو غيرها من المعالم والمنشآت الثقافية والتاريخية .

رابعاً : قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١٤ لعام ١٩٦٠ والذى تضمن إعلان منح الإستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وحقها فى تقرير المصير .

خامساً : ميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ ، وكذلك إعلان حقوق الأقليات لعام١٩٩٢ .

ملحق ٢

المواد التى أسقطتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من الميثاق الوطنى الفلسطينى استجابة للشروط الإسرائيلية . وجدير بالذكر أن المادة الأخيرة منه (٣٣) نصت على أن الميثاق لا يعدل إلا بأغلبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى فى جلسة خاصة من أجل هذا الغرض . بينما أسقطت قيادة المنظمة المواد التالية بدون الرجوع إلى المجلس مطلقاً .

المـــادة (٢) فلسطين بحدودها التى كانت قائمة فى عهد الانتداب البريطانى وحدة إقليمية لا تتجزأ .

المـــادة (٩) الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً . ويؤكد الشعب العربى الفلسطينى تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه فى الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه .

المادة (١٠) العمل الفدائى يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضى تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعملية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها فى الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالى الوطنى بين مختلف فئات الشعب الفلسطينى وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

المادة (١٩) تقسيم فلسطين الذى جرى عام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل باطل فى أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطينى وحقه الطبيعى فى وطنه ومناقضته للمبادئ التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفى مقدمتها حق تقرير المصير .

المادة (٢٠) يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وأن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات فى مفهومها الصحيح . وأن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً وليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون فى الدول التى ينتمون إليها .

المادة (٢١) الشعب العربى الفلسطينى معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها.

المادة (٢٢) الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم فى العالم ، وهى حركة عنصرية تعصبية فى تكوينها ، عدوانية توسعية استيطانية فى أهدافها وفاشية نازية فى وسائلها وأن إسرائيل هى أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها فى قلب الوطن العربى لضرب أمانى الأمة العربية فى التحرر والوحدة والتقدم . إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام فى الشرق

الأوسط والعالم أجمع . ولما كان تحرير فلسطين يقضى على الوجود الصهيونى والإمبريالية فيها ويؤدى إلى استتباب السلام فى الشرق الأوسط . لذلك فإن الشعب الفلسطينى يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له فى نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه .

المادة (٢٣) دواعى الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها .

إشارات

١ - كان الفيلسوف الفرنسي المعاصر جيل دولوز هو الذى رأى فى الانتفاضة الفلسطينية اختراقاً عميقاً للكيان الإسرائيلى ، فقال بعد شهور من بداية ثورة الحجارة : لقد توغل الفلسطينيون فى روح إسرائيل ، وهم «يشتغلون» على هذه الروح كشيء يسبر غوره ويخترق كل يوم .

٢ - محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج . أوهام القوة وأوهام النصر . مركز الأهرام للترجمة والنشر . عام ١٩٩٢ . ص ٦٩ وما بعد .

٣ - نفسه .

٤ - سفير من كبار مسئولى جامعة الدول العربية نقل الواقعة إلينا وطلب عدم ذكر اسمه .

٥ - صدر بالانكليزية كتاب للصحافية جين كوربين ، وهى شاركت فى تنظيم المفاوضات عنوانه (القناة النرويجية السرية للسلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية : غزة أولاً . أكدت فيه إرسال تقارير منتظمة إلى واشنطن ولندن عن سير المفاضات وفى مرحلة لاحقة اعترف وزير خارجية النرويج وكذلك شمعون بيريز بذلك .

٦ - انظر مقال إدوارد سعيد فى صحيفة الحياة فى ١٩٩٤/١/٧ .

٧ - انظر فى هذا الصدد مقال البروفيسور الفلسطينى رمضان عبد الله فى جريدة الحياة ١٩٩٣/١١/٢٦ ، ومقال الكاتب الفلسطينى محمد الأسعد فى الصحيفة نفسها ١٩٩٣/٩/١٥ .

٨ - هانى الحسن . محاضرة فى الجمعية العربية بجامعة اكسفورد ، انظر تقريراً عنها فى الحياة ١٩٩٣/١٢/٢٩.

٩ - بيان نويهض الحوت . صحيفة الحياة ١٩٩٤/١/١٠ .

١٠ - خالد الحسن ، مقابلة فى جريدة الحياة . ١٩٩٣/١١/٢٩ .

١١ - انظر الحياة فى ١٩٩٣/١١/٢٦ بشأن مساحة أريحا .

١٢ - د . شفيق المصرى استاذ فى الجامعة الأمريكية. والجامعة اللبنانية ببيروت . انظر بحثه فى صحيفة الحياة . ١٩٩٣/٩/١٩ .

١٣ - نفسه .

١٤ - نقلاً عن صبرى جريس . انظر بحثه فى صحيفة الحياة يومى ١٩ . ١٩٩٣/١٠/٢٠.

١٥ - نفسه .

١٦ - انظر ما نقله صفوت حاتم فى مقاله بالحياة (١٩٩٤/١/١٣) عن الصحفى الاسرائيلى جى بيكو ، فى مقال له فى هآرتس .

١٧ - راجع تصريح جيمس بيكر فى الحياة ١٩٩٣/١١/١٣ .

١٨ - د . ادوارد سعيد فى صحيفة الحياة ١٩٩٣/١٠/١٣ .

١٩ - هانى الحسن . مصدر سابق .

٢٠ - راجع آراء سعيد كمال (سفير منظمة التحرير في القاهرة) فى ندوة صحيفة الحياة عن الشرق أوسطية فى ١٩٩٣/٩/١٥ .

٢١ - د . شفيق المصرى . مصدر سابق .

٢٢ - د . أورى ديفيس فى صحيفة الحياة ١٩٩٣/٩/١٣ .

٢٣ - نقلاً عن إدوارد سعيد فى صحيفة الحياة ١٩٩٣/١٠/١٣ . وكان اسحاق رابين ذكر الشيء نفسه فى مؤتمره الصحفى بواشنطن يوم ١٩٩٣/٩/١٣ .

٢٤ - راجع مقابلة مردخاى غور نائب وزير الدفااع الإسرائيلى مع صحيفة الحياة يوم ١٩٩٤/٢/١٧ .

٢٥ - جوزيف الفير مدير مركز يافى (وهو رئيس سابق للإستخبارات العسكرية وجنرال فى الجيش) مقابلة مع صحيفة الحياة ١٩٩٤/٢/١٢ .

٢٦ - تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية . الحياة ١٩٩٣/١١/١٦ .

٢٧ جوليان اوزان ، تقرير من تل أبيب . فى الفايننشال تايمز ، الحياة فى ١٩٩٤/١/٨ .وبيتر نورمان تقرير من تل أبيب . فى الفايننشال تايمز ، الحياة فى ١٩٩٤/٤/٦ .

٢٨. - استعان تحليلنا هنا بآراء د . بركات أحمد فرا (استاذ فى جامعة القاهرة) فى صحيفة الحياة ١٩٩٣/١٢/٢٩ .

٢٩ - استعنا هنا ببحثين للدكتور طاهر حمدى كنعان (وزير سابق فى الأردن) نشرا فى ٩ . ١٩٩٤/٥/١٢ .

٣٠ - راجع التصريحات فى صحيفة الحياة يوم ١٩٩٤/٥/١٠ .

٣١ - راجع تقرير جريدة الحياة من عمان يوم ١٩٩٤/٥/١١ . وتقرير آخر فيها عن موقف المستثمرين الفلسطينيين من البروتوكول ، فى الصحيفة نفسها يوم ١٩٩٤/٥/١٥ .

٣٢ - هانى الحسن . تقرير سبقت الإشارة إليه .

٣٣ - تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية من باريس منشور فى (الحياة) ١٩٩٤/٥/١ .

٣٤ - راجع مقال د . رمضان عبد الله بخصوص هذه المسألة فى صحيفة الحياة ٢٣/ ١٩٩٣/١٠ .

٣٥ - أسامة الغزالى حرب : الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة فى الأراضى المحتلة صادر فى القاهرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عام ١٩٧٧ ص ٤٨ وما بعدها .

٣٦ - نفسه .

٣٧ - راجع مقابلتنا مع السيدة روت بلاو زوجة زعيم الطائفة ، فى مجلة المصباح اللبنانية فى آيار/ مايو ١٩٨١ .

٣٨ - هناك شكوك علمية قوية فى النظرية الصهيونية التى تزعم أن مملكة إسرائيل أو شقيقتها مملكة يهوذا قامتا فى أرض فلسطين . والأرجح ما ذهب إليه عالم التاريخ المعاصر كمال صليبى فى كتابه (التوراة جاءت من جزيرة العرب) صدر فى بيروت عام ١٩٨٣ .

٣٩ - انظر مقابلة معه فى جريدة الحياة ١٩٩٣/١١/٦ .

٤٠ - أوروى ديفيس . مصدر سبق ذكره .

٤١ - د . إدوارد سعيد في صحيفة الحياة ١٩٩٣/١٢/١٠ .
٤٢ - د . غازي إسماعيل ربايعة - القدس في الصراع العربي - الإسرائيلي ، دار الفرقان للنشر ، عمان ١٩٨٧ ص ٥٥ وقد أكدت استفتاءات الرأي العام التي أجريت بعد توقيع إعلان المبادئ الإسرائيلي - الفلسطيني عام ١٩٩٣ أن هذه النسب ما تزال على حالها .
٤٣ - سليم نصار . جريدة الحياة في ١٩٩٤/١/٨
٤٤ - د . تصير عاروي (بروفيسور فلسطيني في أمريكا) في صحيفة الحياة ١٩٩٤/١/٨
٤٥ - صبري جريس . مصدر سابق .
٤٦ - نعوم تشومسكي ، مصدر سابق .
٤٧ - وحيد عبد المجيد . (الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني خطوة تراجعية عن إطار كامب ديفيد) صحيفة الحياة ١٩٩٣/٩/٢٤ .
٤٨ - أوري ديفيس . مصدر سابق .
٤٩ - چورج قرم . الشرق الأوسط . كتاب بالفرنسية . اقرأ عرضاً له بقلم چورج طرابيشي في صحيفة الحياة ١٩٩٣/١١/٢٧ .
٥٠ - يمكن الرجوع إليها في (وثائق فلسطين) صادر عن دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٧.
٥١ - توماس ا .بريسون (العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ - ١٩٧٥) ترجمة ونشر دار طلاس بدمشق عام ١٩٨٥ . ص ٤٣٦ .
٥٢ - رغيد الصلح . (المشاريع إسرائيلية شهادات المنشأ عربية) في الحياة ١٩٩٣/٧/٢٦ .
٥٣ - بشأن هذه وسواها من وثائق تلك المرحلة ، راجع كتاب (وثائق فلسطين) السابق ذكره .
٥٤ - نفسه .
٥٥ - يمكن الإطلاع على ترجمته العربية الصادرة عن لدار الأهلية للنشر في عمان ١٩٩٤.
٥٦ - ترجمته صحيفة الحياة ونشرته يوم ١٩٩٤/٤/٢٤ .
٥٧ - جهاد الخازن . تقرير من واشنطن . الحياة ٢٨/ ١٩٩٣/١٠ ص ١٨.
٥٨ - د . عبد المنعم سعيد . الشرق الأوسط بعد السلام . مجلة السياسة الدولية . عدد يناير ١٩٩٤ . القاهرة .
٥٩ - انظر بهذا الصدد تقرير جريدة الحياة من عمان (تجار فلسطينيون يسوقون سلعاً إسرائيلية بأغلفة عربية) المحرر : صلاح حزين . الحياة ص ١٠ في ١٩٩٣/٩/٣ .
وجاء فيه أن عدد الشركات الفلسطينية التي تروج بضائع اسرائيلية على أنها عربية فلسطينية يزيد عن ٥٠٠ شركة في الضفة الغربية .
٦٠ - د . طه عبد العليم . مشروعات التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط . السياسة الدولية عدد يناير ١٩٩٤ . القاهرة .

٦١ - مجدى صبحى . مشروعات التعاون الإقليمى فى مجال المياه . السياسة الدولية عدد يناير ١٩٩٤.

٦٢ - م . نبيل فهمى ود.محمود كام .المشروعات والأفكار المطروحة بخصوص التعاون الإقليمى فى مجال الأمن والحد من التسلح ونزع السلاح . مجلة السياسة الدولية عدد يناير ١٩٩٤.

٦٣ - عمرو الجويلى . صراع التعاون . مجلة السياسة الدولية . عدد يناير ١٩٩٤ .

٦٤ - ريتشارد أرميتاج ، مقال فى صحيفة الحياة ، أواخر عام ١٩٩٣ .

٦٥ - لطفى الخولى ، فى ندوة صحيفة الحياة فى الشرق أوسطية . نشرت فى منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

٦٦ - راجع لوموند ديبلوماتيك (بالعربية) ص ١٢ عدد ١٧ مارس ١٩٩٠ .

٦٧ - يمكن الرجوع إلى هذه المسألة فى كتاب د . خلدون النقيب : الدولة والمجتمع فى الخليج العربى . صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ١٩٨٨ .

٦٨ - أيمن هويدى . السوق الشرق أوسطية . التطبيع أم السلام أولاً . جريدة الأحرار المصرية ١٩٩٣/٥/٣٠.

٦٩ - چورچ قرم . مصدر سابق .

٧٠ - بيتر نورمان . مصدر سابق .

٧١ - چورچ قرم . مصدر سابق .

٧٢ - بيتر نورمان . مصدر سابق .

٧٣ - كانت مجلة الآداب (اللبنانية) نشرت عرضاً مكثفاً لهذا البحث المهم فى أحد أعدادها عام ١٩٨٠

٧٤ - د . فيكتور سحاب . الغزو الإعلامى الأمريكى . بيروت عام ١٩٨٣ .

٧٥ - كلوفيس مقصود . (أمة متقهقرة وشعب مقهور) . صحيفة الحياة ١٩٩٣/٧/١٥ .

وثائـــق

وثيقة رقم ١

النصوص الحرفية للرسائل المتبادلة كما وزعتها رئاسة الحكومة الإسرائيلية

فى ما يلى ترجمة النص الحرفى للرسائل المتبادلة بين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين بصدد اتفاق الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل كما وزعتها رئاسة مجلس الوزراء الإسرائيلى ليل الخميس .

الرسالة الأولى

من عرفات إلى رابين

« فى ٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣

السيد رئيس الوزراء :

ان توقيع إعلان المبادئ ينبئ بعهد جديد فى تاريخ الشرق الأوسط وإننى بدافع الاقتناع الجازم بذلك أود أن أؤكد التعهدات التالية لمنظمة التحرير الفلسطينية :

ان منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق دولة إسرائيل فى العيش فى سلام وأمن . وتوافق منظمة التحرير الفلسطينية على القرار الرقم ٢٤٢ والرقم ٣٣٨ لمجلس الأمن الدولى .

ان منظمة التحرير الفلسطينية تلتزم بمسيرة السلام فى الشرق الأوسط وبالمشاركة فى إيجاد حل سلمى ينهى النزاع بين الطرفين وتعلن أن جميع المسائل المعلقة التى ترتبط بالوضع الدائم سيتم تسويتها عن طريق التفاوض .

وتعتقد منظمة التحرير الفلسطينية أن توقيع إعلان المبادئ يعد حدثاً تاريخياً ينبئ ببدء عهد جديد من التعايش السلمى يكون خالياً من العنف وأى عمل آخر يمكن أن يعرض للخطر السلام والاستقرار . ومن ثم فإن منظمة التحرير الفلسطينية تتخلى عن الإرهاب وعن أى عمل من أعمال العنف وستتحمل المسئولية بالنسبة إلى كل عناصر وموظفى منظمة التحرير الفلسطينية . وتتعهد بتدارك أى انتهاك لهذه التعهدات وباتخاذ إجراءات تأديبية ضد أى مخالف لها .

ومنظمة التحرير الفلسطينية إذ تستقبل عهداً جديداً وتوشك أن توقع إعلان المبادئ فى إطار الموافقة الفلسطينية على القرار الرقم ٢٤٢ والرقم ٣٣٨ لمجلس الأمن الدولى تؤكد أن مواد ونقاط الميثاق الفلسطينى التى تنكر حق إسرائيل فى الوجود وأيضاً نقاط الميثاق التى تتعارض مع التعهدات الواردة فى هذه الرسالة أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول . وبالتالى ستعرض منظمة التحرير الفلسطينية على المجلس الوطنى التغييرات الضرورية فى الميثاق الفلسطينى للموافقة عليها .

المخلص ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

الرسالة الثانية

من عرفات إلى وزير خارجية النرويج جوهان جورغن هولست

« فى ٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣

سعادة وزير خارجية النرويج / جوهان جورغن هولست

أود أن أؤكد لكم أن تصريحاتى العلنية ستتضمن المواقف التالية عند توقيع إعلان المبادئ:

على ضوء العهد الجديد الذى ينبئ به توقيع إعلان المبادئ فإن منظمة التحرير الفلسطينية تشجع الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة وتدعوه إلى المشاركة فى التدابير التى تؤدى إلى التطبيع ورفض العنف والإرهاب والإسهام فى تحقيق السلام والاستقرار والمشاركة الايجابية فى التعمير والتنمية الاقتصادية والتعاون .

المخلص ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

الرسالة الثالثة

من رابين إلى عرفات

« **السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية**

رداً على رسالتكم المؤرخة ٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣ أود أن أعلن لكم أنه على ضوء تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة فى هذه الرسالة فقد قررت الحكومة الإسرائيلية الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطينى وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية فى إطار مسيرة السلام فى الشرق الأوسط .

إسحق رابين

رئيس وزراء إسرائيل»

وثيقة رقم ٢

نص إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي

فى ما يأتى ترجمة من الإنكليزية للنص الرسمى لمسودة إعلان المبادئ الخاص بترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية فى الأراضى المحتلة وحصلت وكالة«فرانس برس» على نص الاتفاق من خلال صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية التى نشرته بالعبرية :

المسودة النهائية اتفق عليها فى ١٩ / ٨ / ١٩٩٣ تحت عنوان إعلان المبادئ الخاص بترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية .

تتفق حكومة إسرائيل والفريق الفلسطينى (فى الوفد الاردنى - الفلسطينى المشترك إلى مؤتمر السلام الخاص بالشرق الأوسط) ، ممثل الشعب الفلسطينى ، أنه آن الأوان لوضع حد لعقود من المواجهات والصراع، والاعتراف المتبادل لحقوقهما السياسية والشرعية ، ولتحقيق تعايش سلمى وكرامة وأمن متبادلين ، والوصول إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة، ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وعليه يتفق الطرفان على المبادئ الآتية :

البند الأول - هدف المفاوضات :

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الشرق أوسطية هو ، إلى جانب أمور أخرى، تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية ، المجلس المنتخب للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى خمس سنوات وتؤدى إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

البند الثانى - إطار عمل للمرحلة الانتقالية :

إن إطار العمل المتفق عليه للمرحلة الانتقالية منصوص عليه فى إعلان المبادئ هذه.

البند الثالث - الانتخابات :

١ - كى يتمكن الفلسطينيون فى الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم وفق المبادئ الديمقراطية ، ستجرى انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرة لانتخاب المجلس فى ظل إشراف متفق عليه تحت رقابة دولية فى الوقت الذى ستحافظ فيه الشرطة الفلسطينية على النظام العام .

٢ - سيصار إلى اتفاق على روح الانتخابات وشروطها حسب البروتوكول المرفق كالملحق الرقم واحد، بهدف إجراء انتخابات ضمن فترة لا تتعدى تسعة أشهر بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ .

٣ - ستشكل هذه الانتخابات خطوة أولية انتقالية مهمة باتجاه الاعتراف بالحقوق الشرعية والمطالب العادلة للشعب الفلسطينى .

البند الرابع - الولاية :

ستشمل ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها فى مفاوضات للوضع النهائى . ينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة سيحافظ على

وحدتها خلال الفترة الانتقالية .

البند الخامس - الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي :

١ - ستبدأ مرحلة الخمس سنوات الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا .

٢ - ستنطلق مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن ، على ألا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية ، بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني .

٣ - من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل : القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود ، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة .

٤ - يتفق الطرفان على أن نتيجة مفاوضات الوضع النهائي لن تكون محكومة ومتأثرة باتفاقات تم التوصل إليها للمرحلة الانتقالية .

البند السادس - نقل الصلاحيات والمسئوليات التمهيدية :

١ - مع دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين هذه المهمة ، كما هو موضح هنا ، وستكون طبيعة هذا النقل أولية حتى إنشاء المجلس.

٢ - فوراً بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، آخذين بالاعتبار ترويج التطوير الإقتصادي لقطاع غزة ومنطقة أريحا ، ستنقل السلطة إلى الفلسطينيين في المجالات الآتية : التعليم والثقافة ، الصحة الشئون الاجتماعية ، الضرائب المباشرة والسياحة . وسيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسبما هو متفق عليه . وبانتظار إنشاء المجلس يمكن للجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومسئوليات إضافية حسبما هو متفق عليه .

البند السابع :

١ - سيتفاوض الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي على اتفاق للمرحلة الانتقالية «الاتفاقية الانتقالية» .

٢ - سيحدد الاتفاق الانتقالي ، ضمن أمور أخرى، تركيبة المجلس ، عدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسئوليات من الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية إلى المجلس . وسيحدد الاتفاق الانتقالي أيضاً سلطة المجلس التنفيذية والسلطات التشريعية ، وفقاً للبند التاسع المبين أدناه . والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة .

٣ - سيشمل الاتفاق الانتقالي ترتيبات تطبق فور تشكيل المجلس لتوليه الصلاحيات والمسئوليات المنقولة مسبقاً حسب البند السادس .

٤ - من أجل مساعدة المجلس على تشجيع النمو الاقتصادي فور إنشائه سيشكل المجلس ، ضمن أمور أخرى، سلطة إدارة كهرباء فلسطينية ، سلطة ميناء بحري في غزة ، بنك تنمية فلسطيني، هيئة تشجيع صادرات فلسطينية ، سلطة بيئية فلسطينية ، وسلطة أراض فلسطينية وسلطة إدارة مياه فلسطينية، وأي سلطات يتفق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحيتها ومسئولياتها .

٥ - بعد إنشاء المجلس ستحل الادارة المدنية وتنسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية .

البند الثامن - النظام العام والأمن :

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلى لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة ، سيشكل المجلس قوة شرطة فلسطينية قوية ، بينما تواصل إسرائيل تحمل مسئولية الدفاع ضد الأخطار الخارجية وكذلك مسئولية الأمن العام للإسرائيليين من أجل حماية أمنهم الداخلى والنظام العام .

البند التاسع - القوانين والأوامر العسكرية :

١ - سيخول إلى المجلس التشريع، وفقاً للاتفاق الانتقالي، فى كل الصلاحيات المنقولة إليه .

٢ - سينظر الطرفان معاً فى القوانين والأوامر العسكرية المتداولة حالياً فى المجالات المتبقية .

البند العاشر - لجنة الارتباط الفلسطينية - الإسرائيلية المشتركة :

من أجل تأمين تطبيق سهل لإعلان المبادئ هذا وأى اتفاق لاحق متعلق بالفترة الانتقالية ، وفور دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ ، سيتم تشكيل لجنة ارتباط فلسطينية - اسرائيلية مشتركة لمعالجة قضايا تتطلب التعاون ، وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك ونزاعات .

البند الحادى عشر - التعاون الإسرائيلى - الفلسطينى فى المجالات الإقتصادية :

اعترافاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون بتشجيع تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل ، وفور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ ، سيتم تشكيل لجنة تعاون اقتصادية فلسطينية - اسرائيلية من أجل تطوير وتطبيق - ضمن روح تعاونية - البرامج المشار إليها فى البروتوكولات المرفقة كالملحقين الثالث والرابع .

البند الثانى عشر - الارتباط والتعاون مع مصر والأردن :

سيقوم الطرفان بدعوة كل من الأردن ومصر للمشاركة فى تشكيل مزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة ، وحكومتى الأردن ومصر من جهة أخرى، لتشجيع التعاون بينهم . وستشتمل هذه الترتيبات على تكوين لجنة متابعة ستقرر ، من خلال اتفاق ، ماهية صيغة دخول، لأشخاص شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة فى عام ١٩٦٧ ، ومعاً ، بواسطة الاجراءات الضروري، لمنع الفوضى والخلل ، وستعالج هذه اللجنة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك .

البند الثالث عشر - إعادة انتشار القوات الإسرائيلية :

١ - بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وليس أبعد من عشية انتخابات المجلس ، ستتم إعادة انتشار القوات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة. إضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية المنصوص عليه وفقاً للبند الرابع عشر .

٢ - سيتم تطبيق تدريجى لعمليات إعادة انتشار أخرى إلى مواقع محددة وفقاً لتولى مسئوليات تجاه النظام العام والأمن الداخلى من قبل قوة الشرطة الفلسطينية . المنصوص عليه فى البند الثامن.

البند الرابع عشر - الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة ومنطقة اريحا :

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا حسبما هو مفصل فى البروتوكول المرفق كالملحق رقم ٢ .

البند الخامس عشر - حل النزاعات :

١ - سيتم حل النزاعات الناجمة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا . أو أية اتفاقات متعلقة بالفترة

الانتقالية بواسطة التفاوض من خلال لجنة الارتباط المستركة التي ستشكل وفقاً للبند العاشر .

٢ - يمكن حل النزاعات التي لا يمكن للمفاوضات تسويتها من خلال آلية توفيق يتفق الأطراف عليها .

٣ - يمكن للأطراف اللجوء إلى التحكيم في نزاعات متعلقة بالفترة الانتقالية، والتي لا يمكن حلها بواسطة التوفيق . وإلى هذا الحد، وفور موافقة الطرفين، يشكلان لجنة تحكيم .

البند السادس عشر - التعاون الفلسطيني - الإسرائيلي المتعلق بالبرامج الإقليمية :

ينظر الطرفان إلى مجموعات عمل المحادثات المتعددة الأطراف كأداة ملائمة لترويج «خطة مارشال» : برامج إقليمية وأخرى تشتمل على برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة ، كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق كالملحق رقم ٤ .

البند السابع عشر - فقرات مختلفة :

١ - يدخل إعلان المبادئ حيز التنفيذ بعد شهر على توقيعه .

٢ - كل البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والتفاصيل المتفق عليها المتعلقة به يجب أن تعتبر كجزء واحد منه» .

حرر في واشنطن دي ، سي يوم ١٩٩٣

عن حكومة إسرائيل ، عن الفلسطينيين

شهد عليه

الولايات الأمريكية ، الاتحاد الروسي

وثيقة رقم ٣

اربعة ملاحق للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي

في ما يأتي ترجمة عن النص الانكليزي للملاحق الأربعة للاتفاق الفلسطيني - الاسرئيلي :

الملحق الأول :

بروتوكول عن روح الانتخابات وشروطها :

١ - يحق لفلسطينيي القدس الذين يعيشون فيها المشاركة في عملية الانتخابات وفقاً لاتفاق بين الطرفين.

٢ - إضافة إلى ذلك، يجب أن يشمل اتفاق الانتخابات ضمن أمور أخرى، القضايا الآتية:

(أ) نظام الانتخابات . (ب) صيغة الاشراف المتفق عليه والمراقبة الدولية وتركيبتها الشخصية . (ج) القوانين والاجراءات المتعلقة بحملة الانتخابات ، وترتيبات متفق عليها لتنظيم الإعلام الجماهيري وإمكان الترخيص لمحطة تلفزيون وإذاعة .

٣ - الوضع المستقبلي للفلسطينيين المشردين الذين سجلوا في الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ لن يتغير لأنهم لن يتمكنوا من المشاركة في عملية الانتخابات لأسباب عملية.

الملحق الثاني:

بروتوكول عن انسحاب قوات إسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا:

١ - سيتوصل الطرفان ويوقعان خلال فترة شهرين من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، اتفاقاً على انسحاب قوات اسرائيلية من قطاع غزة ويشمل هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تطبق على قطاع غزة ومنطقة أريحا عطفاً على الانسحاب الإسرائيلي.

٢ - تنفذ إسرائيل انسحاباً مبرمجاً سريعاً لقوات عسكرية اسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا فور التوقيع على اتفاق قطاع غزة أريحا، ويستكمل خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر من توقيع هذا الاتفاق.

٣- ويشمل الاتفاق المشار إليه إضافة إلى أمور أخرى:

(أ) ترتيبات لانتقال هادئ وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين.

(ب) تركيبة وصلاحيات ومسئوليات السلطة الفلسطينية في هذه المناطق باستثناء: الأمن الخارجي، المستوطنات، الإسرائيليين، العلاقات الخارجية ومسائل أخرى متبادلة ومتفق عليا.

(ج) ترتيبات تولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية المكونة من ضباط شرطة مجندين محلياً ومن الخارج (حملة جوازات سفر أردنية ووثائق سفر صادرة من مصر).
وأولئك الذين سيشاركون في الشرطة الفلسطينية وهم من الخارج يجب تدريبهم كشرطة وضباط.

(د) وجود دولي أو أجنبي مؤقت، حسب ما يتفق عليه.

(هـ) تشكيل لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية - اسرائيلية مشتركة لأهداف أمنية متبادلة.

(و) برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادي. يتضمن إنشاء صندوق طوارئ لتشجيع الاستثمار الأجنبي والدعم المالي والاقتصادي. ينسق الطرفان ويتعاونان في شكل مشترك ومنفرد مع الأطراف الدولية والإقليمية لدعم هذه الأهداف.

(ز) ترتيبات لضمان مرور آمن للأشخاص والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٤ - يشمل الاتفاق المشار إليه أعلاه ترتيبات للتنسيق بين الطرفين في ما يتعلق بممرات:
(أ) غزة - مصر. (ب) أريحا - الأردن.

٥ - المكاتب المسئولة عن تنفيذ السلطة والمسئوليات للسلطة الفلسطينية بموجب الملحق الرقم ٢ والبند الرقم ٦ من إعلان المبادئ، سيكون موقعها في قطاع غزة وفي منطقة أريحا حتى إنشاء المجلس.

٦ - إضافة إلى هذه الترتيبات المتفق عليها، يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولن يتغير في الفترة الانتقالية.

الملحق الثالث :

بروتوكول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية :

يتفق الجانبان على تشكيل «لجنة اسرائيلية - فلسطينية دائمة للتعاون الاقتصادي» تركز عملها ، من بين أمور أخرى ، على ما يأتي :

١ - تعاون في حقل المياه يشمل «برنامجاً لتنمية الموارد المائية» يعده خبراء من كلا الجانبين ، ويحدد أيضاً اجراءات التعاون في إدارة الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتضمن اقتراحات لإجراء دراسات وخطط عن حقوق كل جانب في المياه ، إضافة إلى استخدام عادل للموارد المائية المشتركة، على أن يطبق في المرحلة الانتقالية وما بعدها .

٢ - تعاون في حقل يشمل «برنامجاً لتنمية الموارد الكهربائية» ويحدد أيضاً إجراءات التعاون في انتاج الموارد الكهربائية والحفاظ عليها وشرائها وبيعها .

٣ - تعاون في حقل الطاقة يشمل «برنامجاً لتطوير الطاقة» يتعلق باستغلال النفط والغاز لأغراض صناعية ، خصوصاً في قطاع غزة وفي النقب، ويشجع على استغلال مشترك لموارد الطاقة الأخرى . ويمكن هذا البرنامج أيضاً أن يتضمن بناء تجمع صناعي بتروكيماوي في قطاع غزة وبناء أنابيب نفط وغاز .

٤ - تعاون في حقل المال يشمل «برنامجاً للتطوير المالي» و «برنامج عمل» لتشجيع الاستثمارات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل، وكذلك تأسيس «بنك فلسطيني للتنمية» .

٥ - تعاون في مجال النقل والاتصالات مع إعداد برنامج يحدد الخطوط العريضة لانشاء «منطقة مرفأ غزة» وينص على إقامة خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة الغربية وغزة ، إلى إسرائيل ودول أخرى ، إضافة إلى ذلك سينص البرنامج على بناء ما هو ضروري من الطرق والسكك الحديد وخطوط الاتصالات ... الخ.

٦ - تعاون في مجال التجارة بما في ذلك إعداد دراسات و«برامج لتشجيع التجارة» بهدف تشجيع التجارة المحلية والاقليمية وبين دول المنطقة ، إضافة إلى دراسة عن إمكانية إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل ، مفتوحة أمام الجانبين، وتعاون في المجالات الأخرى المرتبطة بالتجارة .

٧ - تعاون في مجال الصناعة بما في ذلك إعداد «برامج لتطوير الصناعة» تنص على إقامة مراكز إسرائيلية - فلسطينية للبحث الصناعي والتنمية، وتشجع على تشكيل شركات فلسطينية - اسرائيلية، وتحدد الخطوط العريضة للتعاون في صناعات النسيج والأغذية والأدوية والإلكترونيات والماس والكمبيوتر ، وغيرها من الصناعات ذات الأساس العلمي .

٨ - برنامج التعاون في ميدان العمل وتنظيم العلاقات في هذا المجال وتعاون في المسائل المتعلقة بالضمان الاجتماعي .

٩ - «خطة لتنمية الطاقات البشرية والتعاون» تنص على تنظيم محترفات وندوات اسرائيلية - فلسطينية ، وعلى إقامة مراكز تأهيل مشتركة ومراكز بحوث وبنوك للمعلومات .

١٠ - «خطة لحماية البيئة» تنص على تدابير مشتركة أو منسقة فى هذا المجال .
١١ - برنامج لتطوير التنسيق والتعاون فى مجال الاتصال ووسائل الاعلام .
١٢ - أى برامج أخرى ذات اهتمام مشترك .

الملحق الرابع

بروتوكول التعاون الاسرائيلى - الفلسطينى فى مجال برامج التنمية فى المنطقة :

١ - يتعاون الجانبان فى إطار مساعى السلام المتعددة الأطراف للتشجيع على وضع «برنامج تنمية» للمنطقة، بما فى ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة ، تطلقه مجموعة السبع (الدول الصناعية السبع) ويطلب الجانبان من المجموعة أن تسعى إلى مشاركة دول أخرى مهتمة مثل الدول الأعضاء فى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى والدول العربية فى المنطقة ، ومؤسسات عربية . إضافة إلى القطاع الخاص .

٢ - يتضمن «برنامج التنمية» شقين :

(أ) «برنامج تنمية اقتصادية» للضفة الغربية وقطاع غزة يتضمن النقاط الآتية :
(١) «برنامج إعادة تأهيل اجتماعي» يتضمن «برنامجاً للاسكان والبناء» .
(٢) «برنامج لتنمية المؤسسات الصغيرة والخاصة» .
(٣) «برنامج لتطوير البنية التحتية» (ماء وكهرباء ونقل واتصالات .. الخ)
(٤) «برنامج للطاقات البشرية» .
(٥) برامج أخرى .

(ب) «برنامج تنمية اقتصادية للمنطقة» يمكن أن يتضمن النقاط الآتية :
(١) تأسيس «صندوق للتنمية فى الشرق الأوسط» كخطوة أولى و«بنك للتنمية فى الشرق الأوسط» كخطوة ثانية .
(٢) وضع «برنامج اسرائيلى - فلسطينى - أردنى» مشترك لتنسيق استثمار منطقة البحر الميت .
(٣) البحر المتوسط (غزة) - قناة البحر الميت .
(٤) مشاريع فى المنطقة لتحلية المياه ومشاريع أخرى لتنمية الموارد المائية .
(٥) برنامج إقليمى لتنمية الزراعة بما فى ذلك القيام بتحرك إقليمى للوقاية من التصحر .
(٦) ربط الشبكات الكهربائية .
(٧) تعاون إقليمى لنقل وتوزيع الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى ولاستغلالها صناعياً.
(٨) «برنامج إقليمى للسياحة والنقل والاتصالات» .
(٩) «تعاون إقليمي» فى مجالات أخرى .

٣ - يعمل الجانبان على تشجيع مجموعات العمل (فى المفاوضات) المتعددة الأطراف ، وينسقان تحركهما بهدف إنجاحها . ويحض الطرفان على مواصلة النشاطات بين الجولة والأخرى ، وعلى إعداد دراسات عن إمكان تطبيق ما يتم الاتفاق عليه داخل مجموعات العمل المتعددة الأطراف .

الجدول الزمنى لتطبيق الاتفاق

فى ما يأتى الجدول الزمنى لتطبيق الاتفاق .

– يبدأ تطبيق إعلان المبادئ الخاص بالحكم الذاتى فى الأراضى المحتلة بعد شهر على توقيعه، المتوقع أن يتم خلال أيام فى واشنطن فى إطار مفاوضات السلام .

– فى الشهرين اللذين يعقبان دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ يبرم الطرفان اتفاقاً على انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا فى الضفة الغربية .

– ما أن يدخل إعلان المبادئ حيز التنفيذ تقوم إسرائيل فى المقابل بنقل محدود للسلطات إلى الفلسطينيين .

– فور التوقيع على الاتفاق الخاص بقطاع غزة ومنطقة أريحا ، تقوم إسرائيل بسرعة ووفق برنامج محدد بسحب قواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، ويتم هذا الإنسحاب فى فترة لا تتجاوز أربعة أشهر بعد توقيع الاتفاق .

– تجرى انتخابات مباشرة لانتخاب مجلس فلسطينى للحكم الذاتى فى الأراضى المحتلة بعد تسعة شهور على الأكثر من دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ . وبعد تشكيل المجلس الفلسطيني، على الحكم العسكرى الإسرائيلى الانسحاب .

– تعيد القوات الاسرائيلية انتشارها خارج المناطق المأهولة فى باقى الضفة الغربية فى مدة أقصاها عشية إجراء الانتخابات . وتجرى عمليات إعادة انتشار أخرى للقوات الاسرائيلية فى مواقع محددة مسبقاً ، وفى شكل تدريجى جنباً إلى جنب مع تولى الشرطة الفلسطينية مسئولية النظام العام والأمن الداخلى.

– تبدأ المرحلة الانتقالية لخمس سنوات مع الانسحاب من قطاع غزة ومن منطقة أريحا .

– تبدأ المفاوضات على الوضع النهائى للأراضى المحتلة فى أسرع وقت ممكن وكحد أقصى فى بداية العام الثالث من المرحلة الانتقالية .

وثيقة رقم ٤

كلمة ياسر عرفات

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

سيداتى سادتى،

أود أن أعبر عن تقديرنا الكبير للرئيس كلينتون وحكومته لرعاية هذا الحدث التاريخى الذى يرقبه العالم بأسره .

إننى يا سيدى الرئيس، أغتنم الفرصة لأؤكد لكم ولشعبكم العظيم أننا نشاطركم مبادئ الحرية والعدالة وحقوق الإنسان التى يطمح شعبى إلى التمتع بها .

كما يأمل شعبى أن يكون هذا الاتفاق الذى نوقع عليه اليوم هو بداية لطى صفحة الآلام والعذاب التى استمرت طوال قرن وأن يفتتح عهد السلام والتعايش والمساواة بالحقوق . إننا نعوّل على دوركم يا سيدى الرئيس ودور جميع الدول التى ترى أن السلام فى العالم لا يكتمل بدون سلام الشرق الأوسط .

إن تطبيق الاتفاق والتوجه نحو حل نهائى بعد سنتين من تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بجميع جوانبهما ولحل قضايا القدس والمستوطنات واللاجئين والحدود مسئولية فلسطينية وإسرائيلية وكذلك مسئولية دولية شاملة للمساعدة على التغلب على المصاعب الهائلة التى لا تزال تعترض المسيرة من أجل الوصول بها نحو السلام النهائى والشامل .

فى بداية هذه المرحلة التاريخية الجديدة أتوجه إلى شعب إسرائيل وإلى قيادته التى نلتقى معها اليوم لأول مرة مؤكداً أن القرار الصعب الذى توصلنا إليه معاً كان يحتاج إلى شجاعة كبيرة واستثنائية وإننا سوف نحتاج إلى مزيد من الشجاعة والتصميم لنواصل مسيرة بناء التعايش والسلام بيننا . وهذا ممكن وسيتحقق بالارادة المشتركة وبالعمل على إرساء قواعد السلام العادل والشامل مع جميع الأطراف وعلى كل المسارات .

وشعبنا لا يعتبر أن ممارسة حقه فى تقرير المصير يمكن أن يشكل اعتداء على حقوق جيرانه ومساساً بأمنهم بل أن فى إلغاء الشعور بالغبن والظلم التاريخى هو أكبر ضمانة لتحقيق الحياة المشتركة والانفتاح بين شعبينا وبين أجيالنا المقبلة .

إن شعبينا يراقبان اليوم هذا الأمل التاريخى ويريدان إعطاء فرصة حقيقية للسلام، مثل هذا التحول سيعطينا الفرصة للدخول فى عملية البناء والتطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والتى نتطلع إلى أوسع مساهمة دولية فيها كما يتيح الفرصة أمام جميع أشكال التعاون على نطاق واسع وفى كل الميادين .

أشكركم يا سيدى الرئيس ونأمل أن يكون لقاؤنا بداية جديدة لعلاقات مثمرة وفعالة بين الشعبين الأمريكى والفلسطينى .

كما أتوجه بالشكر إلى دولة روسيا الاتحادية وإلى الرئيس بوريس يلتسين وكذلك نشكر الوزيرين كريستوفر وكوزيريف وحكومة النرويج ووزير خارجيتها لدورهم الايجابى فى التوصل إلى هذا الانجاز الكبير .

وأوجه تحية إلى كل إخواننا القادة العرب وفى العالم الذين ساهموا فى الوصول إلى هذا الانجاز .

إن معركة السلام أيها السيدات والسادة هى أصعب معارك حياتنا وهى تستحق منا كل الجهود لأن أرض السلام تتوق للسلام العادل والشامل .

شكراً شكراً شكراً »

وثيقة رقم ٥

كلمة اسحق رابين

الرئيس كلينتون رئيس الولايات المتحدة،

أصحاب السعادة ، السيدات والسادة ،

لم يكن توقيع إعلان المبادئ الإسرائيلي - الفلسطيني اليوم أمراً سهلاً بالنسبة إلى كجندى شارك فى الحروب الإسرائيلية ولا لشعب إسرائيل، ولا للشعب اليهودى فى الشتات الذين يشاهدوننا ونفوسهم مفعمة بأمل كبير ممزوج بالخوف .

ومن المؤكد أنه ليس سهلاً بالنسبة إلى أسر ضحايا الحروب والعنف والإرهاب الذين لن تبرأ جروحهم مطلقاً وكذلك بالنسبة إلى الآلاف ممن دافعوا عن أرواحنا بأرواحهم وفدوا حياتنا بحياتهم . بالنسبة إلى هؤلاء فإن هذا الحفل وهذه الحفلة أتت متأخرة جداً . إننا نذكر اليوم عشية فرصة السلام هذه ، وربما فرصة إنهاء العنف والحروب جميع أولئك بحب لامتناه .

لقد أتينا من القدس العاصمة القديمة والأبدية للشعب اليهودي، أتينا من أرض تتألم ، أتينا من شعب ووطن وأسرة لم تشهد سنة واحدة بل شهراً واحداً، لم تشكل فيه أمهات أبناءهن.

لقد أتينا لكى نسعى إلى وضع حد للعداوة حتى لا يشهد أطفالنا وأطفالهم مرة أخرى تجربة الثمن المؤلم للحرب والعنف والإرهاب ، لقد أتينا لضمان حياتهم وتخفيف الأسف وذكريات الماضى المؤلمة ولكى نأمل فى السلام ونصلى من أجله .

دعونى أقول لكم أيها الفلسطينيون : أنه محكوم علينا بأن نعيش معاً على الأرض نفسها ، على التربة نفسها . أننا نحن الجنود الذين عدنا من المعارك ملطخين بالدماء ونحن الذين رأينا أقرباءنا وأصدقاءنا يموتون أمام أعيننا ونحن الذين شيعنا جنازاتهم ولم يكن بمستطاعنا أن ننظر إلى أعين آبائهم . نحن الذين جئنا من أرض يدفن فيها الآباء أطفالهم ونحن الذين حاربناكم ، أيها الفلسطينيون تقول لكم اليوم بصوت عال وواضح: كفى دماء ودموعاً. كفى.

إننا لا نرغب فى الانتقام إذ أننا لا نضمر نحوكم كراهية ونحو اناس مثلكم ، اناس يريدون أن يبنوا وطناً وأن يغرسوا شجرة يريدون المحبة وأن يعيشوا جنباً إلى جنب بكل كرامة وأخوة باعتبارهم آدميين وأحراراً . اننا نعطى السلام اليوم فرصة ونقول لكم مرة أخرى : كفى، دعونا نصلى من أجل يوم تقول فيه جميعاً : وداعاً للسلاح .

اننا نتمنى أن نبدأ فصلاً جديداً فى كتاب حياتنا الحزينة ، فصلاً من الاعتراف المتبادل وحسن الجوار والاحترام المتبادل والتفاهم . ونأمل أن نبدأ عصراً جديداً فى تاريخ الشرق الأوسط .

سنبدأ اليوم هنا ، فى البيت الأبيض فى واشنطن فجراً جديداً فى العلاقات بين شعوب بين آباء تعبوا من الحرب وبين أطفال لن يعرفوا الحرب .

السيد رئيس الولايات المتحدة ،

السيدات والسادة ،

إن قيمنا الأخلاقية السامية مستمدة من «أم الكتب» على مدى آلاف السنوات وقد ورد فيه (...) «لكل شيء موسم وزمن ، لكل هدف تحت السماء . زمن للولاية وزمن للموت . زمن للقتل وزمن للبراءة . زمن للبكاء وزمن للضحك . زمن للحب وزمن للكراهية . زمن للحرب وزمن للسلام ."

السيدات والسادة،

لقد حان وقت السلام (تصفيق) بعد يومين سوف يحتفل الشعب اليهودى ببداية سنة جديدة وأنا أعتقد وآمل وأصلى كى تأتى السنة الجديدة برسالة خلاص لجميع الشعوب سنة طيبة لكم ، لكم جميعاً ، سنة طيبة للإسرائيليين وللفلسطينيين ، سنة طيبة لجميع شعوب الشرق الأوسط ، سنة طيبة لجميع أصدقائنا الأميركيين الذين يريدون السلام حقاً ويساعدون على تحقيقه . وللرؤساء وأعضاء الإدارات السابقة خصوصاً لكم سيدى الرئيس كلينتون وموظفيكم ولمواطنى دول العالم أتمنى أن يعم السلام بيوتكم . ومن العرف اليهودى أن نختم صلاتنا بأن نقول : آمين أو كما قلتموها حسب نطقكم . ولتسمحوا لى يا رجال السلام أن أختم بكلمات من الصلاة التى يرددها اليهود يومياً وأطلب ممن يتطوعون منكم أن يرددوا معى : آمين «حديث بالعبرية» آمين (تصفيق) .

وثيقة رقم ٦

نص كلمة الرئيس بيل كلينتون :

« رئيس الوزراء (اسحق) رابين ، الرئيس عرفات ،
وزير الخارجية بيريز ، السيد عباس ،
الرئيس كارتر ، الرئيس بوش ،
الضيوف الكرام،

باسم الولايات المتحدة وروسيا ، راعيي عملية السلام فى الشرق الأوسط أرحب بكم فى هذه المناسبة العظيمة الحافلة بالتاريخ والأمل .

اليوم نشهد فصلاً فذاً فى واحدة من قصص التاريخ البارزة . قصة بدأت فى عهد أجدادنا حين انطلقت البشرى من رقعة من الأرض بين نهر الأردن والبحر المتوسط . تلك الأرض المباركة أرض الحياة والوحى هى موطن ذكريات اليهود والمسلمين والمسيحيين فى العالم وأحلامهم .

وكما نعلم جميعاً ، كان الإخلاص لهذه الأرض مصدر الصراع وسفك الدماء لفترة تجاوزت الحدود . وطوال هذا القرن سلبت المرارة بين الفلسطينيين واليهود والمنطقة بأسرها من مواردها وطاقاتها الكامنة وأعداداً أكثر مما ينبغى من أبنائها وبناتها . وغرقت هذه الأرض بالحروب والحقد ما جعل دعاوى تاريخية متضاربة تتصارع بعمق فى أرواح المقاتلين هناك إلى درجة أن كثيرين يعتقدون أن الماضى هو الذى سيسود دائماً .

وقبل أربعة عشر عاماً أخذ الماضى يتراجع حين وضع فى هذا المكان وعلى هذه المائدة، ثلاثة رجال ذوى بصيرة نافذة تواقيعهم على اتفاقى كامب ديفيد . واليوم نحيى ذكرى مناحم بيغن وأنور السادات ونشيد

بالقيادة الحكيمة للرئيس جيمى كارتر .

آنذاك ، كما هي الحال الآن ، سمعنا أولئك الذين قالوا أن الصراع سيعيد سيرته الأولى ، لكن السلام بين مصر وإسرائيل صمد ، وكذلك يجب أن يصمد هذا المسعى الجديد الجريء ، هذه المغامرة الجسورة كى يكون المستقبل أفضل من الماضى .

قبل سنتين فى مدريد ، خطا رئيس (أميركى) آخر خطوة أخرى فى الطريق نحو السلام بجمع إسرائيل وكل جاراتها للإنطلاق فى مفاوضات مباشرة . واليوم نتوجه أيضاً بشكرنا إلى القيادة الماهرة للرئيس جورج بوش .

منذ اعترف هارى ترومان باسرائيل فى البداية عمل جميع الرؤساء الأمريكيين ، جمهوريين وديموقراطيين من أجل السلام بين إسرائيل وجاراتها وأوصلتنا جهود جميع الذين عملوا فى السابق إلى هذه اللحظة ... اللحظة التى نتجاسر أن نتعهد فيها ما كان حتى الآن أمراً يصعب حتى تصوره ، وهو أن أمن الشعب الإسرائيلى سيتوافق مع طموحات الشعب الفلسطينى وسيزداد الأمن وتتعاظم الطموحات لدى الجميع .

اليوم، ستوقع قيادتا إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إعلان مبادئ فى شأن حكم ذاتى مؤقت للفلسطينيين . وهذا يرسم مساراً نحو الوفاق بين الشعبين اللذين عرف كلاهما المرارة والتشرد ، والآن يتعهد كلاهما أن يضع الآلام والعداوة خلف ظهره وأن يعمل من أجل مستقبل مشترك تصوغه قيم التوراة والقرآن (الكريم) والإنجيل. اسمحوا لنا أن نحيي أيضاً حكومة النرويج لدورها الرائع فى رعاية هذا الاتفاق . ولكن من دون كل الأمور وقبلها جميعاً . اسمحوا لنا أن نشيد بالزعماء الذين تحلوا بالشجاعة وقيادة شعبهم نحو السلام بعيداً عن آثار المعارك وجروح الماضى وخسائره ، نحو غد أكثر إشراقاً .

العالم اليوم يتوجه بالشكر إلى رئيس الوزراء رابين ووزير الخارجية بيريز والرئيس عرفات ، منحتنا طاقتهم الدؤوبة ورؤاهم الأمل ببداية جديدة .

وما قام به هؤلاء الزعماء الآن يجب أن يقوم به الآخرون ، وينبغى أن يكون إنجازهم عاملاً فاعلاً من أجل التقدم فى كل جوانب عملية السلام . وأولئك الذين يؤيدونهم منا عليهم أن يكونوا مستعدين لتقديم العون فى كل الميادين لأن السلام لا بد أن يعود على أولئك الذين يعززونه .

وصلنا إلى سلام الشجعان ، وفى كل أنحاء الشرق الأوسط هناك توق عظيم إلى حدوث المعجزة بقيام حياة عادية . ونحن ندرك أن أمامنا طريقاً صعباً . ولكل سلام أعداؤه . وأولئك الذين ما زالوا يفضلون استسهال التمسك بمشاعر الحقد على العمل المضنى من أجل الوفاق . لكن رئيس الوزراء رابين ذكرنا أن المرء لا يضطر إلى إحلال السلام مع أصدقائه ويعلمنا القرآن (الكريم) «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها» . لهذا ، دعونا نصمم على أن يصبح هذا الاعتراف الجديد المتبادل عملية مستمرة تعيد فيها الأطراف المعنية قولبة جوهر الأسلوب الذى يرى أحدها من خلاله الطرف الآخر ويفهمه . وليتذكر المشككون فى هذا السلام ما كان ذات يوم قائماً بين هذه الشعوب ، كان هناك زمن تنتقل فيه الآراء وحركة التجارة وأفواج الحجيج من دون انقطاع بين مدن الهلال الخصيب . وفى اسبانيا والشرق الأوسط كان المسلمون واليهود يعملون معاً لتسطير الفصول الساطعة فى تاريخ الآداب والعلوم . ويمكن لهذا كله أن يعود ثانية .

السيد رئيس الوزراء .. السيد الرئيس (عرفات) أتعهد بتقديم الدعم الفاعل للولايات المتحدة الأمريكية فى الجهود الصعبة المقبلة . والولايات المتحدة ملتزمة ضمان أن يزيد هذا الاتفاق الآمن لأولئك الذين يتأثرون به . وريادة العالم فى تسخير الموارد اللازمة لتنفيذ التفاصيل الصعبة التى من شأنها أن تنجز المبادئ التى تلزمون أنفسكم بها اليوم .

دعونا معاً نتصور ما يمكن تحقيقه إذا أمكننا استثمار طاقة الإسرائيليين والفلسطينيين ومقدرتهم جميعاً فى جهودكم الدؤوبة والتى يمكن أن تسخر الآن فى فلاحة الأرض وتوفير المياه العذبة وفى إنهاء المقاطعة وإيجاد صناعات جديدة وفى خلق أرض حافلة بالخيرات والسلام كما هى تحفل بالقدسية .

وقبل هذا كله دعونا نكرس أنفسنا اليوم من أجل الجيل الآتى فى منطقتكم .

وفى تجمعنا هذا كله ليس هناك من هو أهم من هذه المجموعة من الأطفال العرب والإسرائيليين الجالسين معنا اليوم . وبفضل ما فعلتموه اليوم أصبح الغد لهؤلاء وينبغى أن لا نتركهم نهباً لسياسات التطرف واليأس ولأولئك الذين قد يحرفون هذه العملية عن مسارها لأنهم عاجزون عن التغلب على المخاوف والأحقاد التى تنتمى إلى الماضى . يجب أن لا نخون مستقبل هؤلاء (الأطفال)، ولقد طالت الفترة التى احتجز فيها أطفال الشرق الأوسط داخل خناق الحقد الذى لا ضلع لهم فيه . ولقد طال الزمن الذى كانوا يلقنون فيه تبادلهم من سجلات الحرب . ولأن نستطيع أن نعطيهم الفرصة لتذوق السلام .

وعلينا من أجلهم أن ندرك مغزى نبوءة أشعيا بأن لا يسمع صراخ العنف مرة أخرى فى أرضكم ولا الدمار داخل حدودكم . إن أبناء ابراهيم وأحفاد اسحق واسماعيل انطلقوا معاً فى رحلة جريئة . ونحن جميعاً اليوم وبكل قلوبنا نقول لهم شالوم . سلام . سلام»

وثيقة رقم ٧

وجاء فى كلمة وزير الخارجية الامريكى وارن كريستوفر :

«السيد الرئيس، السيد رئيس الوزراء، الرئيس عرفات، أعضاء الكونغرس، الضيوف الكرام، الأصدقاء والزملاء، أتشرف بأن أشهد توقيع هذا الاتفاق نيابة عن الولايات المتحدة .لقد حلم ملايين الناس بهذه اللحظة، هذه اللحظة لهذه المنطقة .

لقد اتخذ الإسرائيليون والفلسطينيون خطوة مثيرة باتجاه إحلال سلام عادل ودائم وشامل يحسّن حياة شعوب الشرق الأوسط . وتجاوزوا عقبات كان يبدو مستحيلاً تجاوزها فى صياغة إعلان المبادئ وشروط الاعتراف المتبادل . وكسروا بذلك حواجز الكراهية والخوف . وأبدوا طوال عملية التفاوض شجاعة غير عادية وأكدوا أنهم بمنزلة رجال الدولة بما يعطى أملاً حقيقياً فى أنهم سيكملون الرحلة التى بدأت اليوم .

هذا الإنجاز كان نتيجة لجهود متصلة دولية وغير حزبية هنا فى الولايات المتحدة وقد وضع أساس الانفراج فى العملية كما قال الرئيس فى مؤتمر مدريد الذى عقد فى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١ الذى نجح فى

تخطى العقبات أمام المفاوضات العربية - الإسرائيلية المباشرة وأطلق عملية السلام الحقيقية . ولم يكن نجاح مؤتمر مدريد ليتحقق لولا قيامه على أساس اتفاقات كامب ديفيد فى العام ١٩٧٨ واتفاقات فصل القوات بين إسرائيل ومصر وسورية فى العامين ١٩٧٤ و١٩٧٥ .

وأرى بين المجموعة المميزة التى تجلس هنا اليوم فى الصفوف الأولى أولئك الذين لم يحققوا الانفراج الذى نشهده اليوم فحسب وإنما سعوا لعقود من الزمان إلى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط . إننى أحييكم وأهنئكم جميعاً .

وأحيي وأهنئ أيضاً أولئك الذين ساعدوا فى فترات مختلفة وأعبّر خصوصاً عن شكرى لوزير الخارجية (النرويجي) هولست، وزملائه الذين عملوا تحت ظروف صعبة للغاية ، وجعلوا المفاوضات على إعلان المبادئ ممكنة . ونحن مدينون بالعرفان أيضاً لوزير الخارجية المصرى (عمرو)موسى وزملائه ، وآخرين كثيرين قدموامساعدة كبيرة للعملية السلمية .

نحن جميعاً فخورون بهذا الانجاز الكبير ولكننا نعرف أيضاً أن هناك الكثير الذى يجب عمله إذا أريد لهذه الشجرة التى غرست حديثاً أن تحمل ثماراً . والولايات المتحدة ملتزمة بإحلال سلام شامل بين إسرائيل وكل جيرانها العرب ونحن نأمل ونعتقد أن هذا الاتفاق سيدفع المحادثات بين إسرائيل وسورية والأردن ولبنان.

إن الولايات المتحدة مستعدة للقيام بدورها فى المفاوضات المقبلة ولن ندخر جهداً فى مساعدة الأطراف على تحويل الاتفاقات إلى حقائق على الأرض . وسنظل شريكاً كاملاً فى عملية البحث عن السلام ولكننا بالتأكيد لسنا الشريك الوحيد . ونحتاج إلى انضمام المجتمع الدولى كله إلينا فى هذا العمل ، وفى معارضة أى جهود لتخريب السلام ، ولا يمكن السماح بفضل هذا الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى .

وهناك مشاكل كثيرة تنتظر الحل، ويدلل هذا الاتفاق التاريخى اليوم على أن الشرق الأوسط لا يحتاج أن يكون حمأة للعداوة بل يمكن أن يكون مهداً للأمل .

شكراً».

وثيقة رقم ٨

النص الحرفى للاتفاق الخاص بالخليل

«بعد مجزرة الخليل المروعة واستجابة إلى حاجة الفلسطينيين الملحة للأمن فى قطاع غزة والضفة الغربية وبخاصة فى مدينة الخليل واستناداً إلى قرار مجلس الأمن الرقم ٩٠٤ اتفق الوفدان الإسرائيلى والفلسطينى على اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى هذا الاتفاق .

بمجرد التوقيع على هذا الإتفاق يبدأ تطبيق بنوده فوراً وتستأنف مفاوضات غزة وأريحا كالتالى :

أ - وجود دولى مؤقت فى مدينة الخليل :

١ - بعد الوضع الاست[illegible] الذى ساد مدينة الخليل إثر المجزرة سيتم نشر قوة دولية مؤقتة فى مدينة

الخليل كما تنص الفقرة أ.٣ الواردة أدناه . وستساهم هذه القوة فى إرساء الاستقرار فى المدينة وتعبئة الجهود لإعادة الحياة إلى مجراها الطبيعى فى مدينة الخليل وبالتالى خلق شعور بالأمان لدى الفلسطينيين فى هذه المدينة .

٢ - سيطلب الطرفان من الدول المانحة مشاركة ١٦٠ عنصراً من النرويج والدنمارك وإيطاليا فى تشكيل هذه القوة . وستكون مؤلفة من مراقبين ميدانيين وموظفين وعاملين كما تم الاتفاق عليه . ويجوز إدخال تعديلات على تشكيل هذه القوة من قبل الدول المشاركة بموافقة الطرفين المعنيين . ولن تقوم هذه القوة بأى مهام عسكرية أو بمهام الشرطة .

٣ - وستقتصر مهام القوة الدولية المؤقتة فى الخليل على ما يلى :

أ - منح الفلسطينيين عبر انتشارهم شعوراً بالأمن فى الخليل .

ب - المساهمة فى إرساء الاستقرار والمناخ الملائم لتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين وتنميتهم الاقتصادية .

ج - تعبئة الجهود لضمان أمن الفلسطينيين ومعالجة الأحداث المتعلقة بذلك وعودة الحياة إلى مجراها الطبيعى فى مدينة الخليل .

د - رفع التقارير كما تنص عليه الفقرة (٥).

٤ - بغية تسهيل مهام القوة الدولية المؤقتة فى الخليل سيتم اختيار مبنى فى مدينة الخليل لاتخاذه مقراً لهذه القوة .

٥ - إن القوة الدولية المؤقتة فى الخليل سترفع تقاريرها إلى :

أ - فى الحالات الناشئة عن أحداث محددة إلى : لجنة مشتركة فى الخليل مؤلفة من ممثلين عن كل جانب . سيكون كبير ممثلى الفلسطينيين رئيس بلدية الخليل وكبير الممثلين الاسرائيليين رئيس الإدارة المدنية فى منطقة الخليل . وسيطلب من ممثل القوة الدولية المؤقتة فى الخليل المشاركة فى اجتماعات تعقدها اللجنة المشتركة فى الخليل مرتين كل أسبوع لرفع التقارير المتعلقة بنشاطات هذه القوة .

ب - فى شكل دورى : إلى لجنة الارتباط الفلسطينية - الإسرائيلية التى نص إعلان المبادئ على تشكيلها . علاوة على ذلك سترفع القوة الدولية المؤقتة فى الخليل بانتظام تقاريرها إلى رئيس لجنة الارتباط للدول المانحة التى شكلت لهذا الغرض .

٦ - وسترتدى عناصر هذه القوة بزات خاصة تحمل شعاراً خاصاً اتفق عليه الطرفان وستحمل سياراتهم الشعار ذاته ويجوز أن تحمل عناصر هذه القوة مسدسات بهدف الدفاع عن النفس .

٧ - يتمتع المراقبون والموظفون الدوليون فى الخليل بحرية الحركة بهدف تنفيذ مهامهم داخل مدينة الخليل . ولا تخضع هذه الحرية لأية قيود إلا لدواع عسكرية قاهرة وذلك كتدبير استثنائى مؤقت .

٨ - يضع المراقبون والموظفون الدوليون فى الخليل ترتيبات وجودهم ونشاطهم بالاتفاق بين الطرفين مع مراعاة المهام المنصوص عليها آنفاً .

٩ - تتحمل البلاد المانحة تكاليف المراقبين والموظفين الدوليين فى الخليل .
١٠ - للمراقبين والموظفين الدوليين البدء فى العمل فور توقيع هذا الاتفاق ويستمرون فى العمل فور توقيع هذا الاتفاق ويستمرون فى العمل لمدة ثلاثة أشهر . ولهم تمديد هذه الفترة أو تغيير نطاق عمليتهم على النحو الذى يتفق عليه وبموافقة الطرفين .

ب - مفاوضات غزة وأريحا

١ - تستأنف مفاوضات غزة وأريحا فى القاهرة يوم الخميس ٣١ آذار (مارس) ١٩٩٤ ويتم دفع عجلة هذه المفاوضات بهدف تعويض الوقت الضائع .
٢ - توافق إسرائيل على اختصار الجدول الزمنى للانسحاب والتعجيل بالانسحاب على ضوء المواعيد المنصوص عليها فى إعلان المبادئ .
٣ - تبدأ مفاوضات نقل السلطة المدنية بمجرد إبرام اتفاق غزة وأريحا وسيستكشف الجانبان إمكان توسيع نطاق هذه المفاوضات إلى ما هو أوسع من المجالات الخمسة المحددة حتى الآن .
٤ - يكثف الطرفان المفاوضات فى شأن الترتيبات الانتقالية بما ينسجم مع إعلان المبادئ وعلى ضوء الموعد المنصوص عليه .
٥ - يكرر الطرفان تعهدهما بالبدء فى المفاوضات فى شأن الوضع الدائم فى أقرب وقت ممكن بحيث لا يجاوز بدء السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية حسبما تنص المادة الخامسة من إعلان المبادئ .
٦ - يبدأ الانتشار التدريجى لرجال الشرطة الفلسطينيين فى غزة وأريحا بعد أسبوع من استئناف مفاوضات غزة وأريحا بهدف البدء فى الاستعدادات لممارسة السلطات والمسئوليات على النحو الذى يتفق عليه الطرفان .

الميجور جنرال أمنون ليبكين شاحاك ، الدكتور نبيل شعث »

- وثيقة رقم ٩

النص الحرفى لاتفاق القاهرة :

أمن الحدود والمستوطنات لإسرائيل

فى ما يأتى ترجمة غير رسمية للنص الحرفى لاتفاق القاهرة الذى وقعه الرئيس ياسر عرفات ووزير الخارجية الاسرائيلى شمعون بيريز فى شأن التدابير الأمنية فى غزة وأريحا :

منطقة اريحا

١ - تحدد مساحة منطقة أريحا وفق الخريطة المتفق عليها المرفقة بهذا الاتفاق .
٢ - بالاضافة إلى ذلك ومع اعتبارها خارج نطاق منطقة أريحا :

أ) يوضع مقام النبي موسى تحت الإشراف الفلسطيني للغايات الدينية إلى حين البدء بتنفيذ الاتفاق المرحلي .

ب) يحق للفلسطينيين زيارة المغطس تحت العلم الفلسطيني لمناسبة الاحتفالات الدينية التي تقام ثلاث مرات في السنة ولمناسبات خاصة أخرى يتم التنسيق في شأنها مع السلطات الاسرائيلية .

ج) تحدد مواقع إقامة المشاريع الفلسطينية الخاصة والمشاريع المشتركة المنصوص عنها في إعلان المبادئ على ضفة البحر الميت كما ينص إعلان المبادئ .

د) تؤمن سلامة العبور للأسباب المذكورة من منطقة أريحا إلى النبي موسى والمغطس ومواقع المشاريع والشركات المشتركة المحددة مواقعها على ضفة البحر الميت وفق ما ورد في الفقرة السابقة (ج) . وستشكل تفاصيل التدابير الأمنية المتعلقة بسلامة العبور جزءاً من اتفاق غزة - أريحا .

٣ - توضع الطرقات الداخلية في مدينة أريحا تحت الاشراف الفلسطيني . ويمكن تسيير دوريات مشتركة بقيادة مركبات فلسطينية على الطرقات الرئيسية ، وسيجرى التفاوض في طابا على موضوع العوجه وطرقاتها في القريب العاجل .

٤ - توضع الشئون الدينية في كنيس شالوم أل إسرائيل في أريحا تحت إشراف السلطة الإسرائيلية .

قطاع غزة

١ - توضع تحت إشراف السلطات الاسرائيلية خلال المرحلة الانتقالية ووفق ما نص إعلان المبادئ مستوطنتا غوش قطيف واريتز والمستوطنات الأخرى في قطاع غزة بالإضافة إلى المنشآت العسكرية الإسرائيلية على طول حدود قطاع غزة مع مصر ، المشار إليها في الخريطة المرفقة، وتوزع المسئوليات في المناطق المشار إليها باللون الأصفر على الخريطة المرفقة ، ومن دون المساس بالسلطة الفلسطينية ، على النحو الآتي :

تتولى السلطات الاسرائيلية المسئولية الرئيسية والسلطة في الشئون الأمنية ، وتتولى السلطات الفلسطينية المسئولية والسلطة في الشئون المدنية المنصوص عليها في اتفاق غزة - أريحا ويقوم في هذه المناطق المحددة باللون الأصفر على الخريطة المرفقة تعاون وتنسيق في الشئون الأمنية، بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة كما ورد سابقاً . ويتم البحث في أي تعديل محتمل للمناطق المشار إليها باللون الأصفر جنوب المنطقة الأمنية في إطار مفاوضات طابا .

٢ - وفقاً لإعلان المبادئ ومن دون المساس بالسلطة الفلسطينية :

أ) تتولى إسرائيل المسئوليات الضرورية والسلطة لتنفيذ تدابير أمنية منفصلة ، بما في ذلك تسيير دوريات إسرائيلية على الطرق الجانبية الثلاثة التي ترتبط بين المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة وبين إسرائيل ، أي طرقات كيسوفيم - غوش قطيف وطريق سوفا - غوش قطيف وطريق ناحال عوز - نيزاريم، وعلى الأقسام التي يرتبط بها الأمن على هذه الطرق .

ب) تسيير دوريات مشتركة فلسطينية - اسرائيلية على طول الطرق وعلى جوانب هذه الطرق

المرتبطة بها سلامة العبور، وتقود هذه الدوريات المركبات الإسرائيلية .

ج)تعمل السلطات الإسرائيلية لدى تنفيذ عمليات التدخل المنفصلة فى إطار منظور تسليم الشرطة الفلسطينية فى أسرع وقت مهمة متابعة معالجة الحوادث الواقعة ضمن مسئوليات الفلسطينيين .

د) تقام جسور على تقاطعات الطرق الجانبية والطريق الرئيسى الذى يربط الشمال بالجنوب .

هـ) تتولى اللجنة المشتركة للتعاون والتنسيق الأمنى بعد سنة من تاريخ إكمال انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة مراجعة هذه التدابير .

٣ - تبحث فى مفاوضات طابا المسائل المتعلقة بتحديد المناطق .

مسائل اخري

يتم البحث فى اتفاق نقل السلطات بعد تنفيذ اتفاق غزة - أريحا . ويتم التفاوض فى العاصمة الامريكية واشنطن على المرحلة الانتقالية بما فى ذلك التدابير المتعلقة بالإنتخابات، وإعادة انتشار القوات فى الضفة الغربية .

المعابر

١ - أحكام عامة

أ - تنظم هذه الوثيقة أحكام العبور على الحدود مع احتفاظ اسرائيل خلال المرحلة الانتقالية بمسئولية الأمن الخارجى بما فى ذلك الأمن على طول الحدود مع مصر والأردن . وتهدف هذه الترتيبات إلى إيجاد آلية تسهل عملية دخول وخروج الأشخاص والسلع بما يعكس الواقع الجديد الناشئ عن إعلان المبادئ المشترك الفلسطينى - الإسرائيلى مع ضمان الأمن للطرفين .

ب - يعمل بالترتيبات المنصوص عليها فى هذه الوثيقة على المعابر التالية :

(١) معبر جسر اللنبي

(٢) معبر رفح

ج - تعتمد الترتيبات ذاتها مع إدخال التعديلات اللازمة فى المرافق المتفق عليها كالمرافئ والمطارات ونقاط العبور الدولية الأخرى مثل جسر الملك عبد الله وجسر دامية .

د - يتعهد الطرفان ببذل كافة الجهود للحفاظ على كرامة الأشخاص الذين يجتازون هذه المعابر . وتستند الآلية التى ستعتمد إلى إجراءات سريعة وحديثة تحقق هذا الغرض .

هـ - يقام على كل معبر مركز حدودى واحد يتألف من جناحين، يسلك الفلسطينيون المقيمون فى قطاع غزة والضفة الغربية وزوار هاتين المنطقتين الجناح الأول (ويطلق عليه اسم الجناح الفلسطينى) .

ويسلك الاسرائيليون وغيرهم الجناح الثانى (ويطلق عليه اسم الجناح الاسرائيلي) وتقام منطقة تفتيش فلسطينية مغلقة أيضاً كما سيرد لاحقاً .

و - تطبق تدابير خاصة بالشخصيات المهمة التى تسلك الجناح الفلسطينى وسيحدد مكتب الارتباط الذى سيتم انشاؤه وفقاً للفقرة الخامسة طبيعة ونطاق هذه الترتيبات الخاصة .

٢ - مراقبة المعابر وادارتها :

أولاً - تستخدم فى هذه الوثيقة عبارة "الممر" للدلالة على المنطقة الممتدة من حاجز العبور عند الحدود المصرية أو عند جسر اللنبى إلى نقطة العبور والمركز الحدودى المقام فيها أى :

(١) - المنطقة الممتدة من المركز الحدودى إلى منطقة أريحا فى ما يتعلق بجسر اللبنى .

(٢) - المنطقة الممتدة من المركز الحدودى إلى اقصى حدود الوجود العسكرى الاسرائيلى على طول الحدود المصرية فى ما يتعلق بمعبر رفح .

ثانياً:

(١) - تتولى إسرائيل مسؤولية الأمن على الممر بما فى ذلك المركز الحدودى .

(٢) - يتولى مدير عام إسرائيلى مسؤولية ادارة المركز الحدودى وأمنه .

(٣) - يساعد المدير العام نائبان يرفعان إليه التقارير :

أ - نائب اسرائيلى لادارة الجناح الاسرائيلى وتكون اسرائيل وحدها مسؤولة عن ادارة هذا الجناح

ب - نائب فلسطينى لادارة الجناح الفلسطينى تعينه السلطة الفلسطينية .

(٤) يعاون كلاً من نائبى المدير العام مساعد للشؤون الأمنية وآخر للشؤون الادارية وتحدد مهام كل من النائبين الفلسطينيين للشؤون الأمنية والشؤون الادارية فى مفاوضات بين الطرفين فى طابا .

(٥) يعتمد الطرفان أقصى درجات التنسيق بينهما بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك .

(٦) يواصل المدير العام التعامل مع متعهدين فلسطينيين لتأمين خدمات النقل بالباصات وخدمات ادارية ولوجستيه أخرى .

(٧) يحمل رجال الشرطة الفلسطينيون فى المركز الحدودى اسلحه فردية ويتم تحديد مواقع انتشارهم فى مفاوضات طابا ولن يحمل الرسميون الفلسطينيون الآخرون الموجودون فى المركز الحدودى أى سلاح .

(٨) - يتم فى مفاوضات طابا تحديد التفاصيل المتعلقة بالادارة والأمن ومكتب الارتباط .

(٩) يعمل الطرفان فى مفاوضات طابا على ايجاد ترتيبات اضافية بالنسبة إلى المركز الحدودى فى رفح.

(١٠) يقوم الطرفان بمراجعة هذه التدابير بعد عام .

ثالثاً:

- تظل الترتيبات والتدابير المعمول بها حالياً خارج المركز الحدودى سارية المفعول على طول الممر باستثناء الترتيبات المنصوص عليها فى هذه الوثيقة .

رابعاً:

(أ) ما أن يعبر المسافرون الوافدون المركز الحدودى يمكنهم مواصلة طريقهم باتجاه قطاع غزه أو أريحا من دون تدخل من جانب السلطات الاسرائيلية (معبر آمن) .

(ب) - يمكن للمسافرين الخارجين التوجه إلى المركز الحدودى من دون أى تدخل من جانب السلطات الاسرائيلية وبعد عملية تدقيق مشتركة يتم خلالها التثبت من حيازته الوثائق اللازمة للخروج من المنطقة إلى الأردن أو مصر وفق ما تنص عليه هذه الوثيقه .

٢ - ترتيبات الدخول من مصر والاردن عبر الجناح الفلسطيني :

أ - يرفع العلم الفلسطيني على مدخل الجناح الفلسطيني .

ب - يحدد المسافرون قبل دخول الجناح الفلسطيني امتعتهم الخاصة ثم توضع هذه الامتعة على سكة نقل خاصة ويمكن لكل طرف تفتيش هذه الأمتعة في نقاط تفتيش خاصة به مستخدما طاقمه الخاص كما يمكن له عند الاقتضاء تفتيش هذه الامتعة بحضور صاحبها وشرطي فلسطيني .

ج - يمر المسافرون عبر الجناح الفلسطيني على بوابة الكترونية .

ويتخذ شرطيان فلسطيني واسرائيلي مراكز لهما على جانبي البوابة .

ويحق لكل منهما في حال الاشتباه طلب إجراء تفتيش جسدي في غرفة تفتيش محاذية للبوابة. ويقوم شرطي فلسطيني بتفتيش المسافرين بحضور شرطي اسرائيلي ويمكن أيضا تفتيش أمتعة المسافر في الغرفة المشار إليها سابقاً .

د - يسلك المسافرون عبر الجناح الفلسطيني بعد استكمال المراحل المذكورة أعلاه واحداً من ثلاثة خطوط للتدقيق في هوياتهم ووثائقهم وتعتمد على هذا الصعيد التدابير التالية :

١ - يستخدم الفلسطينيون سكان قطاع غزة ومنطقة أريحا الخط الأول . يمر هؤلاء المسافرون عبر مركز مراقبة فلسطيني ويجري ضابط اسرائيلي بصورة غير مباشرة عملية تدقيق وثائقهم بصورة غير ظاهرة .

٢ - يستخدم الفلسطينيون سكان الضفة الغربية الآخرون الخط الثاني .

ويمر هؤلاء المسافرون أولاً عبر مركز مراقبة فلسطيني للتدقيق في هوياتهم ووثائقهم ثم يمرون عبر مركز مراقبة اسرائيلي للتدقيق في هوياتهم ووثائقهم ، يفصل بين مركزي المراقبة الاسرائيلي والفسلطيني حائط زجاجي وباب دوار .

٣ - يستخدم زائرو قطاع غزة والضفة الغربية الخط الثالث وتعتمد على هذا الخط التدابير المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه ولكن يتوجب عليهم المرور أولاً عبر مركز المراقبة الاسرائيلي قبل المرور عبر مركز المراقبة الفلسطيني .

هـ - يمكن لكل طرف في حالة الاشتباه بأحد المسافرين الذين يعبرون أي خط من الخطوط الثلاثة أعلاه استجواب هذا المسافر في غرفة التفتيش الخاصة به وحالات الاشتباه التي تستدعي الاستجواب في غرفة التفتيش هي التالية :

١ - أن يكون المسافر المعني متورطاً بشكل مباشر أو غير مباشر بنشاط اجرامي أو بالتخطيط لنشاط اجرامي أو متورط بنشاط ارهابي أو بالتخطيط لنشاط ارهابي ولا تنطبق عليه احكام فقرات العفو المنصوص عليها في هذه الوثيقة .

٢ - أن يكون المسافر حاملاً سلاحاً ومتفجرات أو أدوات مشابهة .

٣ - أن يكون حاملاً وثائق مزيفة أو غير صالحة أو أن تكون المعلومات الواردة في هذه الوثائق غير متطابقة مع تلك التي تتضمنها سجلات الأحوال الشخصية (للمقيمين) أو في المستندات الخاصة

بالزائرين – ويتم استجواب المسافر فى غرفة التفتيش إذا تعذر رفع الشبهات المتعلقة بعدم تطابق الوثائق خلال التدقيق فى مركز المراقبة .

٤ – أن تبدر عن المسافر تصرفات تثير الشكوك خلال عبور المركز الحدودى .

وفى حال تعذر رفع الشبهات فى نهاية الاستجوب يمكن توقيف المسافر بعد ابلاغ الطرف الآخر بالأمر واذا عمد الجانب الاسرائيلى إلى توقيف فلسطينى مشتبه فيه يطلب من شرطى فلسطينى مقابلة الموقوف ويتم التعامل مع الموقوف بعد ابلاغ مكتب الارتباط بالمسألة وفق احكام الوثيقة المرفقة الثالثة (بروتوكول الترتيبات القانونية بشأن القضايا الاجرامية) .

ويحق لكل طرف داخل الجناح الفلسطينى أن يمنع دخول أشخاص غير مقيمين فى قطاع غزة والضفة الغربية .

وتشمل عبارة "مقيمون فى قطاع غزة والضفة الغربية" فى هذا الاتفاق الأشخاص الذين كانوا مسجلين لدى دخول الاتفاق حيز التنفيذ كمقيمين فى هاتين المنطقتين فى سجلات الأحوال الشخصية التى تشرف عليها الادارة العسكرية فى قطاع غزة والضفة الغربية كما تشمل الأشخاص الذين حصلوا على اجازات اقامة دائمة فى هاتين المنطقتين فى وقت لاحق بموافقة اسرائيل وفق ما ورد فى الاتفاق .

ز – بعد اتمام المعاملات المشار اليها أعلاه ، يجمع المسافرين امتعتهم ويتوجهون إلى قسم الجمارك (يتم الاتفاق على الاجراءات الخاصة بذلك خلال مفاوضات فى باريس) .

ح – يمنح الجانب الفلسطينى المسافرين الذين تمت الموافقة على دخولهم اذونات بالدخول ممهورة بختم الجانب الفلسطينى ومرفقة بوثائقهم .

وبنهاية عملية التدقيق المباشر وغير المباشر بوثائق وهوية المسافر عبر الخط الأول يمنحه المسؤول الفلسطينى بعد ختم اذن الدخول الخاص به بطاقة بيضاء صادرة عن المسؤول الاسرائيلى ويقوم مسؤول فلسطينى يتخذ مركزا له عند مخرج الجناح الفلسطينى بالتأكد من أن المسافر يحمل هذه البطاقة البيضاء ويقوم المسؤول بجمع هذه البطاقات تحت مراقبة اسرائيلية غير مباشرة وغير ظاهرة .

يمنح المسؤول الاسرئيلى المسافرين الذين يمرون عبر الخطين الثانى والثالث بطاقات زرقاء بعد التدقيق بوثائق سفرهم وهوياتهم والتأكد من اذونات دخولهم ويعمد مسؤولان اسرائيلى وفلسطينى يتخذان لهما مراكز عند مخرج الجناح الفلسطينى إلى التدقيق بهذه البطاقات الزرقاء وجمعها ويدقق مسؤولون اسرائيليون وفلسطينيون بالبطاقات البيضاء والزرقاء التى تم جمعها .

وفى حال منع أحد الطرفين دخول مسافر لا يحمل اجازة اقامة تتم مرافقة المسافر إلى خارج نقطة مركز العبور وإعادته إلى الاردن أومصر بعد ابلاغ الطرف الآخر .

٤ – ترتيبات الخروج من الجناح الفلسطينى إلى مصر والاردن

يدخل المسافرون المتوجهون إلى مصر والأردن مركز الحدود من دون امتعتهم،وتعتمد بعد ذلك الترتيبات

ذاتها المشار اليها فى الفقرة(٣)أعلاه ولكن مع عكس أولوية المرور على مركزى التفتيش الاسرائيلى والفلسطينى .

٥ - مكتب الارتباط

أ - يُنشأ مكتب ارتباط على كل معبر للبت بالمسائل المتعلقة بالمسافرين الذين يعبرون الجناح الفلسطينى ولمعالجة المسائل التى تتطلب تنسيقاً والخلافات حول تطبيق هذه الترتيبات يعالج المكتب أيضاً الحوادث من دون المساس بمسؤولية اسرائيل عن الأمن .

ب - يتألف هذا المكتب من العدد ذاته من الممثلين لكل جانب ويتخذ مقراً له فى مكان محدد داخل كل مركز حدودى .

ج- يلحق هذا المكتب بلجنة الشؤون المدنية وبمكتب التعاون والتنسيق الاقليمى المرتبط بها .

٦ - أحكام متفرقة

أ - يتفق الطرفان على ترتيبات خاصة فى ما يتعلق بنقل السلع وعبور الباصات والشاحنات والسيارات الخاصة ويستمر العمل بالترتيبات المطبقة حالياً إلى حين التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الخاصة .

ب - تسعى اسرائيل إلى التغييرات الهيكلية على المركزين الحدوديين عند معبرى رفح وجسر اللنبى فى موعد اقصاه اتمام انسحاب الجيش الاسرائيلى من قطاع غزة ومنطقة أريحا .

وفى حال عدم اتمام هذه التغييرات الهيكلية مع حلول هذا الموعد تطبق الترتيبات المنصوص عليها فى هذه الوثيقة باستثناء الترتيبات التى لا يمكن تطبيقها من دون التغييرات الهيكلية المطلوبة .

ج - يتطلب مرور سكان قطاع غزة عبر المراكز الحدودية المؤدية إلى داخل المنطقتين وخارجهما ابراز الوثائق المفصلة فى (النص المرفق الذى وضعته اللجنة المدنية) . وبانتظار تطبيق اتفاق المرحلة الانتقالية يستمر سكان الضفة الغربية الآخرون فى استعمال الوثائق الحالية الصادرة عن الادارة العسكرية والادارة المدنية المرتبطة بها.

د - يسمح للزوار الوافدين إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا الاقامة فى هاتين المنطقتين لمدة اقصاها ثلاثة أشهر بعد الحصول على اذن من السلطة الفلسطينية وبموافقة اسرائيل . ويمكن للسلطة الفلسطينية بعد انقضاء مهلة الثلاثة أشهر تمديد تمديد هذه الإقامة لمدة ثلاثة أشهر أخرى على أن تحيط اسرائيل علماً بهذا التمديد . يجب أن يحظى أى تمديد آخر بموافقة إسرائيل ويمكن بحث الطلب الفلسطينى بجعل مدة الاقامة لمدة أربعة أشهر قابلة للتمديد لأربعة أشهر أخرى فى المستقبل القريب فى اطار مفاوضات طابا .

هـ - تسهر السلطة الفلسطينية على الا تتجاوز مدة اقامة الزوار المشار اليهم فى الفقرة (د) المدة المحددة أو التمديد الموافق عليه .

وثيقة رقم ١٠

الاتفاق التنفيذى للحكم الذاتي حسب اعلان المبادىء الموقع فى اوسلو.

وقع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق رابين ظهر امس اتفاق تنفيذ الحكم الذاتى لاتفاق غزه - اريحا لبدء أول خطوة نحو قيام اول كيان فلسطيني على الارض الفلسطينية.

وكان الاحتفال بالتوقيع بدأ فى الساعة الحادية عشرة والنصف بتوقيت القاهرة فى قاعه (خوفو) كبرى قاعات مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات فى ضاحية مدينة نصر شرق القاهرة .وتوسط الرئيس المصرى حسنى مبارك الرئيس الفلسطيني عرفات ورئيس الحكومة الاسرائيلية رابين وحولهما وزيرا الخارجية الاميركى وارن كريستوفر والروسى اندريه كوزيريف

كما دخل القاعة معهم السيد محمود عباس (ابو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وشمعون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلى والسيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى . وألقى الرئيس المصرى حسنى مبارك كلمة قبيل التوقيع على الاتفاق استمرت ٢٠ دقيقة . تلاه وزير الخارجية الاميركى . وأعقبه أندريه كوزيريف . ثم ألقى السيد محمود عباس (ابو مازن) كلمة . وبعد أن انتهى منها . أعلن أن الرئيس عرفات سيلقى كلمة بعد استراحة قصيرة يجرى خلالها مفاوضات لحل مشكلة مساحة أريحا ، وبعد أقل من خمس دقائق عاد الرئيس المصرى وبصحبته الرئيس عرفات ورابين وكريستوفر وكوزيريف و"ابو مازن" ووقع عرفات على ملحق الخرائط المرفقة بالاتفاق والتى كان قد رفض التوقيع عليها من قبل ، وظهر الارتياح على وجوه جميع الحاضرين .

غير أن عرفات كتب تحفظا على الخريطة فى أعقاب توقيعه على ملحق الخرائط ثم قام رابين بقراءة تحفظات الرئيس الفلسطينى بواسطة احد المترجمين وبعد ذلك وقع ملحق الخرائط الخاصة بأريحا من دون تسجيل اى تحفظات وصافح عرفات بعد التوقيع . وألقى بيريز كلمة باللغة الانكليزية بعد التوقيع - اعتذر فى بدايتها مرتجلا - عن توقف المشاورات لبعض الوقت ،قائلا " ان المفاوضين استمروا فى عملهم حتى الفجر وكانت مفاوضات شاقة " وخاطب عرفات قائلا :" سيدى الرئيس لقد فعلناها وتوصلنا إلى اتفاق ". ثم ألقى الرئيس ياسر عرفات كلمة . وارتجل رابين بعده كلمة . ثم تحدث بكلمة مكتوبة باللغة العبرية إلى شعب اسرائيل .

مقتطفات من كلمة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات

"بسم الله الرحمن الرحيم

" ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الارض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ..."

(صدق الله العظيم)

السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة ، السيد كريستوفر السيد كوزيريف ، السيد رئيس الوزراء الإسرائيلى السيد رابين ، السيد وزير الخارجيه الاسرائيلى شمعون بيريز ،

أخي معالي وزير الخارجية المصرية عمرو موسى

...إن شعبنا اليوم في الضفة الغربية وغزة والقدس الشريف وفي جميع أماكن اللجوء والشتات يتطلع إلى دووركم أكثر من أي وقت مضى حتى تصبح هذه الخطوه الأولى في غزة واريحا في البداية الحقيقية لإكمال مسيرة السلام وضمان الحقوق المشروعة لشعبنا الفلسطيني وتحقيق العدل والمساواة لإنهاء الاحتلال لأرضنا الفلسطينية وبناء المستقبل الفلسطيني القائم على الديموقراطية والتنمية والتقدم والمرتبط بتراث أمته العربية المجيدة . إن هذا اليوم أيها الاخوة هو يوم لكل أشقائنا الذين ساهموا في صنعه لأخينا زين العابدين بن علي رئيس تونس الخضراء الذي وفر لقيادة الشعب الفلسطيني كل الإمكانات ليصل إلى حقوقه وهو يوم لكل أشقائنا في المغرب العربي الكبير وبخاصة لجلالة الملك الحسن الثاني ولجهوده الطيبة ولرئيس الاتحاد المغاربي الرئيس الجزائري الأمين زروال وبقية الاخوة أعضاء الاتحاد المغاربي ،كما انه يوم لأشقائنا في الخليج العربي وأخص بالذكر دور خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك فهد ولكل أشقائه من قادة دول الخليج .

إن طائرات المملكة العربية السعودية تنقل اليوم أبناء فلسطين من قوات الأمن الفلسطيني العائدة إلى الوطن تأكيداً على الدعم المستمر والاخوة التي لا تنفصم عراها ، إن شاء الله .

وفي هذا اليوم كذلك أتوجه بالتحية إلى الاردن الشقيق إلى جلالة الملك الحسين وحكومة وشعب الاردن والذي يرتبط معنا بمصير مشترك ومستقبل واعد بإذن الله .

كما أعبر في هذا اليوم لأشقائنا في سورية الرئيس الأسد وفي لبنان الرئيس الياس الهراوي عن الثقة بأن روابط المصير بيننا سوف تتعزز لأننا ننطلق من قاعدة راسخة لان السلام لن يكون عادلا إلا إذا كان شاملا .إن السلام سوف يعم منطقتنا عندما تطبق قرارت الشرعية الدولية على كل الجبهات العربية وتنتهي عهود الاحتلال وتنتهي عهود الحروب والعنف ، وأوجه التحية للاخوة في اليمن والسودان والعراق وليبيا لاحتضانهم اخوانهم الفلسطينيين منذ الخروج من بيروت .

السيدات والسادة : اننا نوقع اليوم على خطوة البداية وهي خطوة ترتبط بخطوات اخرى في الضفة الغربية خلال الاشهر المقبلة القادمة كي يستطيع شعبنا للمرة الاولى ان يرى أمامه الأفق الحقيقي لإقامة السلام العادل.

ان الانسحاب من غزة وأريحا هو المقدمة التي تفتح الباب نحو إزالة الاحتلال بأكمله وإقامة علاقات جديدة بين شعبينا يا سيادة رئيس الوزراء رابين بين شعبينا الاسرائيلي والفلسطيني بل من أجل أطفالنا وأطفالكم ، واذا كانت هذه الخطوة تحتاج إلى شجاعة جبارة لإتمامها بعد عهود طويلة من الحروب والعنف فان الخطوات القادمة تحتاج إلى شجاعة أكبر وإلى رؤية عميقة وبعد نظر حقيقي حتى نقيم سلاما راسخا لا يتزعزع، سلام الشجعان . لقد عاش شعب فلسطين فوق أرضه خلال جميع مراحل التاريخ وساهم في صنع الحضارة الانسانية وفي إعلاء صوت السلام صوت الإله الواحد القهار والخالق الواحد إله الكون وإله الديانات السماوية الثلاثة للتسبيح بحمده وفضله وباسمه فوق هذه الأرض المقدسة.

لقد قدمنا الكثير حتى نصل إلى هذا اليوم وتحملنا بصبر كل التعثر والشكوك واعتبرنا دائما ان كل خطوة نخطوها في مفاوضات السلام على الرغم من الآلام آلام الماضي والحاضر هي خطوة نبعد بها عن عهد الحروب

وعهد العنف لنقترب من عهد المساواة فى الحقوق وتطبيق الشرعية الدولية .

وعلى الرغم من أننا نحتفل اليوم بالتوقيع على خطوة البداية لا بد أن ندرك جميعا بأن كل الحريصين على السلام بمن فيهم شعبنا المقيم على أرضه وفى الشتات يقيس جدية هذه الخطوة بمقياس واحد وهو مقياس واحد وهو مقياس التنفيذ الدقيق والأمين والتقدير للواقع الفعلى القائم على الأرض .

إن من حق شعبنا ومن حق كل متطلع للسلام الحقيقى أن يؤكد أن كل اجراءات العزل لمدينة القدس الشريف وفصلها عن محيطها وحرمان الفلسطينيين من الدخول اليها وإلى أماكن العبادة المقدسة الاسلامية والمسيحية يعطل الحياة فيها ويشل اقتصادها ويفصل بين أبناء العائلة الواحدة .

إن ذلك كله لا ينسجم مع روح السلام العادل والحقيقى ومع نهج المساواة والعدالة وحقوق الانسان الذى نطمع إلى اعتماده كأساس لعلاقات حرة وايجابية بين الشعبين الجارين كما قال السيد بيريز ، الفلسطينى والاسرائيلى ، ولايمكن استمرار عذاب مدينة الخليل بعد المجزرة الدموية التى تعرضت لها وما تعانية حتى اليوم من الحصار والتطويق فى داخلها وخارجها .

إن استمرار الاستيطان ومحاولة فرض الأمر الواقع فى القدس وفى مناطق أخرى يتعارض مع جوهر عملية السلام ونصوصها واهدافها القريبة والبعيدة ، إن شجاعة السلام تدفعنى اليوم إلى أن اعتمد نهج صراحة السلام التى لا يمكن بدونها أن ينتهى عهد المواجهة وتدفع عهد التعاون والبناء الحقيقى . إن الشعوب العربية وملايين المسلمين والمسيحيين فى العالم سوف يرون خطواتنا العملية غدا حتى يحكموا على إمكانية التعايش وفتح صفحة جديدة من العلاقات الطبيعية .

ان جميع الذين يحرصون على نجاح تجربة السلام الفلسطينى - الاسرائيلى يدركون اهمية العقبات الكبيرة التى تواجه هذا السلام بما فيها الاستيطان وقضية اللاجئين والقدس الشريف وضرورة ان يتم حلها لاحقا كما اتفقنا على ما يخدم افتتاح عهد جديد لحماية مستقبل المنطقة بأسرها وضمان الانفتاح بين شعوبها ودولها عبر احترام قواعد ومقررات الشرعية الدولية .

وثيقة رقم ١١

نص كلمة رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين
فى الاحتفال الذى اقيم لتوقيع اتفاق تطبيق الحكم الذاتى الفلسطينى:

"سيداتى ....وسادتى ....

احيى وزراء الخارجية والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والرجال الذين عملوا بجد للوصول إلى ماتم التوقيع عليه فى هذه المرحلة بين اسرائيل والشعب الفلسطينى .

أود أولا ان اهنىء الرئيس حسنى مبارك بعيد ميلاده وسنحتاج إلى سنوات عدة للوصول إلى حكمته .

ولا أعرف كيف أقول ذلك وقد شاهدنا وشهدتم وشهد العالم قمة جبل الجليد من المشكلات التى يجب أن نتغلب عليها فى تنفيذ حتى المرحلة الأولى من اعلان المبادىء ، ولنتغلب على أعوام من العدواة والريبة واراقة

الدماء وهذا ليس بالأمر الهين . ان هناك اتجاهات معارضة من الجانبين لما نفعله اليوم وسيتطلب ذلك الكثير لنتأكد اننا سننجح فى تحقيق التعايش السلمى والوصول إلى حل دائم .

واليوم نحن نوقع على الاتفاق الأول ، غزة واريحا ، وهى المرحلة الأولى للتنفيذ وهو مشروع جريء جدا ونحن ملتزمون توقيعه اليوم ولا بد أن نتأكد أنه سينجح وسيحقق اهدافنا وسنتمكن من التغلب على كل هذه المشكلات .

لقد سمعنا كلمات جميلة كثيرة واسمحوا لى بعد أن تحدثت معكم أن اتحدث باللغة العبرية إلى شعب اسرائيل :

فى هذه الساعات الصعبة الحرجة أريد أن أوضح أن أمامنا هدفا ونحن استطعنا أن نتجاوز مشاكل التاريخ ويكفى أننا نضع نهاية دموع أسر الثكالى والأطفال . ونحن نوجه نداءنا لتحقيق السلام فى هذه اللحظة التاريخية أريد أن أعبر هنا عن هذه المشاعر بلغات عدة لنضع نهاية لهذه الموجة من البكاء ويجب أن نتطلع إلى الأمام إلى المستقبل الجديد.

فى ١٣ أيلول (سبتمبر) الماضى وقعنا فى البيت الابيض الاميركى على اعلان المبادىء لنخطو إلى الأمام وغدا سنبدأ فى تنفيذ اعلان المبادىء بين اسرائيل والفلسطينيين لنضع هذا الاتفاق اعتباراً من الغد موضع التنفيذ الكامل فى غزة وأريحا وهذا الهدف نضعه نصب أعيننا وسنسمح للسلطة الفلسطينية بأن تتولى ادارة شؤون الفلسطينيين وتطبق القانون والنظام العام فى قراها.

هدفنا الحقيقى أن نوفر الأمن للاسر ئيليين وبخاصة فى أعقاب هذا التغيير الذى سيبدأ فى غزة وأريحا..

ومن دون ان نكفل الأمن للاسرائيليين ومن دون أن نعطى الأمل الجديد للفلسطينيين لا يمكن أن نحقق هدف الاتفاق . إن هناك أموراً كثيرة مرتبطة بالفلسطينيين ونحن نخطو سويا فى طريقنا إلى السلام نخطو فى رغبة قوية أمامنا برغم الاحتمالات بأن هناك مصاعب ومخاوف ومع ذلك نحن على قناعة تامة بأن الشعبين سيستطيعان العيش فى سلام وأمن .

كما قال لنا الأنبياء هذه أرض اللبن والعسل ونحن بالفعل نستحق ان نعيش سوياً .

وأنا أتوجه للشعب الفلسطينى وأقول له أنتم جيراننا أيها الفلسطينيون ولقد عبرت سنوات سفك الدماء وانتم تربصتم بنا ونحن تربصنا بكم قتلنا منكم الكثيرين وأنتم كذلك وسقط الآلاف من بيننا والآلاف من بينكم سقطوا فى هذه المعارك والحروب وأنا أرى أن هذه المعارك هى علاقات طريق لتاريخ اليهود وللتاريخ الفلسطينى .

والآن أنتم تودون أن يتم السلام ونحن نبنى سويا مسيرة جديدة والشعب فى اسرائيل ينتظر وأرجو ألا تخيبوا ظن الشعب فى اسرائيل فهذا أمر جديد . وهيا ننسى الماضى ونضع ستار عليه هيا ننسى رواسب الماضى ونصعد سوياً من أجل بناء أفق جديد ومستقبل جديد كل حسب قدراته نبنى تاريخا جديدا .

هذه فرصة لا يمكن أن تتكرر من أجل أن نقيم حياة جديدة . حياة ليس فيها خوف . حياة خالية من التوتر ومن العنف حياة خالية من أطفال فى حالة قلق وخوف . حياة خالية من الخوف والألم . حياة تساعدنا على إقامة العائلة والمنزل والوطن لنمضى سويا كل إلى جوار الآخر .

إننا جميعا نشعر بالأمل لنبدأ من الغد يوما جديدا إننا نمسك غدا بمشعل جديد يقودنا إلى حياة جديدة مستقبل كلا الشعبين .

وأنا أوجه الشكر لكل من ساعدنا فى الوصول إلى هذا اليوم التاريخى .أوجه الشكر إلى الجنود الذين حاربوا وآمل ألا يضطروا مرة أخرى إلى خوض حرب جديدة وأنتم كذلك أيضا .

أوجه الشكر إلى رئيس جمهورية مصر العربية قائد الدولة العربية الكبير الذى وضع حقيقة أن السلام يمكن تحقيقه والحفاظ عليه ويمكن أن يضم الشعوب معا .

واسمحوا لى ان أشكر وزير خارجية الولايات المتحدة وهو صديق عزيز لاسرائيل ووزير خارجية روسيا وممثل النرويج ولكل هؤلاء الذين ساعدونا.

لاحدود للرغبة الطيبة فى أن تقيم تاريخا جديدا لكلا الشعبين اللذين عاشا على دمار الحروب . ونحن نتطلع اليوم إلى أن نعيش معا فى منطقة غزة ومنطقة رفح وفى العفولة .لابد أن نضع نهاية لأعمال العنف ونفتح صفحة جديدة . لقد مرت عشرات السنين من الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى وملايين من الشهداء فقدوا حياتهم ".

وثيقة رقم ١٢

نص مشروع اعلان المبادئ المقترح

فى ما يأتى ترجمة غير رسمية لنص مشروع اعلان المبادئ الذى اقترحته الولايات المتحدة على الدول المشاركة فى المفاوضات المتعددة :

"مع الأخذ فى الاعتبار الحاجة الملحة إلى تحقيق تسوية سلام عادل ودائم وشامل فى الشرق الأوسط قائم على أساس قرارى مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وادراكاً للإنجازات التاريخية منذ مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط الذى عقد فى عام ١٩٩١ ، وتحديداً اعلان المبادئ الفلسطينى - الاسرائيلى وجدول الأعمال المشترك بين الأردن واسرائيل،

وادراكاً بأن لجان العمل المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف تكمل المفاوضات الثنائية وتساعد على تحسين المناخ لوضع حد للنزاع العربى - الاسرائيلى من خلال خلق فرص للتعاون الاقليمى فى معالجة القضايا العملية والمهمة على مستوى المنطقة،

وبالاتفاق على أنه ينبغى على كل الأطراف فى المنطقة السعى من أجل الهدف المشترك بتحقيق علاقات كاملة ودائمة من السلام والمصالحة والصراحة والثقة المتبادلة والأمن والاستقرار والتعاون والتقدم الاقتصادى والاجتماعى فى كل أنحاء المنطقة ،

وبعد مباشرة المفاوضات المتعددة الأطراف التى تهدف إلى :

* توفير رؤية للشرق الأوسط تخدم كدليل للخطوات التالية فى العملية وتحدو شعوب المنطقة بالأمل

والثقة بتحسينات مادية فى حياتهم منبثقة من تحقيق تسوية سلام عادل ودائم وشامل .

* ترسيخ الحد من الأسلحة وترتيبات الأمن الاقليمى الهادفة إلى تحقيق أمن متكافئ للجميع بأقل مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية .

* تخفيف مأساة النازحين بسبب النزاع العربى - الاسرائيلي، مع التركيز على مشروعات ملموسة لتحسين الظروف المعيشية لكل اللاجئين الفلسطينيين .

وبانتظار تحقيق سلام شامل، تهدف المتعددة إلى تعزيز التعاون الاقليمى والتنمية الاقتصادية بمشاركة اسرائيل والعرب من خلال مشروعات ملموسة تشارك فيها الأطراف فى المنطقة .

* تعزيز توفير المياه للسكان فى المنطقة بدعم التعاون بين الأطراف فى الأنشطة التى ستؤدى إلى استخدام أفضل للمصادر الموجودة وتعزيز الإمدادات .

* تحسين البيئة فى المنطقة من خلال تعزيز التعاون فى مجالات الادارة البيئية وتلوث البحار ونوعية المياه والصرف الصحى وادارة الأراضى البور والتصحر .

وادراكاً بأن التحقيق الكامل للاهداف المتضمنة فى هذا الاعلان ستيسره مشاركة كل الأطراف الاقليمية فى المتعددة خصوصاً سورية ولبنان، وبدعوة كل هذه الأطراف لتأييد المبادئ المتضمنة فى هذا الاعلان والانضمام إلى المفاوضات المتعددة الاطراف فى موعد مبكر ، تبنت لجنة التوجيه المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف التالى :

* مبادئ أساسية تحكم العلاقات بين الأطراف الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط.

إن الأطراف الإقليمية فى الشرق الأوسط وفى سعيها نحو سلام عادل ودائم وشامل فى منطقة الشرق الأوسط، وفى تطلعها نحو مستقبل زاهر يتنسى لجميع شعوب المنطقة المشاركة فيه، ستقيم علاقاتها وفقاً للمبادئ الأساسية التالية :

* احترام كل بنود قرارى مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ و٣٣٨ والاعتراف بها .

* احترام ميثاق الأمم المتحدة .

* احترام السيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى والاعتراف بذلك .

* التسوية السلمية للمنازعات .

* احترام حقوق الانسان .

* التعاون فى المجالات الوظيفية ذات الصلة.

* الوفاء بنزاهة بالالتزامات وفق احكام القانون الدولى .

* حرية الوصول إلى الدفق الحر من المعرفة والمعلومات عبر الحدود الوطنية .

* تشجيع الحريات الفردية والجماعية، والمبادرة الفردية والابتكار لشعوب المنطقة والتعهد بالديموقراطية والتعددية .

* وجوب الاعتراف باقتصاديات السوق كحكم رئيسى على القرارات المتعلقة بحركة البضائع والخدمات والأفكار .

ارشادات عامة للمفاوضات المتعددة الأطراف فى عملية السلام

تبنت لجنة التوجيه الآتى كارشادات عامة للمفاوضات والعملية المتعددة الاطراف .

* كجزء من عملية السلام التى بدأت فى مدريد عام ١٩٩١، فإن على المحادثات المتعددة الأطراف أن تكمل وأن تخلق مناخاً مناسباً لتقدم المفاوضات الثنائية ويجب أن تتقدم مجموعات العمل حسب ايقاعها الخاص .

* على المفاوضات المتعددة الأطراف أن تركز على تخطيط مشروعات ملموسة وتنفيذها .

* على كل مجموعة أن تفكر وتنفذ مشروعات واضحة وملزمة تلبى حاجات شعوب المنطقة.

* يجب ان تسعى العملية المتعددة الأطراف إلى تنظيم وتنسيق تمويل المشروعات الاقليمية المتفق عليها .

* يجب جدولة وتنسيق أنشطة الفردية من أجل زيادة تأثيرها إلى الحد الأقصى والحد من عدم فاعليتها .

* على مجموعات العمل المتعددة الأطراف أن تفحص الوسائل لإشراك وتوسيع دور القطاع الخاص فى التعاون الاقليمى .

* يجب أن تبدأ العملية المتعددة الأطراف فى تطوير رؤية لما ستكون عليه المنطقة بعد تحقيق السلام فى المسار الثنائي، بما فيها دراسة المؤسسات الاقليمية التى قد تحتاجها المنطقة وتطويرها .

بيانات النيات فى شأن أهداف معينة للمفاوضات المتعددة الأطراف :

فى سياق تحقيق مصالحة وسلام عادل وشامل ودائم تضع لجنة التوجيه ضمن أشياء أخرى الأهداف التالية لمجموعات العمل المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الاطراف :

* **الحد من التسلح والأمن الإقليمى** : منع النزاعات الناجمة عن اساءة الفهم أو إساءة التقدير عن طريق تبنى معايير بناء الثقة والأمن والحد من الإنفاق العسكرى فى المنطقة، وخفض المخزون من الأسلحة التقليدية ومنع سباق التسلح التلقيدى، والتحرك باتجاه هياكل قوة لا تتجاوز الحاجات الدفاعية المشروعة، وإنشاء منطقة خالية من كل أسلحة الدمار الشامل،

* **البيئة** : تنفيذ المشروعات الإقليمية لمعالجة تلوث البحار ونوعية المياه والصرف الصحى وادارة الأراضى البور والتصحر، وإنشاء مؤسسات اقليمية لمعالجة القضايا البيئية .

* **اللاجئون** : تطوير مركز معلومات عن أعداد اللاجئين وتقدير التكاليف المطلوبة للحلول المختلفة فى خصوصهم، والسعى لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية من دون التعصب أو الحكم المسبق على المفاوضات السياسية .

* **التنمية الاقتصادية الاقليمية** : إزالة العوائق أمام التعامل الاقتصادى الحر (حركة البضائع ورأس المال وقوة العمل) عبر الحدود، وتطوير المصادر الاقتصادية والمشروعات على أسس اقليمية وإنشاء مناطق تجارة حرة ومؤسسات للتعاون الاقتصادى الإقليمى .

* **المياه** : تنفيذ برامج لتحسين حصول سكان المنطقة على كميات مناسبة من المياه الجيدة، بما فى ذلك بنك المعلومات الخاص بمصادر المياه الاقليمية، وبرامج التعاون للمحافظة على المياه وتعزيز المخزون منها وخطط ادارة المياه الاقليمية ".

وثيقة رقم ١٣

اعضاء السلطة الفلسطينية الأولى
لإدارة مناطق الحكم الذاتى فى غزة وأريحا
وقد تم تشكيلها واعلانها يوم ١٩٩٤/٥/٧

نقلت وكالة "اسوشيتد برس" لائحة وزعتها منظمة التحرير فى الأرض المحتلة للأسماء المرشحة للمشاركة فى السلطة الوطنية وهى مقسمة بين ١١ من الخارج و١٣ من الداخل على الشكل الآتى :

١ - "ياسر عرفات" :رئيساً
٢ - "احمد قريع" (أبو العلاء) الاقتصاد
٣ - "نبيل شعث" العلاقات الديبلوماسية
٤ - "ياسر عمرو" : التعليم .
٥ - "انتصار الوزير" (أم جهاد) الشؤون الاجتماعية .
٦ - "سمير غوشة" : من دون حقيبة .
٧ - "نصر يوسف" :الشرطة .
٨ - "عبد الله الافرنجى" : من دون حقيبة .
٩ - "ياسر عبد ربه" : الاعلام .
١٠ - "محمد زهدى النشاشيبي" :الشؤون الفلسطينية فى الأردن .
١١ - "فيصل الحسيني" : شؤون القدس .
١٢ - زكريا الأغا : من دون حقيبة .
١٣ - "جميل الطريفي" : الشئون المدنية .
١٤ - "عبد العزيز الحاج": الصحة .
١٥ - "سمير عبد الله": البنية التحتية والتنمية .
١٦ - "محمد أشتيه": البنية التحتية والتنمية .
١٧ - "هشام عبد الرزاق": من دون حقيبة .
١٨ - "ماهر المصرى" : من دون حقيبة .
١٩ - "ابراهيم شبعان": الاسكان .
٢٠ - "جويد الغصين": المال .
٢١ - "انطوان صنصور": التعليم .
٢٢ - "فريح ابو مدين" :الشؤون القانونية .
٢٣ - "احمد بيوض التميمي": من دون حقيبة .
٢٤ - "عكرمة صبري":الشؤون الدينية .

البروتوكول الاقتصادى التنفيذى الذى وقع فى "باريس" نهاية ابريل ١٩٩٤
بين " أحمد قريع " مسؤول الاقتصاد الفلسطينى
و " ابراهام شوحاط " وزير المال الاسرائيلى .

وقع مدير الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية "أحمد قريع" (ابو علاء) ووزير المال الاسرائيلى "ابراهام شوحاط" امس فى باريس على بروتوكول يحدد اسس العلاقات الاقتصادية بين مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى واسرائيل :

مقدمة

ينظر الطرفان إلى الميدان الاقتصادي باعتباره أحد الأركان الأساسية فى علاقاتهما المشتركة بقصد تعزيز اهتمامهما بتحقيق سلام عادل دائم وشامل وسيتعاون الطرفان فى هذا المجال لإقامة قاعدة اقتصادية سليمة لهذه العلاقات التى ستخضع فى الميادين الإقتصادية المختلفة لمبادئ الاحترام المتبادل للمصالح الاقتصادية لكل منهما وتبادل الامتيازات التجارية (reciprocity) والعدالة والانصاف .

يرسى هذا البروتوكول الأساس لتعزيز القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطينى وممارسته لحقه فى اتخاذ القرار الاقتصادى وفقا لخطة التنمية الخاصة به وأولوياته . ويقر الطرفان بالروابط الاقتصادية لكل منهما مع أسواق أخرى وبالحاجة لإقامة بيئة اقتصادية أفضل لشعبيهما ومواطنيهما .

المادة الاولى

اطار ومدى هذا البروتوكول

١ - يثبت هذا البروتوكول الاتفاق التعاقدى الذى سينظم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين وسيشمل الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء الفترة المؤقتة . وسيجرى التنفيذ طبقا للمراحل التى تضمنها "اعلان المبادئ فى شأن ترتيبات الحكم الذاتى المؤقت" الموقع فى واشنطن فى ١٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٣ و"المحاضر الرسمية التى أقرت" (Agreed Minutes) . لذا سيبدأ فى قطاع غزة ومنطقة أريحا وفى مرحلة لاحقة سيطبق أيضاً على بقية الضفة الغربية وفقا لشروط "الاتفاق المؤقت" (Intrim Agreement) ولأى ترتيبات أخرى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين .

٢ - سيدمج هذا البرتوكول، بما فى ذلك ملاحقه ، ضمن "الاتفاق على قطاع غزة ومنطقة أريحا" المشار إليه فى هذا البروتوكول بـ"الاتفاق" وسيصبح جزءاً منه ويتم تفسيره تبعاً لذلك وتشير هذه الفقرة فقط إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا .

٣ - سيصبح هذا البروتوكول نافذ المفعول عند التوقيع على "الاتفاق".

٤ - لأغراض هذا البروتوكول يعنى مصطلح "مناطق" المناطق التى تقع فى نطاق السلطة القضائية

لـ"الادارة الفلسطينية "palestinian Authority" طبقاً لشروط "الاتفاق" المتعلقة بالسلطة القضائية المحلية (territorial jurisdiction) ويمكن للسلطة القضائية الفلسطينية فى الاتفاقات اللاحقة أن تشمل مناطق أو مجالات أو وظائف وفقاً لـ "الاتفاق المؤقت" لذا، لأغراض هذا البروتوكول، وحيثما ينطبق، سيفسر مصطلح "مناطق" بكونه يعنى الوظائف والمجالات، تبعا للحالة المعينة، مع التعديلات اللازمة .

المادة الثانية

اللجنة الاقتصادية المشتركة

١ - سيؤسس كلا الطرفين "لجنة اقتصادية مشتركة فلسطينية - اسرائيلية" (سيطلق عليها فى ما يأتى الـ"جى إى سى") لمتابعة تنفيذ هذا البروتوكول ولاتخاذ قرار فى شأن المشاكل المرتبطة به التى يمكن أن تنشأ من حين لآخر ويمكن لكل طرف أن يطلب مراجعة أى قضية متعلقة بهذا "الاتفاق" من قبل الـ"جى إى سي" .

٢ - ستؤدى الـ"جى إى سي" . مهام اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى المشار إليها فى "الملحق الثالث" لـ "إعلان المبادئ" .

٣ - ستتألف الـ"جى إى سي" من عدد متساو من الأعضاء عن كل طرف ويمكن أن تؤسس لجانا فرعية حسب ما تراه ضرورياً . إضافة إلى اللجان الفرعية المحددة فى هذا البروتوكول . ويمكن للجنة الفرعية أن تضم خبراء حسب الحاجة .

٤ - ستتوصل الـ"جي. إي. سي" ولجانها الفرعية إلى قرارتها بالاتفاق وستضع قواعدها الاجرائية والإدارية، بما فى ذلك وتيرة ومكان أو أماكن اجتماعاتها .

المادة الثالثة

ضرائب الاستيراد وسياسة الاستيراد

١ - ستكون سياسات الاستيراد والجمارك لكلا الطرفين متوافقة مع المبادئ والترتيبات المفصلة فى هذه المادة.

٢ - (ا) - ستملك "الادارة الفلسطينية" كل الصلاحيات والمسؤوليات فى مجال سياسة واجراءات الاستيراد والجمارك المتعلقة بما يأتى :

(١) السلع المدرجة فى القائمة "أي١" (Al) . المرفقة بهذه الوثيقة باسم "الملحق١" (Appendixl)، المنتجة محليا فى الاردن وفى مصر خصوصا وفى بلدان عربية أخرى، التى سيتمكن الفلسطينيون من استيرادها بكميات متفق عليها من قبل الطرفين بما يلبى حاجات السوق الفلسطينية وفق التقديرات الواردة فى الفقرة (٣) ادناه .

(٢) السلع المدرجة فى القائمة (أى٢) المرفقة بهذه الوثيقة باسم «الملحق٢» من البلدان العربية والإسلامية وبلدان أخرى ، التى سيتمكن الفلسطينيون من استيرادها بكميات يتفق عليها من قبل الطرفين بما يلبى حاجات السوق الفلسطينية وفق التقديرات الواردة فى الفقرة (٣) أدناه .

(ب) ستتضمن سياسة الاستيراد التى تتبعها "الادارة الفلسطينية" بالنسبة للقائمتين "أي١"و"أي٢"أن تقرر فى صورة مستقلة وتغير من حين لآخر رسوم الجمارك والضرائب الشرائية (purshases taxes) والضرائب التى تجبى (levies) والرسوم (excises) والرسوم (charges) الأخرى، وتنظيم الشروط الاساسية العامة وسيستند تقدير القيمة (valuation) لأغراض الجمارك إلى اتفاق الـ«غات» ١٩٩٤ إعتباراً من تاريخ العمل بها فى إسرائيل . وإلى ذلك الحين تبعاً لنظام «بروكسيل لتحديد القيمة التقديرية» (بى.دى.فى.)(Brussels Definition of Valuation) وسيقوم تصنيف السلع على مبادىء "النظام المتوافق لتوصيف وتشفير البضائع (the Harmonized Commodity Description and Coding System) بالنسبة للواردات المشار لها فى المادة السابعة من هذا البرتوكول (الزراعة) ستنطبق شروط هذه المادة .

٣ - لاغراض الفقرة ٢ (أ) أعلاه ستقدر حاجات السوق الفلسطينية من قبل لجنة فرعية مؤلفة من خبراء وتستند هذه التقديرات على أفضل معلومات متوافرة على صعيد المعدلات السابقة للاستهلاك والانتاج والاستثمار والتجارة الخارجية لـ"المناطق" وستقدم اللجنة الفرعية تقديرها فى غضون ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع على "الاتفاق" وستخضع هذه التقديرات لمراجعة (and updated) كل ستة أشهر من قبل اللجنة الفرعية، على أساس أحسن معلومات متوافرة بالنسبة لآخر فترة تتوافر فيها المعلومات المطلوبة، ويؤخذ فى الاعتبار كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة.

والى حين التوصل إلى اتفاق فى شأن حاجات السوق الفلسطينية ستعتمد كتقديرات أولية تقديرات الفترة السابقة التى أدخلت عليها تعديلات تأخذ بالاعتبار النمو السكانى والزيادة فى صافى الدخل القومى للفرد (per GNP - capita) فى الفترة السابقة .

٤ - ستملك "الادارة الفلسطينية كل الصلاحيات والمسؤوليات كى تقرر فى صورة مستقلة وتغير من حين لآخر رسوم الجمارك والضرائب الشرائية (purchase taxes) والضرائب التى تجبى (levies) والرسوم (excises) والرسوم (charges) الأخرى على السلع المدرجة فى القائمة "ب" المرفقة بهذه الوثيقة تحت اسم "الملحق٣" التى تشمل مواد غذائية أساسية وسلعاً أخرى لبرنامج التنمية الاقتصادية الفلسطينى يستوردها الفلسطينيون لـ"المناطق" .

٥ - (أ) بالنسبة لكل السلع غير المحددة فى القوائم "أ ١" و"أ٢" و"ب" وبالنسبة للكميات التى تزيد على المستوى المحدد وفقا للفقرتين ٢ (أ) و٣ أعلاه (التى يطلق عليها فى ما يأتى - "الكميات" (Quantities) ستعتبر رسوم الجمارك والضرائب الشرائية (purchase taxes) والضرائب التى تجبى (levies)والرسوم (excises) والرسوم (charges) الاخرى السائدة فى اسرائيل عندتاريخ توقيع "الاتفاق" بمثابة الحد الادنى بالنسبة لـ "الادارة الفلسطينية" ويمكن لـ"الادارة الفلسطينية أن تقرر أى زيادات فى الرسوم المفروضة على هذه السلع والكميات التى تزيد عن المستوى المحدد التى يستوردها فلسطينيون لـ"المناطق" .

(ب) بالنسبة لكل السلع غير المحددة فى القائمتين (أ ١)و(أ ٢)وبالنسبة للكميات التى تزيد عن «الكميات» ستستخدم اسرائيل و"الادارة الفلسطينية" لكل الواردات نظام الاستيراد نفسه ، كما

تنص عليه الفقرة ١٠ ادناه، بما فى ذلك (inter alia standards) ومنح الأذونات وبلد المنشأ وتقدير القيمة لاغراض الجمارك، وغيرها.

٦ - سيقوم كل طرف باشعار الطرف الآخر فورا بشأن التغييرات التى يجريها فى الرسوم وفى أمور أخرى متعلقة بسياسة وضوابط واجراءات الاستيراد ، التى يقررها ضمن صلاحياته ومسؤولياته كما هو مفصل فى هذه المادة . بالنسبة للتغييرات التى لا تستوجب التطبيق حال اتخاذ القرار ستكون هناك عملية من الإشعار المسبق والمشاورات المتبادلة التى ستأخذ فى الاعتبار كل الجوانب والمضامين الاقتصادية .

٧ - ستفرض "الادارة الفلسطينية" ضريبة القيمة المضافة بنسبة واحدة على السلع المنتجة محليا والخدمات وعلى الواردات من قبل الفلسطينيين على السواء (بغض النظر عما إذا كانت مشمولة بالقوائم الثلاث المذكورة سابقا)، ويمكن أن تثبتها بنسبة تتراوح من ١٥ فى المئة إلى ١٦ فى المئة .

٨ - ستخضع السلع المستوردة من الاردن ومصر وبلدان عربية أخرى وفق الفقرة ٢ (أ) (١) أعلاه (القائمة أ ١) لقواعد المنشأ المتفق عليها من قبل لجنة فرعية مشتركة فى غضون ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع على "الاتفاق" وإلى حين التوصل إلى اتفاق ستعتبر السلع "منتجة محليا" فى أى من تلك البلدان إذا كانت متوافقة مع كل النقاط التالية :

أ - (١) أن تكون قد نشأت أو أنتجت أو صنعت كليا فى ذلك البلد، أو تم تحويلها فعليا هناك إلى سلع جديدة أو مختلفة ، ليكون لها اسم أو هوية أو استعمال جديد متميز عن السلع أو المواد التى حولت منها .

(٢) أن تكون استوردت مباشرة من البلد المذكور .

(٣) ألا تقل قيمة أو كلفة المواد المنتجة فى ذلك البلد، زائدا تكاليف التصنيع المباشر فيه عن ٣٠ فى المئة من القيمة التصديرية للسلع . يمكن مراجعة هذه النسبة من قبل اللجنة المشتركة المشار إليها فى الفقرة ١٦ بعد مرور سنة على توقيع "الاتفاق" .

(٤) أن ترفق السلع بشهادة منشأ معترف بها دوليا .

(٥) لن تعتبر أى سلع سلعاً جديدة أو مختلفة فعلياً ولن تعتبر أى مادة ذات محتوى محلى بمجرد خضوعها لعملية تجميع أو رزم بسيطة، أو بتخفيفها بالماء أو بمواد أخرى ، مما لا يغير فى صورة أساسية خواص السلع المذكورة.

٩ - سيمنح كل طرف المستوردين التابعين له أذونات استيراد طبقا لمبادئ هذه المادة وسيكون مسؤولا عن تطبيق متطلبات واجراءات منح الأذونات السائدة فى وقت اصدار الأذونات . وسيتم التوصل إلى ترتيبات مشتركة لتبادل المعلومات المتعلقة بقضايا منح الأذونات .

١٠ - باستثناء المواد المدرجة فى القائمتين "أ١" وأ٢" و"الكميات" المحددة لها ، التى تملك "الادارة الفلسطينية" كل الصلاحيات والمسؤوليات بشأنها سيحافظ كلا الطرفين على سياسة الاستيراد نفسها (باستثناء رسوم ضرائب الاستيراد والرسوم الأخرى بالنسبة للسلع المدرجة فى القائمة "ب") والضوابط بما فى ذلك التصنيف وتقدير القيمة واجراءات الجمارك الأخرى، المستندة إلى المبادئ التى تحدد القواعد العالمية،

وكذلك سياسات منح الأذونات والمقاييس للسلع المستوردة نفسها ، كما هى مطبقة من جانب اسرائيل على صعيد استيرادها ويمكن لاسرائيل من حين إلى آخر أن تجرى تغييرات فى أى من المسائل المذكورة أعلاه، على ألا تشكل التغييرات فى الشروط العامة حاجزا لا يخضع للتعرفة وأن تكون مستندة إلى اعتبارات الصحة والسلامة وحماية البيئة بالتوافق مع المادة ٢٢ من "اتفاق الحواجز الفنية " (Agreement on Technical Barriers) امام التجارة فى "القانون النهائي" لـ"دورة اوروغواى للمفاوضات التجارية " (Uruguay Round Trde Negotiations) ستعطى اسرائيل "الادارة الفلسطينية" اشعارا مسبقا باجراء أى تغييرات من هذا القبيل وستنطبق شروط الفقرة ٦ اعلاه .

١١-(أ) ستحدد "الادارة الفلسطينية" رسوم الجمارك والضريبة الشرائية على السيارات المستوردة التى يتم تسجيلها لدى "الادارة الفلسطينية" رسوم الجمارك والضريبة الشرائية على السيارات المستوردة التى يتم تسجيلها لدى "الادارة الفلسطينية" وستكون المقاييس المطلوب توافرها فى السيارات هى تلك المطبقة يوم التوقيع على "الاتفاق" التى يتم تغييرها وفق الفقرة ١٠ (أ) اعلاه.

لكن يمكن أن تطلب "الادارة الفلسطينية" عبر اللجنة الفرعية الخاصة بالنقل تطبيق مقاييس مختلفة فى حالات خاصة وسيتم استيراد السيارات المستعملة فقط إذا كانت سيارات للركاب أو سيارات ركاب ذات استخدام مزدوج من طراز لا يزيد عمره على ثلاث سنوات قبل سنة الاستيراد وستحدد اللجنة الفرعية الخاصة بالنقل الاستيراد وستحدد اللجنة الفرعية الخاصة بالنقل الاجراءات الازمة لفحص مثل هذه السيارات المستعملة والتأكد من أنها تستوفى شروط المقاييس المطبقة فى سنة انتاج السيارة .

وستناقش قضية استيراد سيارات تجارية من طراز يسبق سنة الاستيراد فى اللجنة الفرعية المشتركة المذكورة فى الفقرة ١٦ ادناه .

(ب) يمكن لكل طرف أن يحدد شروط نقل ملكية السيارات المسجلة لدى الطرف الآخر إلى ملكية أو استعمال شخص مقيم لديه، بما فى ذلك دفع الفرق بين ضرائب الاستيراد ، إن وجد، واختبار السيارة والتأكد من توافقها مع المقاييس المطلوبة فى حينه من قبل ادارة التسجيل الخاصة به ، ويمكنه منع نقل ملك السيارات .

١٢-(أ) ستكون المقاييس الاردنية ، المثبتة فى "الملحق١" المرفق بهذه الوثيقة ، مقبولة بشأن استيراد المنتجات النفطية إلى "المناطق" حالما تستوفى معدل المقاييس الموجودة فى بلدان الاتحاد الاوروبى، أو مقاييس الولايات المتحدة ، التى تحدد مؤشراتها بما يتلاءم مع الظروف جغرافية لاسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية .

وستحال الحالات المتعلقة بمنتجات نفطية لا تستجيب لهذه المواصفات إلى لجنة خبراء مشتركة للتوصل إلى حل مناسب . ويمكن للجنة أن تقرر فى صورة مشتركة أن تقبل مقاييس مختلفة لاستيراد البنزين الذى يستوفى المقاييس الأردنية على رغم أن بعض مؤشراتها لا تستوفى

مقاييس المجموعة الأوروبية أو الولايات المتحدة وستعطى اللجنة قرارها فى غضون ستة أشهر ·
وإلى حين صدور قرار اللجنة ولمدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ التوقيع على "الاتفاق" يمكن لـ"الادارة الفلسطينية" ان تستورد إلى "المناطق" البنزين للسوق الفلسطينية فى المناطق «وفق حاجات هذه السوق على أن :

١ - يعلّم هذا البنزين بلون متميز لتفريقه عن البنزين المسوّق فى اسرائيل ·

٢ - تتخذ "الادارة الفلسطينية" كل الخطوات الضرورية لضمان عدم تسويق هذا البنزين فى اسرائيل·

(ب) لا يزيد الفرق بين السعر النهائى للبنزين المسوّق للمستهلكين فى اسرائيل ،المستهلكين فى "المناطق على ١٥ ٪ من سعر الاستهلاك النهائى الرسمى فى اسرائيل."

(ج) إذا استوفت مقاييس البنزين المصرى شروط الفقرة (أ) أعلاه يمكن السماح باستيراد البنزين المصرى.

١٣- إضافة إلى نقاط الخروج والدخول المعينة وفق المادة المتعلقة بـ"المرور" فى الملحق ١" من الاتفاق لأغراض تصدير واستيراد السلع يملك الجانب الفلسطينى الحق فى استخدام كل نقاط الخروج والدخول فى اسرائيل المعينة لهذا الغرض · وسيعطى للاستيراد والتصدير من قبل الفلسطينيين عبر نقاط الخروج والدخول فى اسرائيل معاملة تجارية واقتصادية متساوية .

١٤ - فى نقاط الدخول عند نهر الاردن وفى قطاع غزة :

(أ) شحن البضائع :

ستتمتع "الادارة الفلسطينية" بمسئولية وصلاحيات كاملة فى نقاط الجمارك الفلسطينية (منطقة الشحن) لتطبيق سياسة الجمارك والاستيراد المتفق عليها كما هو محدد فى هذا البروتوكول بما فى ذلك التفتيش وجمع الضرائب والرسوم الأخرى عندما تكون مستحقة الدفع .

سيكون مسؤولو الجمارك الاسرائيليون موجودين وسيتسلمون من مسؤولى الجمارك الفلسطينيين نسخة من الوثائق اللازمة التى تتعلق بالشحنة المعينة وسيحق لهم ان يطلبوا اجراء تفتيش بحضورهم على السلع وجباية الضريبة على السواء ·

سيكون مسؤولو الضرائب الفلسطينيون مسؤولين عن متابعة الاجراءات الجمركية بما فى ذلك التفتيش وجباية الضرائب المستحقة ·

فى حال الاختلاف فى شأن منح ترخيص لإخلاء أى شحنة طبقا لهذه المادة ستعطل الشحنة لغرض تفتيشها لمدة أقصاها ٤٨ ساعة تتولى خلالها لجنة فرعية مشتركة حل القضية على أساس الشروط المعينة فى هذه المادة·

وستطلق الشحنة فقط بناء على قرار اللجنة الفرعية ·

(ب) ممر الجمارك المخصص للمسافرين :

سيتولى كل طرف ادارة الاجراءات الجمركية الخاصة به للمسافرين ، بما فى ذلك التفتيش وجباية

الضرائب. سينفذ التفتيش وجباية الضرائب المستحقة فى ممر الجمارك الفلسطينى مسؤولو جمارك تابعون لـ"الادارة الفلسطينية" .

سيتواجد مسؤولو الجمارك الاسرائيليون فى صورة غير منظورة فى ممر الجمارك الفلسطينى وسيحق لهم أن يطلبوا إجراء تفتيش للسلع وجباية الضرائب المستحقة .

فى حالة الاشتباه سيجرى التفتيش من قبل المسؤول الفلسطينى فى غرفة منفصلة بحضور مسؤول الجمارك الاسرائيلى .

١٥ - سيستند اعفاء العائدات من كل ضرائب ورسوم الواردات بين اسرائيل و"الادارة الفلسطينية" إلى مبدأ مكان التسليم النهائى إضافة لذلك ستخصص هذه العائدات الضريبية لـ"الادارة الفلسطينية" حتى إذا تم الاستيراد من قبل مستوردين اسرائيليين وذلك عندما يكون مكان التسليم النهائى المثبت بوضوح فى وثائق الإستيرات هو شركة مسجلة من قبل "الادارة الفلسطينية" وتنشط تجاريا فى "المناطق" . ستنجز هذه العملية المتعلقة باعفاء العائدات فى غضون ستة أيام عمل من تاريخ جباية الضرائب والرسوم المذكورة.

١٦ - "اللجنة الاقتصادية المشتركة" أو لجنة فرعية تقوم بتشكيلها لاغراض هذه المادة ستتعامل ضمن اختصاصاتها الأخرى مع ما يأتى :

(١) اقتراحات فلسطينية لإضافة مواد إلى القوائم "أ١" و "أ٢" و "ب" اقتراحات لإجراء تغيرات فى الرسوم وفى إجراءات وتصنيف ومقاييس الإستيراد ومتطلبات منح الأذونات لكل الإستيرادات الأخرى .

(٢) تقدير حاجات السوق الفلسطينية ، كما ورد فى الفقرة ٣ أعلاه .

(٣) استلام إشعار بالتغييرات وإجراء مشاورات ، كما ورد فى الفقرة ٦ أعلاه .

(٤) الموافقة على قواعد المنشأ ، كما ورد فى الفقرة ٨ أعلاه ، ومراجعة تطبيقها .

(٥) تنسيق تبادل المعلومات ذات الصلة بأمور منح الأذونات ، كما ورد فى الفقرة ٩ أعلاه .

(٦) مناقشة ومراجعة أى قضايا أخرى تتعلق بتنفيذ هذه المادة وحل المشاكل التى تنشأ منها .

١٧ - سيكون لـ"الادارة الفلسطينية" الحق فى إعفاء العائدين الفلسطينيين الذين سيمنحون إقامة دائمة فى "المناطق " من ضرائب الاستيراد على الأمتعة الشخصية بما فى ذلك الأدوات المنزلية وسيارات الركاب ما دامت للاستعمال الشخصى .

١٨ - ستطور "الادارة الفلسطينية" نظامها للإدخال المؤقت للمكائن والآليات الضرورية التى تستخدم من قبل "الادارة الفلسطينية" وفى خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية .

فى ما يتعلق بمكائن وآليات أخرى، غير مدرجة فى قوائم "أ١" و"أ٢" و"ب" سيكون الإدخال المؤقت جزءاً من سياسة الاستيراد كما تم الاتفاق عليه فى الفقرة ١٠ أعلاه، إلى أن تتخذ اللجنة الفرعية المشتركة المذكورة فى الفقرة ١٦ قرارا فى شأن نظام جديد تقترحه "الادارة الفلسطينية" سيتم تنسيق الإدخال المؤقت عبر اللجنة الفرعية المشتركة .

١٩ - ستعفى التبرعات العينية لـ"الادارة الفلسطينية" من الجمارك وضرائب الاستيراد الأخرى إذا كانت

موجهة ومستعملة لمشاريع تنمية محددة أو لأغراض انسانية غير تجارية .

ستكون "الادارة الفلسطينية" مسؤولة على وجه الحصر عن التخطيط والإدارة لمساعدات الجهات المانحة للشعب الفلسطيني . ستناقش "اللجنة الاقتصادية المشتركة" القضايا المتعلقة بالعلاقات بين الشروط في هذه المادة وتطبيق المبادئ المذكورة في الفقرة أعلاه .

المادة الرابعة

القضايا النقدية والمالية

١ - ستنشيء السلطة الفلسطينية سلطة مالية في المناطق . سيكون للسلطة المالية صلاحيات ومسؤوليات عن تنظيم وتطبيق السياسات المالية ضمن الوظائف المذكورة في هذه المادة .

٢ - ستقوم السلطة المالية الفلسطينية بمهامت المستشار الاقتصادي والمالي الرسمي للسلطة الفلسطينية.

٣ - ستكون السلطة المالية الفلسطينية الوكيل المالي الوحيد للسلطة الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام على المستويين المحلي والدولي .

٤ - سيودع إحتياط النقد الأجنبي (من ضمنه الذهب) للسلطة الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام فقط لدى السلطة المالية الفلسطينية ويخضع لادارتها .

٥ - ستكون السلطة المالية الفلسطينية الملجأ الأخير للإقراض للنظام المصرفي في المناطق.

٦ - ستكون للسلطة المالية صلاحية ترخيص المتعاملين بالعملة الأجنبية وتسيطر (تنظيم ومراقبة) على المعاملات بالنقد الأجنبي في المناطق ومع بقية العالم .

٧ - (أ) سيكون للسلطة المالية دائرة لمراقبة المصارف مسؤولة عن صحة عمل واستقرار والقدرة الايفائية وسيولة البنوك العاملة في المناطق .

(ب) ستؤسس دائرة مراقبة المصارف مراقبتها على أساس من المبادئ والمقاييس التي تنعكس في الاتفاقات الدولية خصوصا مبادئ "لجنة بازل" .

(ج) ستكلف دائرة المراقبة بمراقبة أعمال كل مصرف من هذا القبيل ، ومن ضمن ذلك :

- تنظيم كل أنواع النشاط المصرفي، من ضمن ذلك النشاط الخارجي .
- الترخيص لمصارف المؤسسة محلياً وللفروع والمصارف التابعة والمشاريع المشتركة ومكاتب تمثيل المصارف الأجنبية ومنح الموافقة على فئة أصحاب الأسهم ذوي الغالبية المسيطرة .
- المراقبة والتفتيش على البنوك

٨ - ستقوم السلطة المالية الفلسطينية بإعادة ترخيص كل من الفروع الخمسة للمصارف الاسرائيلية التي تعمل حاليا في قطاع غزة والضفة الغربية، ذلك حالما تخضع مناطق تواجدها أو مواضعها في تلك المناطق لسيطرة السلطة الفلسطينية. وسيتعين على هذه الفروع أن تخضع لقواعد وأنظمة السلطة المالية الفلسطينية الخاصة بالمصارف الاجنبية وذلك بناء على "اتفاق بازل" وستطبق المواد "د" و"هـ" و "واو" من المادة العاشرة ادناه على تلك الفروع .

٩ - (أ) سيكون على أي مصرف اسرائيلي آخر يريد فتح فرع أو مصرف تابع في المناطق أن يتقدم بطلب ترخيص من السلطة المالية الفلسطينية وسيعامل على قدم المساواة مع المصارف الأجنبية الأخرى، وذلك في حال انطباق ذلك على المصارف الفلسطينية الراغبة في فتح فرع أو مصرف تابع في اسرائيل.

(ب) منح الرخص من قبل السلطتين سيخضع للترتيبات اللاحقة المستندة إلى "اتفاق بازل" والتي سيسري مفعولها ابتداء من تاريخ التوقيع على الإتفاق، ويخضع أيضاً إلى القواعد العامة والتنظيمات السائدة لدى السلطة المضيفة بخصوص فتح فروع ومصارف تابعة للمصاريف الأجنبية .

في هذا المجال فان التعبيرين في المقطع "١٠" " السلطة المضيفة" والسلطة الأصلية" ينحصران فقط ببنك اسرائيل والسلطة المالية الفلسطينية .

(ج) على المصرف الراغب في فتح فرع أو إنشاء مصرف تابع، التقدم بطلب إلى السلطة المضيفة، بعد أن يحصل أولا على موافقة سلطته الأصلية . وعلى السلطة المضيقة إخطار السلطة الأصلية بشروط الرخصة وتعطي موافقتها النهائية ما لم تعترض السلطة الأصلية .

(د) ستكون السلطة الأصلية مسؤولة عن المراقبة الموحدة والشاملة للمصاريف من ضمنها الفروع والمصارف التابعة في المنطقة الواقعة تحت سيطرة السلطة المضيفة لكن توزيع مسؤوليات المراقبية بين السلطتين المضيفة والأصلية فيما يخص المصارف التابعة سيخضع لـ"اتفاق بازل" .

(هـ) ستقوم السلطة المضيفة بانتظام بالكشف على نشاطات الفروع والمصارف التابعة في المنطقة الخاضعة لها . وللسلطة الأصلية الحق في القيام بكشوف على الارض في الفروع والمصارف التابعة في المنطقة المضيفة إلا أن مسئولية المراقبة من قبل السلطة الاصلية للمصارف التابعة ستكون حسب "اتفاق بازل" على ذلك فإن كل من السلطتين ستقوم بإعطاء الأخرى نسخاً عن تقارير الكشف وأي معلومات ذات علاقة بالقدرة الإيفائية واستقرار وسلامة المصارف والفروع والمصارف التابعة .

و) بنك اسرائيل والسلطة المالية الفلسطينية سينشآن آلية للتعاون وتبادل المعلومات على القضايا التي تمس المصالح المشتركة .

١٠ - أ) الشاقل الاسرائيلي الجديد " سيكون احدى وحدات التداول في المناطق وسيكون وسيلة شرعية للدفع للأغراض كافة من ضمنها المعاملات الرسمية . وستقبل السلطة المالية الفلسطينية وكل الهيئات التابعة لها والسلطات المحلية والبنوك التعامل بأي من عملات التداول ومن ضمنها الشاقل الجديد عندما تعرض وسيلة للدفع في أية معاملة .

ب) سيستمر الطرفان في التحادث ضمن اللجنة الاقتصادية المشتركة على إمكان استحداث عملة فلسطينية متفق عليها بينهما أو ترتيبات موقتة للعملة للسلطة الفلسطينية .

١١ - أ) متطلبات السيولة على كل الايداعات في البنوك العاملة في المناطق ستحدد وتعلن من قبل

السلطة المالية الفلسطينية .

ب) ستقبل البنوك فى المناطق الايداعات بالشاقل الاسرائيلى الجديد. ولن تكون متطلبات السيولة على الأنواع المختلفة من الايداعات بالشاقل الجديد (او الايداع المرتبط بالشاقل الجديد) أقل من ٤ فى المئة إلى ٨ فى المئة وذلك حسب نوع الايداع. وستستدعى التغييرات فى اسرائيل فى متطلبات السيولة التى تتجاوز الواحد فى المئة للايداعات بالشاقل الاسرائيلى الجديد (أو الإيداعات المرتبطة به) تغييرات موازية فى النسب المذكورة أعلاه .

ج) المراقبة والتفتيش على تنفيذ متطلبات السيولة كافة ستقوم بها السلطة المالية الفلسطينية .

د) الاحتياطيات والموجودات السائلة المطلوبة حسب هذا البند ستودع لدى السلطة المالية الفلسطينية حسب قواعد ونظم تحددها هى أما العقوبات على مخالفة متطلبات السيولة فستحددها السلطة المالية الفلسطينية .

١٢ - ستقوم السلطة المالية الفلسطينية بتنظيم وادارة نظام شباك الحسوم وتوفير التمويل المؤقت للبنوك العاملة فى المناطق .

١٣ - أ)ستقوم السلطة المالية الفلسطينية بالمقاصة أو الترخيص بها، لمقاصة التحويلات المالية بين البنوك العاملة فى المنطقة وكذلك مع دور المقاصة الأخرى.

ب) مقاصة التحويلات والمعاملات المالية بين البنوك العاملة فى المناطق والبنوك العاملة فى اسرائيل ستجرى من قبل بيتى المقاصة الاسرائيلى والفلسطينى على أساس من يوم العمل نفسه، وحسب الترتيبات المتفق عليها .

١٤ - سيسمح الطرفان بعلاقات مراسلة بين بنوك كل منهما .

١٥ - للسلطة المالية الفلسطينية الحق فى تحويل فائض الشاقل الاسرائيلى الجديد المستلم من البنوك العاملة فى المناطق إلى عملة أجنبية لدى بنك اسرائيل، التى يتعامل بها بنك اسرائيل ما بين البنوك فى السوق الداخلية، وذلك ضمن حدود عليا للمبالغ يتم تحديدها على فترات زمنية وحسب الترتيبات المفصلة فى مقطع "١٦" ادناه .

١٦ - أ) المبلغ الفائض من الشاقل الاسرائيلى الجديد، بسبب متغيرات ميزان الدفوع، الذى سيكون للسلطة المالية الفلسطينية حق تحويله إلى عملة أجنبية سيساوى :

واحد) تقديرات كل "الواردات" الاسرائيلية من البضائع والخدمات من المناطق ، التى يجرى تسعيرها على أساس سعر السوق (الذى يشمل الضرائب) التى تم دفعها بالشاقل الاسرائيلى الجديد،

ناقصا:

- الضرائب المستحصلة من قبل السلطة الفلسطينية على كل "الواردات" الاسرائيلية من المناطق والتى تم خصمها إلى اسرائيل بالشاقل الاسرائيلى الجديد و :

- الضرائب المستحصلة من قبل اسرائيل على كل "الواردات" الاسرائيلية من المناطق والمدرجة فى سعرها فى السوق، التى لم يتم خصمها لصالح السلطة الفلسطينية،

ناقصا:

- تقديرات كل "الصادرات" الاسرائيلية من البضائع والخدمات إلى المناطق المسعرة حسب سعر السوق (ومن ضمنه الضرائب) التى تم دفع ثمنها بالشاقل الاسرائيلى الجديد، ناقصا :

- الضرائب المستحصلة من قبل السلطة الفلسطينية على هذه "الصادرات" والداخلة فى سعرها فى السوق.

- الضرائب المستحصلة من قبل السلطة الفلسطينية على تلك "الصادرات" والداخلة فى سعرها فى السوق، والتى لم يتم خصمها لصالح اسرائيل .

زائدا:

ثلاثة) متراكم المبالغ الصافية من العملة الاجنبية التى حولت سابقا إلى الشاقل الاسرائيلى الجديد، كما هى مسجلة فى غرفة التعامل فى بنك اسرائيل

ب) التبادلات والمبالغ المذكورة سيجرى احتسابها اعتبارا من تاريخ توقيع الاتفاق .

ملاحظات على البند ١٦

اولا) تقديرات "الصادرات والواردات" للبضائع والخدمات المذكورة ستشمل ضمن ما تشمل خدمات العمل والانفاق بالشاقل الاسرائيلى الجديد من قبل السياح والاسرائيليين فى المناطق فى اسرائيل .

ثانيا) الضرائب والاستقطاعات المعاشية على "الوارادت" من خدمات العمل، التى تعطى إلى الجانب "المستورد" وتخصم لصالح الجانب "المصدر" لن تشملها فى تقديرات المبالغ التى سيتم تحويلها ، لأن عائدات "الصادرات" من خدمات العمل ستسجل فى احصاءات تشملها، بالرغم من أنها لن تحتسب للأفراد الذين يقدمون تلك الخدمات .

١٧- ستعقد السلطة المالية الفلسطينية وبنك اسرائيل اجتماعا سنويا لبحث وتحديد المبلغ السنوى من الشاقل الإسرائيلى الجديد القابل للتحويل خلال السنة التقويمية المقبلة ويجتمعان مرتين فى السنة لتعديل المبلغ

١٨-أ) تحويل العملات الاجنبية بالشاقل الاسرائيلى الجديد وبالعكس من قبل السلطة المالية الفلسطينية سيجرى من خلال غرفة التحويلات فى بنك اسرائيل، وذلك حسب أسعار السوق لنسب التحويل.

ب) لن يضطر بنك اسرائيل خلال أى شهر واحد إلى تحويل أكثر من خمس المبلغ نصف السنوى المذكور فى البند "١٧" .

١٩ - لن يجرى تحديد سقف للتحويلات السنوية إلى الشاقل الاسرائيلى الجديد من قبل السلطة المالية الفلسطينية لكن وبهدف تجنب تقلبات غير مرغوب فيها فى سوق التحويل الخارجى ، سيتم الاتفاق خلال الاجتماعات السنوية ونصف السنوية المذكورة فى البند "١٧" على سقوف شهرية لهذه التحويلات.

٢٠ - البنوك فى المناطق سيكون لها تحويل الشاقل الاسرائيلى الجديد إلى عملات التداول الاخرى والعكس بالعكس .

٢١ - سيكون للسلطة الفلسطينية السلطات والصلاحيات والمسؤوليات تجاه تنظيم ومراقبة نشاطات رأس المال فى المناطق، من ضمنها الترخيص لمؤسسات سوق رأس المال والشركات المالية وصناديق التوظيف.

المادة الخامسة

الضرائب المباشرة

١- تقرر اسرائيل والسلطة الفلسطينية وتنظمان فى صورة مستقلة كل على حدة السياسة الضريبية المتصلة بالضرائب المباشرة الخاصة بكل منهما بما يشمل ضريبة الدخل على الافراد والمؤسسات وضريبة العقار والضرائب والرسوم البلدية .

٢ - لكل من مصلحتى الضرائب الحق فى فرض الضرائب المباشرة المستحقة على النشاطات الاقتصادية ضمن منطقتيهما .

٣- يمكن لأى من السلطتين فرض ضرائب إضافية على المقيمين فى دائرتيهما (الافراد والمؤسسات) الذين يقومون بنشاطات اقتصادية فى المنطقة التابعة للطرف الاخر .

٤- ستنقل اسرائيل إلى السلطة الفلسطينية مبلغا يساوى :

أ - ٧٥ فى المئة من الدخل الضريبى الذى يجمع من فلسطينى قطاع غزة ومنطقة اريحا العاملين فى اسرائيل .

ب - المبلغ الكامل من الدخل الضريبى المجموع من فلسطينى قطاع غزة ومنطقة اريحا العاملين فى المستوطنات .

٥ - يوافق الطرفان على مجموعة من الاجراءات الخاصة بكل المسائل المتعلقة بالازدواج الضريبى .

المادة السادسة

الضرائب غير المباشرة على المنتوج المحلى

١- تفرض مصلحتا الضرائب الاسرائيلية والفلسطينية وتجمعان فى كل من المنطقتين التابعتين لهما ضريبة القيمة المضافة وضرائب المشتريات على المنتوج المحلى وكذا أى ضرائب اخرى غير مباشرة .

٢- سيكون معدل ضريبة المشتريات ضمن المنطقة الواقعة تحت نفوذ أى من سلطتى الضرائب متماثلة فى ما يتصل بالمنتوج المحلى والبضائع المستوردة .

٣ - معدل ضريبة القيمة المضافة فى اسرائيل حاليا هو ١٧ فى المئة وسيكون المعدل الفلسطينى ١٥ فى المئة أو ١٦ فى المئة .

٤ - تقرر السلطة الفلسطينية مستوى العائدات السنوية القصوى للشركات الواقعة تحت سلطتها المعفى من الضرائب على ان يكون السقف الأعلى ١٢ ألف دولار اميركى .

٥ - تعود ضريبة القيمة المضافة على الشركات المسجلة لاغراض القيمة المضافة إلى سلطة الضرائب فى المنطقة المسجلة فيها الشركة المعنية .

تسجل الشركات نفسها لأغراض ضريبة القيمة المضافة لدى سلطة الضرائب فى المنطقة التى يقع فيها مقرها أو فى المنطقة التى تعمل فيها .

يجرى ترتيب تخليص عائدات ضريبة القيمة المضافة بين السلطتين الاسرائيلية والفلسطينية المكلفتين

بتحصيل ضريبة القيمة المضافة وفق الشروط الاتية :
أ - ينطبق تخليص ضريبة القيمة المضافة على العمليات المالية بين الشركات (الأعمال) المسجلة لدى مصلحة ضريبة القيمة المضافة فى المنطقة التى تقيم فيها تلك الشركات .
ب - تنطبق الإجراءات الآتية على تخليص ضريبة القيمة المضافة المحصلة من العمليات المالية للشركات المسجلة لأغراض ضريبة القيمة المضافة :
(١) لكى تكون الاجراءات مقبولة لغرض التخليص سيجرى استخدام فواتير خاصة ذات علامات واضحة لهذا الغرض للعمليات المالية بين الشركات المسجلة لدى الجانب الآخر .
(٢) يمكن ان يكون نص الفواتير بالعبرية أو العربية أو الانكليزية وتجرى أرشفتها فى أى من اللغات الثلاث المذكورة وشريطة ان تكون الأرقام بالعربية وليس الهندية .
(٣) ستكون مدة صلاحية هذه الفواتير لغرض الحسم الضريبى ستة اشهر اعتبارا من تاريخ الإصدار .
(٤) يجتمع ممثلون عن الجانبين مرة فى الشهر فى اليوم العشرين منه لكى يقدم الطرف إلى الآخر لائحة بالفواتير المقدمة إليه لإجراء الحسم الضريبى وذلك بغية إتمام عملية تخليص ضريبة القيمة المضافة. تتضمن اللائحة التفاصيل الآتية المتعلقة بكل فاتورة :
(أ) رقم الشركة المسجلة التى اصدرتها
(ب) اسم الشركة المسجلة التى اصدرتها
(ج) رقم الفاتورة .
(د) تاريخ الإصدار .
(هـ) قيمة الفاتورة .
(و) اسم مستلم الفاتورة
(٥) تسدد قيمة طلبات التخليص خلال ستة ايام من الاجتماع عن طريق دفع جانب إلى الجانب الآخر قيمة الميزان الصافى للطلبات المقدمة إليه .
(٦) يقدم كل طرف إلى الآخر عند الطلب الفواتير بهدف التدقيق . كل مصلحة ضرائب مسؤولة عن تقديم الفواتير لأغراض التدقيق لمدة ستة أشهر بعد تسلمها .
(٧) يتخذ كل طرف الخطوات الضرورية للتأكد من صحة الفواتير المقدمة له من الطرف الآخر بهدف التخليص .
(٨) يجرى حسم قيمة طلبات ضريبة القيمة المضافة المقدمة للتخليص التى يُكتشف أنها غير صالحة من دفعة التخليص التالية .
(٩) عندما يبدأ تشغيل النظام الكومبيوترى المتداخل (بين الجهتين) الخاص بعمليات الحسم الضريبى للشركات المتصلة بتخليص ضريبة القيمة المضافة سيحل ذلك محل اجراءات التخليص المحددة فى الفقرات الفرعية من (٤) إلى (٨) .
(١٠) تتبادل مصلحتا الضرائب لوائح الشركات والأعمال المسجلة لدى كل منهما ، كما يقدم الطرف

إلى الآخر عند الطلب الوثائق الضرورية للتأكد من العمليات المالية .
(١١) يؤسس الجانبان لجنة فرعية تناط بها مهمة تطبيق الترتيبات المتعلقة بتخليص عائدات ضريبة القيمة المضافة المدرجة أعلاه .

٦ - يجرى تسليم سلطة الضرائب الفلسطينية ضريبة القيمة المضافة التى تحصلها السلطات الاسرائيلية من المؤسسات والمنظمات الفلسطينية التى لا تبتغى الربح المسجلة لدى السلطة الفلسطينية وذلك لقاء عمليات مالية تقوم بها فى اسرائيل . وينطبق على هذه المؤسسات والمنظمات نظام التخليص المبين فى الفقرة ٥ أعلاه .

المادة السابعة

العمالة:

١- يحاول الطرفان الابقاء على تنقل العمالة العادى بينهما على ان يحتفظ كل طرف منهما بحقه فى تحديد مدى تنقل هذه العمالة وشروط هذا التنقل إلى داخل منطقته بين الحين والآخر. وإذا أقدم طرف من الطرفين على تعليق تحرك العمالة العادي، يقوم بإعلام الطرف الآخر فوراً بالتعليق ، ويحق للطرف الآخر طلب بحث الموضوع فى اللجنة الاقتصادية المشتركة.

ويتم تشغيل العمالة الذين ينتمون إلى أحد الطرفين فى منطقة الطرف الآخر عن طريق مكتب التشغيل الخاص بالطرف الآخر وطبقاً للتشريعات المعمول بها لدى الطرف الآخر . ويحق للطرف الفلسطينى ان ينظم تشغيل العمالة الفلسطينية فى اسرائيل عن طريق مكتب التشغيل الفلسطيني، وسيقوم مكتب التشغيل الاسرائيلى بالتعاون والتنسيق فى هذا المجال .

٢ - أ - ان يتم توفير الضمان الاجتماعى للفلسطينيين العاملين فى اسرائيل بموجب نظام الضمان الوطنى ضد العطل والضرر المتأتيين من العمل فى اسرائيل. وضد افلاس صاحب العمل وفى ما يتعلق باجازة الحمل .

ب - تخفض رسوم التأمين الوطنى التى تحسم من الأجر لضمان التغيب بسبب الحمل طبقاً لمدى خفض ضمان الأمومة . وستزاد الحسومات من الأجور المساوية التى تنقل إلى السلطة الفلسطينية، إذا تم فرضها أو استيفاءها طبقاً لذلك .

ج - تتفق مؤسسة الضمان الوطنى الاسرائيلية مع السلطة الفلسطينية أو مع مؤسسة الضمان الاجتماعى الفلسطينية المناسبة أو ذات الاختصاص حول تطبيق الاجراءات الخاصة بهذا الامر .

٣ -أ- تنقل اسرائيل إلى السلطة الفلسطينية، شهرياً ما يساوى الحسومات من الأجور التى تفرضها التشريعات الاسرائيلية، إذا فرضت هذه الحسومات، والى مدى ما تجمعه اسرائيل منها . وستستخدم السلطة الفلسطينية هذه الأموال المنقولة إليها فى سبيل التقدمات الاجتماعية والخدمات الصحية التى تقررها السلطة الفلسطينية بالنسبة إلى الفلسطينيين المستخدمين فى اسرائيل وأسرهم.

وستكون الحسومات المساوية المنقولة تلك التى يجمعها (الطرف الاسرائيلى) بعد تاريخ توقيع الاتفاق، من أجور الفلسطينيين المستخدمين فى اسرائيل ومن مستخدميهم ولن تتضمن هذه المبالغ:

(١) ما يتم دفعه للخدمات الصحية فى أماكن العمل .

(٢) ثلثى التكلفات الفعلية الخاصة بإدارة الشؤون المتعلقة بالفلسطينيين المستخدمين فى اسرائيل، والتى يتكبدها قسم المدفوعات فى مكتب التشغيل الاسرائيلى .

٤ - تنقل اسرائيل شهرياً إلى مؤسسة فلسطينية، تنشئها السلطة الفلسطينية لكى تتولى امر ضمان التقاعد، ما تحسمه وتجمعه من ضمان التقاعد، بعد انشاء هذه المؤسسة واتمام الوثائق المذكورة فى الفقرة ٦ .

وتجمع هذه الحسومات من اجور الفلسطينيين المستخدمين فى اسرائيل ومن مستخدميهم طبقاً للنسب المدرجة فى الاتفاقات الجماعية الاسرائيلية ذات الصلة بالموضوع ويُحسم من الاموال المنقولة ثلثا التكلفات الفعلية لإدارة أمر هذه الحسومات التى يتكبدها مكتب التشغيل الاسرائيل. وستستخدم الاموال المنقولة هذه لتوفير ضمان التقاعد الخاص بهؤلاء العمال. وستواصل اسرائيل تحمل مسؤولية حقوق التقاعد الخاصة بالفلسطينيين والمستخدمين فى اسرائيل والتى تم تجميعها فى اسرائيل ومنها قبل وضع هذه الفقرة الرابعة موضع التنفيذ.

٥ - لدى تسلم الحسومات تصبح السلطة الفلسطينية والمؤسسات الاجتماعية ذات الاختصاص التابعة لها مسؤولة بالكامل عن حقوق التقاعد وعن المنافع الاجتماعية الأخرى الخاصة بالفلسطينيين المستخدمين فى اسرئيل، والتى تتجمع من الحسومات المنقولة المتعلقة بهذه الحقوق والمنافع، وذلك طبقاً للتشريعات والترتيبات الفلسطينية وتبعاً لهذا تعفى اسرائيل ومؤسساتها الاجتماعية ذات الاختصاص، كما يعفى أصحاب الأعمال الاسرائيليون من أى مسؤولية بخصوص أى مطالبة شخصية أو حقوق أو منافع ناشئة من هذه الحسومات المنقولة أو مما جاء فى الفقرات ٢ إلى ٤ أعلاه .

٦ - وقبل النقل المشار اليه، تقدم السلطة الفلسطينية أو المؤسسة ذات الاختصاص إلى اسرائيل الوثائق اللازمة المطلوبة لإعطاء الالتزامات المذكورة سابقاً صفة أو صبغة قانونية، بما فى ذلك التدابير التنفيذية التى يتفق عليها الطرفان والخاصة بالمبادئ المذكورة فى الفقرات ٣ إلى ٥ أعلاه .

٧ - يحق لاسرائيل إعادة النظر فى الترتيبات المذكورة أعلاه الخاصة بحسومات المساواة و/ أو حسومات التقاعد ، وتغيير هذه الترتيبات إذا قررت محكمة ذات اختصاص فى اسرائيل ان هذه الحسومات أو أى جزء منها يجب ان تدفع لأفراد أو يجب أن تستخدم فى سبيل الضمان أو المنافع الاجتماعية فى اسرائيل أو أن هذه الحسومات غير قانونية وفى حالة كهذه ، تقتصر مسؤولية الطرف الفلسطينى على الحسومات المنقولة فعلياً وذات الصلة بالحالة (بالعمال الذين تم الحسم من أجورهم).

٨ - تحترم اسرائيل أى اتفاق يتم التوصل اليه بين السلطة الفلسطينية أو بين أى منظمة أو نقابة تمثل الفلسطينيين المستخدمين فى اسرائيل من جهة ، وبين منظمة تمثل المستخدمين أو أصحاب الأعمال فى اسرائيل بخصوص المساهمات التى تدفع إلى منظمات من هذا القبيل حسب أى اتفاق جماعى .

٩ - أ- يحق للسلطة الفلسطينية دمج نظام الضمان الصحى القائم الخاص بالفلسطينيين المستخدمين فى اسرائيل وبأسرهم، فى نظام خدمات التأمين الصحى التابع لها . وطالما يوجد هذا النظام ويبقى فاعلاً، سواء فى حالة اندماجه مع نظام آخر أو فى حالة بقائه منفصلاً ، تحسم اسرائيل من أجور الفلسطينيين رسوم الضمان الصحى "الطابع الصحى" وتنقل المحسوم إلى السلطة الفلسطينية خدمة لهذا الغرض .

ب - يحق للسلطة الفلسطينية أن تدمج نظام الضمان الصحى الحالي، الخاص بالفلسطينيين الذين كانوا مستخدمين فى اسرائيل والذين يتلقون حالياً تعويضات تقاعد عن طريق مكتب التشغيل الاسرائيلى ، فى خدمات تقاعد عن طريق مكتب التشغيل الاسرائيلى فى خدمات الضمان الصحى التابعة لها . وطالما استمر هذا النظام ، سواء على نحو مندمج أو منفصل ستحسم اسرائيل المبالغ الضرورية من رسوم الضمان الصحى (الطابع الصحي) من مدفوعات المساواة وستنقلها إلى السلطة الفلسطينية خدمة لهذا الغرض .

١٠ - تجتمع اللجنة الاقتصادية المشتركة بناء على طلب أى من الطرفين وتستعرض تطبيق هذه المادة كما تستعرض شؤونا أخرى تتعلق بالعمالة والضمان الاجتماعى والحقوق الاجتماعية

١١- سيستعرض الجانبان معاً أى حسومات لم تذكر سابقاً ، إذا وجدت حسومات من هذا القبيل أو جدت عن طريق اللجنة الاقتصادية المشتركة وسيكون أى اتفاق بين الطرفين حول هذه الحسومات إضافياً أو إضافة على ما سبق إدراجه (من مواد) حتى الآن أعلاه .

١٢ - يحق للفلسطينيين المستخدمين فى اسرائيل أن يرفعوا الخلافات الناشئة عن العلاقات بين المستخدم وبين صاحب العمل، وأى امور اخرى، إلى محاكم العمل الاسرائيلية من ضمن الصلاحيات الممنوحة لهذه المحاكم .

١٣ - تحكم هذه المادة العلاقات الخاصة بالعمالة بين الطرفين فى المستقبل ولا تلغى أو تنقص من أى حقوق عمالة سابقة لتاريخ التوقيع على البروتوكول .

المادة الثامنة

الزراعة

١ - سيكون نقل المنتوجات الزراعية بين الطرفين حراً وغير خاضع للرسوم الجمركية ولضرائب الاستيراد شرط التقيد بالاستثناءات والترتيبات التالية :

٢ - تكون المصالح الرسمية المولجة بحماية النباتات والحيوانات لدى كل من الطرفين مسؤولة، ضمن حدود الصلاحيات الممنوحة لها لدى كل من الطرفين ، عن الصحة الحيوانية وعن المنتوجات الحيوانية والإحيائية وعن النباتات او أى جزء منها بالإضافة إلى مسؤولياتها الخاصة باستيراد أو تصدير النباتات والحيوانات.

٣ - تبنى العلاقات بين المصالح الرسمية المولجة بحماية الحيوانات والنباتات لدى الطرفين على التبادلية طبقاً للمبادئ التالى تعدادها التى ستطبق فى كل المجالات الواقعة من ضمن الصلاحيات الممنوحة لهذه

المصالح لدى الطرفين :

أ – تبذل إسرائيل والسلطة الفلسطينية قصاري بجهودهما لكى تحافظا على المستويات البيطرية وتحسّنها .

ب – تتخذ اسرائيل والسلطة الفلسطينية التدابير كافة بغية التوصل إلى مستويات متوافقة متساوية بخصوص السيطرة على الأمراض الحيوانية ، بما فى ذلك تلقيح الحيوانات والطيور على نحو شامل عام وفرض الحجر الصحى واتخاذ تدابير المكافحة و"القمع" والتقيد بمستويات السيطرة الأخرى .

ج – تتخذ ترتيبات متبادلة بغية الحؤول دون دخول الأمراض والحشرات الضارة بالنباتات وبغية القضاء على هذه الامراض والحشرات والآفات وبخصوص مستويات التحكم بالمنتوجات النباتية الاخرى .

د – تنسق المصالح الرسمية الموكلة بحماية الحيوانات والنباتات فى اسرائيل ولدى السلطة الفلسطينية فى ما بينها وتبادل المعلومات على نحو منتظم بخصوص الأمراض الحيوانية، وبخصوص الآفات والأمراض الزراعية (النباتية)، وتنشئ آلية للإعلام الفورى المتبادل بظهور أى من هذه الأمراض والآفات .

٤ – تخضع التجارة بين الطرفين بالحيوانات والمنتجات الحيوانية والاحيائية للمبادئ والتعريفات المدرجة فى الصيغة الحالية من مبادئ الصحة الحيوانية الوطنية والتى تعدل وتجدد بين الحين والآخر (التى سيشار اليها بعد الآن بالاحرف أى ايه ايتش سي) .

٥ – يجرى نقل المواشى والمنتجات الحيوانية والاحيائية من لدن طرف وعبر المنطقة الخاضعة لسلطة الطرف الآخر، على نحو يهدف إلى الحؤول دون انتشار الأمراض من وإلى المنقول (الشحنة المنقولة) فى غضون عملية النقل . ويشترط السماح لنقل من هذا القبيل ان تكون الشروط البيطرية، التى اتفق عليها الطرفان والخاصة باستيراد الحيوانات ومنتوجاتها والمنتجات الإحيائية من الاسواق الخارجية ، مستوفاة. وعلى هذا يتفق الطرفان على الترتيبات التالية :

٦ – يحق للخدمات البيطرية الرسمية لدى كل من الطرفين إصدار أذونات استيراد بيطرية لاستيراد الحيوانات والمنتجات الحيوانية والاحيائية إلى داخل المناطق الخاضعة لسلطته .

ويتبنى الطرفان الاجراءات التالية منعاً لدخول الأمراض الحيوانية من لدن أطراف ثالثة :

أ – تخضع اذونات الاستيراد خضوعاً تاماً للشروط البيطرية المهنية الخاصة بالمستوردات المماثلة إلى اسرائيل التى تكون سارية المفعول وقت اصدار الاذونات وتحدد الأذونات بلد المنشأ والشروط المطلوبة التى يجب أن تتضمنها الأذونات بلد المنشأ والشروط المطلوبة التى يجب أن تتضمنها الشهادات البيطرية التى يجب أن تصدرها السلطات البيطرية فى بلد المنشأ، والتى يجب أن ترافق كل شحنة من الشحنات .

ويحق لكل طرف من الطرفين اقتراح تعديل أو تغيير هذه الشروط ويوضع التغيير موضع التنفيذ

بعد إعلام الطرف الآخر به بعشرة ايام ما لم يطلب الطرف الآخر عرض التغيير المقترح على اللجنة البيطرية الفرعية المنصوص عليها فى الفقرة ١٤ (والتى سيشار إليها بعد الآن بالأحرف فى اس سى). واذا كان التغيير المقترح أكثر صرامة من الشروط المعمول بها فانه يوضع موضع التنفيذ بعد عشرين يوماً من إعلام الطرف الآخر به، ما لم يقرر الطرفان خلاف ذلك عن طريق اللجنة البيطرية الفرعية (فى اس سى) أما إذا كان التغيير أكثر ليونة من الشروط السائدة المعمولة بها، لا توضع موضع التنفيذ إلا إذا وافق عليها الطرفان فى اللجنة البيطرية الفرعية أو عن طريقها لكن إذا كان التغيير مستعجلاً وتتطلبه حماية الحيوانات وحماية الصحة العامة، يوضع موضع التنفيذ فوراً بعد إعلام الطرف الآخر به ويبقى سارى المفعول ما لم يقرر الطرفان خلاف ذلك، أو حتى يقرر الطرفان خلاف ذلك عن طريق اللجنة البيطرية الفرعية .

ب – تتضمن الشهادات البيطرية الرسمية الشروط الخاصة بلائحتى "أ" و"ب" من لوائح(او آى آى) من الامراض المحددة فى مبادئ الصحة الحيوانية الوطنية (أى ايه ايتش سي) . وعندما تسمح هذه المبادئ بمتطلبات بديلة بخصوص المرض نفسه ، يجرى تبنى المتطلبات الأكثر صرامة ، مالم توافق اللجنة البيطرية الفرعبة على خلاف ذلك .

ج – إذا وجدت أمراض معدية لا تتضمنها لائحتا "أ" و "ب" من لوائح آى ايه ايتش سى(مبادئ الصحة الحيوانية الوطنية) أو إذا اصبحت هذه الأمراض موضع شبهة ، على أسس عملية ، فى الدول المصدرة ، يجرى بحث شروط الاستيراد البيطرية الضرورية التى تصبح مطلوبة ويصبح إدراجها مطلوباً فى الشهادات البيطرية الرسمية . فى اللجنة البيطرية الفرعية وإذا عرضت آراء عملية مهنية مختلفة فى اللجنة يؤخذ بالأكثر صرامة وتشدداً من هذه الآراء .

د – لا يسمح باستيراد اللقاحات الحية إلا إذا وافقت على ذلك اللجنة البيطرية الفرعية .

هـ – يتبادل الطرفان، عن طريق اللجنة البيطرية الفرعية المعلومات الخاصة بترخيص الاستيراد بما فى ذلك تقييم الوضع الصحى (المرضي) وتقييم المقدرة على الحفاظ على الصحة الحيوانية فى الدول المصدرة ويبنى التقييم على المعلومات الرسمية وعلى معلومات أخرى متوافرة .

و – لا يسمح بدخول المناطق الخاضعة لسلطة أى من الطرفين لأى شحنة لا تتقيد بالمتطلبات المذكورة أعلاه.

٧ – يخضع نقل المواشى والطيور والمنتوجات الحيوانية والبيولوجية بين المناطق الخاضعة لسلطة أى من الطرفين وعبر هذه المناطق، إلى القواعد الفنية التالية :

أ – يجرى النقل فى سيارات مختومة بالخاتم الرسمى الخاص بالهيئة الموكلة بالخدمات البيطرية فى مكان المنشأ، على أن يكون بوسع أى شخص رؤية الكلمات "نقل حيوانات" أو "منتوجات ذات منشأ حيوانى على السيارات ، باللغتين العربية والعبرية وعلى أن تكون الكلمات مكتوبة بخط ملون على قاعدة بيضاء (أو على خلفيه بيضاء) .

ب – ترافق كل شحنة شهادة بيطرية تصدرها الهيئةالموكلة بالخدمات البيطرية فى مكان المنشأ، يذكر

فيها أن الحيوانات المشحونة أو منتجاتها خضعت للمعاينة وأنها خالية من الأمراض المعدية وأن منشأها مكان لا يخضع للحجر الصحي ولا يخضع نقل الحيوانات فيه إلى أي قيود .

٨ - يخضع تنقل المواشي والطيور والمنتجات الحيوانية والإحيائية إلى اسرائيل من المناطق الفلسطينية وبالعكس ، إلى الأذونات البيطرية التي تصدرها الهيئة الرسمية الموجلة بالخدمات البيطرية في الطرف الذي يتلقى المنقول ، وذلك تقيداً بمستويات "او أي اي" المستخدمة في هذا النوع من النقل في العالم. ويجرى نقل كل شحنة من الشحنات في سيارة مناسبة معلمة ترافقها شهادة بيطرية تأخذ الشكل الذي تتفق عليه الهيئتان الموجلتان بالخدمات البيطرية لدى الطرفين ولا تصدر هذه الشهادات إلا على أساس وجود اذن (بالاستيراد) من الطرف الذي يتلقى الشحنة

٩ - يجرى تبني الاجراءات التالية منعاً لدخول الآفات والأمراض النباتية إلى المنطقة :

أ - يخضع نقل النباتات وجزء منها (بما في ذلك الفاكهة والخضر) كما يخضع التحكم بما يبقى في هذه النباتات من رواسب المبيدات ، ونقل المواد التي تستخدم في توليد النباتات والعلف الحيواني إلى التفتيش الذي يتولاه الطرف المتلقي لهذا كله على أن يجرى التفتيش من دون تأخير ومن دون الإضرار بالمشحونات وأن تتولاه الهيئة الموجلة بحماية النباتات لدى الطرف المتلقي للمشحونات .

ب - يحق للطرف المتلقي للمشحونات ان يخضع نقل النباتات وأجزاء منها (بما في ذلك الفاكهة والخضر) ونقل المبيدات، بين المناطق وعبر اسرائيل إلى تفتيش نباتي صحي من دون تأخير أو الحاق الضرر بالمشحونات .

ج - يحق للهيئة الفلسطينية الرسمية الموجلة بحماية النباتات إصدار أذونات لاستيراد النباتات وأجزاء منها والمبيدات من الاسواق الخارجية وتستند هذه الأذونات إلى المتطلبات والمستويات السائدة وتتقيد بها .

وتحدد هذه الأذونات الشروط المطلوب تضمينها الشهادات الصحية النباتية الرسمية (التي سيشار إليها بعد الآن بالحرفين بي سي) والمستندة إلى المستويات والمتطلبات التي يتضمنها الميثاق الدولي لحماية النباتات (أي بي بي سي) والتي تتبناها "منظمة أوروبا ومنظمة البحر الابيض المتوسط لحماية النباتات (اي بي بي او) ، على ان ترافق الشهادات كل شحنة من الشحنات .

تصدر الشهادات الصحية النباتية الرسمية الهيئة الموجلة رسمياً بحماية النباتات في بلد المنشأ وترفع الخلافات أو الحالات المشتبه فيها إلى اللجنة الفرعية الموجلة بحماية النباتات .

١٠ - لا يخضع وصول المنتجات الزراعية الخاصة بكل طرف من الطرفين إلى اسواق الطرف الآخر إلى أي قيود أو تحديد . لكن يحظر موقتاً قيام أي طرف ببيع المواد التالية إلى الطرف الآخر : الطيور والبيض والبطاطا والخيار بأنواعه والبندورة (الطماطم) والبطيخ بأنواعه. ويجرى إلغاء هذه القيود المؤقتة بالتدريج وعلى نحو مطرد ازديادي إلى ان تزال هذه القيود في آخر المطاف بحلول عام ١٩٩٨، كما يبين الجدول رقم(١) .

١١ - يحق للفلسطينيين تصدير منتوجاتهم الزراعية إلى الأسواق الخارجية من دون قيود وعلى أساس شهادات منشأ صادرة عن السلطة الفلسطينية .

١٢ - يتجنب الطرفان استيراد المنتوجات الزراعية من أطراف ثالثة التي ربما أضرت بمصالح المزارعين لدى كل من الطرفين، وذلك من دون التفلت من الالتزامات الناشئة عن الاتفاقات الدولية السارية المفعول حالياً .

١٣ - يتخذ كل من الطرفين الاجراءات الضرورية، في المناطق الخاضعة لسلطته للحؤول دون حدوث الضرر الذي قد يلحقه النشاط الزراعي ببيئة الطرف الآخر .

١٤ - يشكل الطرفان لجاناً فرعية تابعة للهيئتين أو للهيئات الرسمية المولجة بحماية الحيوانات والنباتات لدى الطرفين تتولى امر تحديث المعلومات ودراسة المسائل والسياسات والإجراءات الخاصة بحماية الحيوانات والنباتات ويتفق الجانبان على أي تغييرات أو تعديلات في ما جاء في هذه المادة .

١٥- يشكل الطرفان لجنة فرعية من الخبراء في شؤون قطاع الحليب ومشتقاته كافة بغية تبادل المعلومات ، والبحث في انتاج الطرفين في هذا القطاع وتنسيق هذا الانتاج بغية حماية مصالح الطرفين ومن الناحية المبدئية ، ينتج كل طرف من الطرفين حسب ما يمليه الاستهلاك المحلي لديه .

العام	الطيور بالطن	البيض بالملايين	البطاطا بالملايين	الخيار بأنواعه بالطن	الطماطم بالطن	البطيخ بأنواعه بالطن
١٩٩٤	٥٠٠٠	٣٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٠,٠٠٠
١٩٩٥	٦٠٠٠	٤٠	١٣,٠٠٠	١٣,٠٠٠	١٦,٠٠٠	١٣,٠٠٠
١٩٩٦	٧٠٠٠	٥٠	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٩,٠٠٠	١٥,٠٠٠
١٩٩٧	٨٠٠٠	٦٠	١٧,٠٠٠	١٧,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	١٧,٠٠٠
١٩٩٨	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد

جدول رقم (١)

ملاحظة : تشير الأرقام أعلاه إلى الكميات المجمعة الصادرة من الضفة الغربية وغزة إلى إسرائيل والعكس . وتقوم السلطة الفلسطينية بإعلام إسرائيل عن النسب من المنتوجات الفلسطينية الخاصة بكل منطقة من هاتين المنطقتين .

المادة التاسعة

الصناعة

١ - يتبادل الطرفان بحرية تامة السلع الصناعية من دون أي قيود بما في ذلك الرسوم الجمركية وضرائب الاستيراد على أن يخضع هذا كله إلى أحكام التشريعات الخاصة بكل طرف من الطرفين .

٢ - (أ) يحق للطرف الفلسطيني استخدام مختلف الطرق والوسائل لتشجيع نشوء ونمو الصناعة الفلسطينية والترويج لهذا عن طريق تقديم المنح والقروض والمساعدات الخاصة بالأبحاث والتطوير، عن طريق الاعفاءات الضريبية المباشرة كما يحق للطرف الفلسطيني استخدام الطرق

والوسائل الأخرى التى تستخدمها اسرائيل فى سبيل تشجيع الصناعة .

ب - يتبادل الطرفان المعلومات حول الطرق والوسائل التى يستخدمانها فى تشجيع الصناعة لدى كل منهما .

ج - لا يسمح فى التبادل التجارى بين الطرفين، بأى إعادة للضرائب غير المباشرة المدفوعة أو للمنافع والمساعدات الأخرى (الدعم الآخر) الخاصة بالبيع .

٣ - يبذل كل طرف من الطرفين قصارى جهوده لتجنب إلحاق الضرر بصناعة الطرف ويأخذ كل طرف فى الاعتبار، اهتمامات الطرف الآخر فى رسم سياسته الصناعية .

٤ - يتعاون الطرفان فى منع الممارسات الاحتيالية الخادعة والتجارة بالسلع التى ربما ألحقت ضرراً بالصحة والسلامة والبيئة، وبالسلع التى لم تعد صالحة للاستهلاك .

٥ - يتخذ كل طرف من الطرفين التدابير اللازمة الضرورية ، فى المنطقة الخاضعة لسلطته لمنع أسباب الضرر الذى قد تلحقه صناعته ببيئة الطرف الآخر .

٦ - يحق للفلسطينيين تصدير منتوجاتهم الصناعية إلى الأسواق الخارجية من دون قيود وعلى أساس شهادات منشأ صادرة عن السلطة الفلسطينية .

٧ - تجتمع اللجنة الاقتصادية المشتركة بغية النظر فى المسائل المرتبطة بهذه المادة .

المادة العاشرة

السياحة

١- تنشئ السلطة الفلسطينية هيئة سياحية فلسطينية تمارس سلطات فى المنطقة الفلسطينية منها الآتى:

أ - تنظيم الخدمات والمواقع والصناعات السياحية والترخيص بها وتصنيفها والاشراف عليها .

ب - الترويج للسياحة الاجنبية والمحلية ، وتطوير الموارد والمواقع السياحية الفلسطينية.

ج - الإشراف على النشاطات الخاصة بالسياحة والاجنبية والمحلية .

٢ - يتولى كل طرف من الطرفين ، بموجب الصلاحيات المنوطة به فى منطقته، حماية المواقع التاريخية والآثارية والثقافية والدينية وكل المواقع السياحية الأخرى الواقعة ضمن حدود منطقته، وحراستها وضمان صيانتها والغاية منها كأماكن يزورها الناس

٣ - يحدد كل طرف من الطرفين الساعات والأيام المعقولة لزيارة كل المواقع السياحية بغية تسهيل لزيارة هذه المواقع فى ساعات وأيام متعددة مختلفة مع الأخذ فى الاعتبار المناسبات الدينية والوطنية ويتولى كل طرف من الطرفين الاعلان عن هذه الساعات والأيام فى الاعتبار البرامج السياحية التى تم الارتباط بها .

٤ - يسمح للباصات السياحية أو لأى وسائل نقل سياحية أخرى يأذن بها أى طرف من الطرفين وتشغلها شركات مسجلة ومرخصة لدى هذا الطرف، بدخول المنطقة التابعة لسلطة الطرف الآخر وبمتابعة الرحلة السياحية فى هذه المنطقة شرط تقيد هذه الباصات أو وسائل النقل الاخرى بالمواصفات الفنية الخاصة بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (السارية المفعول أو المتبناة حالياً)، على ان تعلّم هذه الوسائل كلها كسيارات سياحية .

٥ - يتولى كل طرف من الطرفين حماية بيئة ومحيط المواقع السياحية الواقعة فى منطقة سلطته وبالنظر إلى أهمية الشواطئ والنشاطات البحرية بالنسبة إلى السياحة يبذل كل طرف قصارى جهوده لكى يضمن أن يكون تخطيط البناء وتنفيذه والتعمير على شاطئ البحر الأبيض المتوسط لا سيما فى المرافئ (كعسقلان أو غزة) يجرى على نحو لا يلحق الضرر بمحيط الشاطئ كله وبالبلاجات وبيئة الشاطئ والبلاجات وبوظائفها الخاصة بالطرف الآخر .

٦ - يحق للشركات والوكالات السياحية التى يرخص لها أى طرف من الطرفين الوصول على قدم المساواة، إلى التسهيلات والمنافع وأسباب الراحة السياحية طبقاً لأنظمة السلطات التى تشغل هذه التسهيلات والمنافع وأسباب الراحة السياحية .

٧ - أ - يحق لكل طرف من الطرفين الترخيص بإنشاء وكالات السفر والشركات السياحية وبتعيين الأدلاء السياحيين وإقامة النشاطات السياحية الأخرى (التى سيشار إليها بعد الآن باسم الوحدات السياحية) طبقاً للأنظمة والقوانين التى يتبناها كل طرف من الطرفين .

ب - يسمح للوحدات السياحية التى يرخص بها كل طرف من الطرفين أن تنظم رحلات سياحية تشمل المناطق الواقعة تحت سلطة الطرف الآخر شرط ان يكون هذا السماح وأن تكون هذه الرحلات خاضعة للأنظمة والمستويات والمتطلبات المهنية التى يتفق الطرفان فى اللجنة الفرعية المذكورة فى الفقرة ٩ .

والى أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق من هذا القبيل يسمح للوحدات السياحية الناشطة حالياً فى المناطق الفلسطينية التى يسمح لها حالياً بتنظيم رحلات سياحية تشمل إسرائيل . وسيستمر السماح للوحدات السياحية الإسرائيلية المرخصة بتنظيم رحلات سياحية تشمل المناطق الفلسطينية وبالاضافة إلى هذا يسمح لأى وحدة سياحية تخص طرفاً من الطرفين وتشهد السلطات السياحية لدى الطرف الآخر بأنها مستوفية للمتطلبات والمستويات المهنية والمتطلبات الأنظمة والقوانين المرعية، ان تنظم رحلات سياحية تشمل أراضى الطرف الآخر .

٨ - ينظم كل طرف مسألة تعويض السياح عن الضرر الجسدى أو الضرر اللاحق بالممتلكات المتأتى من أعمال العنف السياسى فى المناطق الواقعة تحت سلطته .

٩ - تعقد اللجنة الاقتصادية المشتركة أو لجنة فرعية تابعة لها ، متخصصة فى الشأن السياحى اجتماعاً بناء على طلب أى طرف من الطرفين بغية التباحث فى تطبيق بنود هذه المادة وحل المشاكل التى قد تنشأ .

كما تبحث اللجنة الفرعية وتنظر فى المسائل السياحية التى تعود بالفائدة على الطرفين، وتروج للبرامج التربوية لكى تستخدمها الوحدات السياحية لدى الطرفين بغية تحسين المستوى المهنى لهذه الوحدات السياحية الخاصة بالطرف الآخر، أو التى تنتمى إلى الطرف الآخر عن طريق اللجنة .

ملاحظة : يتفق الطرفان على تبنى الصيغة النهائية للجملة الأخيرة فى الفقرة ٤ طبقاً للصيغة النهائية للكلمات المستخدمة فى المواد ذات الصلة بالموضوع فى البروتوكول .

مسائل تتعلق بالضمان

١ - تنقل إلى السلطة الفلسطينية الصلاحيات والمسؤوليات والسلطات الخاصة بمجال الضمان كله فى المناطق الفلسطينية بما فى ذلك الترخيص لشركات ووكالات الضمان بالعمل والإشراف على نشاطاتها كافة .

٢ - أ - تهيئ السلطة الفلسطينية نظاماً اجبارياً لضمان حقوق ضحايا حوادث السيارات (الطرقات) يحدد سقف التعويض ويستند إلى المبادئ الآتية :

(١) مسؤولية كاملة صريحة صارمة عن وفاة ضحايا حوادث السيارات أو تضررهم البدني، بصرف النظر عما إذا كان سائق السيارة مخطئا ، وعما إذا كان الآخرون مخطئين أو مساهمين فى ارتكاب الخطأ ، وعلى أساس أن يكون السائق مسؤولاً عن الأشخاص الذين يسافرون فى سيارته وعن المشاة الذين تؤذيهم سيارته .

(٢) فرض الضمان على جميع السيارات التى تعمل بمحرك على أساس أن يغطى الوفاة والضرر البدنى الخاصين بجميع ضحايا حوادث السيارات بمن فيهم السائقون .

(٣) ان عدم وجود سبب للإهمال الذى يسبب الوفاة أو التضرر البدنى الناشئ عن حوادث السيارات .

(٤) ايجاد صندوق قانونى (سيسمى لاحقاً فى هذه المادة باسم الصندوق) لتعويض ضحايا حوادث السيارات الذين لا يستطيعون مطالبة شركة تأمين بأى تعويضات للأسباب الآتية :

(i) السائق المسؤول عن التعويض مجهول .

(ii) السائق غير مغطى بأى ضمان أو ان ضمانه لا يغطى المسؤولية أو الالتزام المطلوب.

(iii) شركة الضمان عاجزة عن تغطية مسؤولية أو التزام السائق .

ب - تحمل الكلمات فى هذه المادة المعنى نفسه الذى تحمله التشريعات المعمول بها وقت التوقيع على الاتفاق الخاصة بضمان السيارات المسيرة بمحرك على نحو اجبارى وبتعويض ضحايا حوادث السيارات.

ج - يتطلب أى تغيير أو تعديل ، يقوم به أى طرف من الطرفين فى الأنظمة والقوانين الخاصة بتطبيق المبادئ المذكورة أعلاه ، إعلام الفريق الآخر مسبقاً . وأى تعديل أو تغيير ، قد يؤثر على نحو كبير على الطرف الآخر يجب أن يسبقه إعلام التغيير أو التعديل .

٣ - أ - وبعد التوقيع على الاتفاق تنشيء السلطة الفلسطينية صندوقاً خاصاً بالمنطقة (سيسمى بعد الآن فى هذه المادة باسم "الصندوق الفلسطينى" من أجل الغايات المذكورة بالتفصيل فى فقرة٢(أ)(٤)أعلاه ومن أجل الغايات المذكورة بالتفصيل فى ما يأتى وسيتحمل الصندوق الفلسطينى المسؤولية القانونية الخاصة بصندوق تعويض ضحايا حوادث السيارات فى الضفة الغربية وقطاع غزة (وسيطلق على هذا الصندوق فى ما تبقى من هذه المادة اسم "الصندوق الحالي") طبقاً للقوانين المعمول بها فى ذلك الوقت.

وبناء على هذا، لا يعود الصندوق الحالى مسؤولاً عن أى التزامات خاصة بالحوادث التى تحصل فى

المنطقة اعتباراً من تاريخ توقيع الاتفاق .

ب - ينقل الصندوق الحالى إلى الصندوق الفلسطينى بعدما يبدأ الصندوق الفلسطينى بتحمل أو بممارسة مسؤولياته . رسوم الضمان المدفوعة إلى الصندوق الحالى من شركات التأمين على السيارات المسجلة فى المناطق (الفلسطينية) وعلى أساس نسبى إلى الفترة غير المنتهية من كل وثيقة ضمان .

٤ - أ - تكون وثائق التأمين الاجبارى الخاصة بالسيارات التى تصدرها الشركات المرخصة المأذونة لدى كل طرف من الطرفين صالحة فى مناطق الطرفين وبناء على هذا لا يطلب إلى سيارة مسجلة لدى طرف من الطرفين ومغطاة بوثيقة ضمان ان تحصل على تغطية ضمان إضافية من أجل التنقل فى المناطق الخاضعة لسلطة الطرف الآخر وتغطى وثائق التأمين هذه الإلتزامات كافة طبقاً للتشريعات السائدة فى مكان وقوع الحادث .

ب - ينقل الصندوق الفلسطينى إلى الصندوق الاسرائيلى شهرياً ، وعن كل سيارة مضمونة ، مبلغاً يعادل ٣٠ فى المئة من المبلغ الذى تدفعه إلى الصندوق الاسرائيلى شركة ضمان مسجلة فى إسرائيل للنوع نفسه من السيارات ولفترة الضمان نفسها . (التى يجب ألا تقل عن ٩٠ يوما) وذلك لتغطية جزء من الالتزامات التى قد تنشأ بسبب حوادث سيارات فى اسرائيل يكون سببها سيارات غير مضمونة مسجلة لدى السلطة الفلسطينية .

ج- إذا رغب ضحية من ضحايا حوادث السيارات فى طلب تعويض من شركة ضمان مسجلة لدى الطرف الآخر، أو من صندوق الطرف الآخر أو إذا قام ضحية من ضحايا حوادث السيارات أو شركة ضمان مسجلة لدى الطرف الآخر دعوى قضائية ضد صاحب سيارة يحق لهؤلاء جميعاً تكليف الصندوق الخاص بطرفه لينوب عنه من أجل تحقيق هذه الغاية ويحق للصندوق المفوض على هذا النحو ان يتصل بالموضوع لدى الطرف الآخر، أو عن طريق صندوق الطرف الآخر .

٦ - فى حال حصول حادث سيارة لم يعرف فيه رقم السيارة أو هوية السائق يعوض الصندوق الذى ينتمى إلى الطرف الذى له سلطة فى مكان أو موقع الحادث الضحية حسب التشريعات المعمول بها لديه .

٧ - يكون الصندوق الخاص بكل طرف من الطرفين مسؤولاً تجاه الضحايا من الطرف الآخر، بخصوص الضمان الاجبارى ويضمن هذا الصندوق التزامات الشركة أو الشركات التابعة لطرفه .

٨ - يضمن كل طرف من الطرفين التزامات صندوقه بموجب هذه المادة .

٩ - يتفاوض الطرفان، فى غضون ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق على اتفاق تحديد (مدفوعات) بين الصندوق الحالى والصندوق الفلسطينى بخصوص الحوادث التى حصلت فى المناطق قبل تاريخ التوقيع على الاتفاق بصرف النظر عما إذا كانت طلبات التعويض رفعت أو لم ترفع . ولن يشمل اتفاق التحديد تعويض الاسرائيليين الذين وقعوا ضحية الحوادث التى حصلت فى المناطق قبل تاريخ التوقيع على الاتفاق .

١٠ - أ - يؤلف الطرفان، فور التوقيع على الاتفاق لجنة فرعية مؤلفة من خبراء (تسمى بعد الآن فى هذا الاتفاق اللجنة الفرعية) تعالج المسائل الخاصة بتطبيق هذه المادة التى تتضمن :

(١) الاجراءات الخاصة بمعالجة طلبات التعويض المرفوعة من الضحايا لدى طرف من الطرفين إلى شركات الضمان أو إلى الصندوق لدى الطرف الآخر .

(٢) الإجراءات الخاصة بنقل الأموال بين الصندوقين لدى كل من الطرفين كما جاءت على ذكره الفقرة ٤ (ب) أعلاه .

(٣) تفاصيل اتفاق التحديد بين الصندوق الحالي والصندوق الفلسطيني كما تم تفصيله في الفقرة التاسعة (٩) أعلاه .

(٤) أي مسألة ذات صلة بالموضوع يثيرها أي طرف من الطرفين .

ب - تصبح اللجنة الفرعية دائمة بالنسبة إلى المسائل التي تغطيها هذه المادة .

ج - يتبادل الطرفان ، عن طريق اللجنة الفرعية المعلومات (ذات الصلة بالموضوع) بخصوص تطبيق محتويات هذه المادة بما في ذلك تقارير الشرطة والمعلومات الطبية والاحصاءات ذات الصلة بالموضوع والرسوم الخ . ويقدم الطرفان إلى بعضهما البعض أي مساعدة مطلوبة بهذا الخصوص.

١١ - يحق لأي طرف من الطرفين إعادة النظر في الترتيبات التي تنص عليها هذه المادة بعد عام واحد من تاريخ التوقيع على الاتفاق .

١٢ - يحق لشركات الضمان لدى الطرفين طلب الترخيص بالعمل من السلطات ذات الاختصاص لدى الطرف الآخر ، طبقاً للأنظمة والقوانين التي تحكم شركات الضمان الاجنبية لدى الطرف الآخر.

واتفق الطرفان على عدم التمييز ضد طلبات من هذا القبيل .

تم الاتفاق في اليوم التاسع والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٩٤

عن حكومة اسرائيل *عن منظمة التحرير الفلسطينية*

وثيقة رقم ١٥

نص إعلان واشنطن

بين الملك الأردنى حسين ورئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين

فى ما يأتى النص الرسمى العربى لاعلان واشنطن الذى وقعه فى البيت الأبيض الملك حسين واسحق رابين والرئيس كلينتون بصفته " شاهدا" .

أ - بعد عدة أجيال من العداء والدم والدموع ،وفى أعقاب ما خلفته سنوات الألم والحروب، فقد عقد جلالة الملك "الحسين" ورئيس الوزراء "رابين" العزم على وضع حد لإراقة الدماء والاحزان . فبهذه الروح ،عقد اجتماع اليوم فى واشنطن بين جلالة الملك "الحسين" ملك المملكة الأردنية الهاشمية ورئيس الوزراء وزير الدفاع الاسرائيلى السيد "اسحق رابين" بناء على دعوة الرئيس "بيل كلينتون" رئيس الولايات المتحدة الأميركية . وتشكل مبادرة الرئيس "كلينتون" هذه منعطفاً تاريخياً فى محاولات الولايات المتحدة الدؤوبة لتعزيز السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط ولقد كان لمشاركة الرئيس "كلينتون" الشخصية الفضل فى الاتفاق على مضمون هذا الإعلان التاريخى . وما التوقيع عليه إلا شاهد على رؤياه البعيدة وتفانيه من أجل قضية السلام .

ب - لقد أكد جلالة الملك "الحسين" ورئيس الوزراء "رابين" من جديد أثناء اجتماعهما على المبادئ الخمسة التى تحكم فهمهما المشترك لجدول الأعمال المتفق عليه والذى يهدف إلى التوصل إلى إقامة سلام عادل ودائم وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين واسرائيل .

١ - تسعى اسرائيل والأردن إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين إسرائيل وجيرانها مثلما يسعيان إلى التوصل إلى معاهدة سلام بين البلدين .

٢ - سيواصل البلدان بشكل حثيث مفاوضاتهما للوصول إلى حالة سلام تقوم على قرارى مجلس الأمن الدولى (٢٤٢) و(٣٣٨) فى سائر جوانبهما مثلما تقوم على الحرية والمساواة والعدالة .

٣ - تحترم اسرائيل الدور الحالى الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية فى الأماكن المقدسة الإسلامية فى القدس، وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائى لمدينة القدس مجراها ، فإن إسرائيل ستعطى أولوية عالية لدور الأردن التاريخى فى هذه المقدسات . وبالإضافة لذلك، فقد اتفق الطرفان على العمل سوياً لتعزيز العلاقات بين الديانات التوحيدية الثلاث .

٤ - يعترف البلدان بحقهما والتزامهما بالعيش بسلام مع بعضهما البعض كذلك مع باقى الدول ضمن حدود آمنة ومعترف بها. كما يؤكدان احترامهما واعترافهما بسيادة كل دول المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.

٥ - يرغب البلدان فى تطوير علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما وصولاً إلى تحقيق الأمن الدائم ولتفادى التهديدات واستخدام القوة بينهما .

ج - إن الصراع الطويل بين الدولتين يقترب من نهايته، وعليه فإن حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل قد طويت صفحتها .

د - وبناء على هذا الإعلان وعملاً بجدول الأعمال المشترك المتفق عليه، فإن كلا البلدين سيمتنع عن القيام بأعمال أو نشاطات من شأنها أن تؤثر سلباً على أمن الطرف الآخر أو أن تحكم مسبقاً على الوضع النهائي للمفاوضات ، وسيمتنع أي طرف عن تهديد الطرف الآخر باستخدام القوة أو السلاح أو أي وسيلة أخرى ضده ، وسيحول الطرفان دون وقوع أي تهديدات تخل بالأمن نتيجة أي عمل إرهابي مهما كان نوعه .

هـ - لقد أحيط جلالة الملك "الحسين" ورئيس الوزراء "رابين" علماً بالتقدم الذي تحقق في المفاوضات الثنائية على المسار الأردني الإسرائيلي في الأسبوع الماضي في ما يتصل بالخطوات التي اتفق عليها لتنفيذ جداول الأعمال الفرعية المتعلقة بالحدود وقضايا الأراضي والأمن والمياه والطاقة والبيئة ووادي الأردن.

وإذ يدركان بنود جدول الأعمال المشترك المتفق عليه (الحدود ومسألة الأراضي) فقد أحيطا علماً بأن اللجنة الفرعية للحدود قد توصلت إلى اتفاق في تموز (يوليو) ١٩٩٤ محققة بذلك جزءاً من الدور المناط بها في جدول الأعمال الفرعي كما أحيطا علماً بأن اللجنة الفرعية للمياه والبيئة والطاقة . انسجاماً مع ما تستهدفه مفاوضاتها . قد وافقت على الاعتراف المتبادل بالحصص الحقة لكل من الطرفين في مياه نهر الأردن ونهر اليرموك . كما اتفقا على أن يحترم ويمتثل الطرفان بشكل كامل لما تتمخض عنه المفاوضات من حقوق في التخصيصات وفقاً للمبادئ المقبولة والمتفق عليها وبالنوعية التي يوافق عليها الطرفان .

كما عبر جلالة الملك "الحسين" ورئيس الوزراء "رابين" عن ارتياحهما العميق واعتزازهما بعمل اللجنة الثلاثية في اجتماعها الذي عقد في الأردن يوم الأربعاء الموافق ٢٠ تموز ١٩٩٤والذي استضافه رئيس الوزراء الأردني الدكتور "المجالي" بحضور وزير الخارجية "وارن كريستوفر" ووزير الخارجية "شمعون بيريز" وعبرا كذلك عن سعادتهما لمشاركة الولايات المتحدة والتزامها في هذا المسعى .

و - يعتقد جلالة الملك "الحسين" ورئيس الوزراء "رابين" بأنه لا بد من اتخاذ خطوات من أجل تجاوز الحواجز النفسية والانعتاق من تركة الحرب . إن الأردن وإسرائيل وهما يسعيان بتفاؤل نحو تعميم مكاسب السلام على الجميع في المنطقة، لعازمان على النهوض بمسئولياتهما تجاه البعد الانساني في مجال صنع السلام، ويدركان أن الاختلالات والتفاوتات الاقتصادية هي السبب الرئيسي للتطرف الناجم عن الفقر والبطالة وانحطاط كرامة الانسان، وبهذه الروح فقد أقرّ جلالة الملك "الحسين" ورئيس الوزراء "رابين" مجموعة من الخطوات لترمز إلى المرحلة الجديدة.

١- الربط الهاتفي المباشر بين الأردن واسرائيل..

٢- ربط الشبكات الكهربائية بين الأردن واسرائيل كجزء من تصور اقليمي .

٣- فتح نقطتي عبور جديدتين بين اسرائيل والاردن ، واحدة في الطرف الجنوبي العقبة - ايلات والثانية في نقطة في الشمال يتفق عليها .

٤- ستعطى من حيث المبدأ حرية المرور بين الأردن واسرائيل للسواح من رعايا الدول الثالثة .

٥- تسريع المفاوضات لفتح ممر جوي دولي بين البلدين .

٦- ستتعاون قوات الأمن العام فى الأردن واسرائيل على مكافحة الجريمة مركزة على التهريب وبخاصة تهريب المخدارت . وستدعى الولايات المتحدة الاميركية إلى الاشتراك فى هذا المجهود.

٧- تستمر المفاوضات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية تمهيدا للتعاون الثنائى المستقبلى بما فى ذلك إلغاء سائر أنواع المقاطعة الاقتصادية.

يجرى تنفيذ كل هذه الخطوات فى اطار خطط التنمية المتعلقة بالبنية التحتية على صعيد المنطقة ككل وبالترابط مع المفاوضات الثنائية بين الأردن واسرائيل فى مواضع الحدود والأمن والمياة والقضايا ذات الصلة دون المس بالنتيجة النهائية للمفاوضات المتعلقة بالبنود المدرجة على جدول الأعمال الأردنى - الإسرائيلى المشترك المتفق عليه .

ز - اتفق جلالة الملك "الحسين" ورئيس الوزراء "رابين" على عقد اجتماعات دورية أو عندما تدعو الحاجة للنظر فى التقدم الذى تحرزه المفاوضات وقد أعربا عن عزمهما على رعاية عملية السلام بكل جوانبها وتوجيهها.

ح - وفى الختام ، فإن جلالة الملك "الحسين" ورئيس الوزراء "رابين" يرغبان فى التعبير عن جزيل شكرهما وتقديرهما للرئيس "بيل كلينتون" وإدارته على جهودهما الدؤوبة فى دفع قضية السلام والعدالة والرخاء لجميع شعوب المنطقة . ويرغبان فى توجيه الشكر إلى الرئيس شخصياً على ترحيبه الحار بهما وعلى حسن ضيافته، واعترافاً بتقديرهما فإن جلالة الملك "الحسين" ورئيس الوزراء "رابين" قد طلبا من الرئيس "كلينتون" توقيع هذه الوثيقة كشاهد وكمضيف لاجتماعهما .

وثيقة رقم ١٦

الفتوى التالية ، أبرز وأهم وثيقة إسلامية تحمل موقفاً فقهياً وسياسياً فى آن بشأن التسوية السياسية للقضية الفلسطينية ، والصراع العربى – الإسرائيلى . وقد صدرت منذ عام ١٩٩٠ وقبل بدء عملية السلام .

"نحن الموقعين على هذه الوثيقة نعلن للمسلمين فى هذه الظروف الصعبة أن اليهود أشد الناس عداوة للذين آمنوا ، اغتصبوا فلسطين واعتدوا على حرمات المسلمين فيها وشردوا أهلها ودنسوا مقدساتها . ونحن نعلن بما أخذ الله علينا من عهد وميثاق فى بيان الحق أن الجهاد هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين ، وليس لشخص أو جهة أن تقر اليهود على أرض فلسطين أو تتنازل لهم عن أى جزء منها أو تعترف لهم بأى حق فيها " .

الموقعون:

الشيخ يوسف القرضاوى	أستاذ جامعى مصرى
الشيخ محمد الغزالى	أستاذ جامعى مصرى
د . خالد المذكور	رئيس لجنة تطبيق الشريعة فى الكويت
الشيخ أحمد بن محمد الخليلى	مفتى سلطنة عمان
الشيخ عبد الله عزام	مجاهد سياسى فى فلسطين
د . فتحى يكن	زعيم الجماعة الإسلامية فى لبنان
جاسم الياسين	من قادة الحركة الإسلامية بالكويت
برهان الدين ربانى	رئيس جمهورية أفغانستان
قلب الدين حكمتيار	رئيس حكومة أفغانستان
محفوظ النحناع	زعيم حركة حماس الإسلامية بالجزائر
راشد الغنوشى	زعيم حركة النهضة الإسلامية بتونس
عصام أحمد البشير	من قادة الإخوان المسلمين فى السودان
صادق عبد الله الماجد	من قادة الإخوان المسلمين بالسودان
نجم الدين أربكان	زعيم حزب الرفاه الإسلامى فى تركيا
مصطفى مشهور	نائب المرشد العام للإخوان المسلمين فى مصر
أغوزخان أصيل	وزير سابق فى تركيا
حسين أحمد	قاضى باكستانى ورئيس جمهوريتها حالياً.

فى ختام المؤتمر القومى العربى الخامس
فى بيان إلى الأمة حول التسوية المقترحة

إثر اختتام أعمال المؤتمر القومى العربى الخامس، والذى عقد فى بيروت ما بين ٩ آيار- مايو إلى ١١ منه، صدر عن المؤتمرين «بيان إلى الأمة»، سجل فيه القضايا التى بحثها المؤتمرون وهى قضايا حية تناولت قضية اليمن والصراع العربى - الصهيونى والأمن القومى والعلاقات العربية - العربية، والعلاقات العربية ودول الجوار.

وجاء فى البيان، بأن انعقاد المؤتمر القومى العربى الخامس فى عاصمة الألم والأمل العربى، بيروت، شهادة جديدة على أنه بمقدار ما يستعيد لبنان عافيته فإن الأمة تستعيد فيه منبراً متألقاً من منابر الحرية والحوار والوعى وميداناً رئيسياً من ميادين الكفاح والمقاومة ومقارعة الاحتلال ومشاريع الهيمنة والإلحاق التى تحاك للأمة ومستقبلها .

وإذ تصادف مع انعقاد المؤتمر الاندلاع المؤلم لاقتتال عسكرى يهدد استمراره بالتحول إلى حرب اهلية طاحنة فى اليمن ، فان المؤتمر اصرّ على إعطاء الحدث اليمنى المتفجر أهمية استثنائية، فخصص جلساتة الأولى لمناقشة دلالاته وأبعاده وسبل الخلاص من مأساته ، حيث طالب أعضاؤه بالإجماع بضرورة الوقف الفورى لهذا الاقتتال ودعوا الأمة بكل قواها ومؤسساتها والشعب اليمنى الأصيل بكل فئاته وجماعاته الحيه إلى تحمل المسؤولية فى ايقاف هذا الانهيار المريع الذى تتلاقى على تأجيجه عناصر داخلية تتصل بتغليب العقليات الضيقة والمصالح الصغيرة على المصلحة الوطنية العليا، وبالتخلف الفاضح فى مستوى الوعى بأساليب إدارة الاختلاف وفق قواعد الحوار والديموقراطية واحترام الرأى الآخر والاحتكام إلى المؤسسات ، ومع جهات خارجية هالها ان ترى اليمن موحدا وديموقراطيا وقادر ا على النهوض الاقتصادى والاجتماعى وعلى انتهاج سياسة وطنية وقومية متحررة من الوقوع فى أسر القوى الدولية المهيمنة.

ولاحظ المؤتمر أن الحدث اليمنى الأليم على ما يتضمنه من دلالات مرتبطة بالخصوصيات اليمنية إلا أنه فى العمق يختزن مؤشرات خطيرة تتصل باحتمال انتشار مثيله فى اكثر من قطر عربى حيث الحروب الاهلية إما معلنة بالفعل أو كامنة تنتظر الظرف المناسب للانفجار ، وهو أمر يكشف أن غياب لغة الحوار ونهج الاحتكام إلى المؤسسات الديموقراطية من جهة وعدم احترام تنوع الآراء والخصائص والروابط الاجتماعية داخل القطر الواحد من جهة أخرى ، يشكلان التربة الخصبة لتفشى هذا النمط من الحروب على الذات ، كما يفسحان المجال للتدخل الأجنبى كى تبلغ تأثيراته حدوده القصوى .

القضية الفلسطينية والصراع العربى - الصهيونى

كذلك تصادف موعد انعقاد المؤتمر العربى مع اتفاقى باريس والقاهرة بين الكيان الصهيونى وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقد جاء فى إطار استكمال اتفاق اوسلو- واشنطن والشروع فى التنفيذ على قاعدة

استرضاء حكومة الكيان الصهيونى .

وإذ أكد المؤتمر على سلامة التوجه الذى أعلنه فى البيان الصادر عن دورته السابقة ، كما فى البيانات الصادرة عن أمانته العامة بخصوص مؤتمر مدريد واتفاق اوسلو - واشنطن ، سواء بصدد التحذير من المخاطر التى تنطوى عليها المسيرة الراهنة للمفاوضات بدءا بمؤتمر مدريد ، أو بشأن التمسك بالحق الكامل للأمة وأجيالها المقبلة ، والذى لايستطيع فرد أو قيادة أو مجموعة أو حتى جيل بمفرده أن يتنازل عنه، فإن المؤتمر قد لاحظ أن تعاظم الانتفاضة المجيدة لشعب فلسطين داخل الأرض المحتلة وبلوغ القمع الصهيونى لها أقسى أشكاله، كما تجلى فى مجزرة الحرم الابراهيمى ، وتصاعد الاعتراض الذى صدر عن أوساط وهيئات وشخصيات فلسطينية بارزة داخل فلسطين المحتلة وخارجها ، قد جاء ليؤكد أن خيار اوسلو لم يكن خيار الشعب الفلسطينى الذى ما زال متمسكا بحقوقه فى أرضه وفى العودة وتقرير المصير . وهى الحقوق التى وصفتها الأمم المتحدة بأنها حقوق وطنية غير قابلة للتصرف .

ولاحظ المؤتمر أيضا أن حجم رد الفعل الشعبى العربى والإسلامى ، لا سيما فى القطر العربى الأكبر فى الأمة (مصر) على مجزرة الحرم الابراهيمى ، هو مؤشر واضح على سلامة الموقف القومى والإسلامى من مسار التسوية المطروح من أساسه .

كما لاحظ المؤتمر أيضاً أن معالم هذا المسار الخطير قد أخذت تتضح يوما بعد يوم ، خاصة فى اتجاه دفع الفريق الفلسطينى المشارك فى المسار إلى أن يصبح ملحقا بالفريق الاسرائيلى فى مفاوضات مرتقبة مع أطراف عربية أ فى اتفاق القاهرة) ، أو صوت توسيع دائرة التمهيد والترويج لمشروعات نظام شرق اوسطى ، يطمح الكيان الصهيونى إلى قيادتها وتوجيهها لمصلحته فى الهيمنة الكاملة على مقدرات المنطقة.

ويسجل المؤتمر انه مع التوقيع على البروتوكول الاقتصادى بين اسرائيل والمنظمة ، تكون اسرائيل قد خطت خطوة أخرى فى إضفاء الشرعية على الهيمنة الاقتصادية التى تمارسها على الكيان الفلسطينى الوليد ، وتشكيل مقوماته كجسر للعبور إلى الاقتصادات العربية المجاورة. كل ذلك إبان المرحلة الانتقالية، وقبل انتقال أية سلطات جوهرية للحكم الذاتى الفلسطينى ، من حيث السيادة على الأرض وعلى الموارد ،والمقدرة على اقامة الحدود الاقتصادية والجمركية بين فلسطين وإسرائيل . ان النتائج الخطيرة التى تنذر بها تلك التطورات تشمل ما ياتى :

١- إعطاء الضوء الاخضر من قبل القيادة الفلسطينية للتطبيع بين اسرائيل والعرب، مما يعنى تخليها - بكل استخفاف - عن أقوى ورقة تفاوضية تملكها ، ويرتبط بها ما تبقى من أمل فى الحصول حتى على الحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى فى استعادة سيادته على الأرض والموارد .

٢ - إحكام الاندماج بين الاقتصادين الفلسطينى والإسرائيلى وجعل الكيان الفلسطينى ضاحية ملحقة بالمركز الصناعى الإسرائيلى .

٣ - ترسيخ دعائم الاستقلال لإسرائيل ، وفتح المجال لهيمنتها على النظام الإقليمى للمنطقة .

إن تفادى تلك المخاطر الجسيمة إنما يتحقق بتأكيد الصفة القومية أساساً للصراع العربى - الصهيونى ، واعتبار أن ما تنازلت عنه المنظمة من حقوق فلسطينية عربية إنما هو تنازل إذعان، ولذلك فلا شرعية قومية له

ولا يبرر لأى طرف عربى التراخى فى المقاطعة الاقتصادية وأشكال المجابهة الأخرى للعدوان الصهيونى المستمر فى الأراضى العربية المحتلة . بل أن المطلوب بإلحاح من الأطراف العربية - أكثر من أى وقت مضى - هو تعويض الاختراق فى الجدار الفلسطينى بتصميم مضاعف على المقاومة وزيادة التصلّب فى الجدران العربية الأخرى .

وأكد المؤتمر على أن الموقف المبدئى الحازم المبنى على رفض هذه الاتفاقات ، وأية اتفاقات مماثلة تفرط بالحقوق العربية وتنتهك أبسط قواعد التضامن والتنسيق العربي، يفرض على القوى الحية فى الأمة الاضطلاع بمهمات محددة على أكثر من صعيد .

١- الاستمرار فى تعبئة الرأى العام الفلسطينى والعربى والاسلامى ، لتوضيح مخاطر مشروعات نظام شرق الاوسطى على هوية المنطقة العربية والاسلامية كما على مصالحها الحيوية.

٢- السعى إلى تأسيس لجان فاعلة فى كل قطر عربى وعلى جميع المستويات ، لمقاومة التطبيع السياسى والثقافى والاقتصادى مع العدو الصهيونى وادانة كل المحاولات التى تجرى هنا وهناك ، على المستوى الرسمى أو على مستوى الأفراد ، للتحلل من أنظمة المقاطعة العربية لاسرائيل.

٣- السعى إلى تأسيس مؤتمر جامع للمنظمات العربية غير الحكومية المهتمة بالقضية الفلسطينية ، يُدعى إلى رسم استراتيجية عمل شعبى على الصعيد القومى ، ويكون أداة لخلق رأى عام شعبى مساند للنضال الوطنى الفلسطينى وضاغط على الحكومات العربية .

٤- التمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى التى أقرتها كل القرارت الدولية وبخاصة حق العودة وعروبة القدس التى يسعى اتفاق اوسلو- واشنطن - القاهرة إلى تمييعهما أو تجاهلهما ، والسعى إلى تشكيل لجان شعبية فاعلة فى كل قطر عربى وإسلامى لمتابعة هذين الامرين وتعبئة الطاقات والقوى حولهما.

٥- التاكيد على أن الشعوب العربية ، التى لا تشارك فى اتخاذ القرارت المصيرية ، ليست طرفا ، وبالتالى ليست ملزمة باتفاقات الإملاء والإذعان التى تعقدها حكومات عربية مع حكومة الكيان الصهيونى.

٦- التمسك بخيار الكفاح بمختلف الوسائل ، ضد الاحتلال الاسرائيلى ، وتوفير أقصى درجات المساندة الشعبية العربية للانتفاضة فى فلسطين وللمقاومة فى جنوب لبنان ،مع التاكيد الدائم على الارتباط الوثيق بين مقاومة المحتل من جهة وبين تعزيز الوحدة الوطنية داخل فلسطين ولبنان وكل قطر عربى من جهة أخرى . كما بينهما وبين اشاعة الحريات العامة واحترام حقوق الانسان.

الامن القومى

لقد تدارس المؤتمر الامن القومى العربى ولاحظ أن أمن الأقطار العربية، منفردة ومجتمعة، هو فى أدنى مستوياته ، ربما منذ حصلت أقطارنا على استقلالها السياسى . فالأقطار العربية مستهدفة من أخطار دولية واقليمية وداخلية ، وهذه الأخطار ليست مجرد احتمالات أو تصورات ، وإنما هى تقوم فى هذا الجزء أو ذاك من الوطن العربى الكبير . بل أن مقومات وجودنا القومى ذاتها تهددها هذه الأخطار فى الصميم، إذ تستهدف وحدة الأراضى العربية وسلامتها ، ووحدة الكيان القومى للأمة العربية، وسيادتنا القطرية والقومية على ثرواتنا وعلى قرارنا.

فإذا كان الوجود القومى للأمة العربية ، ليس خيارا فكريا نأخذ به أو نرفضه ، بل هو انتماء قومى نعيش واقعه وضروراته حاضرا ومستقبلا ، فإن أمن الأمة العربية كل لا يتجزأ ووحدة الأمن القومى هى ، فى الوقت ذاته ، سبيل أمتنا ، كما هى سبيل دولنا ، إلى أمنها القطري.ولكل ذلك يؤكد المؤتمر على الخطورة البالغة لتغييب الإرادة القومية ، المنطلق الأساسى للأمن القومى العربى . فقد نتج عن هذا التغييب أخطر ظاهرة كشفت عن نفسها إثر انتهاء حرب الخليج ، وتتمثل فى إزالة " المرجعية القومية" لهذا الأمن . وهو ما أدى إلى أن يصبح الأمن القطرى منفلتاً من دائرة الأمن القومى وساعياً وراء الارتباط بمراكز اجنبية.

وإذ غابت أو غُيبت " المرجعية القومية" فى هذا الميدان الحيوى ، وهو ميدان الأمن القومى العربى ، فقد أدى ذلك إلى انهيار كامل لأساس " الشرعية القومية" التى كانت تمثل قوة الدفع للعمل العربى المشترك ، والتى كانت تمثل قيداً ، وحداً واحياناً سداً ، فى مواجهة السياسات القطرية التى يمكن أن تشكل مساساً بقيَم الأمة العربية أو مصالحها أو أمنها .

ولقد جاء الاتفاق الفلسطينى – الاسرائيلى بدوره لكى يضاعف من حدة الاختلال الاستراتيجى فى المنطقة ، وبصفة خاصة من الناحية العسكرية .

فلقد تفاقم الاختلال فى موازين القوى فى المنطقة لمصلحة اسرائيل ، وبخاصة نتيجة تزايد الدعم الأمريكى لاسرائيل على جميع المستويات وتعزيز علاقات اسرائيل العسكرية بدول أخرى ، فضلاً عن أن المشروعات المقدمة لضبط التسلح بالمنطقة تنحاز بشكل مطلق إلى اسرائيل ، وتكرس تفوقها على القوات العربية .بينما يفرض الحظر على تزويد بعض الدول العربية بالسلاح جنبا إلى جنب مع استمرار تفكيك الروابط الدفاعية العربية .

ويسجل المؤتمر أن القدرات الدفاعية العربية لم تتعزز رغم ارتفاع الانفاق العسكرى حيث سعت دول عربية إلى اكتساب الصداقات من خلال شراء الاسلحة بدلا من دعم قواتها المسلحة . وان العقيدة القتالية فى الدول العربية أصبحت مقتصرة على سد الثغرات وايقاف الاختراقات بدلا من تبنى استراتيجية دفاعية أو هجومية متكاملة.

ويرى المؤتمر أنه فى ضوء الظروف بالغة الصعوبة التى يتعرض لها الأمن القومى العربى ، ضرورة اجراء تنسيق دفاعى بين عناصر المقاومة الفلسطينية واللبنانية والقوات المسلحة فى كل من لبنان وسوريا والاردن ، ودعم قدراتها الدفاعية، ويدعو الدول العربية ذات الفائض فى معدات الدفاع إلى المساهمة فى ذلك .

ويثق المؤتمر فى أن القوات المسلحة فى الدول العربية ، وخاصة فى دول المواجهة ، تعى أهمية وضرورة استمرار العمل على دعم قدراتها الدفاعية لتظل كما كانت سندا للمقاومة الوطنية ضد كل صنوف الاحتلال.

ويؤكد المؤتمر على أهمية الشروع فوراً فى تعزيز الصناعة العسكرية العربية بكافة الوسائل لا سيما رفع مستوى البحث والتطوير الوطنى للعلوم والتكنولوجيا ، والاستفادة من الأصول العربية الموجودة فعلا فى هذا المجال ، مع محاولة الإستفادة من الكوادر الفنية فى الدول التى كانت تمثل جزءا من الاتحاد السوفياتى سابقا.

وفى سياق ما تقدم فإن رفع الحصار عن كل من العراق وليبيا ضرورى لدعم القدرات الدفاعية العربية والأمن القومى العربى .

وثيقة رقم ١٨

ملتقى الحوار العربى الثورى الديمقراطى

بيان
حول اتفاق غزة - اريحا المشئوم

الإعلان عن اتفاق بين ممثلى الكيان الصهيونى وبين القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول غزة وأريحا يعتبر حدثاً بالغ الخطورة وبالغ الإساءة للنضال الوطنى الفلسطينى ولمجمل النضال العربى .

إن هذا الإتفاق إنما يؤكد وبوضح سلفاً نتيجة إعمال مبدأ المفاوضات مع العدو الصهيونى ويجعلها محكومة بحل استسلامى تصفوى للقضية الفلسطينية وللصراع العربى - الصهيونى وهو طعنة كبرى فى ظهر الثورة الفلسطينية ، وفى ظهر الإنتفاضة الباسلة ، ومدعاة انقسام فلسطينى خطير يهدد بالتحول إلى حرب أهلية فلسطينية على أرض فلسطين وخارجها ، تؤدى إلى تأبيد الإحتلال الصهيونى لفلسطين والإمعان فى تشريد الشعب الفلسطينى وتمزيقه وتضبيع هويته القومية والنضالية .

إن القضية الفلسطينية هى أكبر من أن ينفرد بها فرد أو مجموعة أفراد وإنها قضية الشعب الفلسطينى كله كما أنها قضية قومية ليس من المسموح أن ينفرد بها طرف لوحده ، ولا يملك أحد حق التخلى عن الحقوق القومية فى فلسطين ، وعن القدس التي هى ملك لكل العرب والمسلمين .

إن ملتقى الحوار العربى الثورى الديمقراطى يؤكد شجبه للإتفاق المشئوم ، ويدعو إلى العودة عنه ، وعدم الأخذ به ، وإلى اعتباره باطلاً من الأساس .

وهو يؤكد التزامه بالثوابت الوطنية والقومية بما فى ذلك ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الذى يعتبر أحد هذه الثوابت والتى تؤكد كلها أن صراعنا مع العدو الصهيونى هو صراع وجود وليس صراع حدود .

إن ملتقى الحوار العربى الثورى الديمقراطى يدعو إلى وحدة كل القوى الفلسطينية العربية الرافضة للإتفاق، ويؤكد تضامنه معها ودعمه لها فى نضالها لإسقاط الإتفاق ومنع آثاره المدمرة .كما يدعو إلى وقف المفاوضات التى بدأت فى مدريد وانتقلت إلى واشنطن ، والتى سمحت أن يعقد فى ظلها مثل هذا الاتفاق ، لتجري إعادة تقويم الموقف بين الدول العربية ، وتحقيق حد أدنى من التضامن العربى الذى يمكن الموقف العربى من رفض شروط العدو الصهيونى وحماية الأمريكيين ، هذه الشروط التى يقدم اتفاق (غزة - أريحا) نموذجاً لها .

وفى مواجهة هذا الإتفاق تبرز مهمة دعم الإنتفاضة الباسلة بخاصة والشعب العربى الفلسطينى بعامة ، ومهمة دعم المقاومة الوطنية والإسلامية فى لبنان ، وكل أشكال الكفاح المسلح ضد العدو الصهيونى ، فى طليعة المهمات الملحة أمام كل فصائل حركة التحرر العربية وجماهير الأمة العربية .

لجنة التنسيق والمتابعة
الدورة الخامسة عشر

الفهرس

إصدارات المركز

السلام الفتاك (*سلام أشد هولاً من الحروب*)	محمد خليفة
البديل الإسرائيلي للعروبة	سيد زهران ومصباح قطب
(*المشروع الصهيوني للسوق الشرق أوسطية*)	تقديم : أمين هويدي
غزة أريحا - المأزق والخلاص	عبد القادر ياسين
التسوية المستحيلة	چورج المصري
صفقة التسوية الأردنية الإسرائيلية	د .السيد عوض
الإسلام السياسي وظاهرة العنف	عصام عامر
	تقديم : د.محمد عصفور
أزمة الإنتماء في مصر	عبد الخالق فاروق
عروبة مصر بين التاريخ والسياسة	د . حسن أبوطالب
البديل الناصري (*قراءة في أوراق التنظيم الناصري*)	سيد زهران
كارثة المعونة الأمريكية لمصر	جمال محمد غيطاس
حلايب - نزاع الحدود بين مصر والسودان	أحمد محجوب الشال
المياه العربية (*بين بوادر العجز ومخاطر التبعية*)	عبد الله مرسي العقالي
سلام أم استسلام	
(*دراسة في مشروعات معاهدات السلام بين إسرائيل والحكومات العربية*)	د . أحمد الصاوي
العلاقات الليبية - الأمريكية	د . السيد عوض
أوهام السلام	عبد الخالق فاروق
التطرف الديني .. ومستقبل التغيير في مصر	عبد الخالق فاروق
إختراق الأمن الوطني المصري	عبد الخالق فاروق
الإختراق الإسرائيلي للزراعة في مصر	صلاح بديوي
بروتوكولات حكماء صهيون	
التلمود	
مصر الفرعوبية	سليمان الحكيم
(عن الناصرية والناصريين) حوار مع د . جمال الأتاسي	مجدي رياض
الإخوان والعسكر	حيدر طه
من يحمي عروش الخليج (*النفط والتبعية*)	د . أحمد ثابت
بان أمريكان ١٠٣ (*اتهام ليبيا أم اتهام أمريكا*)	مجموعة مؤلفين
القوة العسكرية الإسرائيلية	جمال الدين حسين
القوى الخارجية والإتجاهات الإقليمية في السودان	د . السيد فليفل
نظم الحكم العنصرية في جنوب أفريقيا	د . السيد فليفل
الحكومة والسياسة في الإسلام	طارق، جاكلين إسماعيل
	ترجمة : سيد حسان
التناقض في تواريخ وأحداث التوراة	محمد قاسم
كشف المستور من قبائح ولاة الأمور	د . أحمد الصاوي

برلنتى والمشير (القصة الحقيقية) .... سيد زهران
المرأة التى أحبها عبد الناصر .... شفيق أحمد على
حوارات عن عبد الناصر .... سليمان الحكيم
عبد الناصر .. هذا المواطن .... سليمان الحكيم
إعدام صحفى .... سعيد حبيب
عبود الزمر .. حوارات ووثائق .... أحمد رجب
عملية السرب الأحمر «إغراق إيلات» .... جمال الدين حسين
سقوط نجم مخابرات إسرائيل «إيلى كوهين» .... جمال الدين حسين

السكة الإسلامية فى مصر .... د . رأفت النبراوى
الأعشاب الطبية .... موسى الخطيب
الصوت والضوضاء .... د. مصطفى عبد المطلب
ماهى السينما .... صلاح أبو سيف
عزة فى الفضاء .... أم كلثوم إبراهيم

• السلسلة القومية •

الأقليات التاريخية فى الوطن العربى .... د . أحمد الصاوى
الناصرية والتاريخ .... سيد حسان
الناصرية ... الأيديولوجيا والمنهج .... سيد زهران
التنمية المستقلة فى النموذج الناصرى .... چورچ المصرى
فلسطين الانتفاضة ..جدل الأمة والوطن .... د . أحمد ثابت
كاريزما الزعامة الناصرية .... د . السيد الزيات
الناصرية والتجديد ..نحو برنامج طموح .... مجدى رياض

• السلسلة الإسلامية •

رسالة التوحيد للإمام محمد عبده .... تحقيق :د. محمد عمارة
الإسلام والعروبة .... مجدى رياض
الحركة الإسلامية فى مصر (واقع الثمانينات) .... صالح الوردانى
كيف تقرأ القرآن .... محمد محمود عبد الله
كيف تجود القرآن .... محمد محمود عبد الله
التربية الإسلامية .... محمد محمود عبد الله
القرآن : حل مشاكل الأمة .... محمد محمود عبد الله
قبس من نور الأسماء .... محمد محمود عبد الله
نظرات فى نزول القرآن على سبعة أحرف .... محمد محمود عبد الله

• أدب •

هذه الليلة الطويلة . ...(مسرحية)... د.أحمد صدقى الدجانى
حكايات الديب رماح ....(قصص قصيرة) .. خيرى عبد الجواد
ليس هناك ما يبهج ....(قصص قصيرة)... عبده خال

لا أحد .	(قصص قصيرة)	عبده خال
مملكة القرود .	(مسرحية)	محمود عبد الحافظ
أحزان رجل لا يعرف البكاء .	(قصص قصيرة)	خالد غازى
الشاعر والحرامى	(قصص قصيرة)	عزت الحريرى
رشفات من قهوتى الساخنة .	(قصص قصيرة)	محمد محى الدين
فى المرجعية الاجتماعية للفكر والإبداع	(دراسة)	محمد الطيب

• شعر •

من فصول الزمن الرديء		درويش الأسيوطى
إذهب قبل أن أبكى		د . لطيفه صالح
اللعبة الأبدية .	(مسرحية شعرية)	محمد الفارس
غربة الصبح		محمد الفارس
الغربة والعشق		مجدى رياض
عطر النغم الأخضر		عمر غراب
غابات		نادر ناشد
السماء تعتزل النبوءة		نادر ناشد
هذه الروح لى		نادر ناشد
فى مقام العشق		نادر ناشد
ندى على الأصابع		نادر ناشد

خدمات إعلامية وثقافية "إشتراكات"

ملخصات الكتب : عرض وتلخيص لأهم الكتب السياسية والفكرية ، العربية والعالمية .

وثائق : تتناول نشاطات ووثائق الأحزاب والقوى السياسية فى الوطن العربى.

النشرة الدولية : تتناول ما ينشر فى الدوريات الأجنبية .

دراسات عربية : دراسات وأبحاث وملفات متخصصة ،تحليل سياسى لأهم الأحداث .

معلومات - ملفات صحفية موثقة : لكافة القضايا والموضوعات.

الآراء الواردة بالإصدارات لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبناها المركز

مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر .. مؤسسة ثقافية مستقلة تستهدف المشاركة فى استنهاض الوعى العربية عامه .. وتعميق وتأكيد الانتماء والوعى القومى بصفة خاصة .. ضمن إطار المشروع الحضارى العربى الاسلامى المستقل ، وفى رحاب هذا المشروع وعلى ضفافه يسعى المركز نحو تحقيق أهدافة التالية :

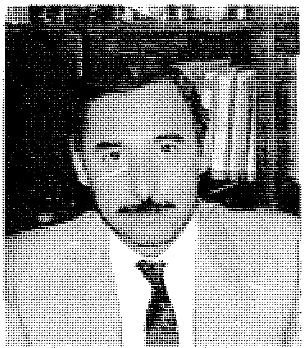
* إصدار مجموعة من سلاسل الكتب تحتوى دراسات متخصصة فى مجالات متعددة تشمل القضايا الدينية وقضايا الأمة العربية وكافة المعارف الانسانية .
* المشاركة فى تدعيم الصلات الثقافية بين الوطن العربى الكبير وذلك من خلال انتاج المركز والاستفادة من خبرات وابداعات أبناء هذا الوطن .. بالاضافة إلى التعاون مع مراكز الأبحاث فى الوطن العربى وخارجه .
* تقديم الخدمات المتنوعة للباحثين والمبدعين فى كافة مجالات الاعلام والدراسات والبحوث والترجمة والطباعة والأدب والفنون .

وتبقى كلمة أخيرة

...... إنهم يخطئون خطأ جسيماً،أولئك الذين يظنون (ظن السوء) أن القضية الفلسطينية انتهت بعد صفقة اوسلو . وأن الصراع العربى - الاسرائيلى قد خمد بعد المصالحات والاتفاقات السابقة واللاحقة بين النظم العربية والعدو الاسرائيلى.ذلك أن الأمة العربية ، صاحبة الولاية الشرعية والأصيلة على فلسطين ، لم تحضر ولم تشارك فى مفاوضات التسوية منذ بدايتها وحتى نهايتها ، فهى غائبة ، والأحرى أنها مغيبة قسراً وقهراً منذ سنين طويلة .. والذين ذهبوا إلى مدريد واوسلو وواشنطن وتل أبيب (وسواها) بدلاً منها وبإسمها زاعمين أنها (ماتت)، وأبرزوا وكالات وتفويضات منها لهم ، تعطيهم الحق فى التصرف بأملاكها وتصفية تركتها وميراثها ، هى وكالات وتفويضات مزورة شكلا ومضمونا!

إن الكل يعلم أن الأمة العربية : مغيبة نعم ، وأنها مقهورة وأسيرة نعم .. ولكنها ليست ميتة أبداً ، وأن القوى التى تسلطت عليها واغتصبت تمثيلها ، زائلة حتماً ، وأن كل ما بنى وترتب على الباطل سيظل باطلاً بلا تقادم ، وأنه فى النهاية لن يصح إلا الصحيح ، والصحيح هو :

إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة



المؤلف - محمد خليفة

- كاتب وصحافى ، عمل مع مجلة الشراع وصحيفة السفير (بيروت) وصحيفة الحياة (لندن) ومجلتى اليوم السابع والمنبر (باريس) وصحيفة الراية (قطر) كما عمل رئيساً لتحرير مجلتى البديل العربية والفرنسية فى (باريس).
- من مؤلفاته :
  - الإسلام والمسلمون فى بلاد البلقان
  - حوار معرفى شامل مع أحمدبن بلة
  - الإسلام والمسلمون فى السويد وشمال أوروبا .
- يقيم حالياً فى السويد ، وهو عضو فى اتحاد الكتاب السويديين .
- مواليد حلب ، سوريا عام ١٩٥١
- ليسانس الحقوق ، جامعة دمشق
- شارك فى الحركة السياسية العربية ورافق تطوراتها المتلاحقة منذ منتصف الستينات عن قرب وبعد ومن بينها تجربة تنظيمية داخل حركة فتح استمرت عدة سنين .

مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر